قراءات أفريقية

مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الأفريقية
العدد الأول • رمضان ١٤٢٥هـ - اكتوبر ٢٠٠٤م

- تطبيق الشريعة في نيجيريا الحقيقة والمستقبل
- مشكلة اللاجئين في أفريقيا
- التعليم الإسلامي العربي في أفريقيا
- عثمان بن فودي والطريق لاستعادة الهوية

الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا

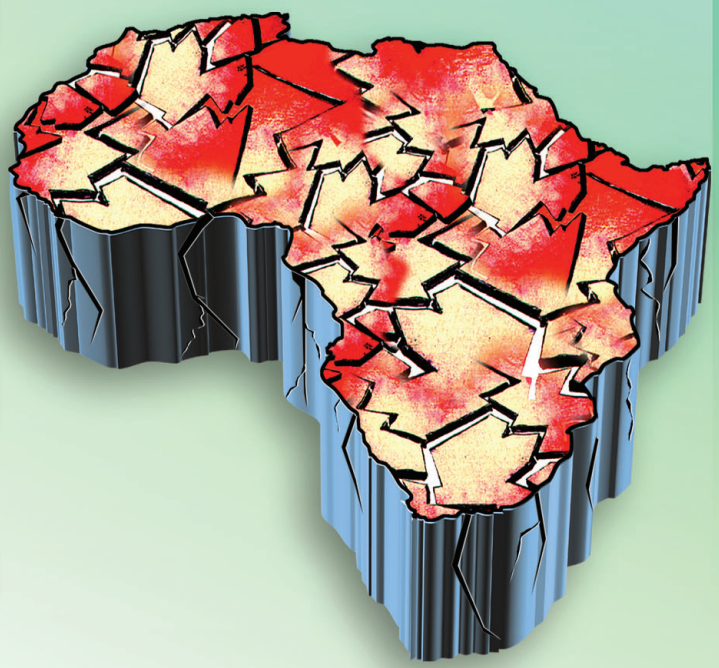

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

افتتاحية العدد
- بداية القراءات ٢

قراءات تاريخية
- التاريخ الإسلامي في غرب أفريقيا تحت مطارق الباحثين هارون المهدى ميغا ٨
- الشيخ عثمان بن فودي والطريق لاستعادة الهوية - محمد الثاني عمر موسى ٣٢

قراءات تنموية
- الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا - أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن «الأسباب والأنماط المستقبل» ٤٤
- التعليم الإسلامي العربي في أفريقيا.. مشكلاته وآفاقه - محمد بن عبد الله الدويش ٥٤

قراءات سياسية
- حرب المفاوضات والسودان الجديد د. مصعب الطيب بابكر ٧٨
- القرن الأفريقي..(أهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية). د. جلال الدين محمد صالح ١٠٠
- المشكلة الصومالية وتداعياتها الراهنة، أحداث وآراء عبد الرحمن سهل الصومالي ١٢٢

قراءات اجتماعية
- مرض الإيدز وانتشاره في السودان د. الواثق بالله علي الحمدابى ١٣٦
- مشكلة اللاجئين في أفريقيا: الأبعاد، والملامح وسبل المواجهة - راوية توفيق ١٤٢
- تطبيق الشريعة في نيجيريا.. الحقيقة والمستقبل د. بشير علي عمر ١٦٦

شعوب أفريقية
- جهورية تشاد (الماضي، والحاضر، والمستقبل) د. موسى يوسف عيسى إدريس ١٩٢

رسائل جامعية
- الثقافة الإسلامية في الحبشة والتحديات الموجهة إليها في القرن الرابع عشر الهجري د. بيان حسن صالح ٢١٢

كتب وإصدارات
- البنك الدولي وأفريقيا: تكوين الدول التي يمكن أن تحكم جراهام هاريسون ٢٢٤
- الاهتمام المتصاعد للولايات المتحدة بأفريقيا: سبع مقترحات لتقوية السياسة الأمريكية - الأفريقية والتر كانيستاينر ج. ستيفن موريسون ٢٢٧
- التراجيديا في دارفور يهوديت رونين ٢٣٠

قراءات أفريقية

ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الأفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

رئيس مجلس الإدارة
خالد بن عبد الله الفواز
fawaz@qiraaat.com

رئيس التحرير
خير الله بن طالب
talib@qiraaat.com

المراسلات
بريطانيا:
7 Bridges Place
Parsons Green Fulham
London SW6 4HW

لندن: هاتف: ٧٣١٨١٤٥ (٢٠٧ - ٠٠٤٤)
فاكس: ٧٣٦٤٢٥٥ (٢٠٧ - ٠٠٤٤)

بداية القـــــراءات

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد:
فإن القارة الأفريقية قلعة من قلاع الإسلام عظيمة، عرفها الرعيل المبارك من حملة دين الإسلام، وكانت المهاجر الأول للصحابة الكرام - رضي الله عنهم -، وازدهرت فيها حضارات وممالك إسلامية عريقة عُمّرت لمئات السنين، امتدت في شرق القارة وغربها، ولا زالت بعض آثارها ومساجدها في تمبكتو غرباً، وزنجبار شرقاً، شامخة تحكي تاريخاً عريقاً.

ثم ها هي ذي أفريقيا تشهد صراعاً عقدياً وحضارياً محموماً، اجتمعت ملامحه في خمسة مسارات:

❑ المسار الأول: الصراع مع الجهل والخرافة:

فالجهل يضرب بجذوره في أعماق القارة الأفريقية، ويؤثر فيها عقدياً وحضارياً واجتماعياً، ومع الأسف الشديد تقاصرت خطط التنمية الحكومية كثيراً عن معالجة هذا الداء العضال، مما زاد من اتساع دائرة التخلف، لدرجه أن الأمية في أفريقيا جنوب الصحراء تصل إلى ٦٢,٤٪ من مجموع السكان، وقد تصل في بعض الدول مثل: كينيا، وزمبابوي إلى أكثر من ٨٠٪ من مجموع السكان[١]..!

ومن أخطر نتائج الجهل: أن أفريقيا أصبحت عالماً تسوده الخرافة، وتسيطر عليه الضلالة؛ ولهذا انتشرت الوثنية بصورة مذهلة جداً، وأصبح السحر والشعوذة مؤثراً رئيساً في عقلية كثير من الجهلة.

ومن المؤسف حقاً أن بعض المنتسبين إلى الإسلام لم يسلموا من آثار هذه الخرافة؛ فانتشرت الطرقية الغالية، وتعلق كثير من العامة بمن يسمونهم بالأولياء والمشعوذين والسحرة، بل إن بعض القبائل نتيجة لتتابع القرون واندراس العلم وانتشار الخرافة تحولت إلى قبائل وثنية مثل قبيلتي (الغبرا) و (البوارن) في شمال كينيا وجنوب أثيوبيا[٢].

(١) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٣م) - الصادر عن هيئة الأمم المتحدة الطبعة العربية (ص ٢٣٩ - ٢٤٠).

(٢) الغبرا والبوران قبيلتان من أصول إسلامية، لا زالتا تحتفظان ببعض العادات والتقاليد والأسماء الإسلامية، فقبائل الغبرا لا زالوا يحتفلون بشهر رمضان ويصومونه ٣٠ يوماً ويسمونه شهر الصيام، كما يحتفلون بعيد الأضحى ويسمونه أرفه، حيث يذبحون فيه الأغنام، ويغنون باستمرار عن مكة والمدينة وعن نور الله، ومن دعائهم: (الحمد لله ربنا) يرددون هذا الدعاء بلغة عربية صحيحة، ولهم مكان خاص لصلاة يسمونه (مسيجيدا). انظر: كتاب المسح الدعوي، نشر جمعية العون المباشر، بدون تاريخ.

❑ المسار الثاني: الصراع مع الفقر والمرض:

يشكل الفقر والمرض دائين من أشد الأدواء التي تنهك القارة الأفريقية، وتزيد من آلامها وجراحها، وقد جاء في تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٣م) الصادر عن هيئة الأمم المتحدة أن (٣١٥) مليون شخص، أي ٤٩٪ من مجموع سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون بدولار واحد أو أقل في اليوم حسب إحصاءات سنة (١٩٩٩م)[١].

وجاء في التقرير نفسه أن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في الفترة من (١٩٩٠م ـ ٢٠٠١م) في أوغندا ٨٢,٢٪، وفي أثيوبيا ٨١,٩٪ وفي مالي ٧٢,٨٪ وفي نيجيريا ٧٠,٢٪ وفي النيجر ٦١,٤٪ وفي كينيا ٢٣٪[٢].

وضاعف من استفحال هذا الواقع البائس ثلاثة أمور:

١ ـ الفساد السياسي والإداري والمالي الذي يستشري في معظم الحكومات الديكتاتورية الأفريقية، ويؤثر كثيراً في حقوق الشعوب ومقدراتها التنموية[٣].

٢ ـ التصحر الشديد الذي يتنامى بشكل متسارع في كثير من المناطق.

٣ ـ الصراعات القبلية والحروب الأهلية التي أهلكت الحرث والزرع، وشرَّدت المستضعفين، وأسلمتهم للجوع والمرض.

إنَّ أفريقيا تئن منذ زمن بعيد تحت أثقال المرض، ويمثل مرضي (الإيدز والملاريا) أشد الأمراض خطورة وانتشاراً، فضلاً عن الأمراض الوبائية التي تنتشر أحياناً في بعض المناطق بين وقت وآخر لأسباب شتى.

وقد جاء في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام (٢٠٠٣م) أن أفريقيا جنوب الصحراء تضم ٧٠٪ من حالات الإصابة العالمية بفيروس الإيدز، أي أن عدد المصابين بالإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء (٢٩,٤٠٠,٠٠٠) شخص، ونص التقرير على أن الإيدز يصيب بعض أنحاء أفريقيا بالشلل، فثمة واحد تقريباً أو أكثر من بين ثلاثة بالغين مصاب بالعدوى في بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وزيمبابوي، وواحد من خمسة في ناميبيا وجنوب أفريقيا وزامبيا، وما يزيد على واحد من ٢٠ في ١٩ بلداً آخر[٤].

واللافت للنظر أن العالم كله ظل متفرجاً على هذا الواقع لا يُحرِّك ساكناً، وإنما يقوم أحياناً بأعمال رمزية شكلية، هي أقرب إلى الأعمال الدعائية منها إلى الأعمال الإنسانية الجادة.

بل تستخدم الدول الكبرى القروض الربوية التي زلزلت أركان القارة الأفريقية لمزيد من الهيمنة والابتزاز..!!

ومن المذهل جداً أن من بين الـ ٢٦ دولة المنخفضة الدخل المثقلة بالديون في العالم يوجد فيها ٢٣ دولة أفريقية خلال الفترة من (١٩٨٨م) إلى (١٩٩٠م)[٥].

(١) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٣م)، (ص ٤٣).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٠٠).

(٣) يحسن الرجوع إلى كتاب (الحكم والسياسة في أفريقيا)، تحرير المفكر النيجيري (أكوديبا نولي)، والكتاب ترجمه مجموعة من المترجمين في جزئين كبيرين، نشرهما المجلس الأعلى للثقافة في مصر (٢٠٠٣م).

(٤) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٣م) ـ الطبعة العربية (ص ٤٣)، وانظر: الاحصاءات المتعلقة بمرضي الملاريا والسل في (ص ٢١٥).

(٥) انظر: أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية، (ص ٤٧ ـ ٤٨) تأليف خضير حسن خضير. نشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ـ ط ١ (٢٠٠٢م).

المسار الثالث: الصراع بين الإسلام والنصرانية:

حيث تشهد القارة الأفريقية صراعاً وتنافساً شديداً بين المسلمين والنصارى، حشدت فيه المنظمات والكنائس العالمية أقصى ما تملك من قدرات مالية وبشرية، ورفع بابا الفاتيكان لواء هذا الجمع، وبشر بأفريقيا النصرانية، ثم تتابعت زياراته الميدانية شرقاً وغرباً.

والجدير بالتأكيد أن المنصرين أرادوا إيهام الأفارقة بأن طريق التحضر والتمدن إنما هو بالدخول في النصرانية، وقالوا لهم: (إن كنت مسيحياً فأنت متحضر، وإن كنت متحضراً فسوف تصبح مسيحياً)[١].

ومن الحقائق المهمة أن التنصير والاستعمار كانا متلازمين، وكان الرحالة والمستكشفون الأوائل من المنصرين هم الطلائع الأولى للاستعمار، ولهذا قال الروائي الجنوب أفريقي (بيتر أبراهام): (في الحقيقة المسيحية دابة الاستعمار)[٢].

ولا نبالغ إذا قلنا إن أشد منطقة يصطرع فيها المسلمون مع المنصرين بمختلف كنائسهم هي أفريقيا.

المسار الرابع: صراع الثقافة والقيم:

فالقارة الأفريقية منذ الطلائع الأولى للاستعمار الأوروبي تشهد حملة تغريبية شرسة، تسعى لتغيير ثقافة الشعوب، وقطعها عن جذورها، ومسخ هويتها، وتجريدها حتى من لغتها، وتستبدلها بأخلاقيات اجتماعية وقيم حضارية وثقافية غربية.

لقد شهدت أفريقيا حالة من انعدام التوازن الفكري حالها حال بقية دول العالم الثالث أو أشد، وحرص الاستعمار أن يربط بين العلم والتغريب الثقافي والاجتماعي، ويجعلهما متلازمين، مما أدى إلى حالة جديدة من الغيبوبة والانحراف عند كثير ممن تربوا في المحاضن الغربية أو المستغربة، ويصف نلسون مانديلا هذه الحالة بوضوح عندما قال: (لقد كان الرجل الإنجليزي المتعلم مثلنا الأعلى، وما كان أحد ليطمح إلى أن يصبح أكثر من «جنتلمان أسود» كما كنا أحياناً نصف أنفسنا بشيء من السخرية. لقد علمنا - واعتقدنا فعلاً - أن أفضل الأفكار هي الأفكار الإنجليزية، وأفضل الحكومات هي الحكومة الإنجليزية، وأفضل الرجال هم الرجال الإنجليز)[٣].

وهناك في غرب أفريقيا يؤكد جان مارك هلا أن: (التعليم الاستعماري يسعى إلى خلق أفراد سود في ألوانهم، بيض في تفكيرهم، ومع فرضه لغة الاستعمار استخدام التاريخ لتوطيد مرامية السياسية والتربوية؛ فمناهج الاستعمار تقوم على تلقين الطالب الأفريقي بأن فرنسا دولة غنية جبارة قادرة على فرض نفوذها، وفي الوقت نفسه لا تعوزها بمالها ورجالها نجدة الشعوب المقهورة، ولا أن تصدر إلى الشعوب الهمجية ثمار السلام والتحضر)[٤].

وزاد من الأمر سوءاً تخلي المؤسسات التربوية

(١) رحلتي الطويلة من أجل الحرية، نلسون مانديلا، (ص ١١)، ترجمة عاشور الشامس.

(٢) قضايا اللغة والدين في الأدب الأفريقي، تأليف امباي لو بشير، (ص ١٣٣)، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، (١٩٩٥م).

(٣) رحلتي الطويلة من أجل الحرية، نلسون مانديلا، (ص ٣٥)، ترجمة عاشور الشامس.

(٤) نقلاً عن: قضايا اللغة والدين في الأدب الأفريقي، (ص، ٢٥).

والاجتماعية عن كثير من ركائزها، مما فتح الباب على مصراعيه لثقافة استعمارية وافدة أدت إلى ظهور إنسان مختلف بشدة عن إنسان ما قبل النفوذ الأوروبي.

❑ المسار الخامس: صراع النفوذ والهيمنة:

فالعقلية الاستعمارية قديماً وحديثاً هي المعادلة الجلية التي تحكم العلاقة بين الغرب وأفريقيا، والدول الأوروبية الاستعمارية تنافست بشدة لاحتواء القارة الأفريقية وابتلاعها، ونهب خيراتها ومواردها الاقتصادية، ثم ورثت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الصراع، وراحت بسطوتها واستعلائها تبتز القارة بشرقها وغربها، شمالها وجنوبها، وتبسط هيمنتها على مناجم وثروات جديدة[1].

وحرص الغرب على دعم قيادات سياسية ديكتاتورية تكرس الهيمنة الغربية، وتُغيبّ الشعوب عن حقيقة ما يجري..؟!

الجدير بالذكر في هذا السياق أن الإنسان الأفريقي المعاصر لم يعد ذلك الإنسان المستضعف مهيض الجناح الذي يُشترى بثمن بخس، أو يُسرق ويسلسل ويُرمى بكل وحشية في السفن الغربية ليباع في سوق النخاسة، وتنتهك إنسانيته وكرامته في الغرب[2].

الإنسان الأفريقي لم يعد ذلك الإنسان الذي يُسخّر لخدمة الرجل الأبيض، فيحرث أرضه المسروقة، ويستخرج له المعادن الكريمة من المناجم، ليحظى بلقمة وضيعة يجود بها سيده..!!

الإنسان الأفريقي لم يعد ذلك الإنسان التابع الذليل الذي تحدث عنه المفكر الفرنسي جان جاك روسو عندما قال: (كنا نحضر رؤساء القبائل وأولاد الأشراف والأثرياء والسادة من أفريقيا وآسيا، ونطوف بهم بضعة أيام في أمستردام ولندن والنرويج وبلجيكا وباريس؛ فتتغير ملابسهم، ويلتقطون بعض أنماط العلاقات الاجتماعية الجديدة، ويتعلمون منا طريقة جديدة في الرواح والغُدو. ويتعلمون لغتنا وأساليب رقصنا وركوب عرباتنا، وكنا ندبر لبعضهم أحياناً زيجات أوروبية، ثم نلقنهم أسلوب الحياة الغربية. كنا نضع في أعماق قلوبهم الرغبة في أوروبا، ثم نرسلهم إلى بلادهم..

وأي بلاد؟! بلاد كانت أبوابها مغلقة دائماً في وجوهنا، ولم نكن نجد منفذاً إليها، كنا بالنسبة إليهم رجساً ونجساً، ولكن منذ أن أرسلنا المفكرين الذين صنعناهم إلى بلادهم، كنا نصيح في

(١) أعلن وزير التجارة الأمريكي في مناقشات مؤتمر القمة الأفريقية الأمريكية الثالث المنعقد في داكار في مايو ١٩٩٥م أن الولايات المتحدة قد تركت أفريقيا فترة طويلة لفرنسا، ولكنها من الآن ستبدي مقاومة كبيرة حيال شركاء القارة التقليديين، نظراً لما تحويه القارة من فرص اقتصادية واستثمارية متعددة. انظر: كتاب (العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة) لمجموعة من الباحثين، ص ٥١، نشر مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ جامعة القاهرة، سنة (٢٠٠٠م).

(٢) يقدر متوسط عدد الأفارقة الذين يباعون سنوياً في أسواق الرقيق الغربية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين بحوالي مائة ألف شخص. انظر كتاب: (الوثنية والإسلام.. تاريخ الإمبراطورية الزنجية في غرب أفريقيا) (ص ٢٣٤). تأليف الكاتب الهندي (ك. ماهو بانيكار) ترجمة أحمد فؤاد بلبع ـ نشر المجلس الأعلى للثقافة في مصر سنة (١٩٩٨م).

وقد كتب في هذا الموضوع كثير من الكتب والدراسات، وألفت فيه كثير من القصص والروايات، من أقواها وأكثرها تأثيراً: رواية (الجذور) في جزئين كبيرين للكاتب الأمريكي ذو الأصول الأفريقية (إليكس هايلي)، ترجمها إلى العربية (سعيد محمد عبد المنعم)، ونشرتها مكتبة مدبولي في القاهرة عام (٢٠٠١م). ومن القصص المؤثرة أيضاً: (مأساة العبيد)، وهي مجموعة قصصية لعدد من أدباء الهوسا، ترجمها إلى العربية (مصطفى حجازي السيد)، ونشرها المجلس الأعلى للثقافة في مصر عام (٢٠٠٢م).

أمستردام أو برلين أو باريس: الإخاء البشري! فيرتد رجع أصواتنا من أقاصي إفريقيا أو الشرق الأوسط أو شمالي أفريقيا.. كنا نقول: ليحل المذهب الإنساني أو دين الإنسانية محل الأديان المختلفة، وكانوا يرددون أصواتنا هذه من أفواههم. وحين نصمت يصمتون، إلا أننا كنا واثقين من أن هؤلاء المفكرين لا يملكون كلمة واحدة يقولونها غير ما وضعنا في أفواههم..)[1].

نعم.. ربما يوجد بقايا كثيرون من هؤلاء وأولئك، وربما سعى الغرب لترويض الآخرين وكبح جماحهم وقصقصة أجنحتهم، لكن الإنسان الأفريقي عاد من جديد ليضع قدمه في الطريق الصحيح للتحضر.. لقد دبَّت فيه الحياة وأصبح إنساناً آخر يعتز بدينه الإسلامي، ويفخر بكرامته، وينتزع حقوقه بكل أنفة.

لقد أصبح الإنسان الأفريقي إنساناً جديداً يأبى العبودية والضيم، ويسعى بعزيمة لبناء نفسه، وإحياء مجتمعه، وتنمية أمته.

إنه الوعي بالهوية التي استُلبت ردحاً طويلاً من الزمن.. الوعي الذي جعله يدرك شخصيته المستقلة ويرفع بها رأساً.

قد يكون الطريق طويلاً، ومليئاً بالمصاعب، وتعترضه العوائق من كل مكان، لكن متى كانت المصاعب والعوائق حائلاً دون العزة والكرامة؟!

لقد ورثت أفريقيا تركة قرون متتابعة، برزت آثارها في التخلف الحضاري وانتشار الجهل والمرض والفقر.. إنها تركة ثقيلة صعبة بالتأكيد، لكن هذا الواقع ليس قدراً لازماً لا انفكاك منه. ولاشك بأن ثمن النهضة والنمو ثمن باهظ، ولا تقطف ثمرته بمجرد الأماني والرغبات، ولكن بالعمل الطموح والإرادة الحية المتوثبة. والطريق الصحيح يبدأ في رؤية الهدف المستقبلي بنظر ثاقب، وتحديد المسار الأمثل لتحقيقه.

إن الإنسان الأفريقي يملك مقومات وطاقات هائلة، لكنها في كثير من الأحيان طاقات كامنة تنتظر من يستنهضها، ويُجدّد دماءها، ويستحثها للإنجاز والعطاء، وهذا هو التحدي الكبير الذي ينبغي أن يتصدر له المعنيون بشؤون القارة الإفريقية.

وليس أضر على الأمم من اليأس والهزيمة الداخلية، لأنهما إذا استحكما في النفوس أُحبطت الأمم وأُقعدت، وأصبحت كل عقبة مهما كانت يسيرة حائلاً منيعاً للنهوض.

بينما ترى أن النفوس المتفائلة الواثقة تنطلق بكل عزيمة، وتجعل الأزمات والمشكلات بداية الانطلاق والانفراج.

إن هذه المرحلة التاريخية الصعبة التي تمر بها القارة الأفريقية الخضراء استنفرت أبناءها ومحبيها للحفاظ على أمتهم وتاريخهم وجذورهم الثقافية والحضارية، وبذلوا جهوداً حثيثة معطاءة تستحق الذكر والإشادة. ونؤكد هنا أن التخطيط البصير، وقراءة المستقبل بعقلية علمية ناضجة من أولى أولويات البدايات الصحيحة: فالرؤية الناقصة، والأعمال المرتجلة نتيجتها الطبعية مزيداً من القصور والتخبط!!

كما أن الوعي بالواقع وتداعياته وأولوياته ليس ترفاً فكرياً أو تكثراً معرفياً؛ بل هو ضرورة في غاية الأهمية والخطوره. وصناعة الوعي عملية شاقة تتطلب عملاً جاداً دؤوباً لا يقوم به إلا ذوو الرأي والسداد من رواد الأمة.

وحينما نتحدث عن دراسة الواقع فإننا لا نعني مشاهدة الظواهر العابرة أو السطحية فحسب، وإنما

(١) جان جاك روسو، في مقدمة كتاب: (معذبو الأرض)، للكاتب الأفريقي: فرانس فانون.

نقصد سبر أعماق المجتمع بأبعاده المختلفة، ومعرفة معالم القوة أو الضعف، ودراسة العقبات والتحديات من جهة، والفرص التي يمكن استثمارها من جهة أخرى، واستيعاب سنن التاريخ ونواميس الكون وتجارب الشعوب والحضارات.

من أجل ذلك جاءت مجلتنا (قراءات أفريقية) لتسهم في قراءة الواقع الأفريقي بأبعاده المختلفة قراءة علمية تنهض بالفكر وتزيد من البصيرة، وتستشرف المستقبل بدراسات تأصيلية، تستثمر فيها قدرات وخبرات المتخصصين في هذا الميدان.

وبالتأكيد فإن مطبوعة واحدة لا يمكن أن تضطلع بهذه المهمة وحدها مهما كانت قدراتها، ولا يمكن أن يتصدر لها شخص واحد مهما كانت إمكاناته؛ ولكنه محصلة عمل مشترك تأتلف حوله الجهود، وتتكوكب في ميادينه الطاقات.

❑ رسالة المجلة:

ومجلة (قراءات أفريقية): مجلة ثقافية جامعة، متخصصة في شؤون القارة الأفريقية، تعنى بنشر الدراسات الوصفية والتحليلية والاستشرافية، وتخاطب الناطقين بالعربية، المعنيين بالقارة الأفريقية في أفريقيا وخارجها.

❑ أهداف المجلة:

١) فهم الواقع الأفريقي بأبعاده المختلفة، وتوسيع آفاق العاملين فيه.

٢) تجديد الوعي بأهمية القارة الأفريقية وعمقها الاستراتيجي في المنطقة.

٣) إبراز الدور الحضاري للمسلمين في أفريقيا.

٤) التعريف بقضايا الإنسان الأفريقي.

٥) العناية بالدراسات العلمية المستقبلية المتخصصة في شؤون القارة الأفريقية.

٦) تعزيز التواصل الثقافي والحضاري بين شعوب القارة الأفريقية، وبين الأفارقة وإخوانهم العرب.

٧) إبراز مشكلات وتطلعات الأكثريات المغيّبة، والأقليات المنسية، بمنهجية علمية متوازنة.

❑ سياسات المجلة العامة:

١) المجلة جامعة للاهتمامات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنموية.

٢) تعتمد على الرؤية الإسلامية في دراساتها وأبحاثها.

٣) تستقطب المتخصصين والباحثين من مختلف الدول، وخصوصاً من أفريقيا.

٤) تحرص على توصيف الواقع الأفريقي وتحليل أبعاده؛ دون أن تكون طرفاً في الصراعات الإقليمية أو المحلية، وتنأى بنفسها عن الصراع المباشر أو غير المباشر مع دول القارة.

٥) تبتعد المجلة عن طرح كل ما يهدد السلم الاجتماعي أو يتعارض مع نماء القارة الأفريقية وازدهارها.

٦) تلتزم بأصول وقواعد البحث العلمي.

وبعد: فهذا هو ذا العدد الأول من مجلتكم، حرصنا فيه على التنوع الموضوعي، والجغرافي، ونأمل أن تقدم إضافة تستحق المتابعة والاهتمام.

ونؤكد في مطلع هذا العدد أن هذه المجلة متممة للجهود العلمية والإعلامية التي يبذلها الآخرون، ونرحب بكل تعاون مثمر مع الجهات والمؤسسات العلمية والإعلامية والمراكز البحثية، وأبواب المجلة مشرعة لكل دراسة جادة، وبحث متعمق، يسهم في تحقيق أهدافها.

التاريخ الإسلامي في غرب أفريقيا

تحت مطارق الباحثين

هارون المهدي ميغا(*)

وُجدت مفاهيم خاطئة كثيرة عن تاريخ الإسلام وأثره في هذا الجزء من أفريقيا دينياً، واجتماعياً، وثقافياً، وحضارياً، وهي مفاهيم لها دوافع مختلفة، وجوانب عدة أتتْ من قِبَل بعض المثقفين الغربيين وأبناء المنطقة وغيرهم من الذين تأثروا بأولئك، وبخاصة المتغربين منهم واللادينيين والمسيحيين، وكذلك دعاة الزنجيّة، وبعض علماء الآثار الأفريقيين، والقوميّين العرب.

وفي هذه العجالة سوف نقتصر على الجانب التشويهيّ المتعمد لتاريخ الإسلام وحضارة المسلمين في المنطقة، فنعرض أهمّ مظاهره، وأبرز الدوافع إليه من باب التمثيل لا الحصر.

إنّ «صورة انتشار الإسلام عامّة قد شُوِّهتْ من قِبَل كثير من الدارسين، فأُبرزت السلبيات (بل بولغ فيها)، وطمست الإيجابيات؛ ولهذا لا بدّ من إبراز أسباب التشويه ومعالجتها، وإعادة رسم صورته على ضوء مفاهيم وتصوُّرات أكثر استقامة وعدلاً»(١)، وبخاصة في ضوء المستجدّات العلميّة والبحثيّة المتعلّقة بتاريخ المنطقة وحضارتها، وأثر الإسلام البارز فيهما، وكذلك حاجة بعض المصادر الأفريقية التي تناولت هذا التاريخ إلى إعادة فحص ومقارنة وتحقيق علميّ؛ بسبب كون المطبوع منها من نسخة وحيدة ليست الأصلية.

أضف أنّ النسخة الأصليّة أو الجيّدة من هذه المصادر الأفريقية ربما وقعت في أيدٍ لا تقرّ عين أصحابها بظهور الحقائق التي قد تكون ـ كما يرى بعض أولئك ـ في صالح شعوب يكنّ لها العداوة، أو يحاول جحد جهودها، أو إخفاءها في تاريخ الإسلام وحضارته بالمنطقة، ويبذل قصارى جهده. حدثني الأخ الزميل د. فاي منصور في عام ١٩٩١م بأنه في أيام إعداده لرسالة الماجستير في التاريخ والحضارة عن «مملكة مالي» سافر إلى فرنسا لزيارة مركز وطني فيه الكثير من المخطوطات باللغة العربية تتعلق بغرب أفريقيا، فكانت المسؤولة تُطلعه عليها، وتُترجم له بعض المعلومات إلى الفرنسية، فما أنْ علمتْ بإجادته للغة العربية حتى حالت دون اطلاعه عليها مُكتفيةً بالترجمة له.

ويقول أحمد الشكري: «عند لقائنا في الرباط ٢ أبريل ١٩٩٠م بالمؤرّخ الماليّ محمود الزبير ـ مدير معهد أحمد بابا للدراسات والبحوث، تنبكو ـ عبّرنا

(*) باحث من جمهورية مالي ـ قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي ـ كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة.

(١) انتشار الإسلام في غرب أفريقيا حتى القرن السادس عشر الميلادي، د. عزّ الدين موسى، ص ٤٤ ضمن بحوث ندوة العلماء الأفارقة ومساهماتهم في الحضارة العربية التي نظمتها في الخرطوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع جامعة أمّ درمان الإسلاميّة؛ ٢٨ ـ ٣٠ يوليو / تموز عام ١٩٨٣م.

له عن هذا الموقف (كون العديد من الروايات التي يطرحها تاريخ الفتّاش ليست لصاحب التأليف الأصليّ)، فشاطرنا الرأي، وأكّد لي توفُّر نسخة أخرى مخطوطة من تاريخ الفتّاش، تختلف عن تلك المنشورة، وأنّه يعمل بصحبة أحد فقهاء مالي على تحقيقها»[١]. فكم مضى على هذا العمل لو كانا ـ حقاً ـ بصدد إخراجه؟!

ومن مظاهر هذا الجانب التشويهيّ: الزعم بأنّ المنطقة لم تعرف الحضارة إلاّ بعد مجيء الاستعمار، بل وصل الأمر ببعضهم إلى إنكار وجود أيّة صلة ثقافية بين أفريقيا جنوب الصحراء وبين شمالها متجاهلاً ما تجمع عليه المصادر العربية والأفريقية وتؤكده من ازدهار القوافل التجاريّة بين شرق وشمال القارة وغربها قبل الإسلام. تلك المصادر القديمة التي تُعَدّ أبرز المصادر الأساس في تاريخ المنطقة؛ بسبب ما تحويه من معلومات مصدرها زيارات شخصيّة للمنطقة، أو أجوبة علمائها وملوكها الذين شرّقوا عن أسئلة تتعلق بها، أو لوفود الحجّ ونحوهم، أو ما تناقلته القوافل التجاريّة والجاليات التي عاشت فيها. يؤيدها كثير من الروايات الشفوية التي دُوِّنتْ أخيراً، أو التي لا تزال تروى من النسّابين الشعبيين، أو تتناقلها الأُسر جيلاً عن جيلٍ.

من أسباب ذلك التشويه ودوافعه: الخلط بين قبول الناس أفراداً للإسلام وبين اعتناق الملوك له، ومن ثمّ عدّ ممالكهم من دار الإسلام، ثم الخلط بينهما من جهة وبين قيام الحركات الإصلاحية الداخلية والخارجية (الجهاد)، وقد يحكم أولئك على المسلمين بما يحكم به على ملوكهم الذين لَمّا يسلموا[٢]؛ فكان نتيجة هذا الخلط تشويه المفاهيم «حتى إنّ قضيّة انتشار الإسلام في غرب أفريقيا لا تجدها تدرَّس إلاّ في إطار السلطة الغالبة، والقوّة الظاهرة، وبها ومعها؛ فحسب هذه المفاهيم يبسط الإسلام سلطانه، وتذاع في الناس تعاليمه، وتنتشر بينهم راياته إذا كانت له دولة ترعاه، وفي غياب مثل هذه الدولة يغدو النكوث عن الإسلام إلى الديانات التقليديّة هو البديل الماثل، وفي أحسن الفروض تكون المزاوجة بين الإسلام وتلك الديانات هي الطريق إلى تخليط يُبقي من الإسلام اسمه، ويمحو معالمه وأثره»[٣].

فليس من الصواب ما قاله د. زبادية: «وتتفق الروايات على أنّ إسلام مكان ما كان يتمّ حين يعلن الأمير، أو رئيس القبيلة، أو النبيل في عشيرته إسلامه فيتبعه جميع أفراد رعيّته»[٤].

فكم من ملك أسلَم شعبه وهو لمّا يسلِم؛ كما في حال غانا مع وجود عدد كبير من المسلمين والمساجد والوزراء في عاصمتها، بل نصف المدينة كان خاصاً بالمسلمين، وكمدينة «جنّي» التي حشد ملكها عدداً كبيراً جدّاً من العلماء ليعلن إسلامه بين أيديهم[٥].

وكم ملكٍ أسلم دون شعبه؛ وكم ملكٍ كان يتردد في اعتناق الإسلام خوفاً من شعبه الذي لمّا يسلم، أو لا يعلن ذلك حتى يضمن انقيادهم[٦]؟ كلّ ذلك لا يتعارض أو يقلل من أهميّة إسلام الملك وما يزيده من قوّة الانتشار وخوف الجانب.

(١) الإسلام والمجتمع السوداني إمبراطوريّة مالي، أحمد الشكري / ٣٢ هامش ٤٦، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط ١ عام ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
(٢) انظر: الملامح المغربية في الثقافة الأفريقية خلال القرن السادس عشر /١٧٤ مجلّة دعوة الحق (المغرب) عدد ٢٨٣ جمادى الأولى والآخرة، عام ١٤٠٩هـ ـ يناير ١٩٨٩م، للدكتور محمد الغزبي.
(٣) انتشار الإسلام في غرب أفريقيا حتى القرن السادس عشر الميلادي / ٤٤ ـ ٤٥، ٤٨.
(٤) مملكة (سنغاي) في عهد الأسقيين / ٨١.
(٥) انظر: تاريخ السودان للسعدي/ ١٢.
(٦) انظر: انتشار الإسلام في غرب أفريقيا / ٤٩ ـ ٥٠، والإسلام والمجتمع السوداني / ٩٩ ـ ١٠٠.

لنأخذ مثالاً على ما تقدّم قصّة دخول الإسلام إلى مملكة مالي؛ فبعض الدارسين يرون أنّ الإسلام انتشر في هذه المملكة على يد الخوارج الإباضيّة التي كانت لها دولة في فزّان وغدامس وبعض واحات الجزائر منذ القرن الثامن الميلادي. وإليك بعض الأدلّة على عدم صحتها وبيان ما فيها من الخلط المذكور، فأقول:

١ ـ تأكّد بما لا يدع مجالاً للشك انتشارُ الإسلام في الغرب الأفريقي قبل التاريخ المذكور لهذه القصة (القرن السادس الهجري/ الحادي عشر الميلادي).

٢ ـ هذه القصة نفسها تؤيد الخلط بين بداءة وصول الإسلام إلى هذه المملكة وغيرها وإسلام شعب، أو أفراد منه وبين إسلام الملوك، ومن ثمّ عدّ ممالكهم إسلاميّة؛ فقد كان انتشار الإسلام بين (الماندينغ) متقدِّماً على إعادة تأسيس المملكة على يد ماري جاطة (سوندياتا كيتا ٦٢٨ ـ ٦٥٢هـ ـ ١٢٣٠ ـ ١٢٥٥م)، وكذلك كان متقدماً على تاريخ وصول هذا الذي يُزعم إسلام ملك مالي على يديه إلى المنطقة ٥٧٥هـ ـ ١١٧٩م. فالبكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت ٤٨٧هـ ـ ١٠٩٤م) يذكر أنّ هذا الضيف كان عند الملك يقرأ القرآن، ويعلِّم السنّة[١]، فما هي السنّة التي كان يعلمها غير سنّة الرسول ﷺ؟ ولمن كان يعلّمها إذا لم يكونوا من حاشية الملك الذين أسلموا، ولمّا يسلم هو؟ ألا يحتمل أن يكون الملك من الفئة التي قد تخفي إسلامها لعدم إسلام معظم الشعب بدليل قبوله تعليم القرآن والسنّة في مجلسه وبحضوره؟

٣ ـ ليس بصحيح ما نقله بعض المؤرخين (أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشمّاخي ت ٩٢٨هـ ـ ١٥٢٢م، وكان من علماء الإباضيّة في المغرب) وغيره من أنّ بلاد السودان الغربي وإمبراطوريّة غانا كانت تدين بالإباضيّة قبل أن يقصدها مخالفوها لردّ أهلها عن مذهبهم الإباضيّ[٢]؛ لأنّ الثابت أن الذين نقلوا الإسلام إلى المنطقة منذ القرن الأوّل الهجري لم يكونوا إباضيين، كما لم يكونوا صوفيين. فمن أين كان لها الأسبقيّة المزعومة؟ وكيف؟.

٤ ـ تناقض الروايات في تحديد بداءة علاقة الإباضيّة تجاراً وفقهاء بغرب أفريقيا بين القرن الثامن، أو التاسع، أو العاشر الميلاديّة[٣]. وتناقضها ـ أيضاً ـ في المملكة التي أسلم ملكها في القصة أهي مالي أم غانا؛ فعند البكري أنّها مالي من غير أن يقول إنّ الضيف إباضيّ، بل ذكر أنّه ضيف من المسلمين، فإذا انضم إلى هذا كُون البكري من مصادر الشمّاخي الذي زعم إباضيّته[٤]، وتعليمُ هذا

(١) انظر: المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب ص ١٧٨، مكتبة المثنى، بغداد، بدون ت، ن.

(٢) انظر: دور فقهاء الإباضيّة في إسلام مملكة (مالي) قبل القرن الثالث عشر الميلادي، د. أحمد الياسين حسين، / ٩٥ من بحوث: ندوة العلماء الأفارقة ومساهماتهم في الحضارة العربية الإسلامية.

(٣) انظر: دور فقهاء الإباضيّة ص ٩١، ٩٨، وانظر: القصة في: المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب / ١٧٨، ودور فقهاء الإباضية / ٩٥، و١٠٣ ملحق ٣، والثقافة العربية الإسلامية في الغرب الأفريقي، عمر محمد باه /١٤٥ ـ ١٤٦، مؤسسةالرسالة، ط١ عام ١٤٢٣هـ ـ ١٩٩٣م.

(٤) ومن مصادره الدرجيني أحمد بن سعيد بن سليمان (ت ٦٧٠هـ ـ ١٢١٧م) الذي حدد التاريخ بسنة ٥٧٥هـ ـ ١١٧٩م، وفي روايته أنّ كلّ أهل المملكة مشركون، انظر: نصّه في دور فقهاء الإباضيّة ص ١٠٢ ملحق ٢، فإذا كان البكري أقدم من الدرجيني الذي جاءت روايته في القرن السابع الهجري موافقة لمذهبه الإباضي ومتناقضة مع وصول الإسلام إلى كلّ من غانا ومالي منذ القرن الأوّل الهجريّ، أفلا تكون هذه وغيرها مطعنا في صدق نقله؟

الشيخ للسنّة، ودعوةُ الملك إلى الاعتقاد بشرائع الإسلام كلّها من غير إشارة إلى الإباضيّة تبين أنّ هذا الضيف على مذهب السلف لا الخوارج الإباضيّة، وتأكُّدُ دخول الإسلام إليهما قبل هذا التاريخ، أو على افتراض كونه منها فإنّه بناء على تصرفاتهم لم يكن يدعو إليها[١] في وسط سبقها إليه مذهب آخر نما وتقوّى.

٥ ـ شهادات الخوارج أو الشيعة لا تدل على أنّ دعاتهم كانوا يمارسون دعاية لمعتقداتهم في بلاد السودان، وإنّما تنوّه فقط بنشر تعاليم الإسلام، ولو كان قبيل أو شعب من المنطقة قد اعتنق أحدهما لكانت مصادر هذه الطوائف أوّل من يهتمّ بتسجيل هذا الإنجاز أوّلاً بأوّل، كما هو الغالب في كتابات علماء كلّ مذهب، والمصادر على اختلافها لا تتحدّث عن اعتناق فئة من أبناء السودان الغربي لهذين المذهبين[٢].

ومن مظاهر التشويه: الاستدلال ببعض التقاليد والأعراف ـ كمواسم نصب السلطان، والمثول بين يديه، ووضع التراب على الرأس إظهاراً للخضوع، واستخدام الطبول، وغيرها من الأمور التي وجدت حيناً في إمبراطوريّات غانا ومالي وسنغاي، وكذلك بعض مظاهر الصوفيّة: كالتبرك بالأولياء، وقراءة القرآن على الأموات، وإقامة الولائم في المآتم، ووجود بعض المشعوذين ـ الاستدلال بها على نفي أثر الإسلام الإصلاحيّ والحضاريّ في المنطقة، أو التقليل من شأنه وتقزيمه بعبارات «الإسلام الأسود» أو «النموذج الأفريقي للإسلام» أو «المزاوجة بين الإسلام والديانات الوثنيّة الأفريقية» أو «الإسلام السطحيّ» ونحوها؛ وكلّها تهدف إلى الزعم بوجود إسلام لا يبقى منه إلاّ اسمه، وسيادة الوثنيّات قولاً وعملاً إلاّ ما ندر؛ فقد اتخذ تلك الأمورَ «بعضُ المضللين من الباحثين الذين يتعمدون تجاهل المدّ الإسلاميّ الحضاريّ في توجيه وتقويم الأحداث التاريخية وشؤون الحياة لمنطقة السودان الغربيّ... . ثم التشكيك حول تاريخ مسلمي هذا الجزء من العالم الإسلامي»[٣]، ومن تفاعلهم معه وتطبيقهم له على الوجه الصحيح في مختلف شؤون الحياة. والحق أنّ الإسلام شمل مختلف جوانب الحياة حتى لغير المسلمين من سكان المنطقة[٤]، وإليك أمثلة من هذه المظاهر:

يقول د. محمد الغربي: «الواقع أنّ الإسلام وإن كان قد طبع التاريخ الأفريقي والحضارة الأفريقية بطابعه المميّز فإنّه كان مع ذلك نموذجاً أفريقياً؛ فسكان القرى والبوادي لم يكونوا يعرفون إلاّ النطق بآيات القرآن دون فقه لمعنى ما يحركون به ألسنتهم، وكانوا يمسكون في رمضان من الفجر إلى غروب الشمس، ويتقربون بالذبائح والقرابين والنذر، ولكنّهم إلى جانب ذلك كانوا يعبدون قوى الطبيعة، ويقدسون الأصنام والأيقونات، ويؤمنون بأقوال الكهان والسحرة»[٥].

(١) انظر: حركة التجارة والإسلام / ٧٦ ـ ٧٩.

(٢) انظر: الإسلام والمجتمع السوداني / ٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) أسكيا الحاج محمد وإحياء الدولة الإسلامية للسنغاي، د. فاي منصور /٧٣، رسالة دكتوراه من قسم التاريخ والحضارة، كليّة اللغة العربية، جامعة الأزهر، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(٤) انظر: المرجع نفسه /٧٣، ١٧٩.

(٥) الملامح المغربية في الثقافة الأفريقية خلال القرن السادس عشر، ص ١٧٣ مجلّة دعوة الحق (المغرب)، وانظر: مملكة (سنغاي) في عهد الأسقيين، د. عبد القادر زبادية / ١٣٥ الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون.

ويجعل ثانٍ الفئة التي اعتنقت الإسلام، واحتفظت ببعض الطقوس الوثنيّة هي الغالبة في أفراد المجتمع في غرب أفريقيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين[١]. ويقول ثالث: «البوادي لم تتأثر كثيراً بالإسلام، وهذه الظاهرة تمثل أوّل مظهر من مظاهر تعثر الدين الحنيف بالمنطقة»[٢]، ويقول آخر: «المعروف أنّ اعتناق الإسلام في غربي أفريقيا كان سطحياً، وعلى الأقلّ في أوّل انتشاره»[٣].

إن من قال بهذا إنّما خلط بين المسلمين والوثنيين الذين قد يستعينون بالتعاويذ الإسلامية مع تعاويذهم الوثنية، ويلجؤون إلى شيوخ المسلمين، بالإضافة إلى كهنتهم الوثنيين، ولا يترددون في تقليد الصلوات الإسلامية، وحضور المساجد والجنائز والاحتفال بالأعياد والمناسبات الإسلامية، بل جرت عادة بعضهم بإخفاء وثنيتهم لظهروا بمظهر الرقي والتقدم؛ لأن المجتمع الوثني قد تعارف على أن الإسلام صنو لهما أخلاقياً، واجتماعياً، ونفسياً[٤]، وتلك ظواهر يلحظها قلة من الباحثين في تاريخ انتشار الإسلام في هذه القارة، وهي أمور تحدث إلى يومنا هذا، فحسبهم أولئك الباحثون مسلمين، وما هم كذلك، بل وثنيون.

ولا يلزم من هذا ألاّ يكون في المسلمين ضعاف نفوس يذهبون إلى السحرة، لكن الخطأ والمبالغة في الحكم على الجميع وفي إظهارهم بأنهم لم يتأثروا بالإسلام.

من تلك الظواهر: أنّ مِنْ ملوك هذه الممالك والإمبراطوريات الأفريقية مَنْ يكون مسلماً، ثم يأتي بعده من أُسرته مَنْ على الوثنيّة؛ وذلك قبل تحوُّلها كليّة إلى ممالك إسلاميّة ملكاً وشعباً، فإذا جاء بعض الدارسين ليتحدّث عن هذه المملكة كان تركيزه على تحوّلها كلية إلى إسلامية فيصور تصرفات هؤلاء الملوك الوثنيين، أو المداهنين لشعوبهم المسلمة على أنّها تصرفات من ملوك مسلمين، ثم يسم المسلمين عامّة بأنّ إسلامهم كان سطحياً أو نموذجاً أفريقياً، وأنّهم مع إسلامهم يمارسون تقاليد وثنيّة[٥].

ومنها: ما يتعلق ببعض المعتقدات عند الأفارقة لا يلحظها كثير من الدارسين، تنبّه لها قلّة منهم؛ وجدوا أنّ للإسلام صلة وثيقة بنفسيّة الأفريقي، وتقارباً كبيراً إلى عقليّته وفطرته[٦]، و «أنّ نظرتهم العامة إلى الحياة، وكثيراً من طقوسهم الروحيّة يمكن أن تصبح شعائر إسلاميّة، وأن تتحوّل إلى نظام الدين الجديد دون إجراء تغيير كبير»[٧]، وهي من عوامل سرعة تقبّلهم للإسلام حتى في العصر الحديث.

فسبب التشويه ـ هنا ـ عدم فهم بعض الظواهر التي يجدها الباحث في الساحة الأفريقية؛ وبرغم هذا يطلق عنان قلمه للتشويه من غير ما تثبُّت ورويّة

(١) انظر: الشيخ عثمان بن فودي والحضارة العربية الإسلامية في الإقليم الشمالي (لجمهورية نيجيريا الاتحاديّة) د. محمد أحمد الحاج /٣٣٩ (ضمن بحوث ندوة العلماء الأفارقة) جعل هذه الفئة في المرتبة الثانية بعد الوثنيين الأصليين الذين بقوا على الوثنيّة، وآخرهما الذين اعتنقوا الإسلام بدون أيّ خلط بينه وبين غيره.

(٢) الإسلام والمجتمع السوداني / ٢٣٠، وانظر: ١٣٤.

(٣) حركة التجارة والإسلام / ٢٠٣.

(٤) انظر: حركة التجارة والإسلام /١٤٩ وأفريقيا الغربية في ظل الإسلام، نعيم قدّاح /٢٩.

(٥) انظر: دولة مالي الإسلامية، د. إبراهيم طرخان /٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م، وحركة التجارة والإسلام / ٢٠٣ وقارن بين ما ذكره هنا وبين ما ورد في ص ١٤٩، ١٥٠.

(٦) انظر: أفريقيا الغربية في ظلّ الإسلام / ٩٥.

(٧) حركة التجارة والإسلام / ١٤٩، وانظر: ١٥٠.

ليفصّل الإسلام بعد ذلك على مقاس يسمّيه «نموذجاً أفريقياً» أو «إسلاماً أسوداً» أو «إسلاماً سطحيّاً»؛ بسبب تلك الظواهر التي لم يفهمها، أو بسبب بعض المخالفات والمعاصي التي لا يكاد يخلو منها مجتمع إسلاميّ من غير أن نجد ذلك التصنيف نفسه في غير أفريقيا، أو ترديداً لبضاعة غربيّة؛ فالاستعمار وكتّابه لمّا أرادوا التهوين من أثر الإسلام وحضارته وثقافته في أفريقيا روّجوا لـ «إسلام سطحيّ» و «إسلام أسود»، وهم يقصدون بهما أنّ إيمان الأفريقي شيء ظاهر يستر وراءه وثنيّته القديمة[١]، فتلقّف عنهم هذه البضاعة المستغربون والمغرضون من غيرهم.

وهذه الصفة إنّما تنطبق على علاقة المسيحية بالوثنية في أفريقيا؛ فهي التي أخذت بمبدأ تلقيح نفسها بالوثنية والعادات الأفريقية، والخلط بينها، والتمشي معها، وكل ذلك أمر واضح في المنطقة، بل أخذت تداهن المسلمين في بعض المناطق الإسلامية بالتخفي وراء أسماء و ألقاب إسلامية قديماً وحديثاً؛ وذلك بأن يحتفظ من يتنصر من الأُسر الإسلامية بأسمائهم الإسلامية، فظهر في السنغال محمد إنجاي، وفي مالي قاسم كيتا واستعمال النصارى في بعض المناطق للقب «الحاج» المنتشر بين المسلمين، وله عندهم مدلول ديني واجتماعي رفيعان[٢].

ولو ألغينا جانب الترجمة لتعاليم الإسلام، واشترطنا الفهم المباشر لما يُقرأ ويقال بالعربية لأخرجنا ملايين المسلمين من الإسلام في القديم والحديث!

ومن غير المعقول أن تُكوِّن تلك الأمور التي ذكرها د. الغربي وغيره ظاهرة عامة في كلّ القرى والبوادي، ولا في جميع المراحل؛ لأنّ التحول العظيم في المجتمع الأفريقي في هذه المنطقة نحو قبول الدين الإسلامي المتسامح في تعاليمه والواضح في مبادئه نتج عنه «نمط جديد من الجمع بين القيم الإنسانيّة الأفريقية السليمة الراشدة، وثقافات أبناء المنطقة وحضاراتهم النظيفة وبين النبع الثقافي والحضاري الأصيل للإسلام؛ فظهرت آثار ذلك كلّه في شتى نواحي الحياة لدى سكان المنطقة»[٣]. وما كانت مرونة الإسلام في الإصلاح، ولا ملاءمته لكلّ زمان ومكان، ولا تدرجُّه في التغيير استكانة وضعفاً[٤]، ولا نموذجيّة خاصة بجنس دون جنس، أو مكان دون آخر، وإنّما تلك كلّها من وسطيّة الإسلام وواقعيته وعوامل انتشاره وقوّته.

ثم ألا يكون مردّ وجود ما ذكره إلى طبيعة سكان البوادي في كلّ زمان ومكان؟ «والإسلام ليس ظاهرة بداوة في أصله حتى تتركز الأنظار أولاً على البدو ... . الإسلام ظاهرة حضر واستقرار ينتقل منها إلى البدو»[٥]، ألم يقل القرآن الكريم عن سكان

(١) انظر: أفريقيا الغربية في ظلّ الإسلام/ ١١١.

(٢) انظر: الإسلام في الدولة العلمانيّة مالي، الشيخ شيرنو هادي عمر تيام / ١٠٧، ١٠٨، ط١ عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م بماكو، مالي. ولقب «الحاجّ» في القاموس الديني والاجتماعي بغرب أفريقيا، لكاتب هذه السطور، مجلّة الحجّ والعمرة (جدّة) سنة ٥٨ عدد١١ ذو القعدة ١٤٢٤هـ ـ ديسمبر ـ يناير ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤م، ص ٥١.

(٣) أسكيا الحاج محمد / ١٧٦.

(٤) انظر: انتشار الإسلام في غربي أفريقيا / ٥٨.

(٥) مجلّة دراسات أفريقية، المركز الإسلامي الأفريقي، عدد١ رجب ١٤٠٥ه ـ أبريل ١٩٨٥م ص ٣٧، بحث «الأصالة التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية في غرب أفريقيا» البروفوسير عثمان أحمد.

البوادي: ﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلاَّ يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٩٧﴾ وَمِنَ الأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٧ – ٩٨]؟ ثم قال عن طائفة منهم: ﴿وَمِنَ الأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَاتٍ عِندَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلاَ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٩]؟.

أرأيت كيف شهد الله لهذه الطائفة من فرقة الأعراب بصحة ما اعتقدت، وبتصديق رجائها؟ وكيف استأنف النظم القرآني بحرفي التنبيه: «ألا» للاهتمام بها ليعيها السامع، والتوكيد والتحقيق «إنّ»، وكلاهما يؤذن بثبات الأمر وتمكّنه، وبإزالة الشك والإنكار، وبالاحتجاج للقضيّة، وأكّد فوزهم ونجاتهم بـ «السين» الذي يفيد تحقيق الوعد، فما أدلّ هذا الكلام بذلك كلّه على رضا الله ـ تعالى ـ عن هذه الطائفة وعن عملها!![1].

فكيف نغبنها حقّها بهذا التعميم الذي يحصرهم جميعاً في فرقة واحدة، وأين الباحث من المنهج الإسلامي في هذا التقسيم العدل، البعيد عن التعميمات، المراعي للواقع في قوله ـ تعالى ـ عن الأعراب ـ أيضاً ـ: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠١ – ١٠٢].

لست بحاجة إلى التذكير حول هذه الآيات بالمقولة المجمع عليها «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، كما أنّ ظهور عادات لا تمتّ إلى الإسلام بصلة في تنصيب السلطان أو غيره كان في نطاق ضيّق، وفي طور معيّن، أو مكان دون مكان، وربما يكون سببها الجهل، أو أنّه لم يظهر للقوم رأي الدين فيها في ذلك الوقت، ولا أدلّ على صحة هذا من مسارعة العلماء والسلاطين إلى إنكار البدع والتقاليد التي يظهر لهم مخالفتها للدين الإسلاميّ، كما هو الحال لأسكيا محمد وغيره، وكذلك ابنه أسكيا داود الذي استجاب لإنكار أحد الفقهاء ظاهرة التتريب[2].

يقول آدم عبد الله الآلوري عن ملوك الإمبراطوريّات الإسلاميّة في غرب أفريقيا: إنّ «أكثر أولئك السلاطين علماء وفقهاء، وإذا لم يكن السلطان نفسه عالماً فقيهاً اتخذ أحد العلماء المبرزين وزيراً يدير له الدولة على وفق الشريعة، ولا بدّ من هيئة شوريّة على شكل لجنة الفتوى من كبار العلماء والفقهاء»[3]. وكان السلاطين والملوك يحترمون هؤلاء العلماء والفقهاء، ويزورونهم في بيوتهم، ويستفتونهم، ويشاورنهم في شؤون الدولة وما تتعرض له من أخطار، ويأتمرون بأمرهم[4].

وذكر البكري أنّ سنغاي (أهل كَوْكَوْ) لا يُملّكون عليهم أحداً من غير المسلمين، وإذا ولي منهم ملك دُفع إليه خاتم، وسيف، ومصحف[5].

ولو سلّمنا برأي هؤلاء المشوِّهين والمتجاهلين للحقائق فلن يبقى للإسلام تاريخ ناصع في العالم

(١) انظر: تفسير «الكشّاف» للزمخشري ٢/ ١٦٩ مكتبة المعارف بالرياض، بدون.

(٢) انظر: أسكيا الحاج محمد / ٧٤، و الإسلام والمجتمع السوداني / ٢٣٢

(٣) الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فودي الفلاني / ٧٤، ط٤ عام ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

(٤) انظر: تجارة القوافل بين المغرب والسودان الغربي وآثارها الحضاريّة حتى القرن السادس عشر الميلادي، د. الشيخ الأمين عوض الله، / ٩٧ تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي (مرجع سابق)، وأفريقيا الغربية في ظلّ الإسلام / ١٧٥.

(٥) انظر: المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب / ١٨٣

كلّه بعد القرون الثلاثة الأولى؛ لوجود البدع و الخرافات والمخالفات الشرعيّة والعقدية في كلّ المجتمعات الإسلاميّة على تفاوت وفي أطوار مختلفة من غير أن نجد تفصيل الإسلام على مقاسها كما يراد في حال أفريقيا!!؟ أو لم يكن من عادة المماليك (٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م) إجبار مَنْ يدخل على السلطان على الركوع والسجود، ثم تقبيل الأرض بين يديه؟[١] حتى إنّ ملك مالي منسا موسى (٧١٢ ـ ٧٣٧ هـ ١٣١٢ـ ١٣٣٧م) في طريق حجّه تفادى الدخول على سلطانهم في أيامه كي لا يقوم بذلك، وكثيراً ما توتّرت علاقاتهم مع غيرهم بسبب هذا التقليد. وهنا لا يريد بعض الباحثين ـ مع موازنته بين الأمرين ـ أن يُحرِج أحداً بالسؤال «عمّا إذا كان الإسلام قد أخفق في احتواء الذهنيّة المصريّة بسبب هذا التقليد»؟ فيرى القفز على المسألة[٢]. فأقول له: إنّ التنبيه على المنكر لتفاديه أو لإعطاء صورة عن بعض المظاهر والأمراض الاجتماعية المخالفة للشرع مما لا ينبغي فيه التحرّج، بشرط تناولها في إطارها الزماني والمكاني، وعدم التعميم أو التحريف، ولا تخصيص منطقة بها دون أخرى، أو تفصيلها على مقاس جنس دون غيره.

ومن مظاهر ذلك الجانب التشويهي الذي يحاول أن يقلل من شأن الأثر الصحيح والقويّ للإسلام في المنطقة: ما يزعمه كثير من الباحثين ـ في مبالغة ـ من تأثير الصوفيّة، كقول أحدهم: «يكاد الانتماء إلى الطريق يكون جزءاً من تديّن الرجل، والتبعيّة إلى شيخ أو مقدّم من أهل الطريق تعدّ صفة من صفات أيّ أفريقي مسلم، سواء في الغرب أو الشرق، إلى جانب صفته الرئيسيّة كمسلم»[٣]. ويقول ـ أيضاً ـ: «السنّة تسود غرب أفريقيا؛ إذ إنّ جميع سكّان غرب أفريقيا سنيّون على المذهب المالكيّ ... كما أنّ سنيّة الناس هناك لا تتعارض مع انتمائهم للطرق الصوفيّة المختلفة»[٤]. وإذا كانت المغالاة واضحة في جعل كل سكان هذه المنطقة سنيّين فإنّ التناقض واضح ـ أيضاً ـ في كلامه؛ وما ذهب إليه من أنّ سنيّة الناس لا تتعارض مع الطرق الصوفيّة إنّما ينطبق على مفهومه هو لأهل السنّة وليس المفهوم السائد عند المسلمين في المنطقة، ولا في غيرها، ويدلّ على ذلك بعض الشخصيات الذين مثّل بهم[٥] في الإصلاح الديني والتعليمي بإنشاء مدارس غير مشوبة ببدع الصوفيّة ـ كما يقول هو ـ والمعروف عنهم الثاني دون الأوّل. والأغرب أنّ الباحث نفسه يذكر فيما بعد[٦] الإصلاح العقدي والتعليمي الذي قام به بعض روّاد النهضة السنيّة الحديثة من قادة الاتحاد الثقافي الإسلاميّ، والأحداث التي تعرّض لها أهل السنّة في مالي وغيره عام ١٩٥٧م، أُحرق

(١) انظر: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (الباب السادس) أحمد بن يحي العمري، دراسة وتحقيق دوروتيا كرافولسكي / ١٠٧، ١٠٩، المركز الإسلامي للبحوث، بيروت، عام ١٩٨٦م.

(٢) الإسلام والمجتمع السوداني/ ٢٣٢، وانظر: ٢٣١

(٣) المدّ الإسلامي في أفريقيا، محمد جلال عبّاس /٧٥، المختار الإسلامي، القاهرة، ط١ عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م. أرّخ تاريخ كتابة مقدّمته ب ـ «كانو، نيجيريا، ٢٥ / ٨ / ١٩٧٥م».

(٤) المرجع نفسه / ٧٣ ـ ٧٤، وكذلك زعم انتشار الإسلام في المنطقة على يد الخوارج أو الشيعة أو الأشعرية، وقد عرضت لذلك كلّه بتفصيل ومناقشة أوسع في بحث آخر لمّا يُنشر، بعنوان «مدخل إلى دراسة مذهب أهل السنّة والجماعة، نهضته الحديثة والمعاصرة في غرب أفريقيا، الروافد والمعوّقات والحلول».

(٥) انظر: المدّ الإسلامي / ١١١.

(٦) انظر: المرجع نفسه / ١١٢ ـ ١١٣.

فيها مساجدهم ومساكنهم وممتلكاتهم؛ فلِمَ تلك الأحداث إذا كان الأمر على ما وصف؟!!!

ولا يخفى عليك أنّ الدافع ـ هنا ـ المبالغة في التعميم والعجلة في الحكم من غير تصوّر حقيقي وشامل استغلالاً لعقل القارئ الذي يجهل تاريخ الإسلام في المنطقة، أو لم يقف على هذه الأحداث، واستناداً على زيارة الكاتب لبعض أجزائها في دولة أو دولتين والانبهار بقوّة طائفة في هذا الجزء في طور معيّن، فيقيس ـ مع الفارق ـ ما لم يزره أو يشاهده على ما زاره وشاهده ليحكم حكماً عاماً على الإسلام والمسلمين من منطلق دراسة ميدانيّة، كما سمّاها في مقدّمة كتابه، وما هي كذلك، وإلاّ كيف وقع في المبالغة بجعل كلّ سكّان المنطقة سنيّين، والتناقض والخلط في ذلك؟

إنّ الحضور الناصع للإسلام وأثره المنير، والتغيير الكبير الذي أحدثه في الناس دينيّاً واجتماعيّاً، وكذلك مظاهر انفعال أبناء المنطقة مع العقيدة الإسلاميّة عبر تاريخه[١]، والصراعات بين أهل السنّة وغيرهم، وسنة الله في التدافع كل ذلك يُفنِّد هذه المقولة التي جاءت نتيجة تأثر عاطفي بقوة الصوفية ونفوذها في بعض أجزاء أفريقيا في مقابل ضعف غيرها، وفي طور معيّن من أطوار هذا التاريخ الإسلاميّ بعد سقوط الممالك الإسلاميّة وسيطرة الاحتلال الأوروبي؛ «فقد كانت التربة السودانيّة أكثر خصوبة في التفاعل مع العقيدة الإسلاميّة، وأكثر تجاوباً معها. على هذا المستوى ربما يكون السودانيون قد فاقوا غيرهم من المسلمين في بقيّة الأقطار الإسلاميّة، وذلك بالنظر إلى الصعوبات والعراقيل الجمّة التي اعترضت مسيرة الإسلام في بلاد السودان»[٢].

ثم كيف يكون ما تقدّم حالاً عامّة في كلّ الأطوار، وقد دخل الإسلام المنطقة من أواخر النصف الأول من القرن الأوّل الهجري؟ فقال الشيخ أحمد بابا التنبكتي (ت ١٠٣٦هـ ـ ١٦٢٧م): إنّه لم يكد يمضي عام (٦٠هـ ـ ٦٧٩م) حتى كان في مدينة كومبي صالح ـ عاصمة إمبراطورية غانا ـ اثنا عشر مسجداً!! وقبله ذكر البكري وجود هذا العدد في الجزء الذي يسكنه المسلمون من المدينة، ولهم فيها أئمة وفقهاء وحملة علم، كما أنّ في مدينة الملك مسجداً يصلّي فيه مَنْ يفد عليه من المسلمين على مقربة من مجلس حكمه، وتولّى بعض التجّار المسلمين مناصب إداريّة عليا في مملكته، وكان منهم تراجمة الملك وصاحب ماله وأكثر وزرائه[٣]. وذكر ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ ـ ١٤٠٦م) أنّها تتكوّن من جزءين على حافتي النهر ومن أعظم مدائن العالم وأكثرها معتمراً[٤]، وأنّ عقبة بن نافع افتتح حوالي (٤٦هـ ـ ٦٦٦م) (كاوار) من تخوم السودان[٥] تقع

(٣) انظر: الحضارة الإسلامية العربية في غرب أفريقيا، سماتها وانتشارها «د. شوقي الجمل ص ٦١ مجلّة الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، عدد ٨ سنة ١٩٧٩م بحث». والإسلام والمجتمع السوداني / ٢٠٣ ـ ٢٠٥.

(٤) الإسلام والمجتمع السوداني / ٢١١.

(١) انظر: المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب / ١٧٥، ١٨٧ وما بعدها.

(٢) انظر: تاريخ ابن خلدون المسمّى: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر / ٢٤٧٩، دار ابن حزم، بيروت، ط١ عام ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

(٥) انظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ٥/٤١٩ دار صادر، بيروت، عام ١٣٩٩ه ـ ١٩٧٩م، والبيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذاري المراكشي ١ / ٢٨ تحقيق ومراجعة ج. س. كولان و. إ. ليفي. بروفنسال، دار الثقافة بيروت، بدون، وتقع (كاوار ٩ حالياً ضمن حدود جمهورية النيجر ناحية الجنوب الشرقي من حدودها مع تشاد.

قرب بحيرة تشاد، وأرسل مجموعة من جيشه إلى البربر والملثمين والسودان ليعلموهم القرآن والفقه.

نقل آدم الآلوري عن الشيخ عبد الله بن فودي (ت ١٢٤٤هـ ـ ١٨٢٨م) أنّه تواتر لديهم عن الثقات العلماء دخول الإسلام إلى غربي أفريقيا من القرن الأوّل الهجري على يد عقبة بن نافع[١]، وزاد أنّ عقبة لمّا حجزه البحر عن المواصلة غرباً دخل في طريق عودته بلادَ غانا وتكرور، فأسلم على يديه بعضهم «وفي ذلك ما يسوغ قول ابن فودي؛ إذ ليس ما يمنع عقبة من السير صوب الجنوب في بلاد السودان كما منعه البحر عن السير صوب الغرب»[٢]، وأنّ مِنْ الأمويين الذين هربوا بعد سقوط الدولة الأمويّة في الشرق مَنْ «تغلغلوا في بلاد السودان، واختبؤوا بها حتى الممات، وطويت أسماؤهم في سجل النسيان»[٣].

أفليس من المستحيل أن يكون على طريقة من طرق الصوفيّة عقبةُ وجيشه، أو من أرسلهم إلى السودان، أو التجّار وهؤلاء الأمويون؟ بلى! ولسبب يسير وهو أنّ الصوفيّة لمّا تظهر؛ إذ ظهرت بداياتها في العراق في القرن الثالث الهجري؛ ولأنّ الطائفة المنصورة ـ كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ـ هي التي فتحت سائر المغرب كمصر، والقيروان، والأندلس، وغير ذلك، وكانت في أيامه أقوم الطوائف بدين الإسلام علماً وعملاً وجهاداً عن شرق الأرض وغربها[٤].

ومن ثمّ كيف يمكن القول: «ارتبط انتشار الدعوة الإسلاميّة في غرب أفريقيا بانتشار الطرق الصوفيّة»[٥]؟.

من الأسباب والدوافع ـ أيضاً ـ ما يتمثل في جهل كثير من أبناء الإسلام بالحضارة الإسلاميّة في المنطقة، وبدور شعوبها في الحركة الإصلاحيّة والعلميّة والثقافيّة، وعلاقاتها السياسية والدينية والاقتصادية بالعالم الخارجيّ في القرون الوسطى الأوروبية إلى سيطرة الاحتلال الأوروبي على المنطقة. وبعض من يهتمّ بها ينظر إليها بعين العدوّ، ويتزوّد بمعلوماته المشوّهة على أنّها مسلّمات أو بدهيّات لا تحتاج إلى تمحيص وتحقيق. ذلك العدوّ الذي لا يزال يُنقِّب في الأرض عسى أن يعثر على آثار فيها إيماءة إمّا إلى أسبقيّة المسيحيّة إلى المنطقة، أو إلى عدم التأثير الإسلاميّ فيها، ولا يتورّع عندما تضيّق الأدلّة التاريخيّة والنقليّة عليه الخناق مِنْ وسْم الإسلام فيها بنحو «إسلام أسود» أو «إسلام سطحيّ».

وقد يعتمد ذلك المهتم على تقارير عجلى من زيارات خاطفة لا تستند إلى سند معرفي صحيح في تاريخ الإسلام بالمنطقة، ولا مخالطة قويّة للمسلمين، وقد تقتصر الزيارة فقط على جزء من مدينة أو مسجد أو مدرسة إسلاميّة، أو على لقاء بعض المسلمين الذين قد يقدمون لهم صورة الإسلام

(١) انظر: الإسلام في نيجيريا، آدم عبد الله الآلوري / ١٧ ـ ١٨، نقلاً من كتاب «تزيين الورقات» لعبد الله بن فودي، لم أتمكن من الوقوف عليه.

(٢) الإسلام في نيجيريا، آدم عبد الله الآلوري / ١٨ ـ ١٩.

(٣) السابق نفسه / ١٩، وقد نقل د. عبد الفتاح الغنيمي مثل هذا عن البكري، وأن الخليفة عمر بن عبد العزيز كان قد أرسل عام ٩١هـ جيشاً عربياً إسلامياً لفتح تلك الأنحاء، وأن ذرية هذاالجيش قد استقرت في تلك البلاد. أنظر: حركة المدّ الإسلامي في غربي أفريقيا ص ٢٢٥ مكتبة نهضة الشرق، مصر، بدون ت، ن.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمعه عبد الرحمن بن قاسم ٢٨/ ٥٣٢ عالم الكتب، الرياض، عام ١٤١٢ه ـ ١٩٩١م.

(٥) انظر: الحضارة الإسلامية العربية في غرب أفريقيا، سماتها وانتشارها، د. شوقي الجمل، مجلّة الدراسات الأفريقية ص ٤٤.

في البلد من وجهة نظرهم فقط، وقد تتوافق هذه الزيارة مع مناسبة معيّنة لطائفة تقوم على بدع وخرافات ومخالفات دينيّة، ومن ثمّ يُصْدِر الزائر حكماً عامّاً مبرماً على الإسلام والمسلمين جميعاً. والغريب مع هذا كلّه أنّ هذه التقارير العجلى قد يُنظر إليها على أنّها بحوث علميّة منقحة، أو دراسات ميدانيّة، ثم تستغلّ وثائق إدانة لا تحتاج إلى تثبُّت وتبيُّن وتدقيق.

ومما وطّد ذلك الجهلَ المعاصرَ: ما يسود وسائل الإعلام من تشويه متعمّد للقارة بتصويرها ـ كلّها ـ في صورة غابة من المرضى عقلياً وجسميّاً وحضارة وثقافة ومعيشة، أو غابة للمتقاتلين لأتفه سبب، ولسان الحال يقول ـ في مقدمة سهلة ـ: إذا كان هذا شأنهم في القرن العشرين أو الحادي والعشرين فما عسى أن تجد عنهم في القرون الأوروبية الوسطى؟ وتكون النتيجة الحتمية لهذه المقدّمة عليكَ بعالم غير أفريقيا.

قريب من السبب السابق ما تجده لدى بعض القوميين العرب المعاصرين من التجاهل بمحاولة إنكار وجود أيّة علامة للحضارة في المنطقة قبل مجيء الإسلام وقيام إمبراطورياتها فيها شأن بعض الغربيين؛ إمّا جهلاً، أو محاولة لطمس فضل ودور أبنائها. يقول د. صالح أبو دياك: «من الواضح أنّ مصادر التاريخ الأفريقي لجنوب الصحراء الكبرى قليلة؛ نظراً لتأخر انتشار الحضارة في هذا الجزء من العالم»[1]. وإذا كان أبو القاسم بن حوقل البغدادي (ت ٣٧٩هـ ـ ٩٨٨م) ذكر ـ كما نقل عنه د. أبو دياك ـ أنّ سكان السودان الغربي مهملون، لا يستحقون إفراد ممالكهم بما ذكر به سائر الممالك[2]؛ فقد قال بنقيض قوله تماماً مَنْ قبله، ومَنْ عاصره، ومَنْ جاء بعده؛ ففي «العصور التاريخية المختلفة ظهرت في ربوع تلك القارة عشرات من المجتمعات الإنسانيّة التي كانت لها حضارات وثقافات مختلفة، ولكنّها حضارات أفريقية الأصل والجذور، ويمكن دراستها دراسة تحليلية لمقارنتها بالحضارات الأخرى القديمة التي كانت تزاملها في الزمان، وإن اختلفت معها في المكان»[3]. واليعقوبي أبو العباس أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر الكاتب العباسي (ت ٢٨٤هـ)[4] ـ في حديثه عن ممالك السودان الغربي التي كوّنها الأفارقة في غرب أفريقيا، وعن عظم شأنها وقوّتها[5] ـ يقول عن سنغاي: «ثم مملكة الكَوْكَوْ (والكوكو اسم المدينة)، ودُون هذه عدّة ممالك يعطونه الطاعة، ويقرّون له بالرئاسة على أنّهم ملوك بلدانهم» ولمّا أحصى ثماني ممالك ـ منها مملكة صنهاجة، وأرور، ووصف بعضها بأنّها واسعة ـ أضاف «فهذه كلّها تنسب إلى مملكة الكَوْكَوْ ... ثم

(١) مجلة: دراسات (الأردن) «العلوم الإنسانية والاجتماعية» مجلد ٢٣ عدد٢ ربيع الأوّل ١٤١٧هـ ـ آب ١٩٩٦م ص ٢٥٣ بحث «مؤثرات الحضارة الإسلامية في السودان الغربي من القرن الخامس إلى القرن العاشر الهجري».

(٢) انظر: المرجع السابق / ٢٥٣ نقلاً عن صورة الأرض لابن حوقل ص ١٩، لم يتيسر لي الوقوف عليه في هذه العجالة.

(٣) الإسلام في ممالك وإمبراطوريات أفريقيا السوداء، جون جوزيف / ١٥، وانظر: ٣٤، ترجمة مختار السويفي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط١ عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

(٤) تاريخ الوفاة المذكور هو الذي عليه أكثر الباحثين، وقيل ٢٩٢هـ ـ ورجحه الزركلي، انظر: الأعلام ١/٩٥، وقد تجوّل اليعقوبي في الشمال الأفريقي وبخاصّة أيام الدولة الرستميّة.

(٥) جاء ذلك في حديثه عن السودان وهجرتهم قبل الميلاد بآلاف السنين من شرق أفريقيا، وأنّهم بعد عبور نهر النيل تفرقوا فاتجه قوم نحو الجنوب، وآخرون نحو الغرب وكوّنوا لهم ممالك منها ما ذكر أعلاه. وما ورد لديه يكشف حقائق كثيرة عن أقدم هذه الممالك وضرورة إعادة ترتيبها تاريخياً، وقد ناقشت الأمر في بحث آخر، أسأل الله التوفيق والسداد في إظهاره.

مملكة غانا، وملكها ـ أيضاً ـ عظيم الشأن، وفي بلاده معادن الذهب، وتحت يده عدّة ملوك»[١] وأشار إلى مملكة مالي، ولم يذكر عنها شيئاً[٢].

ويذكر معاصر ابن حوقل، المسعودي: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ ـ ٩٥٧م) أنّ السودان بعد تجاوزهم نيل مصر وتفرّقهم في الأرض «سار فريق منهم نحو المغرب (أي غرب أفريقيا) وهم أنواع كثيرة ... وكَوْكَوْ، وغانا، وغير ذلك من أنواع السودان»[٣].

وقد ورد مثل هذا عن الإدريسي أبو عبد الله محمد بن محمد (ت ٥٦٠ هـ)[٤]، ونقله القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ ـ ١٤١٨م) عن صاحب «الروض المعطار»[٥]. وكلّ ذلك يردّ ـ أيضاً ـ على ما زعمه الحسن بن محمد الوزّان (ت ٩٥٧ هـ ـ ١٥٥٠م) من أنّ المؤرخين والجغرافيين القدماء ـ أي الذين سبقوه، وكتبوا عن أفريقيا أمثال: البكري، والمسعودي ـ لا يعرفون شيئاً عن بلاد السودان ما عدا الواحات وغانا، وأنّ هذه البلاد اكتشفت عام ٣٨٠هـ ـ باعتناق (لمتونة) البربرية وكلّ (ليبيا) للإسلام[٦].

وقد يحاول كلّ واحد من هؤلاء القوميين العرب حصرَ فضل التاريخ الإسلامي في المنطقة على الدولة العربية التي ينتمي إليها: المغرب، ليبيا، الجزائر، مصر، تونس ...الخ[٧].

يقول أحدهم في مقدّمة كتابه: «وأعترف عندما كنت أطوي المرحلة تلو الأخرى في البحث والتنقيب أنّني لم أستبعد وازعاً وطنيّاً أخشى بأن أتهم بأنّه هو الذي حركني أصلاً في عملي هذا»[٨].

وصل الأمر ببعض المعاصرين من هؤلاء القوميين إلى القول بالتلازم بين قوّة الإسلام وازدهاره في أفريقيا وبين التصاهر للعرب وهجراتهم إليها وبين ضعفه فيها وعدم مصاهرتهم، ومن ثمّ انطلقوا لتعليل ضعف الإسلام المعاصر فيها بعدم وجود مصاهرة بين الطرفين. في حين يرى آخر أنّ الاتصال عن طريق المساكنة والزواج يبدو ضعيفاً[٩]. ومهما يكن فالسؤال المهم هو: ما حال الإسلام في العالم العربي نفسه؟، وقد «كان واضعو لبنات تلك الحضارة علماء أفارقة، على خلاف ما يشاع من أنّ انتشار الإسلام كان بفعل

(١) تاريخ اليعقوبي ١/ ١٩٣ ـ ١٩٤، وانظر: ١٩١ دار صادر بيروت، ط٦ عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

(٢) انظر: المصدر نفسه ١/ ١٩٣.

(٣) مروج الذهب للمسعودي ١/ ٣٢٩، دار الكتاب اللبناني، ط١ عام ١٩٨٢م.

(٤) انظر كتابه: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ١/ ٢٨ طبعة جامعة نابولي، إيطاليا.

(٥) انظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ٥/ ٢٨٥ نسخة مصوّر عن الطبعة الأميرية، بدون. والروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله محمد بن عبد المنعم الحميري ت ٧٧٦هـ.

(٦) انظر: وصف أفريقيا / ٥٣٣ ترجمة د. عبد الرحمن حميدة، ط١ عام ١٣٩٩هـ ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة. وتناقله عدد من الباحثين من غير تمحيص. انظر: مملكة سنغاي في عهد الأسقيين ص ٨٧ هامش ١، و ١٣٦، نقلاً عن بوفيل Bovill E . W في كتابه: The Golden trade of M ص ٥٦، جامعة أكسفورد ١٩٥٧م.

(٧) اقرأ ـ مثلاً ـ الحكم المغربي في السودان الغربيّ، د. محمد الغربي، وكان في الأصل رسالة دكتوراه أشرف عليه د. نقولا زيادة، ودور المرابطين في نشر الإسلام في غرب أفريقيا، د. عصمت دندش، دار الغرب الإسلاميّ بيروت ط١ عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م. وبحث: المغرب في خدمة التقارب الأفريقي العربي، د. عبد الهادي التازي، وبحث: العلاقات بين المغرب وأفريقيا جنوبي الصحراء كيف نفسر أحداث التاريخ؟ د. علي القاسمي...

(٨) بداية الحكم المغربي / ١٣.

(٩) المرجع نفسه / ٧٥٠.

عرب أو بربر»[١] سواء أولئك العلماء الذين تعلموا في المنطقة، أم أولئك الذين رحلوا في طلب العلم، ثم عادوا، أم التجّار الذين يتنقلون بين المنطقة وغيرها أو بين أسواق مدنها وقراها استقروا فيها أم لا؛ إذ هناك فرق بين دخول الإسلام وانتشاره؛ فالأوّل يمكن أن يقوم به أيّ مسلم، والثاني يحتاج إلى معرفة لغات المنطقة لإيصال تعاليم الإسلام إلى أهلها والانتشار في القرى والأرياف لا الاكتفاء بالمدن الحضريّة.

يؤيد ذلك عدد العلماء الذي حشده ملك «جنّي» كي يعلن إسلامه أمامهم؛ فقد جعل السعدي العدد (٤٢٠٠ عالم)، ويبعد المبالغة عن هذا العدد أنّ (جنّي) كانت تتكوّن مع توابعها من سبعة آلاف قرية، كما ذكر السعدي نفسه[٢]. وحيث إنّ الإسلام للناس كافّة فإنّ تاريخه وحضارته في المنطقة وفي غيرها وَسِع ـ ولا يزال ـ مختلفَ الأجناس والشعوب، أدلوا فيهما بدلائهم؛ فذلك من طبيعة الإسلام، وشموليّته، وعالميّته، وواقعيّته.

وتارة يعلل أولئك القوميون لضعف الإسلام المعاصر في المنطقة بدخوله السلميّ إليها؛ فيقال لهم: فما بالُ أجزاء العالم الأخرى التي فُتِحت بالقوّة قد ضعف الإسلام فيها؟ وتارة بدرجة أعلى مما يُتصور في أفريقيا؟!.

وتارة أخرى يجعلون الحضارة الإسلاميّة في المنطقة «حضارة مغربيّة زنجيّة» و «حضارة مغربيّة عربيّة» و «حضارة مغربيّة أندلسيّة»، كانت الرغبة في إيصالها إلى مجاهل القارّة دافعاً جديداً وقويّاً في انتقال الإسلام إلى أبعد الجهات[٣]. أرأيت إيصال هذه الحضارة إلى مجاهل القارة هو الدافع لانتقال الإسلام إليها، وليس الإسلام هو الذي نقل الحضارة إليها، حتى حلق الشعر وتناول وجبة العشاء من آثار الحضارة المغربيّة[٤]؟ ما هي المجاهل التي وصلتها الحضارة المغربية لنشر الإسلام؟ أم هي المراكز التجاريّة والمدن المشهورة التي سبقت بعضها المغرب إلى الإسلام؟

كما صار كثير من الموضوعات والبحوث ذات الصلة بتاريخ وحضارة المنطقة يُرفض الكتابةُ فيها في الدراسات العليا في بعض الدول كالمغرب وليبيا ـ مثلاً ـ ما لم تركز على جانب تأثير هذه الدولة أو تلك ـ إن حقاً أو باطلاً ـ في الموضوع المدروس، ولو اقتضى الأمرُ لَيَّ الحقائق بقوّة القِسْم العلميّ وكليّته وجامعته وسياسة دولته على منهاج الدراسات الغربية التي لا ترتاح إلاّ لنفي الحضارة عن المنطقة قبل الاحتلال وجيوشه، أو نفي تأثير الإسلام فيه أو تهوينه، وإبراز أثر دول الاحتلال في تاريخها، واستحسان أفاعيله، وإيجاد مسوِّغات إنسانيّة وحضاريّة وقانونيّة لها مهما كانت سيّئة عقلاً ونقلاً. ومن المعلوم أنّ نفي أولئك للحضارة عن أفريقيا قبل الاستعمار يهدف من جانب آخر إلى نفي الحضارة الإسلاميّة فيها، وإلاّ كيف يستقيم إقرارهم بوجود الإسلام في القارّة قبل الاستعمار مع القول: بأنّها لم تكن تعرف الحضارة حين احتلّوها؟ ومنهم من عَلّل لانتشار الإسلام فيها بأنّه وجد مجتمعات لا حضارة لها[٥].

وعلى مذهب دي لافوس القاضي بـ «إنكار الدور

(١) انتشار الإسلام في غربي أفريقيا / ٤٤.
(٢) انظر: تاريخ السودان / ١٢، ١٣.
(٣) انظر: بداية الحكم المغربي / ١٣، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧١.
(٤) انظر: المرجع نفسه /٦١١، ٦١٢.
(٥) انظر: أفريقيا الغربية في ظلّ الإسلام / ٨.

الحضاريّ للعرب في السودان الغربي، وتفسير كلّ فعاليّتهم في المنطقة على أساس استغلالي»[١] وعلى منهاج القوميين الأفارقة «دعاة الزنجيّة»[٢] ومعهم بعض علماء الآثار الأفريقيين الذين لا يترددون في عدّ انتشار الإسلام وحضارته احتلالاً عربيّاً بحدّ السيف قضى على حضارة زنجيّة أفريقية، أو عدّ عصور حضارته الذهبية في المنطقة امتداداً لحضارة حوض البحر المتوسط الأوروبي ...الخ على الرغم من الأثر القويّ والبروز الواضح والمميَّز للإسلام وثقافته وتاريخه وحضارته في عصور تلك الممالك والإمبراطوريات.

من أسباب ذلك التشويه: أهداف الدارسين ومبتغاهم التي كثيراً ما تُلوِّن الحقائق بألوان من الرغائب «فتصورها تصويراً يتوافق مع تصوّرات مسبّقة خدمة لأهداف محددة معلومة، هي عند أصحاب النوايا الخبيثة خطة مدروسة، ومناهج مرسومة نابعة من قلوب تطفح بالبغضاء للإسلام وأهله وشعوبه وأرضه ابتغاء تشويه الفكر الإسلامي وتطبيقه في ماضيه»[٣]، أو ينطلق بعض الدارسين من مبادىء وطنية للدولة التي ينتمي إليها، ومن نظريات سياسية وفلسفات فكرية اعتنقها، ويريد تفسير أحداث التاريخ بها، وما أكثر ما تجد في هذا من الغرائب المضحكة المبكية، ومن الأحكام المسبّقة، ولَيٍّ الحقائق الثابتة! فقال د. زبادية عن أمثالهم «في الواقع كثيراً ما تمكّنت في توجيههم مآرب أو مبادىء معيّنة؛ فجاءت أبحاثهم لا تقنع الباحث النزيه»[٤]، هذا إن لم تشوّه التاريخ وحقائقه.

اقرأ - مثلاً - مسوِّغات الغزو المغربي لإمبراطورية (سنغاي الإسلاميّة) في غرب أفريقيا عام (٩٩٩هـ - ١٥٩٠م) فليست المسوِّغات التي ذكرها د. عبد الهادي التازي عاطفية فحسب، وليست التفسيرات التي قدّمها اتباعاً للهوى وليّاً للحقائق فقط، بل وصلت إلى درجة التشكيك في الهدف الحقيقي من أداء الناس لفروض دينهم كالحج؛ إذ جعل الهدف الحقيقي لحجّ الملك (أسكيا محمد) سياسياً يتمثل في الحصول على لقب (خليفة على السودان) من الخليفة العباسيّ[٥]. فكأنّ الحجّ لا يكون خالصاً لله إلاّ إذا كان من شخص عاديّ مغمور، أو كأنّه لَمّا ينزل قوله - تعالى -: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لاَّ تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿٢٦﴾ وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٦ - ٢٨].

وتارة يجعل د. التازي تعميق الشعور العربي في المنطقة آثاراً إيجابية لهذا الغزو، ومن مسوّغاته لذلك الغزو: تخوُّف المغرب من تدخل أجنبي أعجميّ - يقصد الدولة العثمانية - في المنطقة، وتثبيت العلاقات العربية

(١) ص ١٥٧ Les noirs de L, Afrique , Dealfosse . M. payot, Paris 1922 وانظر: مملكة سنغاي في عهد الأسقيين ص ١٠.

(٢) كما عند ليو بولد سنغور رئيس السنغال الأسبق ورفاقه عن الحضارة الزنجية - الأفريقية، انظر: تقريره الذي قدّمه للمؤتمر الثاني للكتّاب والفنّانين الأفارقة في روما، ٢٦ مارس - ١ أبريل عام ١٩٥٩م بعنوان: العناصر الأساسية المكوِّنة لحضارة ذات أصول زنجية إفريقية ترجمه إلى العربية ونشره مع دراسة نقدية له د. Elemenets constitufs d, une civilisations d, inspiration africaine عبد الله أحمد بشير بولا في كتاب بعنوان: العناصر الأساسية المكوّنة للحضارة الزنجية الأفريقية أم للفكر الأفريقي المغترب؟، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها، عام ١٩٨٨م.

(٣) انتشار الإسلام في غربي أفريقيا / ٤٥.

(٤) مملكة سنغاي في عهد الأسقيين / ٨ ولم يسلم منها انظر: ٢٥، ٢٦، ٣٨، ٨١، ١٠١.

(٥) انظر بحثه: المغرب في خدمة التقارب الأفريقي العربي ص ١٠٦ العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، تونس، عام ١٩٨٥م.

الأفريقية[1]، في حين يتغافل عن الوثائق المغربية التي أفادت التعاون بين منصور الذهبي (١٥٧٨ ـ ١٦٠٣م) وبين ملوك أسبانيا وبريطانيا والبرتغال على إسقاط إمبراطورية (سنغاي الإسلاميّة) ـ وعن الهدايا التي أغدقوه بها ـ ويتجاهل أنّ معظم قوّاد هذا الجيش أسبان؛ إمّا نصارى، أو يهود متنصِّرون، ودلّت في الواقع على التوطيد لمرتزقة أوروبيين أسبان تلك حالهم[2].

تأمَّلْ أيّها القارئ! تصوير شيخ الإسلام ابن تيمية لنفوذ النصارى في المغرب قَبْل هذا الغزو بأكثر من قرنين ونصف ليزول عنك الاستغراب؛ ففي وصف أحوال العالم الإسلامي في أيّامه، وبعد ذكر اليمن والحجاز وشمال أفريقيا يقول: «وأمّا المغرب الأقصى فمع استيلاء الإفرنج على أكثر بلادهم لا يقومون بجهاد النصارى هناك، بل في عسكرهم من النصارى الذين يحملون الصلبان خَلْق عظيم»[3].

ولقد أخذت أسبانيا تهتمّ بتنبكتو، وغاو، وبباحثي تاريخ المنطقة من أبنائهما خاصة كي يُعنوا بتاريخ أولئك، بل تبنّت أحدهم وهو (إسماعيل جاجي حيدرة) الذي يعيش فيها، ووفرت له كلّ الوسائل ليكتب بالأسبانية بحوثاً ودراسات تتعلق بهم ـ إن حقاً أو باطلاً ـ وبتاريخهم في الأجزاء الشرقيّة والشماليّة من مالي[4]، ويزورهما ـ (أي الأجزاء الشرقية والشمالية) ـ في السنة آلاف السيّاح الأسبان وغيرهم من الأوروبيين والأمريكان.

(١) انظر: المرجع السابق / ١١٠ ـ ١١١، ١١٤ ـ ١١٦.

(٢) انظر: بداية الحكم المغربي / ١٠٥ ـ ١٠٦، ١٤٠، ١٤٤ ـ ١٤٦، ١٤٧، ٣٧٧، ٥٦٩. وتاريخ أفريقيا السوداء من أمس إلى غد، ج. كي. زيربو ١/٣٣١ ترجمه عن الفرنسية يوسف الشام، منشورات وزارة الثقافة السورية عام ١٩٩٤م، والحضارات الأفريقية، دينيز بوليم /٧٣ ترجمه عن الفرنسية نسيم نصر، منشورات هويدات، بيروت/ باريس ط٣ عام ١٩٨٨م والمدّ الإسلامي في أفريقيا / ٤٧. وانظر الأسباب الحقيقية وآثارها السيئة من جميع النواحي في: بداية الحكم المغربي / ١١٧، ١٣١ ـ ١٣٢، ١٣٤، ١٥٧ ـ ١٦١، ٥٧٢، وإمبراطوريّة سنغاي د. إبراهيم طرخان / ٩٨ ـ ١٠٠، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض (سابقا) مجلد ٨ عام ١٩٨١م، وبحث «العلاقات السياسية بين المغرب الأقصى وإمبراطورية سنغاي بغرب أفريقيا» د. محمد النقيرة في: مجلّة جامعة الإمام، كليّة الشريعة بالأحساء عدد ١ سنة ١ عام ١٤٠١هـ ـ ١٤٠٢هـ ـ ص ٦٤٠ ـ ٦٤٢، والحياة العلمية في دولة سنغاي، محمد ألفا جالو / ٣٠٧ ـ ٣٣٦ رسالة ماجستير في الحضارة والنظم، جامعة أمّ القرى، كلية الشريعة، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضاريّة، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م. والحركة العلمية والثقافية والإصلاحية في السودان الغربي د. أبو بكر إسماعيل ميغا /٢٣٦ ـ ٢٥٨، ط١ عام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، مكتبة التوبة بالرياض. وإمداد الصحوة الإسلاميّة بخلاصة تاريخية محررة عن إمبراطوريّة سنغاي الإسلامية، د. جبريل المهدي ميغا /٣٢٩ ـ ٣٤١ (غير منشور)، ومجلّة دراسات (الأردن) مرجع سابق / ٢٥٨ وحركة التجارة والإسلام والتعليم الإسلامي في غربي أفريقيا / ٢٣٦، وأعداد جريدة الرياض بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٤١٣هـ ـ أكتوبر ١٩٩٢م، وبتاريخ ١١ محرم ١٤١٥هـ ـ يونيو ١٩٩٤م. وانظر: مقال سينان أندرياميرادو في مجلّة «أفريقيا الفتاة» عدد ١٨٧٩ ٨ أغسطس / ١٤ يناير ١٩٩٧ ص ٢٠ ـ ٢٢، ترجمته رابطة العالم الإسلامي بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٤١٨هـ.

Senne Andriamirado " Jeune Afrique " no 1879 , du 8 AU / 14 Janvier 1997 , page : 20 22-

وقد تلقّبوا في المراحل الأخيرة بألقاب مشهورة في المنطقة، انظر: مقال سينان أندرياميرلدو في مجلّة «أفريقيا الفتاة» (مرجع سابق) وانظر: استعمال النصارى قديماً وحديثاً لبعض الألقاب والأسماء الإسلامية المشهورة تخفيّاً وراءها، في: الإسلام في الدولة العلمانيّة مالي، الشيخ شيرنو هادي عمر تيام / ١٠٧، ١٠٨، ط١ عام ١٤١٤ه ـ ١٩٩٣م، بماكو، مالي.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨/٥٣٢، وانظر في قوّة اليهود والنصارى أيام الدولة المرينيّة ٥٩١ ـ ٩٥٧هـ ـ ١١٩٥ـ ١٥٥٠م، وأيّام السعديين والمنصور الذهبي: مجلّة الاجتهاد عدد ٣٤ ـ ٣٥ سنة ٩، شتاء وربيع ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، ص ٩٣ ـ ٩٤، ٩٩ بحث «دور يهود الجنوب المغربي في تجارة القوافل الصحراويّة» محمد أرحو، وبداية الحكم المغربي / ١٥٧ ـ ١٦١.

(٤) انظر عن جهوده: مقال سينان أندرياميرلدو في مجلّة «أفريقيا الفتاة»، (مرجع سابق هامش٩١).

في آخر سفر لي إلى هذه المدينة الغالية «تنبكتو» صيف عام ٢٠٠٠م وفي رحلة العودة بالسيارة إلى مدينة دُوَنْزا - على بعد مائتي كيلو متراً على الطريق المعبَّدة التي تربط جنوب مالي بشمالها، وشرقها بغربها - وما أدراك ما في السفر بالسيارة إلى هذه المدينة التي أصبحت كأنّها «جزيرة برّيّة»!. إنّ السفر إليها إذا لم يتمّ جوّاً - رحلتان في الأسبوع - فيا له من معاناة! ومشقة سفر مضاعفة نفسياً وبدنيّاً؛ فكلّ الطرق البرية إلى هذه المدينة العزيزة صحراويّة بمعنى الكلمة؛ ودليلك الخبير بها آثار السيارات. أمّا السفر إليها عبر نهر النيجر فلا يمكن إلاّ في أغسطس إلى نهاية السنة - غالباً - ومع ذلك كلّه ترى وفود السيّاح الغربيين إليها بالآلاف في رحلات برّية وفي عزّ الصيف والرياح الموسميّة الحارّة المصحوبة بالغبار في أغلب الأوقات، وأحياناً بأمطار موسميّة تسقي الزرع، وتزيد ماء النهر، وتُلطّف الجوَّ والنفْسَ وعناءَ استنطاق التاريخ، وقد تُعفي رسوم الطريق السالكة.

كان معنا في هذه الرحلة بعض السيّاح الأسبان، فذكروا لنا أنّ أسبانيا تُعِدّ لأن يزور (تنبكتو) في عام ٢٠٠١ م ثلاثة آلاف سائح أسباني، فلمّا استكثرنا هذا العدد، وسألنا عن السبب؛ جاء الجواب: لاستعادة ذكريّات أجدادهم الذين استولوا على هذه المنطقة، وكوّنوا في هذه المدينة مرتكزاً لسيادتهم قبل الاستعمار الفرنسيّ.

ثمّ أَنْعِمْ النظر في التنافس الأوروبي والأمريكيّ - بل تعصبهما - ليكون لكل واحد منهما أيّ أثر تاريخي في هذه المنطقة الإسلاميّة، وبخاصة هذه المدينة التاريخية العلمية، مع التنقيب عن أثارة من علم يومىء إلى ذلك. توجد في هذه المدينة بيوت كتب على أحدها «هنا سكن أوّل بريطاني وصل إلى تنبكتو عام ١٨٢٦م - ١٢٤٢هـ، ودفع حياته ثمناً لتنبكتو» وفي الواقع لم يدفع حياته ثمناً لهذه المدينة بل قُتِل؛ لأنّه خالف العادات والتقاليد الإسلاميّة. وبيت آخر كتب عليه «هنا كان يسكن أوّل فرنسيّ وصل إلى تنبكتو عام ١٨٢٨م» - أي عام ١٢٤٤هـ - دخلها عن طريق موريتانيا بعد أن تسمّى بـ «عبد الله»، ولبس لباس المسلمين كي لا يناله ما نال البريطاني قبله. فلمّا لم يعرف الأمريكيون المكان الذي نزل فيه أوّل أمريكي زار المدينة عام ١٩٠٥م جاؤوا، ووضعوا لافتة على أحد الأماكن البارزة والمهمّة، كتبوا عليها «هنا مرّ أوّل أمريكي دخل تنبكتو»، وكان دخلها آتياً من الجزائر. أرأيت كيف التعصب لمجرّد ورود إشارة إلى أيّ أثر أو أثارة من علم عنه؟ أرأيت كيف أنّ مجرّد المرور بها مدعاة إلى الاهتمام والفخر ونوع من إرضاء الغرور؟ فيكف بأسبانيا التي لا يخلو كتاب تاريخ عن المنطقة من ذكر جهود الأسبان في إسقاط إمبراطوريّة (سنغاي الإسلاميّة) على يد الجيش المغربي؟!

أمّا د. زبادية فقد جعل حجّ (أسكيا محمد) سياحة استطلاعيّة الغرض منها: اكتساب خبرات بالاطلاع على أحوال ممالك الشرق وطرق تسييرها، وضمان الأمور المعنويّة من وراء الحجّ في أعين شعبه[1]. والحق أنّه «ليس بغريب على الرجل أن يستهدي بتعاليم الإسلام في نظم حكمه؛ فقد كان مسلماً مخلصاً، وتقيّاً ورعاً، وأمعن في إحاطة نفسه ببطانة من العلماء، يأكلون ويشربون معه، ويستشيرهم في كلّ الأمور عن رأي القرآن والسنّة حتى أصبحت هذه السياسة الإسلاميّة سياسة مقررة لخلفائه»[2].

(١) انظر: مملكة سنغاي في عهد الأسقيين / ٣٦.

(٢) حركة التجارة والإسلام / ٢٣٩ وانظر ما قاله عنه محمود كعت في تاريخ الفتاش / ٥٩.

وأمّا د. علي القاسمي فقد ضرب بعرض الحائط الأسباب الحقيقية[١] والتي تحدّث عنها نخبة - كما يقول هو - من الباحثين المتخصصين المرموقين «قدموا من أسبانيا وأمريكا وبريطانيا وكندا ومصر، ومن البلاد الأفريقية المعنيّة: السنغال، وغينيا، والكاميرون، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، إضافة إلى باحثين وأساتذة من عدد من الجامعات المغربية» قدموا للمشاركة في ندوة دولية بمراكش أقامها معهد الدراسات الأفريقية بجامعة محمد الخامس في ٢٣ - ٢٥ أكتوبر ١٩٩٢م. لا يجمعهم سوى البحث عن الحقيقة، ولا يمكن تواطؤهم على الكذب، لكنّ تجاهل الحقائق أو تلوينها بالرغائب والهوى، وبالمبادئ الوطنيّة والقوميّة تُعمي.

يقول حماه الله ولد السالم: «الممالك السودانيّة المسلمة في غرب أفريقيا - إمبراطورية مالي ثم مملكة سُنغاي - كانت تشرف سياسياً على الأجزاء الجنوبيّة الشرقية من موريتانيا الحاليّة وأحوازها»[٢]. فما الدولة التي كانت مسؤولة عن الجوانب الدينيّة، والإداريّة، والاجتماعية، والاقتصاديّة؟ وأين مملكة غانا، وقد كانت عاصمتها وأبرز مراكز قوّتها في موريتانيا الحالية؟. استمع إليه يحدد لك المجال الشنقيطي «نعني بالمجال الشنقيطي منطقة أوسع من الحدود السياسيّة لموريتانيا اليوم، حيث تشمل عدّة مناطق من غرب الصحراء الكبرى، يشترك سكّانها ونخبها العلميّة مع مختلف مناطق موريتانيا الحاليّة في اللغة، والتقاليد والعادات، والمؤثرات التاريخية الواحدة، وهذه المحددات تمثل «فضاءً ثقافياً» أصبح سكانه يعرفون بالشناقطة نسبة إلى بلادهم التي تعرف ببلاد شنقيط»، ثم رسم خارطة وهميّة لهذا المجال[٣].

لكن ماذا عن الجماعات الأخرى التي يجمعها الإسلام ثم لكلّ جماعة لغتها والمحددات التي ذكرتها كسنغاي، والطوارق، والفلاتة، والسونينكي (السراكولي)؟ علماً بأنّ الأخيرتين تكوّنان نسبة كبيرة في موريتانيا الحالية، والسونينكي - كما تقدّم - هي التي أسست مملكة غانا وكان مركزها معظم أراضي موريتانيا الحالية. ثم إنّ الشناقطة - ويقصد بها المجموعة العربية: الحسّانيين والكُونتا[٤] - نسبتهم قليلة في مناطق مالي والنيجر والسنغال التي جعلها ضمن المجال الشنقيطي قديماً وحديثاً؛ ففي هذه المناطق من مالي والنيجر يغلب سنغاي ثم الطوارق، وفي مناطق السنغال وجنوب موريتانيا يغلب السونينكي والفلاتة. أمّا الإقليم في جنوب الصحراء الجزائرية (توات) فأستغرب في جعله فقط ضمن المجال الشنقيطي متجاهلاً غيره من أقاليم الجنوب الجزائري على الأقل[٥] لعلّه أدرك أنّ غالبيّة سكّانها من الطوارق وهم البربر في الجزائر والمغرب.

ويقول: «خضعت عدّة مدن شنقيطيّة مثل: ولاتة، وتنبكتو لإمبراطوريّة مالي، ثم لوريثتها مملكة

(١) انظر بحثه: العلاقات بين المغرب وأفريقيا جنوبي الصحراء، كيف نفسر أحداث التاريخ؟ مجلّة: التاريخي العربي، (المغرب) عدد ٥ شتاء ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ٢٤٩ - ٢٥٨.

(٢) أوضاع الحجاز في الرحلات الحجيّة الشنقيطيّة، الدارة عدد ٤ سنة ٢٢ عام ١٤١٧هـ - ص ٢٩.

(٣) المرجع نفسه / ٥٢ هامش ١، ٦٤.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ٥٦ هامش ٢٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ٥٥ هامش ١٥، والخريطة ص ٦٣.

السنغاي قبل أن تنهار الأخيرة أمام الزحف المغربي المظفّر على تنبكتو سنة ١٥٩١م»[١].

سأكتفي بإحالته هو والقارئ الكريم على ما تقدّم من مصادر ومراجع[٢] للتأمّل في الأسباب الحقيقية لما سمّاه «الانهيار أمام الزحف المغربي المظفَّر» وفي آثاره السيئة على المنطقة دينياً، واجتماعياً، وثقافياً، وسياسياً، واقتصادياً.

ثم أقول: إذا كانت مدينة شنقيط قد تأسست ـ كما يقول هو ـ عام ٦٦٠هـ ـ ١٢٦١م[٣] فأين كان الشناقطة قبل هذا التاريخ؟ وكيف تكون ولاتة وتنبكتو من مدن شنقيط، وكلتاهما أقدم منها؟ وقد تأسست الأولى من القرن الأوّل الهجري تقريباً والأخرى عام ٤٨٠هـ ـ ١٠٨٧م.

إمعاناً منه في الغبن يزعم أنّ ركب الحاجّ الشنقيطي كان عشوائياً في ظلّ تلك الممالك السودانية الإسلاميّة[٤]، وأوقع نفسه في التناقض والغبن حين قال: إنّ أوّل مَنْ حجّ من أهل مدينة شنقيط ـ حسب الروايات المحلّيّة ـ هو جدّ الفقيه الشنقيطي أحمد بن أحمد بن الحاج العلوي، الملقب «أكَد الحاج، «ت ١٠٨٦هـ ـ ١٦٧٥م»[٥] ـ أي بعد سقوط آخر تلك الممالك والإمبراطوريّات ـ!!! أيُعقل هذا من مدينة تأسست في التاريخ المذكور آنفاً وفي ظل ممالك إسلاميّة متوالية ينطلق منها ركب الحجّ في اتجاهات مختلفة ومن جميع شعوبها، وشهد بذلك القاصي قبل الداني، والعدوّ قبل الصديق؟ أجزم أنّك ظلمت أهلها في أحد أركان دينهم، كما ظلمت التاريخ الإسلامي في المنطقة، لكنّه نتيجة السعي في الغبن فهو يعمي عن الحق، نسأل الله العفو والعافية.

ومن مظاهر التشويه بسبب أهداف الدارسين ومبتغاهم التي تلوِّن الحقائق بألوان من الرغائب والهوى، أو المبادئ الوطنيّة والنظريات السيّاسيّة والفلسفات الفكرية التي اعتنقوها: جهدُ المرابطين المغالى فيه من قِبَل كثير من الدارسين بجعلهم الروّاد الأوائل في نشر الإسلام بغرب أفريقيا لدرجة طمس جهود غيرهم ممن سبقهم أو عاصرهم أو جاء بعدهم، كما فعلت الدكتورة عصمت دندش في كتابها «دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب أفريقيا»[٦]، بل محو الوجود الإسلامي في المنطقة الذي سبق المرابطين بأربعة قرون. فالمرابطون إنّما ظهروا عام (٤٣٤هـ) أي في أواخر المرحلة الأولى لانتشار الإسلام في غرب أفريقيا وهو ما بين (٢٠ ـ ٤٤٣هـ) حسب تقسيمات بعض الدارسين[٧]، وكان استيلاؤهم على مدينة (أودغست) الغانية عام

(١) المرجع نفسه / ٥٣ هامش ٩. وقد تقدّم في ص ٢٠ هامش ٦٤ من هذه الدراسة أنّ ما ورد لدى اليعقوبي في حديثه عن ممالكي سنغاي وغانا ومالي يكشف حقائق كثيرة عن أقدم هذه الممالك وضرورة إعادة ترتيبها تاريخياً، وناقشت الأمر بتفصيل في بحث آخر، أسأل الله التوفيق والسداد في إظهاره.

(٢) انظر: هامش ٢ ص ١٦.

(٣) انظر: الدارة (مرجع سابق) / ٥٤ هامش ١٠.

(٤) انظر: المرجع السابق / ٢٩

(٥) انظر: المرجع نفسه / ٣٠

(٦) دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

(٧) انظر: تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم، د. شوقي الجمل ود. عبد الله إبراهيم /٨٥، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦م.

٤٤٧هـ[١]. «ولقد كان للثقافة الإسلاميّة العربية أثر واضح في حكومة غانا القديمة قبل دخول المرابطين؛ فالمسلمون هم الذين كانوا يعرفون القراءة والكتابة؛ لذلك كانوا يساعدون الملوك الوثنيين... فهذا أكبر دليل على انتشار الثقافة الإسلاميّة، فإذا كان هذا هو الحال قَبْل استيلاء المرابطين عليها فمن المتوقع أن تتوسع تلك الثقافة، وتنتشر بعد أن أصبحت مملكة غانا إسلاميّة»[٢].

وصل الغلوّ إلى الزعم بأنّ الالتزام الشديد بتعاليم الإسلام في السودان الغربي - كأداء فروض الشريعة إلى أبعد الحدود، والمواظبة على الصلوات في الجماعة، وضرب الأولاد عليها، وازدحام المساجد بالمصلين، والحرص الشديد على حفظ القرآن، واستفتاء الفقهاء، والأمان في المساجد - الالتزام بكلّ ذلك كما ترى الدكتورة من نتائج التزام السودان بتعاليم زعيم المرابطين عبد الله بن ياسين (ت ٤٥١هـ - ١٠٥٩م) حتى بعد قرنين من عصر المرابطين[٣].

فهل هذه الأمور جديدة نزل إليهم بها الوحي؟ وبمَ كان سكان المنطقة يلتزمون من تعاليم الإسلام قبل ابن ياسين؟ ثم كيف نعلل التزام المسلمين بهذه الأمور في أجزاء العالم الإسلاميّ الأخرى التي لم يصلها تأثير المرابطين؟ وكيف يصح ذلك، وقد كان لبرقة، والقيروان الدور الأساس في انتقال التأثيرات الإسلامية إلى هذا الجزء من بلاد السودان؛ إذ كانت تربطهما بكوكيا[٤] طريق صحراوي مروراً بتاد مكّة[٥]، فكان الفقهاء والدعاة يرتادونها؛ لذلك كلّه كان طبيعياً أن يعتنق أهل (سنغاي) الإسلام قبل غيرهم من السودانيين والطوارق[٦].

وقال المهلّبي (ت ٣٨٠ هـ) - فيما نقله عنه ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ - ١٢٢٩م) - إنّ الإسلام انتشر بين أكثر أهل كَوْكَوْ (سنغاي) - وهم أمّة من السودان - وأصبح ملك البلاد يظاهر رعيّته به، وجميعهم مسلمون[٧]. يقول أحد الباحثين: «ففي الوقت الذي تمّ فيه تحوّل (صنهاجة) للإسلام في القرن (٣ هـ، ٩ م) - كما أخبرنا ابن خلدون - كان دعاة أفريقيا وفقهاؤها - المالكيون وغيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى - يمارسون نشاطهم بين بلاد كَوْكَوْ»[٨].

ومثل ذلك الغلوّ: محاولة حصر معاناة المسلمين

(١) انظر تناقضها في أسباب الغزو ص ١١٢من الكتاب نفسه.

(٢) تجارة القوافل د. العراقي (مرجع سابق) / ١٥٦، وانظر مثل ذلك في: حركة التجارة والإسلام / ١٧٠ - ١٧١.

(٣) انظر: دور المرابطين في نشر الإسلام / ١٤٧، ١٤٨ - ١٤٩، وانظر: ٢٤، ٧٠، ١١٢، ٢٩٤. ممن قام بتفنيد هذا الغلوّ د. محمد عبد الله النقيرة في كتابه: التأثير الإسلامي في غرب أفريقيا، ط١ عام ١٤٠٨ه - ١٩٨٨م. ود. مسعود الوازني في بحثه «التواصل الإنساني وأثره في وحدة العقيدة بين شمال الصحراء وبلدان السودان الغربي حتى عصر المرابطين» حوليّات الجامعة الإسلاميّة بالنيجر عدد٢ عام ١٤١٧ه - ص ١٩٢ - ١٩٣، ١٩٤ وجبر الله الأمين ومدبولي عثمان في: حزام المواجهة حرب التنصير في أفريقيا / ٢٣، ٣٧، ٤٨ دار الذخائر، الدمام ط١ عام ١٤١٤ه - ١٩٩٣م، وحركة التجارة والإسلام / ١٧٠ - ١٧١، ١٧٦ - ١٧٩.

(٤) عاصمة سنغاي الأولى، وتقع إلى جنوب مدينة غاو، وتشتهر الآن ب - «بِنتِيا».

(٥) انظر عن هذا الطريق الصحراوي: المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب /١٨١، وتقع هذه المدينة في شمال مالي ضمن الإقليم الثامن «كيدال» جنوب شرق مدينة غاو حوالي ٤٠٠ كم تقريباً، إضافة إلى طريق آخر يمرّ بجنوب غاو إلى مدينة أغاديس في جمهورية النيجر الحالية.

(٦) انظر: الإسلام والمجتمع السوداني / ١٠٢ - ١٠٣، ١٠٥.

(٧) انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي ٤ / ٥٦٢ مادة (كوكو) تحقيق فريد الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٨) الإسلام والمجتمع السوداني / ١٠٥.

في المنطقة بمكايد أعدائهم داخلياً وخارجياً في قبيلة أو شعب ـ كما أراد أبو بكر عبد القادر سيسي في بحثه بمجلة «البيان» ـ[١]. وفيه طمس لعدّة حقائق[٢] ومبالغات لا ينبغي أن نقع فيها مهما أردنا تصوير المعاناة، عافى الله جميع المسلمين منها في كلّ مكان. فمثلاً ما تعرض له المسلمون في أحداث ليبيريا وسيراليون لم تطل أبناء (الماندغ) فقط، وبخاصة سيراليون ـ كما أراد الكاتب أن يصوّره ـ[٣] فأين الفلاتة وغيرهم من القبائل الإسلامية فيها؟ بخلاف ساحل العاج الذي يغلب فيه المسلمون من (الماندغ) مع أنّه قد عانى فيها ـ أيضاً ـ حتى وثنيون كما هو حال الكثير من جالية الموسي من بوركينا فاسو. و (الهوسا) أكبر تجمع بشري في غرب أفريقيا وليس (الماندغ)؛ فهم في نيجيريا وحدها يقاربون الخمسين مليون أو يزيدون. وهل صحيح «أنّ الشعب المضطهد كلّهم مسلمون»؟[٤] لا يمكن التصديق بوجود مثل هذا الشعب على وجه الأرض!!!، ثم أين نسبة الوثنيين والنصارى منهم في كلّ الدول التي يوجدون فيها؟ وماذا عن أبناء هذا الشعب الذين تواطؤا مع الآخرين في اضطهاده، وبخاصة في ساحل العاج، وماذا عساهم أن يكونوا؟ وهل صحيح أنّ بين لغة (الماندغ) وبين الإسلام «التلازم الشرطي المنعكس في أفريقيا الغربية؟ ومن ثمّ معلوم بديهة أن تقليل نسبة الناطقين بهذه اللغة معناه مباشرة تقليل نسبة المسلمين في أفريقيا الغربية»، إن كان مثل هذا ممكناً ـ ولا يبدو كذلك ـ أفليست اللغة العربية أولى به؟، إذ بها المصادر الأولى للتعاليم الإسلاميّة، ولا يتمّ أداء بعض فروضه إلاّ بها.

أنا على يقين أنّه لو تناول غيره من قبيلة أخرى ممن ينظر هذه النظرة الضيّقة، وينطلق من هذه العاطفية لحصر ما ذكره في غير قبيلة (الماندغ)، كالفلاتة، والسنغاي، والسونينكي، وهي مع الماندغ، و (الهوسا)، و (صوصو)، و (الولوف) أبرز شعوب الإسلام في المنطقة.

وفي الختام: تلك نُبَذ مهمّة من مظاهر الجانب التشويهي المختلفة لتاريخ الإسلام في غرب أفريقيا ولأثره في الإصلاح الدينيّ، والاجتماعيّ، والثقافي، والحضاريّ. والدوافع المتنوِّعة إلى هذا التشويه من قِبَل مثقفين غربيين ومن تأثر بهم من أبناء المنطقة وغيرهم، ودعاة الزنجيّة، والقوميّون العرب...الخ. اقترنت تلك المظاهر والدوافع بالردّ على الشبهات، وتفنيد حجج المغرضين، وكشف أباطيلهم، وتبيين الحقائق ودعمها بالأدلة فذهب الزبد جفاء، وبقي ما ينفع الناس، والدين، والتاريخ، والحضارة؛ حيث تأكّد أثر الإسلام القويّ في حياة شعوب المنطقة من جميع النواحي منذ دخلها في النصف الأوّل من القرن الأوّل الهجري، وزرع بذرته في أرضها الخصبة فنمت، واستوت على سوقها، وبرز جهود

(١) السنة ١٨ عدد ١٩٣ رمضان ١٤٢٤هـ ـ نوفمبر ٢٠٠٣م ص ٧٨ ـ ٨٦ «اضطهاد القبيلة المسلمة العملاقة» وهو يقصد بها (الماندغ)، وتسمى ـ أيضاً ـ البمباره والجولا.

(٢) انظر: «البيان» ص ٧٨.

(٣) انظر: المرجع نفسه ص ٨٢.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ٨٠.

شعوبها في انتشار الإسلام وترسيخ قدمه فيها؛ فأغاظ الكفّار والمنافقين والحاقدين فرموه عن سهم واحد، لكنّ اللّه سلّم وثبّت.

وحيث إنّ مجتمعها لم يكن ملائكياً ـ وحاشاه ـ فقد كان يُعكر طوائفُ صفوَه في أطوار وأماكن مختلفة؛ بسبب ضَعف الوازع والنازع الدينيين؛ فالأوّل يبعث على ملازمة الشرائع، والآخر يمنع من مخالفتها، وضعفهما في أيّ وقت ومكان، وعند أيّ جنس يعني وقوع بعض أفراده في المعاصي والمخالفات الشرعيّة بدرجات متفاوتة، وبقاء الكثرة على الحق؛ فمن الإجحاف أن يصير الإسلام بذلك «نموذجاً أفريقياً» أو «إسلاماً سطحياً» لم يحدث تأثيراً أو إصلاحاً كما يريد له أولئك القوم على اختلاف دوافعهم؛ فتلك سنّة الله في خلقه، ولو شاء ربّك لجعل الناس أمّة واحدة على قلب أتقى رجل، لكن لله في خلقه شؤون، وللناس في النظر إلى أفريقيا عيون يعلو كثيراً منها غشاوة، وقلوب يرين عليها الهوى، وعقول لا يقودها البصيرة، وأقلام تسيل بالباطل. فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

● المراجع:

١ ـ أسكيا الحاج محمد وإحياء الدولة الإسلامية للسنغاي، د. فاي منصور، رسالة دكتوراه من قسم التاريخ والحضارة، كليّة اللغة العربية، جامعة الأزهر، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢ ـ الإسلام في ممالك وإمبراطوريات أفريقيا السوداء، جون جوزيف، ترجمة مختار السويفي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط١ عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٣ ـ الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو الفلاني، آدم عبد الله الآلوري، ط٤ عام ١٣٩٨ه ـ ١٩٧٨م.

٤ ـ الإسلام والمجتمع السوداني: إمبراطوريّة مالي، أحمد الشكري، ط١ المجمع الثقافي، أبو ظبي، عام ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٥ ـ الأصالة التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية في غرب أفريقيا، البروفوسير عثمان أحمد، مجلّة دراسات أفريقية، المركز الإسلامي الأفريقي، عدد١ رجب ١٤٠٥هـ ـ أبريل ١٩٨٥م.

٦ ـ اضطهاد القبيلة المسلمة العملاقة، أبو بكر عبد القادر سيسي، مجلّة البيان «من المنتدى الإسلاميّ» السنة ١٨ عدد ١٩٣ رمضان ١٤٢٤هـ ـ نوفمبر ٢٠٠٣م

٧ ـ إمبراطوريّة سنغاي د. إبراهيم طرخان، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض (سابقاً) مجلد ٨ عام ١٩٨١م.

٨ ـ أفريقيا الغربية في ظلّ الإسلام، نعيم قدّاح، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط٢ عام ١٩٧٥م.

٩ ـ إمداد الصحوة الإسلاميّة بخلاصة تاريخية محررة عن إمبراطوريّة سنغاي الإسلامية، د. جبريل

المهدي ميغا (غير منشور).

١٠ ـ انتشار الإسلام في غرب أفريقيا حتى القرن السادس عشر الميلادي، د. عزّ الدين موسى، من بحوث ندوة العلماء الأفارقة ومساهماتهم في الحضارة العربية التي نظمتها في الخرطوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع جامعة أمّ درمان الإسلاميّة، ٢٨ ـ ٣٠ يوليو/ تموز عام ١٩٨٣م

١١ ـ أوضاع الحجاز في الرحلات الشنقيطيّة، حماه الله ولد السالم، مجلّة الدارة عدد ٤ سنة ٢٢ عام ١٤١٧هـ.

١٢ ـ بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، د. محمد الغربي، وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة، دار الرشيد، بغداد ط١ عام ١٩٨٢م.

١٣ ـ البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذاري المراكشي، تحقيق ومراجعة (ج. س. كولان)، و (إ. ليفي. بروفنسال)، دار الثقافة، بيروت، بدون.

١٤ ـ التأثير الإسلامي في غرب أفريقيا، د. محمد عبد الله النقيرة، ط١ عام ١٤٠٨ه ـ ١٩٨٨م.

١٥ ـ تاريخ أفريقيا السوداء من أمس إلى غد (ج. كي. زيربو) ترجمه عن الفرنسية يوسف الشام، منشورات وزارة الثقافة السورية عام ١٩٩٤م.

١٦ ـ تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم، د. شوقي الجمل ود. عبد الله إبراهيم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦م.

١٧ ـ تاريخ اليعقوبي، أبو العباس أحمد بن أبي يعقوب إسحاق، دار صادر بيروت، ط٦ عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٨ ـ تجارة القوافل بين شمال وغرب أفريقيا وأثرها الحضاري، د. السر سيد أحمد العراقي. تجار القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي لمجموعة من الباحثين، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، مؤسسة الفليج للطباعة والنشر، الصفاة، الكويت.

١٩ ـ التواصل الإنساني وأثره في وحدة العقيدة بين شمال الصحراء وبلدان السودان الغربي حتى عصر المرابطين د. مسعود الوازني، حوليّات الجامعة الإسلاميّة بالنيجر عدد٢ عام ١٤١٧هـ.

٢٠ ـ الثقافة العربية الإسلامية في الغرب الأفريقي، عمر محمد باه، مؤسسة الرسالة، ط١ عام ١٤٢٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٢١ ـ حركة التجارة والإسلام والتعليم الإسلامي في غرب أفريقيا، د. مهدي رزق الله أحمد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، ط١ عام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٢ ـ الحركة العلمية والثقافية والإصلاحية في السودان الغربي د. أبو بكر إسماعيل ميغا، مكتبة التوبة بالرياض، ط١ عام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٣ ـ حزام المواجهة حرب التنصير في أفريقيا، جبر الله الأمين ومدبولي عثمان، دار الذخائر، الدمام

ط١ عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٤ ـ الحضارات الأفريقية، دينيزبوليم، ترجمه عن الفرنسية نسيم نصر، منشورات هويدات، بيروت/ باريس ط٣ عام ١٩٨٨م.

٢٥ ـ الحضارة الإسلامية العربية في غرب أفريقيا، سماتها وانتشارها، د. شوقي الجمل. مجلّة الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، عدد ٨ سنة ١٩٧٩م.

٢٦ ـ الحياة العلمية في دولة سنغاي، محمد ألفا جالو، رسالة ماجستير في الحضارة والنظم، جامعة أمّ القرى، كلية الشريعة، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضاريّة، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٧ ـ دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب أفريقيا، د. عصمت دندش، دار الغرب الإسلاميّ بيروت ط١ عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٨ ـ دولة مالي الإسلامية، د. إبراهيم طرخان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٣ه ـ ١٩٧٣م

٢٩ ـ رحلة ابن بطوطة المسماة (تحفة الأنظار في غرائب الأمصار)، محمد بن بطوطة، شرحه وكتب هوامشه طلال حرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، بدون.

٣٠ ـ الشيخ عثمان بن فودي والحضارة العربية الإسلامية في الإقليم الشمالي لجمهورية نيجيريا الاتحاديّة، د. محمد أحمد الحاج، من بحوث ندوة العلماء الأفارقة ومساهماتهم في الحضارة العربية، التي نظمتها في الخرطوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع جامعة أمّ درمان الإسلاميّة، ٢٨ ـ ٣٠ يوليو / تموز عام ١٩٨٣م

٣١ ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشنديّ، نسخة مصوّرة عن الطبعة الأميرية، بدون.

٣٢ ـ العلاقات بين المغرب وأفريقيا جنوبي الصحراء كيف نفسر أحداث التاريخ؟ د. علي القاسمي، مجلّة: التاريخي العربي (المغرب) عدد ٥ شتاء ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٣ ـ العلاقات السياسية بين المغرب الأقصى وإمبراطورية سنغاي بغرب أفريقيا، د. محمد النقيرة، مجلّة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، كليّة الشريعة بالأحساء عدد ١ سنة ١ عام ١٤٠١هـ ـ ١٤٠٢هـ.

٣٤ ـ العناصر الأساسية المكوّنة للحضارة الزنجية الأفريقية أم للفكر الأفريقي المغترب؟

د. عبد الله أحمد بشير بولا، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها، عام ١٩٨٨م.

٣٥ ـ الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار صادر بيروت، عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣٦ ـ مؤثرات الحضارة الإسلامية في السودان الغربي من القرن الخامس إلى القرن العاشر الهجري، د. صالح أبو دياك، مجلة: دراسات (الأردن) «العلوم الإنسانية والاجتماعية» مجلد ٢٣ عدد٢ ربيع الأوّل ١٤١٧هـ ـ آب ١٩٩٦م.

٣٧ ـ مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمعه عبد

الرحمن بن قاسم، عالم الكتب، الرياض، عام ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٣٨ - المدّ المسلم في أفريقيا، محمد جلال عبّاس، المختار الإسلامي، القاهرة، ط١ عام ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٣٩ - مروج الذهب، أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، دار الكتاب اللبناني، ط١ عام ١٩٨٢م.

٤٠ - مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (الباب السادس) أحمد بن يحي العمري، دراسة وتحقيق دوروتيا كرافولسكي، المركز الإسلامي للبحوث، بيروت، عام ١٩٨٦م.

٤١ - معجم البلدان، ياقوت الحموي، تحقيق فريد الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٢ - المغرب في خدمة التقارب الأفريقي العربي، د. عبد الهادي التازي، العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، تونس، عام ١٩٨٥م.

٤٣ - المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب (وهو جزء من كتاب المسالك والممالك) أبو عبيد الله بن عبد العزيز البكري، مكتبة المثنّى، بغداد، بدون ت، ن.

٤٤ - الملامح المغربية في الثقافة الأفريقية خلال القرن السادس عشر، د. محمد الغربي، مجلّة دعوة الحق (المغرب) عدد ٢٨٣ جمادى الأولى والآخرة، عام ١٤٠٩هـ - يناير ١٩٨٩م.

٤٥ - مملكة سنغاي في عهد الأسقيين، د. عبد القادر زبادية، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون.

٤٦ - نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، أبو عبد الله محمد بن محمد الإدريسيّ، طبعة جامعة نابولي، إيطاليا.

٤٧ - وصف أفريقيا، الحسن الوزّان (ليون الأفريقي) ترجمة د. عبد الرحمن حميدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، ط١ عام ١٣٩٩هـ.

الشيخ عثمان بن فودي والطريق لاستعادة الهوية

محمّد الثاني عُمر مُوسى(*)

إن الحديث عن الشيخ عثمان بن فودي ـ رحمه الله ـ يعني: الحديث عن غرب أفريقيا الإسلاميّ بكلّ ما تدلّ عليه هذه العبارة من معان، وما تحتمله من حيثيات. فحينما يعتبر كثيرٌ من الكُتّاب والمؤرِّخين «القرنَ التّاسع عشر عصر انحطاط» فإنّ هذه العبارةَ إن صحّت من النّاحية العلميّة على قلب العالم الإسلامي وأطرافه الشرقيّة والجنوبيّة والشماليّة إلا أنّها لا تنسحب على ما يتعلّق ببلاد السودان الأوسط والغربيّ، أو ما اصطلح عليه جغرافياً في الآونة الأخيرة (غرب أفريقيا)؛ فهذا القُطر من العالم قد شَهد في أوقات متعدِّدة قيامَ عديد من ممالك حكمَتْ شعوبَها باسم الإسلام، وأقامت نُظمَ حكمها على أُسُسه ومبادئه وتعاليمه، ومن بين هذه الممالك (مملكة صكّتو الإسلاميّة) في القرن التّاسع عشر الميلاديّ؛ فقد قاد هذه الخلافةَ رجلٌ اتسم بكلِّ معاني الشهامة والشجاعة مع الدِّين والورع والتّقوى، وقام بمحاربة الفساد العقَديّ والسلوكي والسياسيّ، وواجه عدداً من المشكلات التي يعيشها مجتمع بلاد (الهوسا) آنذاك.

فبلادُ (الهوسا) التي دخلها الإسلام من وقتٍ مبكّر جداً كانت التِّجارة تَربط بين بعض مُدُنها وبين بعضِ بلاد شمال أفريقيا، وذلك منذ بداية القرن السَّابع الميلادي؛ إذ قام التّجار العرب الوافدون من شمال أفريقيا بدورٍ فاعلٍ ملموسٍ فنشروا تعاليمَ الإسلام بين أبناء بلاد (الهوسا)، ودخلَ النّاس في الإسلام على أيديهم(١).

وقد تَغلغل الإسلامُ في غربي أفريقيا بوجهٍ عامٍ، وفي بلاد (الهوسا) بوجهٍ خاصٍّ لأسباب منها(٢):

١ ـ ما استشعره العلماءُ والدّعاة من مسؤولية الدَّعوة إلى الله وتبليغِ دين الله أنّى حلّوا؛ لأنّه ليس في الإسلام طبقةٌ متخصِّصةٌ بِحَمْل الدِّين والدَّعوة إلى الله مثل: طبقة الكَهنوت في الدِّيانات الأُخرى والسَّماويّة وغير السَّماويّة.

٢ ـ بَساطةُ العقيدة الإسلاميّة وسماحتها؛ فهي عقيدةٌ تَتّفق مع الفطرة السلميةِ وتدركها العقولُ بسهولةٍ ويُسرٍ، وليست بحاجةٍ في شرحها وتوضيحها وإقامة براهينها إلى مصطلحاتٍ فلسفيَّةٍ أو أدواتٍ منطقيَّةٍ أو تعبيراتٍ أدبيَّةٍ، يدركها الصّغير والكبير على حدٍّ سواء؛ فهي سهلةُ الفهم في مقدِّماتها ونتائجها، فلا يجد أحدٌ صعوبةً في إدراك صدقِ هذه العقيدة واتّفاقها مع كلّ المقدّمات والنّتائج العقليّة.

(*) باحث نيجيري من كانو ـ يحضر الدكتوراه في علم الحديث ـ الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة.

(١) انظر: الدعوة الإسلامية في أفريقيا الواقع والمستقبل، للدكتور عبد الرحمن عمر الماحي (ص٨٥ ـ ٨٨).

(٢) يراجع: حركة التجارة والإسلام في التعليم الإسلامي في غربي إفريقية، للدكتور مهدي رزق الله (ص١٢٥، ١٢٩).

٣ ـ دَوْرُ بعض العلماء والفقهاء الذين وردوا على بلاد (الهوسا)، ومكثَ بعضُهم فيها طويلاً واتّصل بالحكّام، وصار لهم خير مُعِينٍ على تنظيم شؤون البلاد وفْقَ تعاليم الشّريعة الإسلاميّة؛ فقد وفد من الشمال الأفريقي من أمثال محمّد بن عبد الكريم المَغِيلي التِّلمساني (ت ٩٠٩هـ)، وهو من أعلام الإسلام في القرن التّاسع الهجري، وقد جاء إلى بلاد السّودان، ودخل مدينةَ (تكدة)، ومكث بها وأخذ عنه علماؤُها، ثمّ جاء إلى مدينة (كشنه) واجتمع بسلطانها وانتفع به أهلُها، ثمّ جاء إلى مدينة (كنو)، وتَولّى القضاء والإفتاء بها، وأخذ عنه عُلماؤها، ونزل ضيفاً على أَسْكِيَا الحاج محمّد (سلطان سنغاي)، وكتب له فتاوى دينيّة ووصايا سياسيّة.[١]، وكان له دورٌ كبير في عهد (محمّد رُمْفا) الّذي يُعتبر من أَتْقى ملوك (كنو) قَبل جهاد الشيخ عثمان بن فودي ـ رحمه الله ـ[٢].

كما نزل هذه البلاد جلالُ الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، ومكث في مدينة (كسنه) و (كنو)، وتَرك آثاره بها، ولم يزل اسمه مذكوراً ومشهوراً بين أهلها[٣].

٤ ـ كما تَركت تيّاراتٌ إسلاميّة أخرى آثارها الحسنةَ على هذه البلاد؛ فقد وفد إليها علماء وفقهاء من مَالي من (الوَنغرَاوِيِّين)، وجاء تَيّارٌ آخر مصدرُه بلاد (برنو) في الشّرق، ثمّ تَيّار ثالثٌ على رأسه تجّار من (تَنْبُكْتو) و (جَنَى) الّذين كانوا يتردّدون على أسواق (كنو) و (كسينا) في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجريّ (الخامس عشر والسّادس عشر الميلادي) إبّان انتعاش ممالك (الهوسا)، واستقرار أولئك التجّار في هذه البلاد والقيام على تدريس علوم الدّين الإسلاميّ، ونشر المذهب المالكيّ[٤].

فهذه الأجواء العلميّة والدينيّة ساعدت على إيجاد لفيفٍ من العلماء والفقهاء في هذه البلاد الذين أسهموا في نشر الإسلام وبثّ ثقافته، ومن بين هؤلاء العلماء الذين برزوا في هذه الحقبة من الزّمن[٥]:

١ ـ القاضي محمّد بن أحمد التّادخي من علماء كسينا، لَقي المغيلي وزكريا الأنصاريّ وعبد الحق السنباطي واللقاني وغيرهم، توفي سنة (٩٣٠هـ).

٢ ـ الشّيخ عبد الله ثِقَة الفلاني الكَشْناوي: رحَلَ إلى أَغْدَزْ، وفَان، وتكده في طلب العلم، ثمّ رجع إلى كسينا، وتصدّى للتدريس بها، له منظومة في المواعظ والحكم في نحو ألف وخمسمائة بيت أسماها (عَطيّة المُعطي)، ويقال: إنّه أوّل مَن حفظ الكتب السنة في هذه البلاد.

٣ ـ الشّيخ هارون الزَّكْزَكي: شيخُ شيوخ زَمانه، أخذ عنه العلمَ عددٌ لا يُحصى من العلماء.

٤ ـ الشّيخ عليّ جب: وهو عالِمٌ جليل، شَرَح (لاميّة الأفعال لابن مالك)، أخذَ عنه الشّيخ (جبريل بن عمر) وغيره.

٥ ـ الشّيخ جبريل بن عمر: شيَخ شيوخ زَمانه وهو الرّجل الّذي أثّر في الشّيخ عثمان بن فودي، وكان له دورٌ وجهدٌ بارزٌ في محاربة البدع والفَساد

(١) الإسلام في نيجيريا، لآدم عبد الله إلوري (ص ٨٨ ـ ٨٩).

(٢) انظر: The Historical, Social, Cultural, Economic and Political Background to Shaykh Uthman B. Fodueye's Life, By Dr. Omar Bello,) ضمن بحوث الندوة ص ١٠١).

(٣) انظر: المصدر نفسه (ص ٨٩).

(٤) انظر: حركة التجارة (ص ٣٨٩).

(٥) يراجع: الإسلام في نيجيريا (ص٦١ ـ ٦٨).

في بلاد (الهوسا).

ثمّ جاء (الشّيخ عثمان بن فودي) الّذي كان امتداداً طبيعياً لهذه الحركة العلميّة الدينيّة التي شهدتها بلاد (الهوسا)، كانت ولادته عام (١١٦٨م، ١٧٥٤هـ) في أرض (غوبر)، ونشأ في أسرة علميَّةٍ، وفتح عينيه على العلم منذ نُعومة أظفاره، تعلّم على يد والديْه وجدَّته، ثمّ أخذ العلم عن فقهاء بلاده، ودَرَس على علماء زمانه، وتأثّر جداً بشيخه جبريل بن عمر الّذي لازمه مدَّةً في بلاد (آهير)، واستفاد منه منهجَه في الدَّعوة والتّغيير .

كانت حياة الشيخ عثمان ـ رحمه الله ـ في إمارة (غوبر) التي تُعتبر أقوى إمارات (الهوسا) يومَها، وشاهدَ ما يسودُ مجتمعَه من فسادٍ دينيٍّ وخُلُقيٍّ وسياسيٍّ، ورغم أنّ بلاد (الهوسا) قد دخلها الإسلام في وقت مبكر ـ كما قدّمنا ـ وعمل بعضُ سلاطينها على تحكيم الإسلام في شؤون حياتهم السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة إلاَّ أنّه مع مُرور الزّمن بدأ تَيّار وَثنيٌّ يصاحب حركةَ التَّحوُّل الواسعة الَّتي شهدتها البلاد إلى الإسلام عَبْرَ مراحلها المختلفة، ويؤيِّد ذلك الشّيخ (محمّد بلّو) إذْ يقول[١]:

«لقد حدَّثونا أنّ لسلاطينهم وأمرائهم مواطنَ يَركبون إليها، ويذبحون بها، ويرشّون بالدّماء على أبواب قريتهم، ولهم بيوتٌ معظَّمة فيها حَيّات وأشياء يذبحون لَها، ويفعلون للبحر كما كانت تَفعل القِبط للنِّيل أيّام الجاهلية، ولهم في ذلك أعيادٌ يجتمعون فيها هُم وقُرّاؤهم وسلاطينهم وعامَّتُهم لا يحضرها غيرُهم، ويسمّون ذلك عادةَ البلد، وَيزعمون أنّ ذلك صدقات ليستعينوا بها على جَلْبِ المصالح ودرءِ المفاسد، فإذا لَمْ تفعل تلك العادة بَطلت معايشُهم، وقلَّت أرزاقُهم، وضعفتْ شوكتُهم، وتوارثوا هذه العوائدَ كابراً عن كابر».

لقد قَسَم الشّيخ عثمان بن فودي ـ رحمه الله ـ في كتابه (نور الألباب)[٢] سكّان بلاد (الهوسا) إلى ثلاثة أقسام رئيسة :

القسم الأوّل: مَن يعمل أعمال الإسلام، ولا يَظهر منه شيءٌ من أعمال الكفر، ولا يُسمع منه شيءٌ مما يناقض الإسلام، وأكّد صحّة عقيدة هذا النّوع من النّاس.

القسم الثّاني: مُخلِّط: يَعمل أعمالَ الإسلام، ويُظهر أعمالَ الكفر، يُسمع من قوله ما يُناقض الإسلام فحكم على هؤلاء بالكفر.

القسم الثّالث: هم الّذين لم يشموا رائحة الإسلام فهؤلاء كفّار بالأصالة، ولا تجري عليهم أحكامُ الإسلام .

لقد اتّبع الشّيخ (عثمان بن فودي) في محاولته لإصلاح الأوضاع الدينيّة والسياسيّة في هذه البلاد منهجاً علمياً دقيقاً؛ وذلك بالتّركيز على ثلاث قضايا رئيسَة :

الأولى: العنايَة التّامّة بتعليم العامّة أصول الدّين ومسائل التّوحيد، وإبعادهم عمّا يناقض هذه الأصول أو ينافي كمالها؛ فحذّر من عادات جاهليّة وممارساتٍ وثنيّة كالسِّحر ونحوه.

الثّانية: التّحذيرُ من البدع الشّيطانية والعادات المخالفة للشّرع الإسلامي الحنيف.

الثّالثة: محاربَةُ فساد سلاطين بلاد (الهوسا)، ورفع الظّلم والحيف عن الشّعوب المغلوبة.

ولقد سعى الشيخ عثمان في سبيل تحقيق هذه القضايا إلى تكوين مجموعةٍ من الأتباع المخلصين كان معظمُهم من غير قبيلته ـ كما يذكر أخوه عبد الله بن فودي[٣] ـ لنشر أفكارِه وآرائه وتعاليمه

(١) إنفاق الميسور، للشيخ محمد بللو (ص٣٤).

(٢) انظر: نور الألباب (ص١ ـ ٢).

(٣) انظر: تزيين الورقات (ص٣٣).

الإصلاحيَّة ودَحْضِ دعاوي المناوئين من علماء السّوء.

وكان للشّيخ مجلسانِ للعلم: أحدهما للتّدريس: يخرج إليه بعد صلاة العصر والعشاء، يدرِّس التَّفسير والحديث والفقه والسّلوك وسائرَ فنون العلم.

والمجلس الآخر: للوعظ والتّذكير: يخرج لَه كلَّ لَيلة جمعةٍ، ويحضره خَلْق كثير، رجالاً ونساءً.

كما كان يخرج إلى الآفاق القريبة والبلدان المجاورة للإفادة والوعظ أيَّاماً، ثمّ يَرجع إلى بلده، حتى صار له صِيتٌ وشهرةٌ، وصار يقصِده الدَّاني والقاصي، وتكوَّنت من المستمعين إليه والحاضرين لمجالسه فئةٌ منتظمَة سَمّاها (الجماعة)، وهم الّذين صاروا له أنصاراً في دعوته الإصلاحيّة[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الشّيخ وجماعته قد اتّبعوا في بداية دعوتهم أسلوب الابتعاد عن الاحتكاك بالسّلطات السيّاسيّة، وعدم الاختلاط بها لكيلا تفرض عليهم هيمنتها وسطوتها السياسيّة ومنهجها الّذي يخالف الشّريعة الإسلاميّة، وحتى لا تدخل أيضاً حالة من المواجهة مع هذه السّلطات يكون ضحيّتها الشيخ وجماعته.

وتعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الأولى من المراحل الّتي مرّت بها دعوةُ الشّيخ عثمان بن فودي، وهي تحديداً ما بين ١٧٧٤م ـ ١٨٠٣م (ومن السّمات المميزة لهذه الفترة تركيزُ الشّيخ عثمان بن فودي على دعوة النّاس بكافّة طبقاتهم إلى الله. وتعليمهم المبادئ الأساسيّة للإسلام، ومحو الأميّة الدينيّة ورفع مستوى الوعي الاجتماعي)[2].

ويأتي في سياق هذه المرحلة مطالبةُ الشّيخ عثمان بن فودي لحاكم غوبر (باوا جن غورزوا) في أول لقاءٍ معه بعد صلاة عيد الأضحى في الفترة ١٨٨٩م بما يأتي:

١ ـ أن يحترم الحاكمُ أصحاب العمائم (العلماء).

٢ ـ ألاّ يقف في طريق أي شخصٍ أو جماعةٍ تريد الاستجابة لدعوته.

٣ ـ أن يُطلق سراحَ المسجونين.

٤ ـ أن يمتنع الحاكمُ عن فرض الضّرائب الباهظة على رعايَاه.

ويَرمي الشيخ من وراء هذه المطالب إلى أهداف سياسيّة بعيدة المدى، وليس في استطاعته أن يقوم بأكثر من الدّعوة إلى الله، ثمّ إن مستوى التّفكير والاعتقادات الدينيّة المخلوطة بالعادات الوثنية الجاهليّة لا تسمح له بالخطاب السِّياسيّ في تلك الآونة؛ لأنّ عامة النّاس تحتاج في تلك الفترة إلى تربيةٍ إسلاميَّةٍ صحيحةٍ تُبيّن لهم طبيعةَ وأركان الدّين الإسلاميّة، ثمّ إنّ الدّخول في معركةٍ خاسرةٍ مع دولة (غوبر) القويّة وبقية ولايات (الهوسا) تعني انتحار حركةِ الشّيخ عثمان بن فودي قبل نضوج بذرتها، ويعني إخفاقها في الوصول إلى الأهداف السياسيّة الّتي رسمتها من قبل[3].

والمرحلة الثّانية الّتي رافقت دعوة الشيخ عُثمان ـ رحمه الله ـ والّتي تبدأ من ١٨٠٤م ـ ١٨١٠هـ، وبدأت بدخول الشّيخ معركة مَع سلاطين (الهوسا) بعد أن قويت شوكته، واستجاب لدعوته الشعب المقهور.

وكان الشيخ عثمان لا يتصل بالملوك في أول أمره، ولا يزورهم، لكن لما سمع أمير (غوبر) بأمره

(١) انظر: الإسلام في نيجيريا (ص١٠٤ ـ ١٠٥).

(٢) انظر: حركة الجهاد الإسلامي في غرب أفريقيا في القرن التاسع عشر الميلادي، للأستاذ أحمد محمد كاني (ضمن بحوث الندوة، ص٢١).

(٣) انظر: المصدر نفسه (ص١٨ ـ ١٩)، وانظر أيضاً: الدعوة الإسلامية في أفريقية (ص١٢٧ ـ ١٢٩).

وبكثرة جماعته أرسل إليه يستحضره في جُملةٍ من العلماء، فحضره في جُملة من حضره، ووعظَه وطالبه بإقامة العدل بَين رعيته وتطبيقِ الأحكام الشريعة؛ فاستجاب له الأمير، وأدناه وقلّده منصبَ الإفتاء[1]، وبدأ بعض العلماء يُضمرون له العداءَ والكراهيّة لما ناله من حظوة ومكانة عند الأمير، لكن مع ذلك استمر أمر الشّيخ يترقّى عنده وتزداد جماعته، ويزداد تقديرُهم له وطاعتهم إيّاه حتى بدأ الأمير يتوجَّس منه خيفةً؛ فبدأ يُغري الشّيخ بالمال، ويَستهويه بالعَطاء، لكن الشّيخ أبى أن ينساق وراء ذلك[2]؛ فحاول اغتيال الشّيخ في يوم عيدٍ بعد أن استدعاه وبعض جماعته إلى قصره، لكن الله كفاهم شرّه، فنجوا منه سالمين[3]، إلاّ أنّ الملك استمر في استفزاز الشّيخ للدخول معه في معركة مسلّحة، وهاجم جماعةَ عبد الله الفلاّني أحد أتباع الشيخ، ونَكّل بهم، وقَتل منهم الكثير، ونهب أموالَهم، وهدَّد الشّيخ بأن يفعل به مثل ذلك[4] إلاّ أنه تُوفّي (عام ١٧٨٩م)، فَخَلفه ابنُه يعقوب وبعد وفاته (سنة ١٧٩٤م) وَرِث عرش الإمارة ابنُه (نَافَاتا)، ولم يُخفِ هذا الأخير عداوتَه للشّيخ إلى حدّ التّفكير في قتله، لكن الله دحض خطّته، وعاجلتْه منيته عامَ (١٨٠١م). وخَلَفه ابنُه (يُونْفَا)، وهو أشدّ عداءً لمنهج الشّيخ الدّعويّ وأكثر كراهيةً للإصلاح، فأعلن عداءَه السَّافرَ للشّيخ، وطالبه بالجلاء هو وجماعتُه؛ فخرج الشّيخ مع جماعته من قرية (طَغل) عام ١٢١٨هـ إلى قرية (قُدُو) ومعه خمسةُ آلاف، ثم تَتابعت الهجرة إلى الشّيخ حتى بلغوا خمسةَ آلاف شخص[5].

فأرسل الأمير إلى الشّيخ يُعلن عليه الحرب، فبايعت الجماعةُ الشّيخَ، فأصبح قائداً وأميراً بعد أن كان إماماً موجِّهاً.

ومن هنا بَدأ يدخل حروباً مع هذا الأمير إلى أن كتب الله له النّصر، وأقام دولة إسلاميَّة عاصمة خلافتها (صكتو)، وأذعنت له باقي إمارات (الهوسا)، بعضُها عُنوةً وبعضُها سلماً، وبقي يحكم بلاد (الهوسا) حتى تُوفّي عام ١٨١٧م[6]، واستمرت هذه الدّولة بخلفائها وأمرائها مئةَ عامٍ حَتّى أسقطها الاحتلال البريطاني عام ١٩٠٣م لتدخل كلّ نيجيريا تحت هذا الاحتلال، وتظلّ فيه سنين عديدة.

ومنذ ذلك الحين بدأ الإنسان المسلم في شمال نيجيريا يواجهُ حرباً من نوع آخرٍ، يواجه تهديداً لقيمه وحضارته الإسلاميّة المتأصِّلَة، يواجه أنماطاً من الحياة يحاول الغازي المحتلّ فرضَها عليه، يواجه عراكاً بين تقاليدَ وعوائد كان قد أَلِفها في حياته بحكم صلته الوثيقة بالدّولة الإسلامية البائدَة وتقاليد غربيةٍ تحاول تغييره وقَطْعَ حاضره بماضيه، فأصبح المسلم النيجيريّ الذي يَعيش وسط أنقاض الدّولة (الفوديّة الإسلاميّة) يجد نفسه مشدودة إلى ماضيها المشرق، ويشعر بأنّه محاصرٌ بين تراث تلك الدّولة، لا يكاد يجد منفذاً يخرج منه إلاّ وينظر إليه المجتمع نظرةَ استنكارٍ واستغراب، ويعيش بعضهم في الغرب سنين عديدةً، يمسي ويصبح بين تقاليدهم وعاداتهم حتّى يَستمرئ حياتَهم، ويكتب الله له العودة إلى

(١) انظر: تزيين الورقات، للشيخ عبد الله بن فودي (ص١٠ ـ ١١).
(٢) انظر: المصدر نفسه (ص ١٥).
(٣) انظر: المصدر نفسه (ص ٤٨)، والإسلام في نيجيريا (ص ١٠٧)
(٤) انظر: الإسلام في نيجيريا (ص ١٠٨).
(٥) انظر: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، لمحمد بلو (ص ٩٦).
(٦) انظر: المصدر السابق (ص١٩٠).

الحياة في مجتمعه، ويحاول أن ينقل تلك العوائد وتلك العادات الغربية التي عاشها ردحاً من الزَّمن فيصطدم بحواجزَ اجتماعيَّةٍ ودينيَّة هي من آثار ذلك الماضي المشْرِق؛ فيعود أدراجَه خائباً، فلا يمكنه العيشُ إلاَّ مختفياً أو يعود إلى سلامة فطرته .

محاولات لطمس الهويّة الإسلاميّة في فترة الاحتلال الإنجليزي:

بعد أن أَرسى الاحتلالُ دعائمَه في شمال نَيجيريا، وتَمَّت له السَّيْطرةُ عليه لاحَظَ وجودَ مجتمعٍ محافظ، لَهُ قِيَمٌ وحضاراتٌ أصيلة ونِظَامُ حكمٍ شاملٍ مُتَّبَع، وَشعر بأنّ مهمَّته في تحويل هذا المجتمع إلى عَبيدٍ وقُطعانٍ تتبعه عميَّةً عسيرةٌ جداً، ولا يمكن أن يتمّ له ذلك إلاّ بقطع صلَة هذا المجتمع بماضيه الإسلامي، وتجفيف الينابيع التي تَمُدّه بتلك الحياة الأبيّة؛ فكان منه ما يلي[1]:

١ ـ إرساليات تنصيريّة:

عندما كان الجنوبُ يموج بإرساليّات تنصيريَّةٍ ونشاطاتِ الْقَساوِسَة الإنجليز منذ الفترة ما قبل الاحتلال بسنينَ عديدةٍ كان الشّمال يعيش خلْواً من كلِّ حَركةٍ تنصيريّة حتى في فترة الاحتلال، ثُمَّ حاول المحتلون إرسالَ أوَّل وفدٍ للتَّنصير بقيادة مُطران تجويل (Bishop Tugwell) الذي كان قد درس شيئاً من العربيّة ولغة (الهوسا) في طرابلس ليبيا، ودرس الموقفَ هناك قبل أن يقود الْوفد إلى نيجيريا، ويَتَّجه صَوْبَ مدينة (كنو الإسلاميّة) عام ١٩٠٠م، ولم يَكد يسمع بخبره أمير (كنو) حَتّى قام بطرده، فَرجع خاسئاً خائباً[2].

وخلافاً لما كان يُعتقد على نطاقٍ واسعٍ من أنَّ الاحتلالَ البريطاني كان يُعارض الأنشطة التّنصيرية في شمالِ نيجيريا فإنّ الحاكم للإقليم الشّمالي آنذاك (فريدريك لوغرد) Fredrick Lugard كان على وفاقٍ تامٍّ مع هذه الأنشطَة، بل كان يؤيِّدها بقوَّةٍ إلى دَرجة أنّه كان يَتمنّى أن يَتَنَصر جميعُ المسلمين في الشمال، لكن يَعلم علمَ اليقين أنَّ ذلك ليس أمراً ممكناً، بل لم يستطع أن يحكمَهم حكماً مباشراً، وإنما حكمهم عن طريق الحكّام المحليِّين (Native rulers)، وتتضح رغبتُه الأكيدة في تنصير المسلمين في الشمال من خلال تحالفه مع المسيحي المتطرِّف ولتر مللر[3](Walter Miller).

٢ ـ فتح المدارس لأبناء العلية المسْلمة:

ظل المحتلّ يفكّر في طريقةٍ أخرى لبلوغ مقصده والوصول إلى غايته، فلم يجد أمامَه إلاّ فتح المدارس لأبناءِ العلية من مسلمي الشمال، فبعد ثلاث سنين من تقويض خلافة (صكّتو الإسلاميّة) وبالتّحديد عام ١٩٠٩م قام (خلفُ تجويل) وهو ولتر مللر Walter Mliller بتقديم مشروعٍ لحكومة الاحتلال بإيجاد مدرسةٍ فيها قسمٌ داخليٌّ لتربية أبناء الملوك والرّؤساء المسلمين، وقسمٌ غير داخلي للكبار الّذين نالوا شيئاً من الثّقافة الإسلاميّة؛ فوافقت الحكومة على المشروع وفتح أوَّلَ مدرسةٍ لذلك في مدينة (زاريا) سنةَ ١٩٠٧م، ولكن المشروع باء بالإخفاق، ولم يحقِّق أهدافه لأسبابٍ منها:

أ ـ كونُ الثّقافة الغربيّة في ذلك الزّمن ثقافةً مسيحيَّةً صِرْفةً تحتَ إشراف طائفةٍ من المنصِّرين، تَهْدف إلى تغريب عقول أبناء المسلمين، وطَمْس هويّتهم الإسلاميّة، ونشر الديانة النصرانية بينهم،

(١) انظر: حركة اللغة العربية وآدابها في نيجيريا للدكتور شيخو غلادنثي (ص ٧٦ ـ ٧٩).

(٢) المصدر نفسه (ص ٨٨).

(٣) انظر: إبراهيم أدو: Sharia and the Press in Nigerra ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

وقطع صلتهم بماضيهم الإسلاميّ المشرق.

ب ـ كون المسلمين يعتزّون بثقافتهم الإسلاميّة التي خلّفتها لهم تلك الدولة المسلمة المنكوبة، فظلّوا يتمسكون بها رغم الضّربات التي تلقّوها من قبل المحتلّ، ولم يروا مسوّغاً لتركهم لها والأخذ بثقافةٍ أجنبيّةٍ تحملها إليها أيدي القسَاوسة والمنصّرينَ.

ج ـ كونُ المحتلّين قد عقدوا معاهداتٍ بينهم وبين ملوك ورؤساء المسلمين عندما احتلّوا الشّمال المسلم بأنّهم لا يسمحون بدخول المنصّرين أراضي المسلمين إلاّ موافقة الملوك والرّؤساء.

د ـ ما كان المحتلّون أنفسُهم يخافون منه من ثورةٍ عارمةٍ تقوم ضدّهم، وتستعصي على الإخماد والقضاء إذَا ما سَمحوا بالمنصّرين أن يدخلوا أراضي المسلمين، ويُثيروا مشاعرَهم ضدَّ الاحتلال.

٣ ـ أوجد فُرصٍ تعليميّة أخرى تَتوافق مع مخطّطات المحتلّ وأهدافه السِّيَاسيَّة:

لما رأت الحكومة أنّ إرساليّات التّنصير لم تُكلَّل بالنّجاح في الشّمال فكّرت أن تقوم بتنفيذ مشروعٍ آخر يَهدِف إلى إيجاد فُرصٍ تعليميَّةٍ أخرى تَتوافق وخطَّة طمسِ الهوية الإسلاميَّة أو إضعافها بين المسلمين. فَفي يوليو سنة ١٩٠٨م نُقِلَ (هَنس بيشا) (Hannss Vischer) الّذي كان يَعمل إدارياً إلى حَقل التّعليم ليقوم بتنظيم التّعليم في الشّمال وَفْقَ مقتضيات الاحتلال الراميةِ إلى إضعاف الهوية الإسلامية، وقبل أن يَشرع (بيشا) في تنظيم التّعليم الحديث رأت الحكومة أن تُرسله أَوَّلاً إلى بعض البلاد المسلمة الّتي كان الإنجليز يحتلّونها حين ذاك؛ فرحل إلى مصر وإلى السّودان، وشاهد نظامَ التّعليم، وكيف استطاع الاحتلالُ هناك أن يقوِّض من أُسس العلوم العربية والدينيّة، ويجعلَها في المناهج شيئاً غيرَ ذي بالٍ؛ فكتب تقريراً يقترح على الحكومة أن تفتحَ مدرسةً حكوميّة في (كنو) فوافقت الحكومة، وفي شهر سبتمبر ١٩٠٩م بدأ (بيشا) بفصلٍ لتدريب المدرّسين من الوطنيِّين الّذين يمكنهم أن يساعدوا في التّدريس بعد فتح المدارس، ثمّ بعد بضعة أشهر فتح فصلاً آخر ابتدائياً للأولاد، وأُنشئت مثل هذه المدرسة في (صكّتو) و (كسينا).

ورغم أنّ حكومة الاحتلال أدرجت اللّغة العربية ومادّة الدين في مناهج المدارس الحكوميّة استجابةً لرغبة الأمراء واستدراجاً للآباء أن يُرسلوا أبناءهم إليها إلاّ أنّها لم تقم بفعلِ شيءٍ يُعطي لهاتين المادّتين أيَّةَ أهميَّةً من بين المواد الّتي تُدَرّس في المدارس، فلم تَضع لهما مناهجَ ومقرَّرات، بل أوكلت أمْرَهما إلى المدرِّس؛ فيدرِّس ما يشاءُ وكيف شاء، واستمرّت الحالة هكذا حوالي ربع قرنٍ من الزّمن، فأصبحت اللّغة العربيّة ومادّة الدّين يُنظَر إليهما نظرةَ احتقار ودونيّة لعدم تشجيعهما من قِبَل الحكومة.

وفي عام ١٩٣٨م عُقد أوّل مؤتمر لوضع المناهج لتينك المادّتين بعد أن أصابهما شللٌ قاتلٌ؛ فَرُسمت لهما المناهج من باب ذرِّ الرّماد بالعيون، لكن مع ذلك جُعل تطبيقُ هذه المناهج اختيارياً وليس واجباً، كما أنّه من المحتمل أن لا تستطيع المدارس تخصيص الوقت الخاصّ للحصص المقرّرة لهما ففي هذه الحالة يُترك الأمر لتقديرها.

وكلّ هذا لتقويض أُسُس الجدِّية في تدريس هاتين المادتين، لا سيّما إذا علمنا أنّ جلّ من يُختار لتدريسهما أُنَاسٌ لا خِبرة لهم بالتّدريس، ولم يتلقّوا أيّة تدريبٍ لطريقة التّدريس، فاستمرّوا في تدريس ما شاؤوا كما شاؤوا، واستمَرّ الأولاد ينظرون إليهم وإلى ما يُدرّسون نظرةَ احتقارٍ واستهزاءٍ.

ويصف الدكتور (شيخو غلادنثي) الطّريقة التي سلكها الاحتلال البريطاني في سعيه إلى تحطيم دَوْر اللّغة العربية ومادّة الدّين في المدارس الحكوميّة فيقول:

«لم تَهتمّ الحكومة في تلك الفترة بتدريب مدرِّس اللّغة العربية والدّين، في حين أنّها كانت تدرِّب غيرهم من مدرّسي الموادّ الأخرى؛ فكانت النّتيجة أنّ أكثر مدرِّسي هاتين المادتين كانوا غير أكفاء، وخاصّة إذا قُورنوا بأقرانهم في المواد الأخرى.... ويذهب المدرس إلى المدارس وهو في نفسه غير راضٍ عن نظام التّعليم الجديد، وربّما يعتقد أنّ تعلّم اللّغة الإنجليزية كُفرٌ، لأنّها لغة الكفّار؛ ومثل هذا المدرس يلتجئ إلى زاويةٍ في المدرسة ولا يختلط بغيره من المدرِّسين، وإذا جاءت حصّته قام وتوضّأ وأحسن الوضوء، وأخذ سوطه، ثمّ دخل الفصل، وربّما يَعقد الدَّرْس خارجَ الفصل تحت الشَّجرة....».

ويتحدث الدكتور (غلادنثي) عن الفروق التي أوجدها الاحتلال بين مدرِّسي اللّغة العربيّة وبين غيرهم في الرّواتب والمقرّرات الدراسيّة لإضعاف عزيمة من تُسوِّل له نفسُه الالتحاق بهذا الصّنف من المدرِّسين فيقول:

«وُجودُ فَرْقٍ كبيرٍ في الرّواتب بين مدرّسي العربيّة وغيرهم؛ فهؤلاء ليست لهم شهاداتٌ تؤهلهم للتّدريس، ولذلك لا يُمكنهم أن يَتقاضَوا راتباً كرواتب أولئك الّذين أخذوا تدريباً مهنياً في التّدريس، أَضِفْ إلى ذلك كلّه عدم وجود كُتُبٍ مناسبةٍ لتدريس المادّتين، في حين أنّ التلاميذ كانوا يجدون كتباً حديثةً منَظَّمة على الطّريقة التّربوية الحديثَة في المواد الأخرى وعلى مستواهم العقلي كانوا لا يجدون ذلك في اللّغة العربية والدّين؛ إذْ إنّ المدرِّس هو الّذي كان يكتب لهم الدَّرس على السبّورة، فينقلونه في كَرّاساتهم، ثمّ يحفظونه عن ظهر قلبٍ؛ فكانت هناك هُوّة واسعةٌ تباعد بين هاتين المادّتين والموادّ الأخرى، وكلّما تقدّمت الأيّام اتّسعت الهوّة، وكلما قارنهما الطّلبة بالموادّ الأخرى ازدادوا كراهيّةً لهما واشمئزازاً منهما»[1].

كهذا استمرت الحال عقوداً من الزّمن تعاني اللّغة العربية ومادّة الدين من تهميشٍ وتجفيفٍ على يد المحتل إلى الخمسينيّات لما بدأ النيجيريّون يشاركون في وضع سياسة التّعليم؛ فانبرى الشماليون في الجلسات البرلمانيّة ينتقدون سياسةَ الاحتلال المتّصلة بالتّعليم بعامّة والتّعليم العربي بخاصّة، ويطالبون بتوسيع وتطوير مجال التّعليم العربي في الشمال، وتَم لهم ما أرادوا بشكلٍ واسعٍ؛ فكانت مدارس عربية حكوميَّة منَظَّمة، وبعثاتٌ حكوميّةٌ إلى بلادٍ عربيّةٍ للدّراسة والتّدريب هناك؛ فتحسَّنت الحال كثيراً، وارتفع شأنُ التّعليم العربي والدّيني في شمال نيجيريا[2].

٤ ـ محاولة إقصاءِ المسلمين من إدارة سياسة البلاد بعد الاستقلال:

إن الاحتلال البريطاني قد حاول فرض سيطرته الدينيّة والأخلاقيّة على شمالي نيجيريا بتطبيق سياسة التّهميش والتّسييب؛ وذلك أنّه قد وجد في الجنوب أرضاً خِصْبَة لنشر التّنصير وتحويل بعض أبنائه إلى المذاهب المسيحيّة، وتم له ما أراد، فارتقى بعضُ هؤلاء إلى مناصب القسَاوسة والأساقفة، ومنهم من أهلَّته معلوماته الحديثة التي استفادها من مدارس المنصِّرين لولاية الوظائف الحكوميّة والاختلاط بالرّؤساء البريطانيين، وسائر النّزلاء.

في حين أنّه أَهمل المنطقةَ الشماليةَ فلم يُذَلِّل صعوباتِها الجغرافيَّة، ولم يُعْنَ بتثقيف أبنائها

(١) حركة اللغة العربية (ص٨٢ ـ ٨٣).

(٢) انظر لتفاصيل ذلك: المصدر السابق (ص٨٣ ـ ٨٨).

بالثّقافة الحديثَة؛ وذلك للحذر من التّقريب بين عشائرها من جهةٍ وقلّة اطمئنان (الاحتلال) إلى رؤسائها المسلمين من جهةٍ أخرى.

إضافةً إلى ذلك أنّ مسلمي الشمال ذَوو نَزعةٍ إسلاميَّةٍ قويَّةٍ، أَنفوا من إرسال أبنائهم إلى (مدارس التّبشير) لانتظام علاقاتهم السِّياسيّة والاجتماعية بالعادات والتّقاليد الإسلاميّة الموروثة من تراثهم الحضاريّ والسياسيّ، فحافظوا على هويّتهم الإسلاميّة في كلِّ ما يتّصل بشأن الحجاب، والزواج، والطلاق، والأسرة، والميراث؛ فكانت الآداب الإسلاميّة في الشمال أقوى وأهمّ من الآداب الوطنيّة أو النّزعة القوميّة الّتي كانت تَسود الجنوب؛ حيثُ تشتَدّ المطالبُ الوطنيّة، وتضعف المقاومةُ الدينيّة، لكن مع ذلك اضطرّ المحتَلّ أخيراً إلى اتّباع النّظم الدستوريّة والتّعاون مع الزّعماء الوطَنيين الذين تَنتخبهم شعوبُهم، ولا يَتأتّى للحاكم الأجنبي أن يتخطّاهم مهما يبلغ من تلفيق الدّساتير وتزوير الانتخابات؛ فكان الاعتراف بزعماء المسلمين قضاءً محتوماً لا سبيل إلى اتّقائه بغير حيلة المحاسَنَة، وكان من أساليب هذه المحاسنة أنّهم أخذوا يرحِّبون بأبناء العلية الأوّلين، ويشجّعونهم على إتمام دروسهم بالجامعات الإنجليزيّة، وثابروا عدّة سنواتٍ على اختيار أربعةٍ من طلاب الجامعات في كل سنة يتكفَّلون بهم، ويسندون إليهم كبارَ المناصب بعد عودتهم إلى بلادهم، ومنهم السيّد (أبو بكر تَفاوا بليوا) أوّل رئيس وزارة تولّى رئاسةَ الحكومة الاتحاديّة بعد إعلان الاستقلال.

وقد أراد (الاستعمار) أمراً وأراد الله غيره؛ فكان أسبق النّيجيريين إلى ولاية الحكم بين أبناء وطنهم أولئك الذين أقصاهم الاحتلال عنه، ودبّر بالأمس تدبيره الطويل لنفيهم عن الكبير والصّغير من وظائف الدّواوين[1].

٥ ـ استبدال اللغة العربية بالإنجليزية :

أدرك الاحتلال البريطاني أهميّة اللّغة العربيّة في الشمال؛ فهي اللّغة الرّسمية والثّقافيّة؛ فحاول بكلِّ ما يستطيع من قُوّة أن يَستبدل بها لغتَه، فجعل اللّغة الإنجليزيّة هي الرسميّة، فأصبحت الدَّواوين والمكاتب الحكوميّة كلّها عدا المحاكم الشّرعيّة تستعملها بدلاً من العربيّة، بل سَعى حثيثاً إلى استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية في كتابة بعض اللّغات المحليّة (كالهوسا) و (الفلاّنيّة)، وكان هدفه قَطع صلة المسلمين بماضيهم المشرِق الّذي تمثّله الدّولة (الفوديّة المسلمة)؛ فيجد الدّارس للّغة العربيّة نفسه غريباً في وطنه، فلا يجد من مواطنيه من يتحدّث بها، وليس لها وجودٌ ولا حضورٌ في الصّحف اليوميّة والإعلانات التجاريّة فيهجرها المسلمون، ويهَجْرها يجهلون كلَّ ما يتصل بها من الدّين والعلم والثّقافة؛ فيتمّ للمحتل ما يريد.

٦ ـ إقصاء الشريعة الإسلامية والاجتزاء بتطبيق ما يتعلق بالأحوال الشخصية:

لَقد أُقيمت دولة (صتكو الإسلامية) على أُسُس الشّريعة الإسلامية؛ فقد كتب قادةُ هذه الدّولة كثيراً من الكتب الّتي تتحدث عن السّياسة الشرعيّة ونظم القضاء في الإسلام، واعتمدوا في سياساتهم وأقضيتهم على الفقه المالكي. وشَهد غيرُ واحد من الرَحّالين الإنجليز على نجاح هذه الدّولة في تطبيق الشّريعة الإسلامية، وفي هذا الصدد يقول كلابرتون (Clapperton) الرَّحالة البريطاني في ملاحظاته:

«إنّ شريعة القرآن في عهد (محمّد بلّو) كانت تُطبّق بكلّ قوّة، فجميع البلاد عندما تكون في غير

(١) انظر: الإسلام والحضارة الإنسانية، للعقاد (ص١١٤).

حالة حربٍ فإنّها تعيش أماناً، حتى كان يُقال بأنّ المرأة يمكنها أن تَعبر من أقصى طرف البلاد إلى الآخر حاملةً تابوتاً مملوءاً ذهباً».

وهذه الملاحظة تأكّدت في سياق شهادة شاهد عيانٍ في عهد أمير كنو (إبراهيم دَابُو)؛ فيقول محمّد زَنْغي أحدُ قضاة (كنو):

«لقد أقام العدلَ، وأمر النّاس بالمعروف ونهاهم عن المنكر، وأَباد المتمرِّدين وقطَّاعَ الطّرق، وقطع أيدي السّراق، وهدم دُورَ الدَّعارة واستتب الأمنُ في بلده حتّى كان الناس لا يُغلقون أبواب بُيوتهم في اللّيل، وتَتحرّك المواشي من دون رُعاة إلاّ في مواسم الأمطار، وأمّن الله الطّرقَ في عهده؛ حتّى إن الفتاة لَتَسير من مدينة كُوكَاوَا إلى كَوارَا من دون أن تتعرض لأذى»[1].

وقد كان تطبيقُ الشريعة الإسلامية قائماً في مدينة (كنو) من وقتٍ مبكِّر قبل مجيء الشيّخ (عثمان بن فودي) منذ زمن الشّيخ (محمد بن عبد الكريم المغيلي التّلمساني) الّذي هو أوّل من أدخل كتابَ (مختصر خليل) إلى هذه البلاد، وكتب لأمير (كنو) كتابَ (تاج الدين فيما يجب على الملوك)، وذلك في القرن التاسع الهجري.

لكن عمل حاكمُ الاحتلال (لود لوغرد) Lord Lugard بكلّ قوّة على تحجيم دور الشّريعة الإسلامية وإزاحتها من الحياة السياسيّة والقضائيّة للبلاد؛ ففي عام ١٩٠٠م أصدر ما يسمى بـ(إعلان المحكمة المحليّة)؛ فكانت قراراتُه حوْلَها كالتالي[2]:

١ ـ للمحتَلّ أن يؤسِّس محكمةً مدنيّةً في المقاطعة التي تحت احتلالِه، وذلك بموافقة أمير المقاطعة أو العمدة، وبمواقفة المفوض السّامي.

٢ ـ من صلاحيّة هذه المحاكم رعايةَ القوانين المحليّة والعرفيّة المنتشرة في مجال القضاء في تلك المقاطعة فيما يتعلق بالشؤون المدنيّة والجنائيّة، وفي يدها الموافقة على تنفيذ أيّة عقوبةٍ، كما أنّ لها الصّلاحيّة في قَبول ما يَعتمده القانون المحلّي أو العرفي ما عدا العقوبات المتعلّقة ببتر الأطراف أو التّعذيب أو أيّة عقوبةٍ تَستهجنها العدالةُ والإنسانيّة، وليس من صلاحية هذه المحاكم تنفيذ ما يتعلق بحكم الإعدام. ويشملُ القانونُ المدني والعرفي القانونَ الإسلاميّ ـ يعني: الشّريعة الإسلامية.

٣ ـ للأمير أو العمدة أن يُعيِّن القضاةَ بعد اعتماد المحتَلّ عليهم، وحيث لا يوجد أميرٌ ولا عمدةٌ فإنّ المحتل هو الّذي سيقوم بتعيينهم.

٤ ـ للمحتل صلاحية الدّخول في هذه المحاكم وإجراء التفتيش فيها، كما أنّ له صلاحيَّةَ نقل أيّة قَضيّة من محكمةٍ إلى أخرى، وله أن يُراجع نتائجَ المحكمة، وأنّ يأمر بإعادة الحكم، وتعديل أيِّ حكم صادر أو أيّ قانون مقرّر.

٥ ـ تطبيقاتُ وإجراءاتُ المحاكم لا بدّ أن تتماشى مع القانون المحلّي والعُرفي وفقاً للضّوابط الّتي يضعها المفوّض السّامي.

وبهذه القرارات أزيحت الشّريعة الإسلامية عَن واقع حياة المسلمين في شمال نيجيريا، ولم يعد لها وجودٌ إلاّ فيما يُسمّى بالأحوال الشّخصيّة فقط (مثل النكاح وتوابعه، والميراث)، بل أراد بعضُ أذناب الاحتلال إزالةَ حتّى هذا القليل الموجود؛ فقد سَجَّل لنا المؤرِّخ (جُون فَادِنْ) John N. Paden ما جَرى مِنْ

(١) انظر: (sharia and the Press in Nigeria ص٢٨٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص٢٩١ ـ ٢٩٢).

معركةٍ أدبيَّةٍ وسياسيَّةٍ شديدة[١] في عام ١٩٥٥م حَوْل وضع المحاكم الشرعيّة في شمال نيجيريا، وانقسم الكُتّاب والسَّاسةُ تجاهها إلى فئتين: فئةٍ كانت تدعو إلى ضرورَة إزالة هذه المحاكم بحجّة أنّها هي الّتي ولّدت الفساد والرّشوة وغياب القيم المثلى في المجتمع، وتدعو إلى أن يَنهجَ الشمالُ نَهْجَ المصريين في إلغاء دور هذه المحاكم، وتعزز هذه الفئةُ موقفها بدعوى أنّ المصريين أعلمُ بالإسلام من مسلمي شمال نيجيريا بحكم كونهم عَرباً، وأنّ على المسلمين في شمال نيجيريا أن يحذو حذوهم، ويأخذوا بطريقتهم، ويقود هذه الفئة (ما لم أ. ك. ميتّدين).

بينما رفضَ شِرْذِمَةٌ من الْكُتَّاب والسَّاسة هذا المبدأ، بَعضُهم رَفض ذلك ليس لأنّه يرى في هذه المحاكم ما يسوِّغ بقاءها، وإنما ـ في رأيه ـ لعدم وجود بديلٍ قائمٍ لها في حال إلغائها، ويمثّل هذا الاتّجاه (عبدل ج ف رزاق).

ورَفض بعضُهم مبدأَ إلغاء الشّريعة الإسلامية بشدَّة، واعتبره إجحافاً بحقّ المسلمين، وأكدّ بأنّه ليس كلّ ما يكون صالحاً للمصريين يكون كذلك صالحاً لشمال نيجيريا، ورفض أيّة دعاوى بأنّ المصريين أعلم بالإسلام من مُسلمي شمال نيجيريا، وحَاجَج بأنّ الإسلام ليس محصوراً فقط في شعائرَ تعبديّة وإنما هو منهجُ حياةٍ شامل، ويقود هذا الاتجاه الكاتب السياسي (نُوح باملّي).

وهكذا انتهت المعركة بفوز الدّاعمين لبقاء هذه المحاكم الشّرعية التي اختزلها المحتّلّ البريطاني في الأحوال الشّخصية فقط، وحاول فيما بعد عن طريق أذنابه أن يُزيلها من الوجود كلياً ولم يُفلح .

يقول د. عبد الرّحمن عمر الماحي ملخّصاً محاولات (الاستعمار) لِقطع دابر المسلمين ومحو آثارهم الإسلاميّة:

«لما استقرّ المستعمرون الأوروبيّون أدخلوا نُظُمَهم السياسيَّةَ وفلسفاتهم الحضاريَّةَ في أفريقيّة، وقضوا على المالك الإسلاميّة، وفرضوا العزلةَ على البلاد، وقَطَعوا صلاتِها بالدّول الإسلاميّة الأخرى، وحاربوا الإسلامَ واللّغة العربيّة، وفرضوا اللّغات الأوروبيّة على الأفريقيّين، وأنشؤوا المدارس الّتي ثَبَّتَتْ ثقافتَهم وأفكارَهم، وقد حَرص المستعمرون على طَمس معالم الحضارة الإسلاميّة، والفكرِ الإسلاميّ في أفريقية، وادّعوا بأنّ أفريقية كانت مجهولةً وغير متحضِّرة، وأنّ رجال (الاستعمار) الأوروبي أمثال: لفنجستون، وبكرك، وستانلي، ووبرازا هم الّذين اكتشفوا أفريقية مع أنّها كانت معروفةً وللمؤرِّخين والرَّحالة المسلمين أبحاثٌ مسجَّلَةٌ عنها. وكذلك عَمدوا إلى نقل التّراث الإسلاميّ إلى العواصم الأوروبيّة رغبةً في إخفائه والاستفادة منه ثمّ القضاء عليه»[٢].

الطريق لاستعادة الهويّة:

بَعد كلّ هذه الموجات التغريبيّة والمحاولات الّتي قام بها الاحتلالُ لطمس الهويّة الإسلاميّة في مجتمع شمال نيجيريا وإيجاد أرضيَّة قويَّة تخدم أغراضَه، وتُمارس أدْوارَه بعد رحيله ربّما أكثر من ممارساته هو رَغْم كلِّ ذلك صَمَدَتْ في وجه هذا الطغيان الجارف القِيم الإسلاميّة والتّراث الإسلامي الّذي خلّده العُلماء والفقهاء عَبْر تَاريخ الإسلام والّذي جدّدته الحركات الإصلاحيّة عَبْر القرون، ومنها حَركة الشّيخ (عثمان بن فودي) وغيره من المصلحين.

لَقد أَصبحت (الدّولة الفوديّة) الإسلاميّة في جسم الأمة المسلمة في شمال نيجيريا محرِّكاً قوياً يوقظها

(١) انظر: Ahmad Bello Sardauna of Sokoto للكاتب البريطاني جون فادن (ص٢٠٥ ـ ٢٠٧).

(٢) الدّعوة الإسلامية في إفريقية، (ص٢٢٦).

كلّ مرّةٍ اعترتْها غَفْوةُ الزّمن، وأخذها سباتُ الغفلة.

والنّاظر في حَياة المسلمين في شمال نيجيريا يجد ما يدفعه إلى الأمل والتّنبؤ بالخير، فعلى الرّغم مما تعيشه الأمّة الإسلاميّة في جميع أنحاء العالم اليومَ نجد مبشرات بالخير تَتصاعدُ بين أنقاضِ تلك الدولة الإسلاميّة البائدة، ومن ذلك:

١ ـ إقبالُ النّاس بكل فئاتهم وتيّاراتهم على الإسلام إقبالاً منقطعَ النّظير، شَاهِدُه في تجمّعات المسلمين يوم الجُمَع والعيديْن، وفي أماكن الوعظ والإرشاد، وفي الدّروس والحلقات العلميّة؛ حيث يحتوي مجلسٌ واحدٌ أحياناً ثلاثةَ آلاف مستمعٍ أو يَزيدون.

٢ ـ إقبالُ الشّباب والشّابات على التّعليم العربيّ والإسلاميّ، فما من مَدرسة تُقَام أو دورةٍ علميّة تُعلن إلاّ ويُهَرْوِل نحوها مئاتٌ منهم يَرغبون في التّسجيل والمشاركة، ويُلحّون على القَبول، ويَبكي من لم يجد بغيته منهم، وما ذلك إلاّ آية صدق النّية وخلوص العزيمة.

٣ ـ إقبالُ المثقّفين بثقافةٍ غربية إلى التّعليم العربي والإسلاميّ بعد أنْ كانوا حيناً من الدّهر يتَرفّعون عنها أَنفةً واستكباراً بسبب ما نالوا من ثَقافة الغرب، فَفي كلّ يوم تزدادُ نسبةُ الّذين يسافرون إلى البلاد العربيّة كالسودان، وموريتانيا، ومِصر رغبةً في تعلُّم اللّغة العربيّة والدّراسات الإسلاميّة، وليس هذا محصوراً في الطبقات الدّنيا من المثقّفين، بل هي ظاهرةٌ أكثر بُروزاً وانتشاراً في كبار الموظّفين والمحاضرين في الجامعات والعاملين في البنوك وغيرهم، ولا تكاد تجد تفسيراً مُقنعاً لهذا الاندفاع إلا ما تَشهده السّاحة من موجة الإقبال على التّعليم الإسلامي، بحيث صار الآخذُ بقسطٍ منه في موضعِ فخرٍ واعتزازٍ.

٤ ـ الالتزامُ بالحجاب بين النّساء آخذٌ في التّزايد كلَّ يومٍ، وقد كان ذلك في الماضي محصوراً على المتزوِّجات، فكنّ يُعْرَفْن بخمُرهنّ على جُيوبهنّ، والآن صارَت الفتياتُ غير المتزوِّجات يتسابَقْنَ في ارتداء الحجاب؛ ما بين آخذةٍ بفتوى تَغْطية الْوجه وبَين قاصرَةٍ على رأي القائل باستثناء الْوجه والكفَّيْن، وهي ظَاهرةٌ حَتّى في الجامعات الّتي أُقيمت على أُسُس العَلْمَنَة والانحراف.

٥ ـ الدّعوة والمطالبةُ الْقصوى بتطبيق الشريعة الإسلاميّة، وهي مطالبةٌ كانت في جميع ولايات الشّمال (وهي ١٩ ولاية)، واستجيب لها رغبةً أو رهبةً في (١٢ ولاية)، وأُقِرّت في مجالس التّشريع لتلك الولايات، فأصبحت هي نظامَ الولاية.

وهذا الإنجاز التّاريخي رغم خُلّوه من التّطبيق في أكثر هذه الولايات إلاّ أنّه يُعدّ في نَظري انتصاراً للدّعوة الإسلاميّة؛ إذْ فَتح لها مجالاً أرحب، وصار الدّعاة والعلماء والخطباء يتكلّمون باسم القانون والنّظام المعتَرَف به، وأصبحَ الجوّ العامّ مشحوناً بالقضايا الإسلاميّة والإصلاحيّة؛ بحيث لو تفطّن الدّعاة لاستغلوا الحماس المتأجِّج في صدور النّاس، وحوّلوه إلى طاقةٍ إيمانية تَصلح لبناء أرضيّة إسلامية قويّة لمستقبل البلاد، وتعيد للأمّة المسلمة المنهوكة مكانتها التليدة، وهي فرصة ذهبيّة لاستعادة ما تَمّ تقويضُه من هويّتهم الإسلاميّة في فترة الاحتلال وما كان بعده على يد عملائه، وهو أَمَلٌ يمكن تحقيقُه بجهودٍ متواصلَة ينتظمُها عملٌ جماعيٌّ مُخلص، وتحفّها حكمةٌ رَشيدة وحنكةٌ سياسيّة متّزنة، ولعلّ الله يُيَسِّر سبيلَها عَمّا قريبٍ، وهو حَسْبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم.

الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا

«الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل»

د. حمدي عبد الرحمن حسن(*)
waelag@gawab.com

لقد أضحت الصورة الذهنية والقوالب الجامدة التي كرستها وسائل الإعلام الدولية والمحلية ترادف بين أفريقيا وبين حالة العنف والصراع الداخلي في ظل واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن الأفريقي بشكل مستمر. واتساقاً مع هذا المنحى في الفهم والتفسير لحقيقة ما يحدث في أفريقيا ظهر نمط جديد من أدب الرحلات ليعكس انطباعات ذاتية لبعض الكتاب والمحللين الغربيين الذين أسهموا بشكل كبير في تأسيس أدبيات المستقبل الأفريقي.

ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى ما كتبه (روبرت جاكسون) في الدورية الأمريكية المشهورة « Atlantic Monthly » حول « الفوضى القادمة » في أفريقيا وهي نتاج زيارته لمناطق الصراعات الملتهبة في غرب أفريقيا. فقد وصف أفريقيا بأنها: تطرح نموذجاً للفوضى العارمة؛ حيث تشهد انهياراً لمؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون.

ويبدو أن تصاعد حدة الصراعات والحروب الداخلية التي شهدتها القارة خلال العقد المنصرم أسهمت بدورها في تأكيد نبوءات جاكسون ومن يسيرون على دربه في إطار ما يسمى بالنزعة التشاؤمية « Afro Pessimism. »، فقد شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية حرباً إقليمية كبرى شاركت فيها عشر دول أفريقية وهو ما دعا البعض إلى وصفها: بأنها الحرب العالمية الأفريقية الأولى. كما شهدت المنطقة من جنوب السنغال وحتى ليبريا حروباً وصراعات أخرى تورطت فيها نحو خمس دول أفريقية أخرى. ولا شك أن هذه الصراعات الأفريقية تؤدي إلى تدهور اقتصادي وانهيار لمؤسسات الدولة إضافة إلى شيوع ثقافة العنف والفساد في هذه المجتمعات.

وعلى صعيد آخر فإن بعض الدول الأفريقية الأخرى لا تزال تشهد صراعات عرقية عنيفة مثل: رواندا، وبوروندي، وأوغنده، وتشاد، وجيبوتي، والسودان، أضف إلى ذلك فإن هناك بعض الدول الأفريقية التي تعاني مخاطر عدم الاستقرار السياسي وانهيار الدولة.

لعل ذلك كله يطرح على الباحث مجموعة من التساؤلات والإشكاليات اللازمة من أجل محاولة الفهم والتفسير. فهل يمكن تصوير ما يحدث على أنه مجرد ابتلاء ذاتي مرتبط بخصوصية القارة الأفريقية، أم أنه ظاهرة ذات جوانب داخلية وأخرى خارجية معقدة؟ أي أن الأمر والحالة هذه ترتبط بمنهج تفسير ظاهرة الصراعات الأفريقية وأسباب حدوثها.

(*) أستاذ العلوم السياسية ونائب رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، القاهرة.

ومن جهة ثانية : ما هي أنماط هذه الصراعات والحروب الداخلية التي تشهدها الساحة الأفريقية؟؛ إذ تعني الإجابة على مثل هذا التساؤل تحديد العلاقة بين الخاص والعام، وبيان مخاطر التعميم في البحث والحكم على كثير من الظواهر.

وثالثاً : ما هو دور الدولة في الصراعات الأفريقية؟ وما هي السياسات العامة التي يمكن أن تقلل من حدة الصراعات العرقية في القارة الأفريقية؟ وأخيراً ما العمل، وما هي آفاق المستقبل الأفريقي في الألفية الثالثة؟ وسوف نحاول معالجة هذه التساؤلات في محاور رئيسية أربعة، وذلك على النحو التالي :

أولاً: الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا ـ محاولة للفهم والتفسير:

إن أفريقيا كما هو معلوم تعد قارة التعدد والتنوع، تنوع لا ينتهي في عالم الأشياء وحقائق الواقع المعاش، يقابله تنوع لا ينتهي في عالم الأفكار والآراء. وقد تختلف نظرة الدولة الأفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي من حيث قبولها إياه وإضفاء الشرعية عليه وإقراره، أو من حيث رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع، وبسط رؤيتها المركزية.

ولا يخفى أن الواقع الأفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية. فثمة فروق واضحة بين أفريقيا الناطقة بالعربية وأفريقيا جنوب الصحراء. وحتى في إطار أفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية (الناطقة بالإنجليزية) والدول الفرنكفونية (الناطقة بالفرنسية) والدول اللوزفونية (الناطقة بالبرتغالية).

كما تمتلك أفريقيا نحو (٣٣٪) من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة (١٠٪) من جملة سكان المعمورة. وتوجد بأفريقيا كذلك كافة الأديان السماوية : الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية. وباستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة، أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد أدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة كما هو الحال بالنسبة لأزمة (بيافرا) في نيجيريا عام ١٩٦٧م والتي استمرت نحو ثلاثين شهراً ، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الأفريقية الأخرى مثل : رواندا، وبوروندي، وأنجولا، وموزمبيق. وعلى الرغم من تعدد الاتجاهات النظرية في دراسة أسباب الصراعات الأفريقية فإنه يمكن الإشارة إجمالاً إلى المتغيرات الأربعة الأساسية على النحو التالي :

(١) الهوية العرقية في مواجهة الهوية الوطنية:

اختلف الباحثون في تقدير أهمية الرابطة الأساسية للجماعة العرقية؛ فبعضهم يشير إلى رابطة اللغة والثقافة، ويضيف بعض ثانٍ إلى ذلك رابطة الوعي بالأصل المشترك والوعاء الإقليمي، وقد يضيف بعض ثالثٍ إلى ذلك خصائص التكوين النفسي، لكن ما هي أبرز خصائص الرابطة العرقية؟

يمكن في هذا السياق الإشارة إلى أربع خصائص أساسية :

أولها : أن الرابطة العرقية تتميز عما عداها من

روابط اجتماعية في كونها وراثية وليست مكتسبة؛ فهي تعبر عن مصير محتوم للفرد بحكم الميلاد.

كما أنها من ناحية ثانية: تتميز بمشاركة أفرادها في جملة من القيم والمعتقدات، وعادة ما يتم التعبير عن ذلك بشكل مؤسسي؛ فالجماعات العرقية تمتلك مؤسسات جماعية توازي بشكل أو بآخر تلك الموجودة في المجتمع ككل. يعني ذلك ولو بشكل غير مباشر أن المؤسسات ذات الطابع العرقي تشكل تهديداً لسلطة الدولة الوطنية.

وتتمثل السمة الثالثة: للرابطة العرقية في وجود تمايزات داخل الجماعات العرقية. وقد يعزى ذلك إلى متغيرات العشيرة والجماعات العمرية والانتماء الإقليمي؛ وهو ما يؤدي إلى صراعات داخلية تزيد من تعقيد السياسات الوطنية للدولة الأفريقية. وليس أدل على ما نقول من الصراعات التي تشهدها جماعة «الشونا» في زيمبابوي بين فئات الكارنجا، والزيزورو، والمانيكا، وغيرها من البطون والعشائر من أجل السلطة والهيمنة.

وأخيراً: فإن العرقية في أفريقيا تتميز بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف، والسياقات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

على أن التساؤل الأكثر أهمية يتعلق بمدى امتلاك الجماعات العرقية في أفريقيا لوجدان عام أصيل لم يتغير؟. يميل بعض الباحثين إلى القول بأن: الهوية العرقية قد تم تكريسها في فترة حديثة نسبياً في تطور الدولة الأفريقية، ولا سيما في ظل الممارسات الاستعمارية، والتنافس على السلطة والمكانة، والحصول على الموارد الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية الذي ميز المرحلة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستعمار.

(٢) السياسات الاستعمارية:

لعل تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥م يمثل نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي الأفريقي. وقد تم تفصيل تاريخ هذه المرحلة في الكتاب الرائع الذي أصدره Thomas Packenham عام ١٩٩١م بعنوان «التكالب الاستعماري على أفريقيا».

ومن الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف بالمصالح الأفريقية. وعليه فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة؛ وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات العرقية في كثير من المواقف.

وعلى الرغم من أن أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال أكدت على مبدأ «عدم المساس بالحدود الموروثة» عن الاستعمار! إلا أن القارة الأفريقية شهدت نزاعات حدودية عنيفة لعل من أبرزها: حرب القرن الأفريقي بين الصومال وإثيوبيا ١٩٧٧ - ١٩٧٨م، والحرب التي تخوضها المغرب ضد جبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية، والحرب بين ليبيا وتشاد ١٩٧٣ - ١٩٨٨م، وأخيراً النزاع الإرتري الإثيوبي.

وعلى صعيد الإدارة والحكم في العهد الاستعماري نجد أن الحكومات الاستعمارية قد لجأت

إلى تغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الأفريقية سواء من حيث عمليات الفك أو التركيب. ففي حالات معينة عمد المسؤولون الأوروبيون إلى خلق وحدات عرقية جديدة، والمثال على ذلك حالة (الانجالا) في القرن التاسع عشر والتي أطلقها الاستعمار البلجيكي لتشمل كل الشعوب القاطنة على طول نهر زائير، ثم تم توسيع هذا الاصطلاح ليشمل أولئك الذين هاجروا من حوض النهر إلى المنطقة الحضرية في (كينشاسا).

لقد شجع الاستعمار الأوروبي المشاعر العرقية بين الأفارقة، وجرى التأكيد على الاختلافات بين الجماعات العرقية، ولم يكشف أي شيء عن أوجه التشابه بغية صرف الانتباه عن الاستغلال الاستعماري.

إن فرنسا بإدارتها الاستعمارية لموريتانيا واهتمامها باستقلالها اقتصادياً على نطاق واسع ولا سيما منذ عام ١٩٤٥م سعت إلى توفير عدد من الكوادر المحلية من «البيضان»، وهي القبائل ذات الأصول العربية، والبربرية، بعد أن كرست الانقسام بينهم وبين القبائل الأفريقية من «السودان».

(٣) إخفاق مشروع الدولة الوطنية :

لجأت الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض الأيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية. كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي. لقد كان واضحاً أن التنموية هي مجرد تبرير لتسلطية دولة الحزب الواحد. وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقل تم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها.

ونظراً لزيادة اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الأفريقية؛ بسبب انهيار أسواق المواد الخام في منتصف السبعينيات فإن الدولة الأفريقية عانت من أزمات خانقة؛ بسبب تنامي الهويات العرقية، والإقليمية، والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء. لقد أضحى وجود الدولة الأفريقية بحد ذاته محل شك ونزاع، ولنذكر - على سبيل المثال - الكونغو، والسودان، والصومال، وسيراليون. وثمة مطالب شعبية متزايدة بضرورة إيجاد أسس جديدة للحكم في أفريقيا تعلي من تمكين الشعب، ومحاسبة القادة الفاسدين.

يمكن بالاستناد إلى خبرة الممارسة السياسية للدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار أن نشير إلى عدد من المؤشرات التي أسهمت في تآكل شرعية تلك الدولة، وشيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الأفريقية؛ وذلك على النحو التالي :

- الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبرى لدور شخص الحاكم في النظام السياسي.
- عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة، واعتبارها مسألة ترفيه لا تلائم الواقع الأفريقي. وبدلاً من ذلك تم التأكيد على مفهوم اتفاق الرأي الذي يجسده التنظيم السياسي الواحد.

● ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستورياً؛ بحيث أنها أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.

● اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي بدلاً من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي.

● الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع؛ وهي الظاهرة التي أطلق عليها (جان فرنسوا بيار) سياسة ملء البطون؛ بحيث أضحت النخبة الحاكمة تمثل فئة اجتماعية متمايزة في سياق الانقسامات المجتمعية.

● غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية؛ وهو الأمر الذي أدى إلى تبني الوسائل غير السلمية مثل: الانقلاب، والاغتيال، والحرب الأهلية في عملية نقل السلطة.

● تبني صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي، وعادة ما كان ذلك يتم من خلال عمل انقلابي، أو الوصول إلى السلطة عن طريق حركة تحرير مسلحة، أو فرض قناعات أيديولوجية من جانب شخص الحاكم.

(٤) العولمة ودور العوامل الخارجية:

يرى بعض الدارسين أن تزايد الحروب والصراعات الأفريقية ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الأفريقية. لقد أدت العولمة إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في أفريقيا؛ ولا سيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع. في ذات الوقت تمثلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة الأفريقية، سواء على المستوى القومي أو المحلي.

أضف إلى ذلك فإن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتبعت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أدت إلى زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والدخول؛ وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة، وانتشار الفساد والسوق السوداء، وتهريب الأسلحة والمخدرات. وليس بخاف أن هذا السياق هو الذي يفسر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية، والعنف السياسي الذي تشهده النظم السياسية الأفريقية.

وثمة من ينظر إلى الصراعات باعتبارها نتاجاً لظهور استراتيجيات سياسية تعبر عن قوى وأشكال دون الدولة القومية. فالعولمة أعطت القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية، ولا مراء في أن هذا الاقتراب ينظر إلى الحرب باعتبارها عملاً يرتبط بانهيار النظم الأبوية الجديدة في أفريقيا، كما أنه يعطي أهمية كبرى للعوامل الخارجية مثل: العولمة ذاتها، أو تأثيراتها مثل سياسات التكيف الهيكلي.

لقد شهدت القارة الأفريقية تزايداً مطرداً في عدد الصراعات والنزاعات المسلحة؛ حيث بلغت منذ عام ١٩٧٠م أكثر من ثلاثين نزاعاً (الغالبية العظمى منها نزاعات أهلية داخلية)، بل إن عام ١٩٩٦م وحده شهد وجود صراعات مسلحة في أكثر من (١٤) دولة أفريقية. وقد نجم عن هذه الصراعات نحو نصف ضحايا الحروب على الصعيد العالمي، ونحو ثمانية ملايين لاجيء ونازح ومشرد. وليس بخاف أن

تأثيرات هذه الصراعات والنزاعات تعوق الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار لشعوب القارة.

ثانياً: أنماط الصراعات الأفريقية:

على الرغم من تعقد وتشابك واقع الصراعات الأفريقية فإنه يمكن القول إجمالاً بوجود ثلاثة أنماط عامة من هذه الصراعات الداخلية؛ وذلك على النحو التالي:

١ ـ نمط الصراعات العرقية العنيفة؛ ولعل (منطقة البحيرات العظمى) تطرح نموذجاً واضحاً لهذا النمط من الصراعات. فليس بخاف أن أحد إشكاليات الصراع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يرتبط في المقام الأول بحقيقة الروابط والتفاعلات العرقية بين (التوتسي) Tutsi و (الهوتو) Hutu، وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري.فإذا كان إجمالي سكان كل من رواندا، وبوروندي يبلغ قرابة ثلاثة عشر مليون نسمة فإن ٨٥٪ منهم ينتمون إلى قبائل (الهوتو) موزعين عبر الحدود الرواندية البوروندية مع دول الجوار الأخرى. فثمة حوالي أربعمائة ألف من التوتسي (وبعضهم من الهوتو) يحاولون اقتفاء آثار أجدادهم في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية سواء في مقاطعة شمال كيفو (البانيا رواندا) أو في مقاطعة جنوب كيفو (البانيا مولينجى)، كما أن هناك قرابة المليون من الهوتو موزعين على الحدود التنزانية مع كل من رواندا، وبوروندي، أضف إلى ذلك عشرات الآلاف من (التوتسي، والهوتو) الذين يعيشون في منطقة الحدود الأوغندية الرواندية، ولا سيما في مقاطعة (كيسورو). ولا يخفى أن هذه الروابط العرقية هي التي خلقت تحالفات سياسية إقليمية كتلك القائمة بين نظام حكم الرئيس (موسيفيني) في أوغنده ونظام حكم الأقلية من (التوتسي) في كل من رواندا، وبوروندي. ومن جهة أخرى فإن الهوتو يجدون تعاطفاً من قِبَل دول مثل: تنزانيا، وكينيا، والسودان.

٢ ـ نمط الدولة المنهارة. لقد ظهر هذا النمط الجديد من أشكال الدولة الأفريقية خلال الحقبة الجديدة للعولمة؛ حيث أطلق عليه اسم (دولة أمراء الحرب المحللين) مثلما هو الحال عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وسيراليون، والصومال. ونتيجة الصراعات التي يشهدها النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات فإن النخب المحلية والإقليمية تحصل على أرباح خيالية من خلال عمليات النهب والسلب المنتظمة للموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول.

ومن الملاحظ أنه كلما ازدادت حدة الصراعات بين القوات الحكومية وقوات المتمردين في الكونغو الديمقراطية كلما ازدادت عائدات تجارة الألماس بشكل خيالي. ونظراً لأن هذه المنطقة غنية بالمعادن فإن الحافز على إنهاء الصراع لدى هذه النخب المسيطرة يكون ضعيفاً.

٣ ـ نمط العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي. لقد أدت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الأفريقية منذ أواخر الثمانينيات إلى حدوث اضطرابات عنيفة. ويفسر البعض ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل نظم الحكم التسلطية، ولا سيما إذا كانت جماعة عرقية معينة مسيطرة على الحكم، وتقوم بقمع الجماعات الأخرى. فالتحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة

احتواء التناقضات العرقية، أو الصراعات الداخلية في الدول الأفريقية.

ويمكن أن نشير إلى العديد من الحالات التي أخفقت فيها عمليات التحول الديمقراطي في تحقيق الاستقرار، بل إنها تسببت في ازدياد حدة الصراعات الداخلية، وتقويض دعائم الاستقرار الداخلي ومن ذلك حالات كوت ديفوار، وأنجولا، وبوروندي.

وأياً كان الأمر فإن حدة الصراعات العرقية والسياسية في الواقع الأفريقي ترتبط بدرجة الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية. فثمة مطالب قابلة للتفاوض مثل: المطالبة بالمساواة بين الجماعات العرقية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة؛ فالجماعة أو الجماعات المهيمنة في المجتمع تسعى دوماً إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها الهيمنة على باقي الجماعات. على أن هناك مطالب يصعب التفاوض بشأنها مثل: السعي من أجل الاستقلال والانفصال عن الدولة، أو الحصول على الحكم الذاتي لإقليم معين داخل الدولة.

ثالثاً: دور الدولة والسياسات العامة:

إن طبيعة ودور الدولة يعد مسألة محورية عند دراسة قضية التكيف العرقي وتجنب الصراع. ويمكن القول أنه لا توجد دولة محايدة ثقافياً بشكل تام؛ فهي تعكس القوى النسبية للجماعات التي تشكل المجتمع المدني. ومع ذلك فإن كثيراً من الدول تنظر إلى نفسها باعتبارها حكماً محايداً يفصل بين المطالب المتنافسة والمتعارضة. ومن هنا تبرز أهمية الاعتراف بصعوبة القول بحيادية الدولة. وفي نفس الوقت مع ذلك هناك اختلاف كبير في الدرجة التي تحاول فيها الدول أن تكون محايدة وموضوعية. ومن جهة أخرى فإن تطوير المعايير الدولية الخاصة بالمعاملة المتساوية لكافة الجماعات العرقية يمكن أن يقلل من الانحياز الصريح من جانب بعض الدول في مواجهة جماعات معينة مثل: الأقليات القومية، والشعوب، والجماعات التي تمثل السكان الأصليين.

ويمكن القول بأن هناك اختيارات عديدة على صعيد السياسات العامة يمكن للدولة أن تتبناها لتجنب التوترات والصراعات العرقية، ويشمل ذلك وضع صيغ وبرامج سياسية وثقافية واقتصادية معينة.

١ ـ الصيغ السياسية:

(أ) ثمة أنظمة انتخابية ديمقراطية يمكن بها أن تساهم في تحقيق التوائم العرقي في المجتمعات التعددية فاختيار النظام الانتخابي يؤثر على التحركات العرقية من عدة أوجه:

أولها: بعض النظم الانتخابية تمكّن الأقليات التي استبعدت من الناحية السياسية ـ من قَبْل ـ من أن يكون لها تمثيل في المؤسسة التشريعية (نعني بذلك نظام التمثيل النسبي)؛ فمثلاً النظام المطبق في دولة موريشيوس ـ على سبيل المثال ـ والذي يمنح بعض المقاعد لأفضل الخاسرين يساعد الجماعات الصغيرة على الحصول على تمثيل برلماني.

ثانيها: تحقيق نوع من التعاون بين الجماعات العرقية المختلفة بما يعني تحقيق صوت مسموع يمكن من خلاله لهذه الجماعات أن تؤثر على العملية السياسية. وأخيراً فإن النظم الانتخابية يتعين عليها إذا كان ذلك ممكناً تجنب تكريس الهويات العرقية والدفاع عنها كما هو الحال في بعض الدوائر الانتخابية النائية.

(ب) وثمة صيغة سياسية أخرى ترتكز على

(لجنة عليا) تتألف من أعضاء مختلف الجماعات العرقية؛ وذلك طبقاً لنموذج التراضي، أو ترتيب تقاسم السلطة على الرغم من أن الجماعات لا تمتلك بالضرورة سلطات متساوية. ويلاحظ أن هذا النموذج يعتمد على التعاون والتفاوض بين النخب.

(ج) وتعد الفيدرالية أحد الصيغ السياسية الأخرى التي تحقق التوأم العرقي؛ فالفيدرالية لا تعطي الجماعات فقط درجة من السيطرة على الإقليم - وهو يعد أساس مهم - ولكنها أيضاً تطرح إطاراً لدرجة من الاستقلال الثقافي مثل: السيطرة على المدارس في الإقليم، وفي دول كبيرة ذات تعددية ثقافية مثل: نيجيريا، والسودان تعتبر الفيدرالية مسألة محورية.

٢ ـ السياسة العسكرية:

إذا أخفقت الدولة في السيطرة على المؤسسة العسكرية فإن العنف يصبح حاداً ومتفاقماً، فإذا أظهرت الخبرة التاريخية أن الانقلابات العسكرية أدت إلى منافع كثيرة وأضرار محدودة بالنسبة للقوات المسلحة - كما حدث في بوروندي - فإن دورة الانقلابات يصعب كسرها أو تجنبها.

٣ ـ الصيغ الثقافية:

إن السياسات الثقافية التي ترمي إلى تجنب الصراعات العرقية تشمل السياسات التي تتعامل مع الممارسات الثقافية الدين، والتعليم، واللغة. وربما يعد التعليم أحد أبرز الطرق التي تساعد في تحقيق التفاهم والتسامح بين الجماعات العرقية المختلفة، من خلال خلق شعور مشترك بالهوية المدنية التي تتجاوز الانتماءات العرقية الضيقة؛ فالتعددية الثقافية تعد أحد الخيارات المطروحة في هذا السياق؛ فالدول لا ينبغي لها أن تعرف نفسها على أنها ذات لغة واحدة - على سبيل المثال - كما ينبغي تأكيد حرية الأديان والمعتقدات لكافة الجماعات. ويعتبر الاستقلال الثقافي أحد الطرق المهمة لتحقيق التوأم العرقي في المجتمعات التعددية، على أنه قد لا يكون متوافقاً مع الحقوق الفردية كما هي حالة الممارسات الثقافية التي توفق بين حقوق الطفل أو المرأة، كما هي محددة طبقاً لقيم ومعايير حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. فحينما وضع دستور دولة (جنوب أفريقيا) الجديد تم الاعتراف بأن الدولة تدعم تقاليد ثقافية معينة؛ وهو ما قد ينال من مبدأ المساواة في النوع.

٤ ـ السياسة التعليمية:

تأتي دائماً في قلب الجدل داخل الجماعات العرقية؛ حيث أنها تؤثر على تطوير الشعور بالاحترام المتبادل والهوية المدنية بين الشباب وصغار السن، ويرتبط بذلك السياسات اللغوية؛ ففي موريشيوس لغات التعليم التقليدية يتم تضمينها في النظام التعليمي الرسمي، وهو ما يؤكده شعار الدولة «الوحدة من خلال التنوع». وفي السنغال يوجد تعايش بين جماعات لغوية متعددة؛ وذلك من خلال الاعتراف بوجود لغات قومية متعددة، بالإضافة إلى اللغة الرسمية. وليس بخاف أن الاعتراف بالتنوع يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة مثل: الاحتفالات الوطنية بأيام الإجازات العرقية المختلفة في موريشيوس.

٥ ـ السياسات الاقتصادية:

الدول التي نجحت في تحقيق نمو سريع وحقيقي تتجه نحو إيجاد تسوية سهلة للمطالب والتوقعات المادية للجماعات العرقية المختلفة، ومع ذلك فإن زيادة النمو

قد تؤدي إلى زيادة حدة التنافس العرقي، أو تهميش بعض الجماعات، ومن جانب آخر فإن السياسات التي تفضي إلى الكساد والتردي الاقتصادي، ومن ثم انتشار الفقر والبطالة في المجتمع فإنها من المحتمل أن تمثل بيئة خصبة للتوتر والصراع العرقي.

رابعاً: دور الأطراف الخارجية:

إن دور المجتمع الدولي في منع العنف أو الصراع العرقي يعد أمراً يحتل مكانة مهمة في الجدل الدائر اليوم بشأن إدارة الصراعات العرقية، ومن أهم الموضوعات التي يشتمل عليها هذا الجدل: المعايير الدولية ـ المنظمات غير الحكومية ـ وسائل الإعلام العالمية ـ البرامج والسياسات الاقتصادية الدولية ـ تدخل الطرف الثالث أو الأمم المتحدة.

١ ـ المعايير الدولية:

يظهر كثير من الكتاب اهتماماً كبيراً بالدور الذي يمارسه نظام القيم الدولي في تجنب الصراعات العرقية، ولا أدل على ذلك من واقعة مقتل (دياللوتيلي) السكرتير العام السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ وذلك بطريقة وحشية في سجنه عام ١٩٧٥م دون أدنى اهتمام عالمي في ذلك الوقت، واليوم لا يمكن أن يمر مثل هذا الحدث بسهولة؛ فتأثير القيم الدولية فرضت ضغوطاً متزايدة على جنوب أفريقيا لتغير نظام التفرقة العنصرية، والبعض يتحدث عن أن هذه المعايير الدولية سوف تصبح لها أنياب، على سبيل المثال تشكيل محاكم خاصة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لردع أعمال العنف العرقي، ويبرز في هذا السياق خبرة رواندا، وبوروندي.

٢ـ المنظمات الدولية غير الحكومية:

تستطيع هذه المنظمات أن تلعب دوراً مهماً في مواقف الصراعات العرقية. وعلى الرغم من أنها ليست محايدة تماماً فإنها يمكن أن تمارس دور الطرف الثالث المحايد الذي لا تستطيع أن تقوم به الدول نفسها. ونظراً لموقعها المنفرد فإنه يتعين على المنظمات غير الحكومية أن تعي حساسية طبيعة تدخلاتها في المواقف الصراعية الداخلية.

خامساً: ما العمل؟ وسيناريوهات المستقبل:

لقد انطلق بعض الكتاب الأفارقة من واقع الصراعات والحروب الداخلية في أفريقيا وهي تدخل الألفية الثالثة للميلاد، ووضعوا حلولاً وتصورات مختلفة لتحقيق الاستقرار والرخاء للشعوب الأفريقية ومن ذلك:

● **السيناريو الأول:** إعادة استعمار أفريقيا، ولكن هذه المرة ليس على أيدي الأوروبيين، ولكن على أيدي الأفارقة أنفسهم. ومضمون هذا التصور أن يتم إعادة النظر في الخريطة السياسية لأفريقيا وإعطاء بعض الكيانات الكبيرة المهيمنة دوراً إقليمياً مسيطراً في أفريقيا مثل: مصر في الشمال، ونيجيريا في الغرب، وأوغنده وتنزانيا في الشرق، وجنوب أفريقيا في الجنوب. ويرى الأستاذ علي مزروعي: أن الانقسامات العرقية التي تشهدها كثير من مناطق أفريقيا والتي أفضت إلى حروب، وأعمال عنف مدمرة نالت من الاقتصاد والبنية الأساسية الأفريقية يمكن العمل على تهدئتها، وتخفيف حدتها من خلال وضعها في سياق كيانات إقليمية أوسع. وعلى سبيل المثال إذا أخذنا (منطقة البحيرات العظمى) نجد أن (التوتسي) الذين يشكلون أقلية في كل من رواندا، وبوروندي ـ كما أسلفنا القول ـ يصبحون في حالة قيام كيان إقليمي أوسع، تشكله تنزانيا مثلاً ـ هم وإخوانهم من (الهوتو) أقلية في هذا الكيان. وعلى الرغم من جرأة هذا الطرح وعدم واقعيته إلا أنه يؤكد على أهمية

منظور التكامل الإقليمي القارّي في أفريقيا كمدخل للتعامل مع قضايا الصراع العرقي، والحروب الأهلية التي تشهدها كثير من مناطق القارة.

● **السيناريو الثاني**: النهضة الأفريقية؛ إذ يرى بعض المفكرين أن عمليات التهميش المتزايدة التي خضعت لها أفريقيا سوف تفضي في المدى البعيد إلى تحقيق النهضة الأفريقية والتي تعتمد على المنظور الذاتي الحضاري في أفريقيا. ولعل المفكر النيجيري الراحل (كلود أيك) من أبرز المنادين بهذا التصور والذي يرى أن الأزمة الراهنة سوف تؤدي لا محالة إلى تجريد أفريقيا من نمط التنمية الاقتصادية المفروض من الخارج والذي يفضي إلى مزيد من التخلف والتبعية، كما أنه سوف يخلّص القارة كذلك من نمط الليبرالية السياسية المفضي إلى إقامة أنظمة ديمقراطية زائفة.

● **السيناريو الثالث**: أفريقيا الجديدة؛ إذ يعطي مفكرنا العربي الراحل (جمال حمدان) بارقة أمل للتفاؤل بشأن مستقبل أفريقيا؛ ولعل ذلك يتضح بجلاء من عنوان كتاب له يحمل اسم (أفريقيا الجديدة)؛ فهو يرى بأنه إذا كانت أوروبا أكثر القارات حَمْلاً للطابع البشري ولبصمات أصابع التاريخ فإن أفريقيا هي القارة البكر العذراء؛ يعني ذلك أن الأولى قد شاخت، وأصبحت هرمة لها تاريخ أكثر مما لها من مستقبل، بيد أن أفريقيا هي قارة المستقبل؛ قارة القرن الواحد والعشرين. ويقترح (جمال حمدان) ضرورة البدء في إعادة تخطيط الحدود القائمة في أفريقيا بما يتفق وحقائق الطبيعة والإنسان؛ بما يؤدي في النهاية إلى خَلْق الدولة القومية الحديثة المتزنة. والسؤال المطروح هنا هو هل يمكن للنخب السياسية الحاكمة اليوم في أفريقيا أن تملك إرادة التخطيط للمستقبل؟!.

مراجع الدراسة:

1 - Robert Kaplan, "The Coming Anarchy" the Atlantic Monthly, May 1993, pp 110 - 116.

2 - Thomas Packenham,The Scramble for Africa, London: Abacus, 1991.

3 - Dani Nabudere, Africa's First World War, Mineral Wealth, conflicts and war in the Great Lakes Region, AAPS Occasional Paper Series, vol8, No1,2004, Pretoria, South Africa.

٤ ـ حمدي عبد الرحمن حسن، التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٦م.

٥ ـ حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد: سلسلة الكتب الدراسية، ٢٠٠٢م.

٦ ـ سيفرين روجومامو، العولمة ومستقبل أفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة بحوث أفريقية، ٢٠٠٢م.

٧ ـ مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، الدولة: الديمقراطية والأمن في أفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، يناير ٢٠٠٣م.

٨ ـ أعمال المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية: الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٩م.

٩ ـ التقرير الاستراتيجي الأفريقي، القاهرة: معهد الإنماء العربي، ٢٠٠٢م.

١٠ ـ صبحي قنصوه، العنف الإثني في رواندا، سلسلة دراسات مصرية أفريقية، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠١م.

التعليم الإسلامي العربي
في أفريقيا

محمد بن عبد الله الدويش(*)
dweesh@dweesh.com

حين نتحدث عن التعليم الإسلامي والعربي في أفريقيا فنحن نتحدث عن قارة بأكملها، قارة تتكون من دول عدة تختلف في لغاتها وفي أوضاعها الدينية والاقتصادية، وتختلف في أنظمتها التعليمية.
كما أن التعليم الإسلامي والعربي جزء من النشاط الدعوي، وهو الآخر يتفاوت تبعاً لنسبة المسلمين في هذه الدول، وتبعاً للفرص المتاحة للمؤسسات العاملة في الميدان الدعوي.
ومن هنا فإن هذه المقالة ستركز على القضايا العامة والمشتركة، ولن تتناول التفاصيل إلا في إطار القضايا الكلية وما يخدمها.

ومن هنا فإن هذه المقالة ستركز على القضايا العامة والمشتركة، ولن تتناول التفاصيل إلا في إطار القضايا الكلية وما يخدمها.

وتتسم مثل هذه الموضوعات بضآلة المعلومات وضعف الثقة في كثير من المتاح منها، ورغم ما أجري من دراسات حول التعليم الإسلامي في أفريقيا إلا أن كثيراً منها دون المستوى المطلوب، والمتاح منها للباحثين قليل كحال كثير من الدراسات العلمية في عالمنا الإسلامي.

وسعى الكاتب في هذه المقالة إلى إعطاء لمحة عامة وموجزة حول التعليم الإسلامي في هذه القارة؛ فهي ليست دراسة علمية تفصيلية إنما هي إطار عام يعطي إشارات وموجهات لأولئك الذين تنقصهم الخلفية الكافية عن التعليم الإسلامي في أفريقيا.

١ ـ مشكلات عامة للتعليم الأفريقي:

لا ينفصل الحديث عن التعليم الإسلامي في أفريقيا عن التعليم في أفريقيا بصفة عامة، ومن هنا فالاطلاع على هذا الواقع هو الخطوة الأولى لأي دارس للتعليم الإسلامي.

فالتعليم الإسلامي الذي يتم عبر جهود فردية في الغالب، أو ترعاه مؤسسات ذات إمكانات محدودة لا يمكن أن يقارن بالتعليم الذي ترعاه دول تملك

(*) باحث إسلامي ـ رئيس اللجنة التعليمية في المنتدى الإسلامي ـ الرياض.

إمكانات وأجهزة متخصصة مهما بدت متواضعة فلا تصل إلى حال الأفراد، أو المؤسسات الإسلامية العاملة في الساحة الأفريقية.

ولا زال التعليم في أفريقيا يعاني منذ عقود من التخلف والضعف؛ فقد جاء في تقرير منظمة اليونسكو حول التعليم الأفريقي: «الكلفة الباهظة لنظم التعليم الحالية في بعض البلدان الأفريقية؛ بحيث يتعذر عليها التوسع في حالتها الحاضرة، فثمة بلدان عدة لا تستطيع أن تحقق تعميم التعليم في وقت قريب إذا ظل النظام التعليمي على ما هو عليه الآن. وعدم استجابة نظم التعليم الحالية في أحيان كثيرة للاحتياجات الاجتماعية والمهنية للأفراد والمجتمع. وعدم ملاءمة العديد من نظم التعليم الأفريقية ـ المنسوخة من نماذج مستوردة ـ لعادات الحياة الأفريقية وتقاليدها» (مجلة التربية الجديدة ع ٨ س٣ إبريل ١٩٧٦م).

وفي عام (١٩٨٠م) ـ كما يذكر (روميز) ـ لم تتمكن إلا دول قليلة من تحقيق تعميم التعليم الابتدائي حيث لم يتحقق إلا في الكونغو، ومدغشقر، وتوغو (مجلة مستقبليات ص ٢٧٦).

وفي تقرير حديث أعدته الأمم المتحدة تبدو الدول الأفريقية أقل الدول تحقيقاً لانتشار التعليم الابتدائي كما يتضح من الإحصائية الآتية:

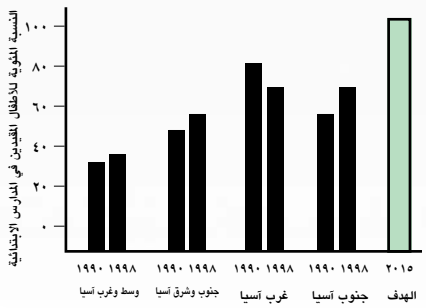

المصدر (http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/goal_2.htm)

ويظهر من هذه الإحصائية أن قريباً من (٤٠٪) من الأطفال في الدول الأفريقية لا يلتحقون بالتعليم الابتدائي، وهذا يعني أنهم لايتلقون أدنى قدر من التعليم.

ومع ضعف هذا الانتشار في التعليم الابتدائي فإن التعليم العالي يمثل كلفة باهظة ستكون في الغالب على حساب التعليم الأساسي؛ فكلفة إعداد خريج جامعي تفوق ٨٠ إلى ٤٠٠ مرة كلفة إيصال تلميذ إلى نهاية التعليم الابتدائي (مجلة مستقبليات ص ٢٧٨).

والأمر ليس قاصراً على ضعف استيعاب مؤسسات التعليم وإمكاناتها، بل هو يمثل مدى انتشار ثقافة التعليم ومدى اقتناع الأهالي بجدوى إرسال أولادهم للمدارس، وهذا الواقع لا ينفصل عنه التعليم الإسلامي.

وتعاني هذه القارة من التخلف التقني الذي له أثره البالغ على تخلف التعليم؛ فإن أكثر من ٢٣٪ من سكانها الذين يصل عددهم ٨٤١ مليون نسمة لم يحملوا سماعة هاتف طوال حياتهم، وأكثر من ٧٦٪ منهم لم يتعاملوا مع جهاز كمبيوتر ولو على سبيل المشاهدة فقط. وتشير كل إحصائيات منظمة اليونسكو، واليونيسيف، والاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن دولاً بأكملها في أفريقيا ليس لديها أكثر من ٥ آلاف خط تليفون و١٠٠٠ جهاز (http://information-technologies.arabhs.com/ifrecia.html)

ويقول أحد التقارير الإخبارية : يبدو أن مشكلة التعليم معقدة، وتحتاج إلى أن تنفق الحكومات في دول العالم الثالث حصة أكبر من ميزانياتها على التعليم. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_724000/724995.stm

(١ ـ ١) التغريب:

لقد اصطبغ التعليم في أفريقيا بصبغة تغريبية تسعى لطمس هوية الأفارقة وتحويلهم إلى إنجليز أو فرنسيين، ويسجل أحد الرؤساء الأفارقة ـ وهو الرئيس (أحمد سيكوتوري) ـ هذه الشهادة بقوله : «كان التعليم الذي قدم لنا يسعى أساساً لاستيعابنا، والقضاء على شخصيتنا، وصبغنا بالصبغة الغربية.. ذلك التعليم قدم لنا حضارتنا وثقافتنا ومفاهيمنا الاجتماعية والفلسفية باعتبارها مظاهر لحياة همجية وبدائية لا تعي كثيراً، وذلك لكي يخلقوا فينا كثيراً من العقد التي تؤدي بنا إلى أن نصبح فرنسيين أكثر من الفرنسيين» (عويس ص ٢٤٩).

ويقول أحد الباحثين : «وإذ الأمر كذلك فإن من المؤسف اليوم أن يجد المرء النظم التعليمية في كثير من أقطار القارة ـ إن لم يكن كل أقطارها ـ تتبنى مرجعيات النظم التعليمية الغربية أو الشرقية.. والأمَرُّ من ذلك أن تجد دولاً كثيرة تؤكد على هذه المرجعيات في دساتيرها العامة والخاصة دونما تفكير في واقعيتها وملاءمتها لواقع القارة وظروفها الراهنة.. وقد أبعد تبني تلك النظم بمرجعياتها عن العملية التعليمية المبادئ والقيم الضرورية التي تعتبر زاد الحضارات وغذاءها، بل لم تعُدْ المدارس والجامعات والكليات والمعاهد العليا المنتشرة في القارة أماكن لتلقين النشء والطلاب قيمة الصدق، والعدالة، والاستقامة، والرحمة، والسماحة، والإتقان، والأمانة، والوفاء، وحب الخير، والإيثار؛ ولذلك فلا غرو أن تغيب هذه الأخلاق والمبادئ السامية التي تهدي الضال، وترشد المحتار، وتسدِّد بها الحياة الهانئة المستقرة السعيدة» (سانو ص ٦٤).

والشعور بأزمة التغريب في التعليم الأفريقي ليس قاصراً على الكتّاب المسلمين، بل نطق بذلك العديد من الغربيين، يقول (كي زرب) : «غير أن البلدان النامية لم يتح لها الوقت الكافي لكي تتساءل بطريقة نقدية عن نمط التربية الأكثر مواءمة لاحتياجاتها التنموية؛ فقد اكتفت بمواصلة النظام الذي خلفته السلطة الاستعمارية مع تطويره، فهكذا اعتمد معظمها نظاماً تربوياً استعمارياً مستورداً وضعيف التكيف مع احتياجاتها، حتى إذا بلغت الثمانينيات الميلادية كانت أشبه بمعرض تجاري دولي يحوي تشكيلة منوعة من النماذج والأيديولوجيات المستوردة من أوروبا وأمريكا الشمالية، والشيء المؤكد أن أفريقيا أصبحت ـ كما يسميها أحد الباحثين ـ مقبرة التجارب الدولية» (مجلة مستقبليات ص ٢٧٥).

ويصف (أيندلي) الدول الأفريقية بأنها : «تلتهم التربية الغربية بنهم لا يسهل الهضم المناسب الكفيل بضمان الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع» (مجلة مستقبليات ص ٢٧٥).

ويرى (مزروي) أن الجامعة الأفريقية أشبه

بشركة ثقافية متعددة الجنسيات؛ نظراً لما توحي به من تبعية فكرية. ويخشى (نيرري) أن يكون الهدف الرئيس للتربية في أفريقيا تحويل الأفارقة إلى سود أوروبيين أو أمريكيين، ويرى (أيندلي) أن الجامعات الأفريقية خاملة ثقافياً تمثل طبقة من الأفارقة ذات طلاء إنجليزي أو فرنسي أو أمريكي (مجلة مستقبليات ص ٢٧٨).

(٢ ـ ١) الاعتماد على اللغات الأجنبية:

إن لغة التعليم في سائر أقطار القارة ـ ما عدا الدول العربية ـ لغة أجنبية وافدة، أحلها المستغلون غداة استيلائهم على القارة محل اللغات التي كانت توحِّد أفراد الممالك والإمبراطوريات التي أبادوها، وقضوا عليها قضاءً مبرماً. وما من شك أن وافدية وغربة لغة التعليم عن المتعلم تشكل في حد ذاتها عقبة كأداء في استيعاب المعلومات والمعارف؛ وذلك لأن المتعلم يصرف جزءاً من سنوات عمره الدراسي سعياً وراء إجادة اللغة بدلاً من البدء بتلقي المعلومات والمعارف الأولية، كما أن ثقافة المتعلم تظل موجهة ومرشدة من قبل المعلومات والمعارف التي يتلقاها من خلال المراجع والمؤلفات المكتوبة بتلك اللغة، الأمر الذي يجعله في نهاية المطاف شخصية اتكالية غير قادرة على الفكاك عن عقدة الشعور الدائم بالنقص، والإعجاب المستمر بالناطقين بتلك اللغة، وربما هالته الثقافة المضمنة في تلك المراجع؛ فعندئذ يلوذ بتقمصها وابتلاعها، والدفاع عنها حتى آخر رمق من نفسه». (سانو ص٧٧ ـ ٧٨).

وقد أدى ذلك إلى سعي كثير من الأفارقة وراء الانسلاخ من لغاتهم وافتخارهم بالانتساب للإنجليزية والفرنسية؛ فهذا أحد أعضاء البرلمان الغاني يقول: « إني أريد القول بأن الإنجليز قد تركوا لنا أشياء قد لا تناسبنا اليوم، ولكن لغتهم التي تركوها ربطت كل القبائل بعضها ببعض، وكذلك ربطت الثقافات المتعددة لسكان غانا؛ بحيث جعلت من غانا أمة واحدة، وأظن أنه آن الأوان لأن ننمي الإنجليزية، ونضيف إليها، ونجعلها لغتنا؛ لأنها الشيء الوحيد الذي يجمعنا معاً كشعب واحد» (سعودي ص ١٧٥).

(٣ ـ ١) ضعف ارتباط مخرجات التعليم بسوق العمل:

يعاني التعليم الأفريقي بصفة عامة من ضعف الارتباط بسوق العمل؛ فالتعليم القائم صنعه ووضع خطوطه المستعمرون الذين على أحسن أحوالهم أنهم جاؤوا من بيئات تختلف عن البيئات الأفريقية، ولم يكن الأمر لدى كثير منهم يتطلب بذل جهد في مواءمة النظم التعليمية مع احتياج هذه البلاد وطبيعتها.

وبالرغم من مخرجات هذا التعليم إلا أنه لا زال بعيد الصلة بواقع القارة وهمومها، يقول سانو: «فإن نظرة متفحصة في واقع نتاج النظم التعليمية تؤكد للمرء وافديتها وغربتها؛ إذ إنها أخفقت حتى هذه اللحظة عبر تلك العقول التي أنتجتها، وتقمصت مبادئها ومناهج حياتها في إحداث أي تقدم، بَلْهَ أي تطور لأية بقعة من بقاع القارة.. فعلى الرغم من مضي عقود زمنية على تطبيقها في القارة غير أنها لم تقدر على إنتاج أجيال قادرة على انتشال القارة

من حالتها الراهنة المتخلفة، ولكنها عمَّقت جراحها، واستنزفت خيراتها، ولم تتمكن تلك الأجيال المعدَّة ـ حسب توجيهات ومبادئ تلك النظم ـ من الانتقال بالمجتمعات الأفريقية غرباً وشرقاً من دركات التخلف إلى درجات التقدم والرقي والتطور. وكل ما يمكنه قوله هو: إن هذه النظم عملت على إعداد أجيال تعاني ألواناً من التضارب والتناقض والتصارع في توجهاتها وخططها وتصوراتها؛ مما عطل الجهود، وشلّ الكثير منها بدلاً من مساهمتها في حل مشكلات المجتمع، ووقف عائقاً، أو عطّل حيناً من الدهر ذلك التقدم وحلول مشكلات المجتمع.. ولم تعد هذه النظم قادرة على توفير القوى البشرية لحركة الحياة في المجتمع، ومن ثم فإنها تعاني في حد ذاتها مشكلات التخلف.. وتعمِّق الهوة الثقافية القائمة في القارة بين التربية والواقع» (سانو ٨٧ ـ ٨٨).

٢ ـ مدخل حول التعليم الإسلامي:

كان الاهتمام بالتعليم الإسلامي في أفريقيا قديم قِدم الإسلام فيها؛ إذ كان من شأن المسلمين الاعتناء بتعليم اللغة العربية والدين الإسلامي للبلاد المفتوحة أو التي يدخل أهلها طوعاً في الإسلام.

لما استولى سلالة «انجاي» على عرش «جلف»[١] بلغوا في أسلمة شؤون العرش أن من شروط المرشح للعرش أن يكون حافظاً للقرآن. وكان (أنجا جان انجاي) أول ملك مسلم علا عرش «جلف»، ومن الملوك الذين أسلموا (واراجابي)، وفي السودان الغربي أسلم كثير من حكامه على يد الدعاة المسلمين ومنهم (لتجور جوب)، وحمل من كان باقياً في الكفر من أهل (كجور) على الإسلام، وأمر بإقامة مسجد في كل قرية، كما أمر صبيانها بالتعلُّم على مقرئ هو إمام مسجد القرية.

وقد تحدث الرحالة الغربيون عن ذلك التعليم؛ فأشار الرحالة (غاداموستو) في القرن الخامس عشر الميلادي إلى حضور معلمين عرب حول ملك السنغال وحاشيته يعلمونه العلوم الشرعية، وأشار (أندريه ألوارش) في القرن السادس عشر إلى نشاط الشيوخ المعلمين، ووصف كل من (لويس مورو شابونوا) و (مونغوا بارك) أساليب التعليم وطرقه ومناهجه (خديم أمباكي ص ٥).

يقول المستشرق الإنجليزي تريمينجهام (Trimingham) في كتابه (تاريخ الإسلام في غرب أفريقيا): «إن من أبرز خصائص انتشار الإسلام وثقافته في غرب أفريقيا والعالم أجمع هو (التعليم المسجدي) أو التعليم في المساجد؛ وذلك في الخطوات الأولى التي يقوم بها أنصار الدعوة الإسلامية، وهذا النوع من التعليم إتبعه سكان (كانم) منذ اعتناقهم لهذا الدين» (العباسي ص ٨).

وقد زار الرحالة المشهور (ابن بطوطة) مملكة مالي عام ٧٥٢هـ ـ ١٣٥٢م، وكتب عنها. ومما نقل عنه قوله: (لقد عجبت بشدة عنايتهم بحفظ القرآن، وهم يجعلون لأولادهم القيود إذا ظهر في حقهم التقصير في حفظه، فلا تفك عنهم حتى يحفظوه، ولقد دخلت على القاضي يوم العيد وأولاده مقيدون. فقلت: ألا تسرحهم؟ فقال: لا أفعل! حتى يحفظوا القرآن).

(١) جلف اسم قديم كان يطلق على منطقة تشمل ما يسمى حالياً بإقليم لوغا وبعض مناطق إقليم سين لوي وجربل في السنغال.

٣ ـ جوانب مضيئة في التعليم الإسلامي:

بالرغم من كل مظاهر الضعف والقصور التي يتسم بها التعليم الإسلامي في أفريقيا فقد حقق هذا التعليم منجزات عدة للمسلين في هذه القارة، ومن ذلك:

(١ ـ ٣) نشر اللغة العربية:

اللغة العربية أساس فهم الدين الإسلامي، ومن خلالها يفهم المسلم القرآن والسنة، ويستطيع التواصل مع مصادر العلم الشرعي والثقافة الإسلامية.

كما يستطيع المسلم الذي يفهم العربية التواصل مع الدعاة الذين يفدون إلى القارة والاستماع لخطبهم وأحاديثهم ووعيها.

وتشترك مؤسسات التعليم الإسلامي بأنواعها في الاعتناء بتعليم اللغة العربية للمنتمين إليها من خلال دروس تعليم اللغة العربية، ومن خلال تعليم العلوم الشرعية باللغة العربية.

والضعف اللغوي ليس خاصاً بالمتعلمين الأفارقة في اللغة العربية؛ فزملاؤهم في المدارس الحكومية يعانون من الضعف في اللغات الفرنسية والإنجليزية، وإن كانوا أحسن حالاً من المنتسبين للمدارس العربية والإسلامية.

وقد أدى هذا الجهد إلى بقاء اللغة العربية لغة حية في القارة؛ فهي ـ كما يقول سعودي ـ «تغطي كل أفريقيا الشمالية وشمال الشرق ومساحة ضخمة من الصحراء الكبرى حتى إقليم السفانا، وتصل إلى منحنى نهر النيجر وإلى نهر السنغال، ويتكلمها ما يزيد على مائة وعشرين مليون نسمة، أو نحو ثلث سكان القارة الأفريقية» (سعودي ص ١٤٣).

وفي السنغال ـ على سبيل المثال ـ لا تزال ملامح اللغة العربية جلية في عدد من مجالات الحياة العامة؛ فمنذ عهد قريب كانت الإرشادات تكتب في مختلف أنواعها بالعربية، بل كانت تخط بالحرف العربي وباستخدام اللغات المحلية (سيلا ص ١٤٦).

وقد أكد بعض الكتاب الأوروبيين ارتباط أفريقيا بالعربية لغة وحضارة بقوله: «إننا إذا نزعنا الوثائق التاريخية المكتوبة باللغة العربية لا يبقى ثمة تاريخ يعتد به لأفريقيا السوداء».

ويعتز فئة ممن تعلموا العربية بدراستهم لها؛ فيقول الأستاذ آدم الألوري: «أشكر آباءنا الذين منعونا من دخول المدارس الإنجليزية، بل أجبرونا على تعلم العربية مع كثرة مشاكلها وعقباتها وعراقيلها، ولولا عملهم هذا لشغر اليوم المكان الذي شغلناه في المجتمع الإسلامي، وسنظل على العهد والميثاق الذي تعهدنا، وهو التزود بالإنجليزية لاستعمالها عند الضرورة غير التفاخر بها لمباهاة الناس؛ حيث إننا راقون مثقفون متحضرون».

http://www.islamonline.net/arabic/famous/2004/08/article01.SHTML).

(٢ ـ ٣) نشر العلوم الشرعية:

كما أسهم التعليم الإسلامي في نشر العلوم الشرعية بين أبناء القارة، وأهمها حفظ القرآن الكريم والاعتناء به، بالإضافة إلى سائر العلوم الشرعية، ورغم ما يعانيه تعليم العلوم الشرعية في أفريقيا من ضعف كمي ونوعي، ومن انتشار للبدع والمخالفات؛ فقد حقق هذا التعليم إنجازاً يحسب له.

ولن نستطيع أن ندرك إسهام التعليم الإسلامي في نشر اللغة العربية والعلوم الشرعية ما لم نتصور خلو البلاد الأفريقية منه؛ إذ هو القناة الرئيسة في تعليم المسلمين لغتهم وأمور دينهم.

(٣ ـ ٣) الحفاظ على الهوية:

أسهم التعليم الإسلامي والعربي في أفريقيا في الحفاظ على هوية المسلمين وبقائهم متمسكين بالانتساب لدينهم؛ ذلك أن التعليم الحكومي السائد في أفريقيا إما أن يكون علمانياً لا دينياً أو أن يكون كنسياً.

وحين يكون التعليم النظامي وحده هو مصدر تعلم أولاد المسلمين فهذا سيقود بالتدريج إلى ذوبان هويتهم وانسلاخهم من دينهم؛ فالأبوان في الغالب غير قادرين على تعليم ما يملكانه من خلفية شرعية محدودة، ووسائل التعلم الذاتي غير متاحة، ولو أتيحت فثقافة المجتمع وإمكانات الناس لا تسمح لهم بالإفادة منها.

(٤ ـ ٣) إعداد طائفة من أبناء المسلمين للدراسات الشرعية:

لقد أسهم التعليم العربي والإسلامي في إعداد طائفة من المسلمين الأفارقة للدراسات الشرعية والعربية؛ فقد تخرج في الجامعات الإسلامية العديد من الطلاب الأفارقة، ومعظمهم في الجامعة الإسلامية في المدينة وفي جامعة الأزهر، ومعظم الذين التحقوا بالجامعات الإسلامية كانوا من مخرجات مؤسسات التعليم العربية والإسلامية في بلادهم.

وقد كان لهؤلاء ـ ولا يزال ـ أثر بالغ في نشر العلم الشرعي والدعوة في بلادهم؛ فمعظم الدعاة الميدانين وقادة الجمعيات الإسلامية المحلية، والعاملين في مكاتب المؤسسات الدعوية، ونسبة من القائمين على المدارس الإسلامية ومؤسسات التعليم الشرعي هم من خريجي الجامعات الشرعية.

ورغم ما يعانيه هؤلاء من ضآلة فرص العمل، وانحصارها في ميادين محدودة في معظم الدول الأفريقية إلا أن لهم الأثر البارز في إحياء الدعوة ونشرها، وفي تجديد الدين، ومواجهة البدع والخرافات، وتيارات التصوف الغالية.

(٥ ـ ٣) سعة الانتشار:

لقد حقق التعليم الإسلامي رغم ضعف إمكاناته وقدراته انتشاراً هائلاً في مجتمعات المسلمين الأفارقة، وعلى سبيل المثال بلغ عدد المدارس القرآنية في مالي ـ حسب إحصائية وزارة التربية والتعليم لعام ١٩٨٣م حوالي (١٦٧٣) مدرسة قرآنية، يتعلم فيها (٥٥٨٧٧) تلميذاً وتلميذة على يد (٢٤٠٩) معلمين ومعلمات (رقية فوفانا ص٣٤).

وفي عام ٢٠٠١م وصل عدد المدارس الإسلامية المسجلة لدى السلطات التعليمية في مالي (٨٠٢) مدرسة من بينها (٣٠) مدرسة ثانوية ـ (١٢) منها في باماكو ـ ووصل عدد التلاميذ إلى (١٠٠٠٠٠) تلميذ وتلميذة (رقية فوفانا ص ٣٦).

وتوجد في مدينة (كانو) في شمال نيجيريا ـ حسب الإحصائية التي قدمت عام ١٤٠٥هـ ـ حوالي (٣٠٢٤) مدرسة قرآنية بها (١٦٨,٠٠٠) ونحو ألفي

مدرسة في مدينة (صكتو)، وتقدر نسبة المدارس التي تنشأ سنوياً بمائة وخمسين مدرسة في كل من صكتو، وكانواً (صلاح الدين خليفة).

وفي عام (١٩٩٩م) بلغ عدد المدارس الفرنسية في بوركينا فاسو (٢٦٦) مدرسة، وعدد المدارس العربية والإسلامية (٢٥٤) مدرسة أي ما يمثل (٤٩٪) (محمد فوفانا).

وتقول بعض الإحصاءات: إنه في عام ١٩٠٠م كان يدرس في (مملكة سوكتو) حوالي ربع مليون طالب في عشرين ألف مدرسة قرآنية. وفي منتصف الثمانينيات كان في شمال نيجيريا أكثر من سبعة وثلاثين ألف مدرسة قرآنية، في حين كانت المدارس النظامية الابتدائية تقل عن خمسة آلاف مدرسة. (زين العابدين ص ٤٢ نقلاً عن ندوة التعليم الإسلامي).

وحين عمم التعليم في أوغنده عام ١٩٦٣م كان للمسلمين (١٨٠) مدرسة ابتدائية وثمان مدارس متوسطة، ومدرسة واحدة (ثانوية عليا)، وكلية لتدريب المعلمين (زين العابدين ص ٤٦).

وفي عام ١٩٣٨م بلغ عدد معلمي المدارس القرآنية في كويت ديفوار (٨٢٩) معلماً، وعدد الطلاب (٥٤٠٣) طلاب (بامبا).

وقد أسست جمعية العون المباشر (لجنة مسلمي أفريقيا سابقاً) ٨٤٠ مدرسة يدرس بها أكثر من نصف مليون طالب أفريقي، كما دفعت اللجنة رسوماً دراسية عن ٩٥ ألف طالب أفريقي، بالإضافة إلى ترجمة وطباعة ٦,٥ ملايين كتيب بـ ١٨ لغة، كما قدمت أكثر من ٢٠٠ منحة دراسية ما بعد الجامعة للدراسات العليا في الدول الغربية لدراسة الطب والهندسة والتكنولوجيا والعلوم، وهناك أيضاً عشرات رياض الأطفال و (٤) مراكز ثقافية اجتماعية و (٨) مراكز كمقر للجنة و (١٣) سكناً للمدرسين والطلاب و (٢٤) مبناً آخر.

http://www.islamonline.net/arabic/famous/2003/09/article02.SHTML

ويحرص كثير من الآباء المسلمين على إرسال أولادهم للكتاتيب والمدارس الإسلامية، ويمنحون المعلمين الصلاحية التامة لفعل ما يرونه سبيلاً لتحفيظه القرآن وتعليمه الدين؛ ففي السنغال عندما يأتي الأب بابنه إلى معلم القرآن يقول: لا أطلب منك سوى القرآن أو جثته. (بامبا ص ٣٩).

٤ـ أنماط التعليم الإسلامي:

للتعليم الإسلامي والعربي أنماط عدة من أهمها:

(١ ـ ٤) الكتاتيب:

وهي من أول أنماط التعليم وأشهرها، وهي أبسط مؤسسات التعليم، ويلتحق بها العديد من أولاد المسلمين ذكوراً وإناثاً.

وتركز الكتاتيب على تعليم المتعلمين مبادئ القراءة والكتابة، بالإضافة إلى حفظ أجزاء من القرآن الكريم.

والغالب أن تكون الكتاتيب في المسجد، وقد تكون تحت أحد الأشجار أو في سطوح أحد المباني.

ويتم التعليم فيها بصورة تقليدية والمعلم هو كل شيء في هذه الكتاتيب، ولا يفتقر في الغالب إلى

إعداد وتأهيل فيكفي إتقانه للقراءة والكتابة وقدرته على تلاوة القرآن الكريم وحفظ أجزاء منه.

ويلتحق بها المتعلمون في سن مبكرة جداً، وفي أحيان كثيرة قبل الالتحاق بالمدرسة، ومنهم من يواصل التعليم فيها حتى يُتم حفظ القرآن، ومنهم من يتوقف ويكمل تعليمه في المدارس النظامية.

وتشترك المجتمعات الإسلامية الأفريقية في الاهتمام بتعليم أولادها القرآن الكريم، لكنها تتفاوت في درجة هذا الاهتمام؛ ففي بعض المجتمعات لا يلتحق الطالب بالمدرسة إلا بعد إتمام حفظ القرآن الكريم كاملاً، بينما ينقطع في غيرها عند وصول سن الدراسة.

(٢ ـ ٤) المدارس العربية والإسلامية:

وهي مدارس تُعنى بتعليم اللغة العربية والعلوم الشرعية، وقد تضيف بعض المقررات اليسيرة، وبخاصة في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية حسب اللغة السائدة في الدولة.

وتنتشر هذه المدارس في معظم دول أفريقيا سواء ذات الأغلبية المسلمة أو التي يمثل المسلمون فيها أقليات.

ويمثل هذا النمط من التعليم أكثر مؤسسات التعليم انتشاراً وأوسعها تأثيراً في نشر اللغة العربية والعلم الشرعي باعتبار تركيزها على هذا الجانب واعتنائها به.

ويتفاوت واقع هذه المدارس كماً وكيفاً باعتبارات عدة من أهمها درجة الاعتراف بهذا النوع من التعليم؛ ففي نيجيريا ـ على سبيل المثال ـ حيث تعترف الجامعات بالعديد من هذه المدارس فإنها تتمتع بقوة وانتشار يختلف عن الدول الأخرى التي لا تعترف بهذا النوع من التعليم، ولا يتاح لخريجيه فرصة المواصلة في الجامعات.

(٣ ـ ٤) المدارس المزدوجة:

نشأ هذا النمط من التعليم علاجاً لما يعانيه خريجو المدارس العربية والإسلامية من صعوبة مواصلة الدراسة في الجامعات، ولعدم اعتراف كثير من مؤسسات القطاع العام والخاص بشهادات هذه المدارس.

وتقوم هذه المدارس على تدريس المتعلمين المناهج التي يدرسها طلاب المدارس العامة، وتضيف لذلك تدريس اللغة العربية والعلوم الشرعية.

وتمتاز بأنها تتيح لخريجها الفرص نفسها التي تتاح لخريجي المدارس العامة، لكنها تواجه صعوبات عدة أهمها التمويل؛ فتكاليفها أضعاف المدارس الإسلامية، كما أن الجمع فيها بين نظامي التعليم يضيف عبئاً زائداً على المتعلمين، وكثيراً ما يؤثر على تحصيله في التعليم النظامي أو في التعليم الشرعي.

(٤ ـ ٤) المدارس الجزئية:

وتقوم هذه المدارس على أساس تقديم تعليم مواز للمدارس العامة، ولها تطبيقات عدة:

(١ ـ ٤ ـ ٤) المدارس الصباحية:

حيث تستفيد هذه المدارس من تأخر بداية اليوم الدراسي للمدارس العامة، فتقوم بتقديم الدروس العربية والشرعية في أول اليوم الدراسي قبل بداية دوام المدارس العامة، ثم يواصل المتعلمون بالمدارس العامة.

(٢ ـ ٤ ـ ٤) المدارس المسائية:

وينتشر هذا النوع من المدارس في الدول التي يتقدم فيها اليوم الدراسي؛ فتقوم بتدريس العلوم العربية والشرعية في الفترة المسائية لطلابها الذين يلتحقون في الفترة الصباحية بالمدارس العامة.

لكن هذا النوع من المدارس يعاني من أنه يتلقى الطالب منهكاً متعباً، كما يقول أحد المعلمين: الطالب يأتي متعباً ومصاباً بالملل من المدرسة الحكومية فكيف نصنع لترغيبه في العلم الشرعي؟.

(٣ ـ ٤ ـ ٤) مدارس نهاية الأسبوع:

وتقوم هذه المدارس على اغتنام إجازة نهاية الأسبوع والتي تكون يومي السبت والأحد في معظم الدول الأفريقية، فتقدم المدرسة يوماً دراسياً كاملاً يوم السبت ونصف يوم في الأحد، بالإضافة إلى الإفادة من إجازات نهاية العام الدراسي أو منتصفه.

(٥ ـ ٤) التعليم الجامعي:

تجربة التعليم الإسلامي والعربي في أفريقيا في التعليم الجامعي محدودة وجزئية، لكنها تمثل إنجازاً يستحق الوقوف عنده.

ومن أبرز مؤسسات التعليم الجامعي الإسلامي في أفريقيا (الجامعة الإسلامية) في النيجر، وتضم عدداً من الكليات العلمية والأدبية. (والجامعة الإسلامية) في يوغنده، وتضم خمس كليات، وقد أسست هاتين الجامعتين منظمة المؤتمر الإسلامي، الأولى للناطقين بالفرنسية والثانية للناطقين بالعربية

http://new.meshkat.net/
contents.php?catid=5&artid=5041 .

ومنها أيضاً (جامعة الملك فيصل) في تشاد، كما أسس بعض المحسنين (جامعة أهلية) في زنجبار (زين العابدي ص ٤٧).

كما أن لجنة مسلمي أفريقيا أسست (كلية للتربية) في زنجبار، وقد مول البنك الإسلامي للتنمية (كلية للمعلمين) في ممباسا ولا تزال قائمة.

٥ ـ فلسفة التعليم الإسلامي وإطاره العام:

يستند أي نظام تعليمي إلى فلسفة واضحة محددة تمثل إطاراً يضبط كافة عناصره، وما لم يتحقق ذلك فسوف تتسع دائرة تأثير التطبيقات الفردية على هذا العمل، وستتعدد أهدافه وأنماطه تبعاً لتعدد القائمين عليه وتنوع خلفياتهم الثقافية والعلمية والمذهبية.

وقد أسهمت ظروف نشأة هذا التعليم وتنوع القائمين عليه في فقدانه للرؤية الواضحة والفلسفة المحددة، ومعظم القائمين على هذا التعليم غير قادرين على الإجابة على الأسئلة الجوهرية حول هذا المشروع الذي يرعونه: ماذا يريدون؟ وماذا يتوقعون من مخرجاته؟ وما مستقبله؟....إلخ.

لقد نشأ هذا التعليم على يد عدد ممن يلمس منهم الغيرة والصدق والرغبة في إفادة المسلمين، إلا أنهم لم يكونوا يملكون الرؤية الواضحة والفلسفة المحددة لهذا العمل.

يقول الأستاذ أبو بكر فوفانا: «لم يكن مؤسسو هذه المدارس على مستوى فهم المشاكل التربوية التي كانت تواجه المسلمين في تلك الفترة الانتقالية بين

نظام الحكم الاستعماري ونظام الحكم الوطني، إضافة إلى جهلهم عن واقع بلادهم واتجاهاته السياسية والثقافة السائدة فيها» (بامبا ص١٤٩).

ويقول أيضاً: «تعلمون أن المدارس الإسلامية الحديثة نشأت في أواخر الخمسينيات على أيدي الجيل الأول من خريجي الدول العربية من مصر والمغرب وتونس والسعودية، فلم يكن تكوينهم العلمي على أساس إنشاء هذه المدارس وإدارتها، كما أنهم لم يكونوا على مستوى التحدي؛ فيؤخذ على هذه المدارس أنها لم تكن محددة الأهداف؛ فهل تستقطب كل أبناء المسلمين أم بعضهم؟ ولم تكن معالم منهج هذه المدارس محددة؛ فهي تختلف من مدرسة لأخرى، فلم يكن لها نظام تربوي شامل يجمع بين الجوانب الروحية والجسمية والعقلية كما كان الحال في المدارس التقليدية (الكتاتيب)» (بامبا ص١٤٩).

(١ ـ ٥) الاقتصار على العلوم الشرعية واللغة العربية:

تركز المدارس الإسلامية والعربية ـ وبالذات في النمط الأول الذي سبق الحديث عنه ـ على العلوم الشرعية وعلوم اللغة العربية دون غيرها من العلوم.

ولا شك في أهمية هذه العلوم وأنها من ضرورات الحياة لدى المسلمين؛ مما يتطلب أن تتصدى لها فئة من المسلمين، وتتفرغ لها، وتعتني بها.

وليس ثمة حرج من اقتصار الداعية والمصلح على مجال من مجالات العمل الدعوي يجيده وينجح فيه أكثر من غيره، لكن الأمر الذي نحن بصدده يتجاوز ذلك؛ إنه توجيه للطالب للمسلم وقرار يؤثر على مستقبل حياته، وفرق بين أن يكون التعليم الشرعي مهماً وضرورياً وبين أن نرى أنه هو الخيار الوحيد، وفرق بين أن يتجه فئة من أفراد المسلمين إلى التعليم الشرعي، ويتخصصون فيه وبين أن نرى أنه هو وحده الطريق المتاح للمسلم الجاد.

وكما أن المسلمين في تلك البلاد بحاجة إلى داعية وطالب علم شرعي متخصص فهم بحاجة إلى قيادات إسلامية تخوض مجالات الحياة العامة، وتسهم في تحقيق مصالح المسلمين والنهوض بواقعهم، وقد أدى هذا الأمر ـ كما يقول الصويان ـ إلى أن: «أصبح الأطباء والمهندسون والإعلاميون والاقتصاديون من غير المسلمين، أو ممن تربى في المدارس العلمانية أو التنصيرية؛ وهذا الأمر أوجد هوة واسعة بين تلك المدارس وبين القطاعات الرسمية؛ مما جعل المسلمين المتميزين بعيدين تماماً عن قيادة المجتمع من الناحيتين الفكرية والإدارية» (الصويان. ص).

ويؤيد ما ذكره الصويان ما كشفه تقرير صادر عن مكتب العالم الثالث للإغاثة بمدينة (كانو) النيجيرية أن نسبة الطلاب المسلمين في الجامعات النيجيرية الفدرالية لم يتجاوز ٢٠٪ من التعداد الكلي.

وذكر التقرير أن تدني نسبة مستوى التعليم الأساسي والتعليم ما قبل الجامعي في مناطق المسلمين عموماً وبالمدارس الحكومية جعل نسبة الطلاب المسلمين في الجامعات ضعيفة في بوركينا فاسو؛ فالمسلمون رغم كونهم يمثلون ٧٠٪ من مجموع السكان البالغ عددهم نحو ١٢ مليون نسمه

فإنهم لا يتمتعون بنفس أهمية الوضع السياسي الذي يتمتع به النصارى[1]، ويتولون ٤ وزارات من مجموع ٢٦ وزارة ليست على نفس درجة أهمية وتأثير الوزارات التي يتولاها النصارى، كما أن عدد المسلمين في مجلس النواب لا يتجاوز ٢٠ نائباً من مجموع ١١٥ نائباً[2].

وفي تشاد: عدد الطلاب في المدارس الابتدائية (٥٨٩٧٦٨) طالباً وطالبة نسبة المسلمين منهم فقط ١٠٪ والبقية من النصارى والوثنيين. وعدد المدارس الثانوية ٧٨ مدرسة ٩ مدارس منها عربية فقط؛ ولذا نسبة المتعلمين من النصارى حوالي ٨٤,٦٪، وتقدم للامتحان للشهادة الثانوية في عام ٢٠٠٢م: (٢٤٢٣٩) طالباً وطالبة، نجح منهم فقط (٦٨٣٦) أي ما نسبته ٧٪ من المسلمين فقط، ولم ينجح منهم من المدارس العربية سوى ٢٩٣ طالباً. ولذا لا نستغرب إذا علمنا أن نسبة الموظفين من النصارى في الوظائف الحكومية تبلغ ٩٠٪ بينما نسبة المسلمين في تشاد من حيث العدد أكثر من ٨٠٪. (http:// www.makkah-chad.com/aboutchad.htm).

واقتصار التعليم الإسلامي على هذا المجال وحده يكرس نظرة سلبية لدى المسلمين تجاه قضايا الحياة المعاصرة؛ فيرون أن كون الفرد متديناً يقتضي بالضرورة كونه متخصصاً في العلوم الشرعية، وأن التدين يتنافى مع التفاعل مع معطيات الحضارة المادية.

٦- المناهج:

تعد المناهج التعليمية من أبرز مشكلات التعليم الإسلامي والعربي في أفريقيا، وتكاد هذه المشكلة تتصدر أي مقالة أو دراسة تتناول التعليم الإسلامي.

وقد توصل الباحث (بامبا) في دراسته حول التعليم الإسلامي في ساحل العاج إلى افتقار المحتوى للأهداف التربوية، وعدم مراعاته لميول الدارسين ورغباتهم والفروق الفردية بينهم (بنسبة ٨٠٪)، وعدم واقعيته وشموليته، وأنه لا يوافق بين الثقافة العربية والإسلامية والثقافة المحلية للدارسين مع الحفاظ على هويتهم، ولا يرتبط بالأنشطة اللاصفية.

وهذه النتائج لا تكاد تختلف في بقية الدول الأفريقية إلا في التفاصيل.

وحين يتاح لك اللقاء بفئة من المهتمين بالتعليم الإسلامي من معلمين وإداريين فأول ما يثيره لديك هؤلاء هي قضية المناهج؛ فهي شغلهم الشاغل.

وتتمثل أبرز إشكالات المناهج في المدارس العربية الإسلامية فيما يلي:

(١ ـ ٦) لا توجد مناهج أعدت للبيئة الأفريقية:

من أهم أسس بناء المنهج واقع المجتمع والمتعلم، والاتفاق في بعض ما يحتاجه المتعلم من محتوى في المنهج يسوغ بأي بحال استيراد مناهج صممت لبيئة أخرى.

والبيئة الأفريقية لها خصوصياتها وطبيعتها من حيث النظام القبلي السائد فيها، وواقع المسلمين في كل بلد باعتبارهم أقلية أو أغلبية، ومن حيث كون اللغة العربية لغة ثانية لدى المتعلمين، ناهيك عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذه الظروف لها أثرها في بناء المنهج.

ومع تفاوت برامج التعليم ومؤسساته ومناهجه إلا

(1) http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-may-20/alhadath15.asp).
(2) http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-11/01/article07.shtml).

أنه لا تكاد توجد مناهج خاصة أعدت للبيئة الأفريقية بطبيعتها وخصائصها، فضلاً عن بيئة كل مجتمع ودولة.

(٢ ـ ٦) غياب عناصر المنهج الأخرى:

المنهج يتكون من عناصر عدة مترابطة ولها أثرها في تحقيق وظيفته؛ فيحتاج المنهج إلى إطار وفلسفة عامة، وأهداف، ومحتوى، وطرائق تدريس، وأنشطة، وتقنيات تعليمية، وهذه العناصر ضرورية ولا غنى عنها لأي منهج دراسي.

إلا أن الواقع القائم في المدارس العربية والإسلامية في البيئة الأفريقية يختزل المنهج في محتوى الكتاب المدرسي الذي أعد سلفاً لبيئة أخرى غير بيئة المتعلم.

(٤ ـ ٦) الترقيع في المناهج:

يتم اختيار محتوى المنهج المدرسي ـ أو بعبارة أدق الكتاب المدرسي ـ وفقاً للظروف المتاحة، فأحياناً يعتمد ذلك على خلفية مدير المدرسة أو المعلم، وأحياناً على مدى توفر هذا الكتاب لدى القائمين على المدرسة.

ولا يقف الأمر عند مجرد الاختيار العشوائي لأي كتاب مدرسي، بل إن كثيراً من المدارس تعاني خليطاً غير متجانس من الكتب المدرسية؛ فكما يقول الصويان: «تجد في المدرسة الواحدة بل في الفصل الواحد منهجاً من وزارة المعارف السعودية، ومنهجاً آخر من مناهج المعاهد العلمية، وثالثاً من الأزهر، ورابعاً من الكويت. . وهكذا لينتج خليطاً غير متجانس من المقررات المبعثرة التي قد لا يربطها رابط..» (الصويان).

(٤ ـ ٦) عدم توفر الكتاب المدرسي:

بالرغم من أهمية الكتاب المدرسي ومحوريته في التعليم الإسلامي في أفريقيا، وكونه يمثل المنهج الفعلي إلا أنه في الغالب الأعم لا يتاح للمتعلمين؛ فالموجود من الكتاب المدرسي نسخة واحدة يملكها المعلم، وفي المدارس التي تملك إمكانات أعلى ـ وهي نادرة ـ يطالب المتعلم بإعادة الكتاب للمدرسة، ويصرف في العام القادم لمتعلم آخر.

وهذا له أثره السلبي في تحصيل المتعلم، كما أنه يؤدي إلى أن يصرف المعلمون وقتاً طويلاً في الكتابة على السبورة، ويقوم المتعلمون بالنقل منها في كراساتهم، ويتفاوت المعلمون في مقدار ما يكتبونه على السبورة تبعاً لنشاطهم وحماسهم، كما يتفاوت المتعلمون في مقدار ما يستطيعون تدوينه.

كما أنه يقود إلى إطالة وقت الحصة الدراسية؛ فقد بلغت في بعض المدارس التي زارها الكاتب إلى ساعة وعشرين دقيقة.

(٥ ـ ٦) صعوبة المناهج على المتعلمين:

نظراً لأن المناهج التي تُدرَّس في المدارس الإسلامية الأفريقية أعدت لبيئات أخرى، وهي في الأغلب لدول إسلامية ناطقة بالعربية، وقد تكون أعدت لمعاهد ومدارس شرعية متخصصة؛ فقد أدى ذلك إلى أن تكون أعلى من مستوى المتعلم الأفريقي.

وقد دخلت أحد الفصول والمعلم يتحدث عن تاريخ التدوين في علوم القرآن الكريم بتفصيلات يصعب على المتعلم استيعابها، كما أنها أعلى من حاجة المتعلم.

ويحكي الصويان عن موقف مشابه فيقول:

«رأيت أحد المدرسين يُعلِّم تلاميذه مسألة (التعصيب في علم المواريث) من كتاب مقرر في المعاهد العلمية السعودية. . مع أني أجزم بأن كثيراً من الطلاب لم يتعلم في تلك المرحلة أساسيات العبادات والمعاملات» (الصويان).

٧ـ الإدارة المدرسية:

إذا استثنينا المدارس التابعة لمؤسسات دعوية فإن الإدارة ـ كما يقول إمباكي ـ ترتبط غالباً بظروف النشأة؛ ومن هنا فإن كثيراً من المدارس الإسلامية تدار من قبل المؤسس، أو من يعينه من أقربائه أو أولاده أو أحد تلامذته السابقين، ويتم اختيار الموظفين الآخرين في الإطار نفسه غالباً (خديم إمباكي ص ١٤).

ويشير العديد ممن تناولوا مشكلات التعليم الإسلامي الأفريقي إلى هذه المشكلة؛ فيقول ديابي خليل إبراهيم (مدير التعليم العربي بساحل العاج ومدرس بمدرسة بؤاكي كراموكو): «ترجع مشكلة التعليم الإسلامي إلى: فقدان التنظيم (أو النظام) في إدارة شؤون المدارس؛ حيث يتحكم فيها قانون الفوضى فليس هناك منهج تعليمي موحد ولا إدارة تعليمية يقظة؛ فكل شيء يدور في محيط مدير المدرسة فقط» (بامبا ص١٣٦).

وبعضهم ـ كما يقول الأستاذ سفاتي لاسينا ـ: «لا يمارس العمل الإداري الفعلي إلا إذا اقترب الشهر من نهايته؛ وذلك للإشراف على جمع الاشتراكات الشهرية» (بامبا ص١٤٠).

ويقول سماكي قاسم: «مفهوم الإدارة المدرسية مفقود تماماً في مدارسنا الإسلامية؛ فهي تدار بصورة عشوائية تماماً». (بامبا ص١٤٦).

٨ـ الإشراف التربوي:

يمثل الإشراف التربوي الفاعل عنصراً مهماً في تطوير التعليم والارتقاء به، وفي متابعة سير العملية التعليمية وتحقيقها لأهدافها.

ونظراً لطبيعة التعليم الإسلامي الأفريقي واستقلالية معظم مدارسه فإن الدور الإشرافي نادر، بل حتى على مستوى الرقابة والتفتيش.

يقول أحد الباحثين: «ولا يوجد في المدارس العربية الإسلامية النظامية في بوركينا فاسو إلى يومنا هذا مشرفون تربويون يشرفون على التعليم ويوجهونه ويخططون له، وغياب المشرفين التربويين أدى إلى اختلاف برامج المدارس وشهاداتها». (محمد فوفانا ص١٩).

والأمر ليس قاصراً على بوركينا فاسو، بل هو في عامة الدول الأفريقية؛ فمعظم المدارس الإسلامية تعاني من ضعف القدرة على تعيين المعلم والمدير المؤهل، فضلاً عن العاملين في ميدان الإشراف التربوي.

٩ـ المعلمون:

لو أتيح بناء فلسفة واضحة للتعليم الإسلامي في أفريقيا وإعداد مناهج تلائم تلك البيئة فنجاح ذلك كله يتوقف على وجود المعلم القادر على تنفيذ هذا المنهج.

لكن واقع المعلمين في المدارس الإسلامية الأفريقية لا يتلاءم مع حجم التحديات المناطة بالتعليم الإسلامي.

وتتمثل أبرز مشكلات المعلمين في التعليم الإسلامي الأفريقي فيما يلي:

(١ ـ ٩) ضعف الإعداد:

يعاني المعلمون في المدارس الإسلامية الأفريقية من ضعف الإعداد بشقيه التخصصي والمهني؛ فهناك أعداد غير يسيرة منهم تعليمهم دون المستوى الجامعي، كما أن الجامعيين منهم لم يُعدّوا في كليات التربية أو إعداد المعلمين، إضافة إلى ضعف المستوى العلمي لدى كثير منهم.

وقد دلت دراسة (غنمي سعيد) على أن ثلاثة أرباع المعلمين في المدارس الإسلامية في بوركينا فاسو من ذوي المستويات الدنيا في التعليم (دراسات أفريقية ع١٢، ١٤١٥هـ).

وفي دراسة بامبا رأى ٨٠٪ من المديرين أن المعلم المدرب المؤهل أحد مشكلات مدارسهم.

وصاحب القرار في تعيين المعلم وقبول مؤهله هو مدير المدرسه، وكثيراً ما يراعي اعتبارات لا صلة لها بتأهيل المعلم، يقول الأستاذ سفاتي لاسينا: «فلا تستغرب أن ترى مديراً لمدرسة ما يعين بعضاً من خريجي المدرسة الابتدائية أو الإعدادية لتولي مهمة التدريس مقابل أجر زهيد» (بامبا ١٤٠).

(٢ ـ ٩) التخصص:

نظراً لعدم لوجود معايير وأدوات لاختيار المعلمين في المدارس الإسلامية الأفريقية فكثيراً ما يتولى المعلم غير المتخصص التدريس؛ فقد يتولى خريج اللغة العربية تدريس العلوم الشرعية، أو خريج الكليات الشرعية تدريس اللغة العربية، بل في بعض المدارس يتولى تدريس العلوم الشرعية أو اللغة العربية خريجو القانون، والزراعة، والإدارة، وغيرها من التخصصات، وفي بعض المدارس التي تقدم مقررات في الرياضيات والعلوم قد يتولى تدريس ذلك بعض خريجي الكليات الشرعية.

(٣ ـ ٩) النمو أثناء الخدمة:

تعني المؤسسات المعاصرة بإعداد العاملين فيها وتدريبهم، وتستثمر المؤسسات التجارية استثمارات هائلة في ميدان التدريب وتنمية العاملين.

إن حصول الفرد على مؤهل ما ليس نهاية المطاف في ميدان الإعداد، وسيبقى بحاجة إلى مزيد من التدريب والتأهيل.

ولئن كان تطور الحياة وتسارع وتيرة التغيير عاملاً يؤكد على أهمية تدريب الموظف وتأهيله فالأمر أكثر أهمية فيما يتعلق بالمعلم.

لكن المعلم في المدارس الإسلامية الأفريقية نادراً ما تتاح له فرص التدريب أثناء الخدمة، وغاية ما يتاح لبعضهم دورات عامة تنظمها بعض المؤسسات الدعوية، ويغلب عليها الطابع الإلقائي التقليدي، وقلما تعنى بالاتجاهات الحديثة أو تطوير الأداء الفعلي للمعلم.

(٤ ـ ٩) ضعف الإعداد اللغوي:

النسبة العظمى من المعلمين في المدارس الإسلامية الأفريقية هم من تعد اللغة العربية لغة ثانية لهم، وكثير منهم تعلم اللغة في وقت متأخر من عمره، فضلاً عن ضعف مستوى التعليم الذي تلقاه.

وقد ظهر أثر ذلك على عدد من المعلمين في المدارس الإسلامية الأفريقية، تقول إحدى الباحثات عن المعلم في مالي: «وكما تجد معلم اللغة العربية

في المدارس الإسلامية لا يجيد التحدث باللغة العربية أو التعبير عن نفسه بصورة مفهومة، أو ليس لديه قدرة على فهم المتحدث باللغة العربية، أو قراءة نص لم يسبق أن درسه على يد شيخ أو معلم» (رقية فوفانا ص٥٤).

وهذه نماذج من تعبيرات بعض مديري المدارس ومعلميها وبعض الدارسين في مرحلة الماجستير، وتجاوز الباحث توثيقها دفعاً للحرج ومراعاة لمشاعر إخواننا من هؤلاء:

«فتؤخذ على هذه المدارس أنها...».

«لم يكن معالم منهج هذه المدارس محددة».

«أن أهداف هذه المدارس الدينية هو تعليم الناشئة».

«فالتعليم في مدارسنا الإسلامية ليست هادفة لتكوين الكوادر الموظفين».

«في الأجهزة اتخاذ القرارات الحاسمة».

«أما جدول رقم...يمكن إرجاع نتائجها إلى».

«أما جدول رقم... وقد يعزى نتائجها إلى».

«بسبب هذه المشكلات النابعة عن البعد وعن التمسك بالمباديء الإسلامية الحق».

وهذا الضعف اللغوي لدى المعلمين سيترك أثره على المتعلمين، ويزداد الأمر إذا أضيف لذلك ضعف امتلاكهم لمهارات التدريس.

(٥ ـ ٩) ضعف الاستقرار الوظيفي:

نظراً للعوائد المالية الضعيفة التي يتلقاها المعلمون في هذه المدارس والتي لا تتناسب مع احتياجاتهم؛ فكثير منهم يعاني من عدم الاستقرار الوظيفي، ولا يمتلك الدافع والحافز نحو العطاء والاستمرار في هذه المهنة، بل إن كثيراً منهم ـ كما تقول رقية فوفانا ـ: «يرون أن التدريس وسيلة لقضاء فترة انتظار الحصول على منحة دراسية لمتابعة دراستهم في إحدى الدول العربية» (رقية فوفانا ص٥٤).

وهذا يؤدي إلى كثرة انسحاب المعلمين وتركهم لهذه المدارس التي لا تقدم لهم رواتب ملائمة، فضلاً عن الضمان الاجتماعي والحقوق التقاعدية، وحالات الانسحاب وترك العمل ترتبط بالفرص التي تتاح له، ومن ثم فهي كثيراً ما تحصل في أثناء العام الدراسي مما يربك المدارس، وقد يضطرها للاستعانة بكفاءات أقل تأهيلاً سداً للخل.

أما الذين يبقون في سلك التعليم فضعف العوائد التي يتلقونها تؤدي بهم إلى غياب الطموح، وتقلل من قدرتهم على الارتقاء بأنفسهم وتطوير خبراتهم؛ فأحدهم لا يجد ما يشتري به كتاباً أو مجلة، فضلاً عن التعامل مع شبكة الإنترنت، أو الالتحاق ببرامج تأهيلية وتدريبية.

وحين يقارن المعلم في المدارس الإسلامية نفسه بالمعلم الحكومي فالبون شاسع، ويصور لنا أحد الباحثين الأفارقة معاناة معلم اللغة العربية في المدارس الحكومية بقوله: «أما معلمو العربية في المدارس الحكومية فعلى الرغم من كونهم موظفين تابعين للدولة فإنهم لا يحسدون على حالتهم المهنية؛ لأنهم مهمشون إدارياً ومحرومون من الحقوق والامتيازات التي يحظى بها زملاؤهم المفرنسون من

ترقيات وحقوق الأقدمية؛ فالتعليمات الرسمية والبلاغات الإدارية والمنشورات والقرارات الوزارية فرنسية في الأوراق، يضاف إليها ندوات ومحاضرات وأسبوعيات في التربية وعلم النفس وطرق التدريس.. فإذا ما لم يكن المعلم متقناً الفرنسية بدرجة تمكنه من الاستفادة من كل هذه، والإسهام فيها بنصيب سيظل يعاني مشكلات اجتماعية نفسية تتلخص في الشعور القائل: بأنه مهمّش؛ فكيف بمعلمي المدارس الإسلامية.

(٦ ـ ٩) أساليب العقاب والتعامل مع المتعلمين:

تسود لدى العديد من المعلمين أساليب العقاب القاسية والتعامل الصارم مع المتعلمين.

ففي زنجبار «توجد طرق كثيرة لمعاقبة التلاميذ فى هذه المدارس. أشهرها استخدام العصا فى كثير من الأوقات، ووضع الحجر فوق رأس التلميذ أو تحت ذقنه إذا كان مكثراً للكلام فى وقت الدراسة أو كثير الحركات والالتفات، فإذا سقط الحجر قبض على التلميذ وربط رجلاه بحبل قوي إلى أن ينتهي اليوم الدراسي» (زيدي ص ١٠).

ويقول أحد الباحثين الأفارقة: «أول ما يلاحظ الطفل فى أيامه الأولى فيها هو أن معلمه عبوس وصارم، وهذا يخالف ما تعوده فى البيت. فهنا يحدث صراع نفسي، وقد يمنعه من أن يتمتع بصحة نفسية جيدة وينمو نمواً سليماً متوازناً» (زيدي ص١٠).

وقد لاحظ الكاتب في العديد من زياراته للمدارس الإسلامية ممارسة المعلمين وإدارة المدارس لأساليب قاسية وصارمة في عقاب المتعلمين والتعامل معهم.

١٠ـ الطالب:

لقد أدى ضعف ارتباط مخرجات التعليم الإسلامي بسوق العمل، وضعف إمكانات هذا التعليم إلى أن يقبل على المدارس الإسلامية الطلاب ذوو الدافعية المنخفضة في الإنجاز، أو ممن ينتمون في الغالب إلى أسر فقيرة أو غير متعلمة.

يقول الأستاذ ديابي إبراهيم: «أصبحت مدارسنا الإسلامية مأوى للأولاد من الأسر الفقيرة الذين لايستطيعون سداد تكاليف الدراسة في المدارس العمومية، وكذلك مأوى للأولاد المشاغبين العاصين لأمر أوليائهم» (بامبا ص١٣٦).

وجاء في دراسة بامبا: يرى (٩٥٪) من مديري المدارس أن هروب التلاميذ أحد مشكلات مدارسهم.

وحين يعيش المتعلم في أجواء المدارس الإسلامية، ويقارن واقعه بزملائه في المدارس العامة في المناهج والمعلمين والمباني المدرسية والنظام المدرسي فإنه يشعر في الغالب بالنظرة الدونية، ويرى أنه أقل حالاً وشأناً من الآخرين؛ مما يزيد من إهماله وضعف دافعيته.

ولئن كنا نلحظ اليوم في المجتمعات العربية أن النظرة السائدة لدى معظم الآباء أن غير المتميزين هم الذين يتجهون للتخصصات الشرعية، وحين يتجه إليها من يملك قدراً من التفوق والتحصيل المتميز يواجه بسيل من اللوم والتأنيب، فإذا كان هذا الواقع في البلاد العربية مع الاعتراف بالتعليم الشرعي فيها فكيف بتلك البلاد؟!

وهذا في النهاية يترك أثره على المنتج الذي يمثل الثمرة العملية لهذه المدارس.

١١ ـ الهدر التربوي:

تعاني المدارس الإسلامية من ضعف في الكفاية الداخلية، وزيادة في الهدر التربوي؛ ففي الدراسة التي أجراها عبدالله سانا بعنوان (مدخل لقضايا المسلمين في غرب أفريقيا في المجتمع الإسلامي) توصل الباحث إلى أن٧٠٪ من الطلاب قضوا أكثر من ١٧ إلى ١٨ سنة في التعليم المشتت في بلادهم قبل حضورهم إلى الجامعات الإسلامية.

كما دلت الدراسة على أن فترة إعداد هؤلاء الطلاب للالتحاق بالجامعات الإسلامية تتراوح ما بين ٣ إلى ٦ سنوات من تاريخ وصولهم إليها، وأن متوسط السنوات التي يقضيها هؤلاء في التعليم ابتداءً من بدء تعليمهم إلى نهاية المرحلة الجامعية يبلغ (٢٥) سنة ومتوسط أعمارهم عند تخرجهم بالشهادة الجامعية (٢٩ـ٣٤) عاماً.

١٢ ـ تمويل التعليم الإسلامي:

تعاني المدارس الإسلامية الأفريقية من ضعف في مصادر التمويل؛ فقليل منها يتلقى الدعم الحكومي، وتتمثل مصادر التمويل لهذه المدارس فيما يلي:

١ ـ ما يدفعه الطلاب من رسوم، ومع ذلك فهي رسوم قليلة، ونسبة كبيرة منهم لا تلتزم بذلك؛ ففي دراسة (بامبا) حول التعليم الإسلامي في ساحل العاج رأى ٩٠٪ من المديرين أن عدم دفع الرسوم الدراسية من مشكلات التعليم الإسلامي.

ورغم قلة هذه الرسوم وضعف تحصيلها فهي تمثل نسبة كبيرة من مصادر تمويل هذه المدارس؛ فقد دلت دراسة (بامبا) على أن ٧٣٪ من المدارس الإسلامية في ساحل العاج تعتمد على الرسوم الدراسية كمصدر لدخلها الرئيسي.

٢ ـ التبرعات النقدية من المحسنين إما من البلاد نفسها ـ وهذا نادر ـ أو من البلاد الإسلامية الأخرى ـ وهو الأغلب ـ.

وتتسم التبرعات بالقلة وضعف الاستمرار؛ فمصاريف المدارس مستمرة بصفة دورية وكثير من المتبرعين يكتفي بمبلغ مقطوع يدفعه مرة واحدة.

٣ ـ الكفالة من مؤسسات ومحسنين، وتعني أن يتولى المتبرع كافة مصارف المدرسة سواء أكان فرداً أم مؤسسة، إلا أن المدارس التي تعتمد على هذا النوع من الدعم قليلة.

وقد أدت الظروف التي يعيشها العمل الخيري بعد أحداث سبتمبر إلى تقلص كثير من أبواب الدعم الخارجي لهذه المدارس سواء أكان مقطوعاً أو كفالة دائمة.

٤ ـ الأوقاف والاستثمارات، وهي نادرة جداً، يقول الأستاذ سماكي إبراهيم: «مدارسنا تعتمد على الرسوم الدراسية التي يدفعها التلاميذ كمصدر للدخل الوحيد، وليس عندها أي مشروع استثماري لتطوير بنيتها الأساسية، وتحسين دخل الأساتذة العاملين فيها» (بامبا ص١٤٦).

وأفادت دراسة بامبا حول التعليم الإسلامي في ساحل العاج أنه لا يوجد إلا مدرستان فقط لهما استثمارات مالية.

وفي دراسة (بامبا) حول التعليم الإسلامي في ساحل العاج رأى ٩٠٪ من المديرين أن التمويل يعد مشكلة من مشكلات التعليم الإسلامي.

وقد ترك هذا الضعف في التمويل لدى المدارس الإسلامية آثاراً سلبية، أهمها: ضعف قدرتها على توظيف العناصر المتميزة والفاعلة، وضعف قدرتها على توفير المستلزمات الدراسية للمتعلمين فيها، وضعف مبانيها المدرسية.

ويصف الشيخ (محمد سعيد كمارا) مدير الشؤون الدينية في (غينيا) حال المدارس الإسلامية في غرب أفريقيا بقوله: «إن حالتها المادية والمعنوية مزرية لدرجة أصبحت معها أبعد ما تكون عن العصر ومتطلباته ومسايرة روحه؛ فهي لا تتوافر فيها المرافق الحيوية والأساسية سواء من حيث البنايات أو التجهيزات الضرورية، أضف إلى هذا ما تتخبط فيه من مشاكل التسيير الإداري والمراقبة التربوية وانعدام التخطيط التربوي؛ فهذه المدارس ضعيفة التمويل؛ لأنها تعتمد فقط على عطايا المحسنين والمتصدقين من أهل البلدة» (زين العابدين).

كما أدى هذا الوضع المتردي إلى اضطرار المدارس للجوء إلى حلول غير شرعية وغير مقنعة، ومن ذلك اختلاط الطلاب والطالبات حتى في المراحل العليا، وفي بعض المدارس لجأت المدرسة إلى تخصيص يوم للبنين ويوم للبنات، كما أدى هذا في بعض المدارس إلى اعتماد المعلم على تلامذته، وهذا له آثاره السلبية؛ ففي (زنجبار): «لا يحصل المعلم على رسوم أو دخل منظم، ولكنه يجد بعض الشيء من (النقود) عند دخول التلميذ الجديد في مدرسته، كما يجد شيئاً قليلاً إذا أتم التلميذ نصف المصحف، وإذا أكمل القرآن. كذلك يطبخ التلميذ المديدة، ويوزعها لزملائه. وتوجد طرق أخرى تساعد المعلم على دفع دخله، منها أن تعد زوجته بعض المطبوخات كالفول السوداني والفطيرة لتبيعها للتلاميذ الذين يشترونها إجلالاً لمعلمهم» (زيدي ص ١٠)

وأحياناً يقدم التلاميذ خدمات عينية للمعلم؛ ففي (زنجبار): «يعمل التلاميذ عادة كل الأعمال المنزلية لمعلميهم مثل: جلب المياه، غسل ملابس المعلم في كل يوم خميس، والطبخ للبنات، وتنظيف البيت كل صباح، وزراعة المحصولات في حقل المعلم، وجلب الحطب» (زيدي ص١١).

١٣ ـ مشكلات الخريجين:

يعاني خريجو المدارس الإسلامية ـ وبالأخص المدارس التي تقتصر على تدريس اللعوم العربية والإسلامية ـ من مشكلات ما بعد التخرج.

وتتمثل أبرز هذه المشكلات فيما يلي:

١ ـ قلة الجهات التي تتيح لهم مواصلة التعليم؛ فمعظم جامعات الدول الأفريقية لا تقبل هؤلاء الخريجين، وليس أمام معظم الخريجين إلا الانتظار على أمل أن تتاح لأحدهم منحة دراسية في إحدى الدول العربية، وهذه المنح لا تستوعب إلا النزر اليسير من هؤلاء الخريجين.

٢ ـ قلة فرص العمل المتاحة أمامهم؛ فمعظم الوظائف المتاحة في المؤسسات والشركات تتطلب إتقان اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، كما تتطلب إتقان

مهارات وقدرات لا توجد في الغالب لدى هؤلاء؛ ومن هنا يتجه هؤلاء للعمل في المدارس الإسلامية برواتب ضئيلة، أو يعملون في أعمال حرفية يتساوون فيها مع الأميين، بل ربما فاقهم الأميون في ذلك لطول خبرتهم في هذه الأعمال.

ويشعر الأساتذة الأفارقة والعاملون في ميدان التعليم الإسلامي بهذه المعاناة، يقول عبدالرحمن كوني: «كل صباح تموج الشوارع بتلاميذ المدارس القرآنية، يذهبون ويعودون، ونتساءل ما مصير هؤلاء الشباب الذين يقفون على أعتاب المستقبل؟ وماذا يكون وضعهم الاجتماعي بعد بضع سنوات؟» (بامبا ص٨٢).

ومن هنا لجأت بعض المدارس إلى النظام المزدوج الذي يدرس المنهجين الشرعي والرسمي - وسبق الحديث عن ذلك -، لكن النظام له سلبيات أخرى تتمثل في ضعف الخريج في أحد المجالين وفي صعوبة تمويله، كما أن القائمين على هذه المدارس يضطرون لأوضاع كثيرة غير مقنعة لهم، ومن أبرزها الاعتماد على المعلمين النصارى؛ ففي أحد المدارس التي تتبع هذا النظام يوجد سبعة معلمين: خمسة منهم نصارى، والسادس قادياني، والسابع مسلم سني، فيقول لنا مدير هذه المدرسة إني: لا أملك إلا معلماً ونصف.

ولجأت بعض المدارس إلى إضافة اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وإضافة بعض المواد من المنهج الحكومي إلا أن مستوى تدريس هذه المقررات وضعف إمكانات المدارس حال دون تحقيق ذلك لأهدافه.

١٤- السلطات الرسمية والتعليم الإسلامي:

واجه التعليم الإسلامي معاناة مع السلطات الرسمية في البلاد الأفريقية، وبالأخص في فترات الاستعمار الذي لم تتخلص منه تلك الدول إلا منذ عقود قليلة.

وقد واجه الاستعمار - على اختلاف دوله - التعليم الإسلامي، وسعى لمحاصرته ومضايقته، وتنوعت أساليب الحكومات الاستعمارية في مواجهة التعليم الإسلامي، وشملت هذه الأساليب:

(١ - ١٤) الامتناع عن التصريح لها:

حين تكون الظروف مواتية للمستعمرين من الامتناع عن التصريح للمدارس القرآنية فإنهم لا يترددون في ذلك؛ ففي عام ١٩٢٦م منع مفتش الشؤون الإدارية أحد المعلمين في المدارس القرآنية في مدينة (دالو) من فتح مدرسته وقال: «لن نسمح بتمكين وتطوير الجمعيات الإسلامية والمدارس القرآنية في الأماكن التي الإسلام فيها مجهول لدى أهلها» (بامبا ص٢٧).

يقول (أرنور ويبر) رئيس مصلحة الشؤون الإسلامية لمدينة (دكار): «يجب أن تكون سياسة فرنسا صارمة في أفريقيا الغربية، ويجب وضع حد لنشاط معلمي المدارس الإسلامية والكتاتيب والمرابطين في البلاد، وتساهلنا مع هؤلاء يعني أن نسهل بأنفسنا اعتناق الأفارقة التدريجي للإسلام؛ وبهذا نكون قد أخذنا بيد الإسلام، ودفعنا عجلة تقدمه إلى الأمام» (بامبا ص٤٩ نقلاً عن مجلة

العربي ربيع الأول ١٤٠٢هـ ص ٩)

(٢ ـ ١٤) إصدار قوانين صارمة للتصريح لها وتنظيمها:

ومن ذلك أن الحاكم الفرنسي في السنغال «فيدرب» أصدر بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٥٧م القرار رقم ٩٦ يتضمن عدة بنود للهيمنة على الكتاتيب القرآنية والمراكز التعليمية الإسلامية، وجاء فيه:

١ ـ لا يسمح من الآن فصاعداً فتح مدرسة إسلامية أو التدريس فيها إلا بعد الحصول على إذن من الحاكم.

٢ ـ على جميع الشيوخ الراغبين في فتح مدارس إسلامية تقديم طلبات بهذا الخصوص إلى الحاكم.

٣ ـ تقوم لجنة مكونة من طرف الحاكم، وتتألف من رئيس البلدية ومعلم يرشحه الحاكم بإجراء امتحان على المعلمين الراغبين في فتح مدارس.

٤ ـ تقوم اللجنة المذكورة بالرقابة على المدارس الإسلامية، وعلى المدرسين في هذه المدارس أن يرفعوا كل ثلاثة شهور تقارير عن أسماء وأعمار تلاميذهم.

٥ ـ على جميع المدرسين في المدارس الإسلامية أن يرسلوا تلاميذهم الذين يبلغون من العمر ١٢ سنة فزائداً إلى الدروس المسائية في المدارس الفرنسية التي تديرها الإرساليات المسيحية.

٦ ـ يحال كل من يخالف ما ورد في هذا القرار إلى المحكمة وعند إدانته تطبق عليه العقوبة المنصوص عليها في المرسوم الملكي الصادر في ١٨٤٥/٤/٢٦ م.

٧ ـ سيوزع هذا القرار على جميع المعنيين، وسيتم نشره في الجريدة الرسمية للمستعمرة. (أمباكي نقلاً عن الوثائق الإدارية للسنغال، رقم ٨٢ أكتوبر ١٨٥٧ الفقرات ٤٤٥ ـ ٤٤٦).

وبعد مرور أربعين سنة من تطبيق سياسة مكافحة التعليم الإسلامي بدون جدوى أصدرت الإدارة الاستعمارية قرارات أخرى أشد صرامة ضد المدارس القرآنية والعربية. فبتاريخ ٩ مايو ١٨٩٦م أصدر الحاكم الفرنسي قراراً يتضمن ست عشرة مادة، نذكر منها:

ـ مادة ١: إن فتح أية مدرسة إسلامية يتطلب تصريحاً من الحاكم العام.

ـ مادة ٢: يعتمد على هذا التصريح بعد اقتراح من مدير الشؤون الداخلية وبعد موافقة السلطات البلدية، وعلى الراغبين في الحصول على التصاريح توجيه طلباتهم إلى الإدارة الداخلية مرفقة بما يلي:

أ ـ شهادة قضائية تثبت عدم إدانته في قضية.

ب ـ شهادة حسن السيرة والسلوك من بلدية المدينة.

ت ـ شهادة ميلاد.

ـ مادة ٣: لا بد أن يجتاز المرشحون امتحاناً خاصاً أمام لجنة مكونة من رئيس البلدية والقاضي ومدرس للعربية، أو مواطن معروف له إلمام باللغة العربية.

(وجاء بعد ذلك في)

ـ مادة ٥: يتم إغلاق المدارس بقرار من الحاكم العام بناء على محضر من الشرطة العامة واقتراح

من مدير الشؤون الداخلية.

ـ مادة ١٠ : لا يمكن للمدارس الإسلامية الخاصة من الآن فصاعداً قبول تلاميذ تتراوح أعمارهم بين (٦ ـ ١٥) سنة أثناء أوقات الدراسة في المدارس العمومية.

ـ مادة ١١ : كل من يفتح مدرسة خاصة بدون تصريح أو يواصل في تشغيلها بعد سحب التصريح سيعاقب بغرامة مالية تتراوح بين (١ و١٥) فرنك، وسجن لمدة تتراوح بين (١ ـ ٥) أيام.

ـ مادة ١٣ : ستعلن عن هذه اللائحة بالفرنسية والعربية في جميع المدارس الإسلامية.

ـ مادة ١٥ : يبدأ تطبيق جميع البنود الواردة في هذا القرار مع بداية العام الدراسي القادم ١٨٩٦. (أمباكي نقلاً عن الأرشيف الوطني للسنغال، مايو ١٨٩٨ الرقم ٤٧٤ و٤٧٥).

وفي تاريخ ٢٢ أغسطس ١٩١٠م كتب الحاكم العام لمستعمرات فرنسا في غرب أفريقيا / وليام بونتي William ponty رسالة خاصة إلى مفتش التعليم الرسمي والإسلامي، قال فيها: (لا ينبغي أن نضيع أية فرصة لنشر لغتنا، وتخفيض عدد التلاميذ الذين يذهبون إلى المدارس القرآنية فقط. وقد أخبرتني أنه حتى في (سين لويس) فعدد التلاميذ الذين يتابعون دراستهم في مدارس المدينة الأربع لا يزيد على (٥٠٠) تلميذ، في حين أن أكثر من (١,٣٠٠) تلميذ يتجمعون حول الشيوخ في المدارس القرآنية. ولا يجوز أن ندعم المدارس القرآنية، بل علينا أن نتجنب كل ما يعزز نشر دين لا يؤمن معتنقوه بمبادئنا، ولا تروقهم الأفكار الجديدة التي ندعو إليها...) (أمباكي نقلاً عن الأرشيف الوطني للسنغال، ٧٦ J 92 / F).

(٣ ـ ١٤) سياسة الاحتواء والمهادنة:

ومن الأساليب التي سلكها المستعمر مهادنة التعليم الإسلامي تمهيداً لاحتوائه، يقول (جورج هاردي) المفتش الفرنسي لشؤون التعليم: «لقد كانت هناك قناعة بأنه لا يوجد في غرب أفريقيا، كما يوجد في الجزائر وتونس والمغرب الأقصى ثقافة إسلامية، وهذا يدفعنا إلى القيام ببعض تنازلات لهذه الحضارة التي سبقت حضارتنا، ولكي يتم تسهيل قبول تعليمنا الفرنسي لدى الأهالي فقد كان علينا أن نقبل التعليم التعليم الإسلامي العربي؛ حيث يكون واسطة بين المدارس القرآنية والمدارس الفرنسية، وتستهدف العمل على نسيان الأولى وقبول الثانية» (بامبا ص٤٧ نقلا عن زيادة).

ويقول خبير التربية في المخابرات المركزية في الحكومة الاستعمارية السنغال: «إن نسبة الإقبال على مدارسنا على مستوى القطر السنغالي تدعو للسخرية، وإنه لمن المؤسف أن لا يرتاد مدارسنا المنتشرة في الريف سوى بضعة تلاميذ بينما تستقطب المدارس القرآنية مئات الطلاب.... لا بد من فعل شيء بطريقة غير مباشرة؛ لأن أي تدخل حكومي قد يأتي بنتائج وخيمة» (ساتي ص ١٧٤).

(٤ ـ ١٤) الحكومات المحلية والتعليم الإسلامي:

انتهت مرحلة الاستعمار العسكري في دول أفريقيا، وإن بقيت كثير من آثاره ونتائج قوانينه

وإجراءاته؛ فكثير منها لا زال معمولاً به، والأنظمة التعليمية التي رسخها لا زال لها حضور وتأثير في الساحة الأفريقية.

والأمر في كثير من الدول الأفريقية كما تصفه الكاتبة (إيف ديسار): «البيض لا يزالون في أفريقيا، ولا يزالون يقومون بدور هام، لقد تخلوا على الأقل في الظاهر - في السنغال مثلاً - تخلوا عن امتيازاتهم، ولكن وجودهم لا يزال عاملاً بارزاً، إن لم نقل أساسياً في مختلف الإدارات؛ فهم يؤثرون على سياسة الاستيراد والتصدير، ويمتلكون ويديرون أكبر البيوتات التجارية نشاطاً، أما التربية والنشاطات الثقافية والاجتماعية فإنها لا تزال كما كانت في السابق مرتبطة بهم» (ساتي ص١٧٨).

بل لا زالت بعض الدول الاستعمارية تمارس قدراً من السلطة على مستعمراتها السابقة؛ فمنظمة الدول الفرنكفونية - على سبيل المثال - ترعاها فرنسا، وتمارس عليها إملاءات ومواقف عدة، وفي بعض الدول التي لا تملك سفارات في البلدان العربية ترعى الدولة الاستعمارية السابقة شؤونها، وتمنح سفارات تلك الدول تأشيرات الدخول إلى هذه الدولة، وكثيراً ما حرم بعض الدعاة الدخول إلى بعض الدول الأفريقية لامتناع الدولة الاستعمارية منح التأشيرة.

وتتفاوت مواقف الحكومات المحلية في أفريقيا من التعليم الإسلامي، لكن الغالب هو الموقف السلبي المتمثل في عدم الاعتراف بهذه المدارس وشهاداتها، وعدم منحها أي مساعدات مالية، بل مضايقتها وإغلاقها في بعض الدول، رغم أن هذه المدارس لها أثرها في التقليل من الجريمة والبطالة، وفي محاربة الإيدز ومظاهر الانحراف والتفكك الاجتماعي.

ومع ذلك فهناك فرص عديدة في بعض الدول الأفريقية. كوحدات التعليم الإسلامي والعربي الموجودة في عدد من وزارات التربية في الدول الأفريقية، كما أن بعض الحكومات تمنح تسهيلات عدة للمدارس بشرط أن تقدم حداً أدنى من التعليم الحكومي، وبعضها تمنح فرصاً لطلاب المدارس الإسلامية في الدخول في اختبارات الثانوية العامة.

والمؤمل من العاملين في ميدان التعليم الإسلامي السعي للتعرف على الفرص القائمة في بلادهم والإفادة منها، بل السعي لتغيير القوانين التي تضايق التعليم الإسلامي، وتسهم في تحجيمه.

١٥ - خاتمة:

وعلى الرغم من هذه الصعوبات والعقبات، ومن السلبيات والمشكلات التي يعاني منها التعليم الإسلامي في أفريقيا فيبقى التعليم الإسلامي منارة مضيئة من منارات العمل الإسلامي، وتبقى له آثاره الحميدة في نشر العلم الشرعي والدعوة للإسلام وحفظه في هذه القارة المستهدفة بتيار التنصير.

وتبقى كثير من مظاهر ضعفه وقصوره جزءاً من مظاهر قصور العمل الدعوي الإسلامي، وجزءاً من طبيعة الحياة الأفريقية بصعوبتها ومعاناتها.

ومع ذلك فنتطلع للمزيد، وأمنيتنا أن يسعى التعليم الإسلامي لمراجعة واقعه وتقويمه، وأن تنشأ اتحادات وتكتلات للمدارس الإسلامية والعربية تسعى لتبادل التجارب والخبرات ولتوحيد كثير من

الجهود المبذولة في هذا الميدان المهم من ميادين العمل الإسلامي.

١٦ـ المراجع:

- أمباكي، خديم محمد سعيد (١٤١٩هـ). التعليم الإسلامي في أفريقيا: الواقع والمأمول في السنغال. بحث غير منشور.
- خليفة، صلاح الدين. التعليم الإسلامي في نيجيريا. بحث غير منشور.
- زيدي، عيسى الحاج. التعليم الإسلامي في زنجبار. بحث غير منشور.
- سانو، قطب مصطفى (١٤١٩هـ). النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا. قراءة في البديل الحضاري.
- سعودي، محمد عبدالغني (١٩٨٠م). قضايا أفريقية. سلسلة عالم المعرفة. ع ٣٤. سنة ١٩٨٠م.
- الصويان، أحمد بن عبدالرحمن (١٤١٢هـ). التعليم في أفريقيا. مجلة البيان. عدد ٤١.
- عويس، عبدالحليم. مشكلات التعليم في أفريقيا غير العربية. مجلة البحوث الإسلامية.
- فوفانا، رقية. التعليم الإسلامي في مالي. بحث غير منشور.
- فوفانا، محمد. التعليم الإسلامي في بوركينا فاسو. بحث غير منشور.
- الكاميروني، خليل محمد. التعليم الإسلامي في الكاميرون.
- يوسف، بامبا (٢٠٠٢م). مشكلات التعليم الإسلامي في كوت ديفوار: دراسة تحليلية تقويمية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أفريقيا العالمية.
- محمد، الطيب زين العابدين. الأوضاع التعليمية للأقليات المسلمة في أفريقيا. مجلة دراسات أفريقية.
- عدد مجلة مستقبليات. المجلد الثاني والعشرون. العدد الثاني. ١٩٩٢م.
- سيلا، عبدالقادر محمد (١٤٠٦هـ). المسلمون في السنغال: معالم الحاضر وآفاق المستقبل. سلسلة كتاب الأمة. العدد ١٢.
- ساتي، مهدي (١٤١٥هـ). اللغة العربية وصراع الثقافات في السنغال. مجلة دراسات إفريقية. العدد الثاني عشر. رمضان ١٤١٥هـ.

حـــرب المفـــاوضـــات والســـودان الجـــديد

د. مـصـعب الطيب بابكر(*)
musaab11@hotmail.com

(١٥مبادرة) للسلام.. (٩أعوام) من جولات مبادرة الإيقاد.. (١٠٠يوم) من الاجتماعات الساخنة في منتجعات كينيا.. (١٢٥ ساعة) من التفاوض المباشر.. أكثر من (٧٠٠ بند) في (٦ اتفاقيات) تم توقيعها أخيراً في (نيفاشا) بكينيا بين وفد الحكومة السودانية ووفد الحركة الشعبية (المتمردة) في ٢٠٠٤/٥/٢٦م بعد مفاوضات تضمنت كل معاني الحرب وعناصرها عدا الذخيرة الحية. حرب المفاوضات التي دخلها الجميع كرهاً تحت لظى العصا الأمريكية الغليظة، ورهق سني أطول حرب في أفريقيا، وبعد تلاشي الآمال بسحق الخصوم والنصر المحتوم.. إنها النهاية.. نهاية أسلوب أو جولة، ولكنها أبعد ما تكون عن نهاية الحرب [إن إنهاء الحرب هو البداية فقط، أما الاتفاقية فهي مغامرة مفتوحة خلال لعبة شديدة الخطورة] كما جاء في نص تقرير (ضمان السلام:مشروع إعادة البناء بعد الحرب) الذي قدمه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية إلى اللجنة الاستشارية للشؤون الأفريقية التابعة لوزير الخارجية الأمريكي في يناير ٢٠٠٤م والذي سنرمز لنصوصه بالمعكوفين [ ].

أجواء المفاوضات :

بكل المقاييس لم تكن المفاوضات تجري في أجواء صحية ترتكز على المعالجة الموضوعية والعادلة لجذور المشكلة وإفرازاتها، وضمان عدم تكرارها، بل سارت وتيرة التفاوض على نحو متعجل وملغوم، يبعث على الظن أن إبرام الاتفاق هدف بحد ذاته، وليس وسيلة لحل القضية. لقد دخلت الحكومة السودانية «حلبة» المفاوضات الأخيرة وهي تعيش وضعاً حرجاً وعصيباً أضر كثيراً بطريقة تعاطيها مع العملية، ويمكن أن نجمل هذه المؤثرات على النحو التالي :

● **مؤثرات خارجية : أهمها:**

تغير الإستراتيجية الأنجلو أمريكية ضد السودان مطلع القرن الجديد إلى «إحلال السلام، وليس تغيير النظام» كما صرح المبعوث البريطاني (آلن قولتي) في ١٢نوفمبر ٢٠٠٢م، وكما جاء في المقترح

(*) رئيس مجلس إدارة جريدة المحرر - السودان.

الذي تقدم به مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن لوزير الخارجية الأمريكية في ١٣ يونيه ٢٠٠١م برئاسة الدكتور (ستيفن مورلسون) مدير الدراسات الأفريقية بالمركز، والدكتور (فرانسيس دنيق) الخبير في معهد بروكنجز، والمتعاطف مع الحركة الشعبية رئيساً مشاركاً، وقد أوصى التقرير بعد انتقاده لسياسة إدارة كلنتون في السودان: «بالانتقال من العزل والاحتواء إلى الارتباط والبناء، والتركيز على وقف الحرب في الجنوب».

فبعد اتهام مجلس النواب الأمريكي في ١٥ يونيو ١٩٩٨م الحكومة السودانية بالتورط في ممارسة تجارة الرقيق، ومذابح، وأعمال تطهير عرقي في جنوب السودان، ودعا القرار إلى فرض حظر للأسلحة إلى السودان، ومحاكمة تجار الرقيق. ثم فرضت الحكومة الأمريكية حظر تحليق الطيران السوداني في مناطق (الجنوب - وجبال النوبة) في ٢٨ يونيو ١٩٩٨م، وأعلنت في ١٩٩٩/٧/٢٠م اتهامها للخرطوم بدعم وإيواء الإرهابيين، وربطت تحسن العلاقات بتخلي الأخيرة عن سياستها في هذا الصدد، وهو الأمر الذي تم تجديده أيضاً في ٢٠٠٠/٩/٦م، ومرة أخرى في ٢٠٠٠/١١/٢م مع تمديد جديد للعقوبات الاقتصادية التي استؤنفت منذ نوفمبر ١٩٩٧م.

إلا أن الإدارة الأمريكية بدأت من ثم بإرسال مؤشرات للتهدئة، والتلويح بجزرة تحسين العلاقات الغربية مع الخرطوم، ففي ٢٠٠١/١/٢٦م أرسل الرئيس الأمريكي جورج بوش رسالة خطية للرئيس السوداني البشير هنأه فيها بمناسبة فوزه في الانتخابات الرئاسية، ورحبت الخرطوم بمقترحات القائم بالأعمال الأمريكي (دايموند بروان) المتعلقة بالسلام في ٢٠٠١/٣/١٢م، ووصفتها بالإيجابية، كما رحبت بشروط وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) لتطبيع العلاقات التي أعلنها في ٢٠٠١/٤/٣٠م، وفي ٢٠٠١/١٠/٢٨م تم رفع العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على السودان عام ١٩٩٦م بدعوة من الولايات المتحدة.

لقد تواكبت هذه (الجزرات) مع سلسلة جديدة من الضغوط، ترافقت هي الأخرى مع محادثات السلام والتي شملت عدة إجراءات منها:

- إعادة فتح ملف الرق وحقوق الإنسان بالقرار الذي تبناه الكونجرس الأمريكي يوم ١٥ يونيو ٢٠٠١م والذي يدين الحكومة، ويمنع الشركات العاملة في السودان من طرح أسهمها في البورصة الأمريكية.
- دعم (التجمع الوطني) المعارض الذي يخوض معارك واسعة ضد الحكومة السودانية بمبلغ عشرة ملايين دولار أجازها الكونغرس في ٢٠٠١/١٢/٢٦م بعد أيام قلائل من تعيين القس (جون دانفورث) مبعوثاً أمريكياً للسلام.
- التهديد بتطبيق (قانون سلام السودان) الذي أقره مجلس النواب في ٢٠٠٢/١٠/١٠م، ووقعه الرئيس الأمريكي في ٢١ /١٠/٢٠٠٢م والذي يقضي بإنزال عقوبات تجارية، ونفطية، وحظر تصدير السلاح للحكومة السودانية، إن هي تسببت في إخفاق الاتفاق، بينما يهدد التمرد بـ (كارثة) عدم تطبيق العقوبات على الحكومة!
- في ٣ نوفمبر ٢٠٠٢م جددت الإدارة الأمريكية

العمل بالعقوبات الاقتصادية الصادرة على السودان منذ ٣ نوفمبر ١٩٩٧م.

● تحريك قضية المسؤولية عن حادثة محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك من قِبَل نواب الكونغرس.

● الملاحقة الأمريكية اللصيقة بالتحديد المتكرر والمعلن لمواقيت نهائيّة للتوقيع.

■ تهديد الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة بالتدخل العسكري، وفرض عقوبات على الحكومة، ومحاكمة مسؤولين سودانيين نتيجة لأحداث (دارفور)، وقد أجاز الكونغرس الأمريكي في ٢٤/٦/٢٠٠٤م مشروع قرار يصف ما يحدث بأنه (إبادة جماعية) يتم بمساندة الحكومة السودانية، وأقر مجلس الأمن الدولي في ٣٠/٧/٢٠٠٤م قراراً يحمل الخرطوم المسؤولية، ويمهلها شهراً لمعالجة الوضع، وإلا واجهت «تدبيرات» صارمة.

وقد اكتسبت قضية (دارفور) زخماً واسعاً غطى على المشكلة الجنوبية برمتها، وتدخلت فيه - بشكل سافر - بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا، إضافة إلى الولايات المتحدة، والأمم المتحدة.

■ الانحياز المكشوف لدول الإيقاد وشركاء الإيقاد ضد الحكومة السودانية غير مجريات التفاوض إلى غير صالح الحكومة:

● فدولة (كينيا) التي تقود المفاوضات ما زالت تحتل مثلث (الليمي) على حدودها مع السودان، وتستضيف المكاتب السياسية الرئيسية للحركة، وتمثل الميناء البديل لبورتسودان، و[مسارات النقل الجديدة مثل: خط الأنابيب إلى كينيا الذي تفضله الحركة]، وكينيا -على كل حال- كانت تمثل أحد خيارات الإدارة الإنجليزية حول تبعية جنوب السودان.

● أما (يوغندا) فما زالت تحتفظ بعلاقات متوترة مع النظام السوداني نتيجة لنشاطها العسكري المستمر مع (جيش الحركة) طيلة منتصف التسعينيات، وتتمركز قوات الجيش الشعبي في شمال (يوغندا)، والرئيس اليوغندي (يوري موسفيني) زميل دراسة (لجون قرنق) بجامعة دار السلام في منتصف الستينيات، حينما كان المسلمون يتعرضون للإبادة والتهجير في زنجبار، وفي (المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية) الذي عقد في (ديربان) بجنوب أفريقيا في ١٤/٩/٢٠٠١ انتقد الرئيس الأوغندي (موسيفيني) ما وصفه بانتهاكات حقوق الإنسان، واضطهاد العرب والمسلمين للأفارقة والمسيحيين في السودان، وقال: «لماذا يصمت المجتمع الدولي عن اضطهاد العرب والمسلمين للأفارقة والمسيحيين في السودان؟ إن الذين يتحدثون عن الصهيونية يغفلون عما يفعله العرب في السودان». ومما يشكل بؤرة للاحتكاكات مع السودان أن قبائل شمال يوغندا ومنها قبائل (الباقندا) يمثلون النخب الحاكمة تاريخياً في يوغندا، كما يدين عدد كبير منهم بالإسلام، ويشكلون معارضة فعالة لحكومات قبائل الجنوب والوسط، كما في حالة (موسفيني) الذي يتهم الخرطوم بمساندتها. وثمة خلاف حدودي قديم مع السودان حول الجزء الجنوبي من (اللادو)

ومركزي (غندكرو) و(منيوت).

(إثيوبيا) تعتبر البوابة الخلفية لجنوب النيل الأزرق التي تمكن التمرد عبرها من احتلال مناطق (الكرمك وقيسان)، كما لا تزال تبسط يدها على منطقة (الفشقة) الغنية.

● وإثيوبيا هي الدولة التي نشأت، وترعرعت فيها حركة التمرد؛ فمعسكر (بلفام) هو المعسكر الرئيسي الأول للحركة، كما أنها كانت الحليف التاريخي لقيادة (جون قرنق) لحركة التمرد الجنوبية، وتتنافس مع السودان على النفوذ الإقليمي في المنطقة، وهو ما تعزز كثيراً بعد دعم السودان لاستقلال إرتريا.

أما (إرتريا) فتتبنى موقفاً صريحاً في معاداة الحكومة السودانية، وفي المساندة السياسية والعسكرية للتمرد والمعارضة الشمالية.

وإجمالاً فكل دول الطوق تعتبر راعياً تاريخياً للحركة، وتتأثر بأطروحة (قرنق) حول العنصرية الأفريقية، واحتواء التمدد العربي الإسلامي، إضافة إلى أنها لم تعش حالة استقرار سياسي في علاقتها مع الخرطوم.

وأمر شركاء الإيقاد لا يقل سوءاً عن أعضائها؛ فالمبعوث الأمريكي القس (جون دانفورث) جاء يحمل رؤى اليمين الديني المسيحي المتشدد أحد أهم حلفاء الجيش الشعبي في واشنطن، والمبعوث البريطاني (ألن قولتي) هو السفير نفسه الذي طردته الحكومة سابقاً لمواقفه المعادية لها، ووزيرة التنمية الدولية النرويجية (هيلدا جونسون) تحركت بناء على ضغط الكنيسة النرويجية، ومنظمات الغوث الممولة للحركة مثل: (برنامج المساعدة الشعبي النرويجي).

■ إن انحياز الوسطاء تسبب في فقدان الحكومة لميزة مقايضة الملفات كعملية متكاملة، وليس عبر بروتوكولات متفرقة (piece by piece) تكبد معها الوفد المفاوض عناء الضغوط والتنازلات المتكررة، وتسبب في إدخال (المناطق الثلاث) لصلب العملية، وهو ما يناقض نص (تفاهم مشاكوس) في قصر المفاوضات على حدود ١٩٥٦م. وحينما نعلم أن أغلب هذه الاتفاقات إنما هي أوراق، ومقترحات مقدمة من الوسطاء ندرك مقدار الغبن الذي غرقت فيه الحكومة.

■ ساهمت حرب الخليج الثانية في زلزلة ترابط الجامعة العربية، كما أن الخارجية السودانية لم تفعل ما يكفي لتفعيل الدور العربي، وإشراكه في الهم الجنوبي الذي يصنع، ويدار عبر آليات أفريقية لا تتناغم مع الخلفية العربية والإسلامية للسودان. بينما كان قائد الجيش الشعبي (جون قرنق) يعامل كما الرؤساء عبر استقبالات رسمية في الدول الأوروبية والأمريكية، ويخاطب البرلمانات (كما حدث في البرلمان الألماني في فبراير ١٩٨٨م)، ويلتقي بكافة المسؤولين الأجانب ووزراء الخارجية، بجانب علاقات خاصة مع الرؤساء الأفارقة في كينيا، ويوغندا وأريتريا، وزامبيا، وزمبابوي، وموزمبيق، وملاوي وبتسوانا، وتنزانيا.

■ لم تهدأ التوترات المصرية السودانية بجانبها السياسي المتعلق بطبيعة الحكم السوداني، وعلاقاته الإسلامية وإشكال الاستضافة والتنسيق مع

المعارضة، أو جانبها الأمني المتضمن لتسليم المطلوبين، وتداعيات محاولة اغتيال الرئيس المصري، أو جانبها الاقتصادي والتعليمي المرتبط بنظم العبور والإقامة، والتبادل التجاري، وحقوق الري والمياه، والمؤسسات التعليمية، أو ببعدها العسكري الذي تمثله أحداث (مثلث حلائب)، لم تبدأ هذه التوترات بالهدوء إلا عام ١٩٩٨م، ثم توطدت أكثر بعد ترحيب القاهرة بقرارات (الرابع من رمضان) التي اتخذها الرئيس السوداني البشير في ١٢/١٢/١٩٩٩م؛ وأدت لإقصاء د.الترابي عن الحكم، وأعلن وزير الخارجية المصري - آنذاك - (عمرو موسى) في ١٣/١٢/١٩٩٩م عن «دعم مصر الكامل ومساندتها للرئيس البشير».

وفي مطلع سبتمبر ١٩٩٩م تم - بالاتفاق مع ليبيا- الإعلان من مدينة مرسى مطروح المصرية عن (المبادرة المشتركة) حول مشكلة جنوب السودان، سعى أصحابها لتجنب الإشارة لحق تقرير المصير وعلاقة الدين بالدولة، مما حدا بالحركة والتجمع المعارض إلى التلكؤ في التعامل مع المبادرة التي لم تلق أيضاً استحساناً يذكر من الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الدور المصري في السودان بدأ يتجاوز عقدة التعامل السياسي لصالح التعامل الإستراتيجي الحيوي، لكنه لا يواكب أبداً خطورة التداعيات الكبيرة لعملية السلام السودانية، ولا يتجاوب بحنكة مع تضارب المصالح الأمريكية والمصرية في القضية، ولا مع جدوى توثيق علاقاتها المنفتحة وغير المؤثرة مع أطراف النزاع السوداني، رغم أن القاهرة تعلم أنها معنيّة ومستهدفة بأيّ ترتيبات تؤثر على التشكيل السياسي والجغرافي والديموغرافي في السودان، لقد كتبت مجلة (أفريكا كونفدنشيال) اللندنية في ٢٠/١٠/١٩٨٢م تقول: «اليوم كما في القرن الماضي يظل المثل قائماً: أن من يسيطر على (أعالي النيل) هو سيد القاهرة والسويس».

● **مؤثرات داخلية: منها:**

- غليان الأوضاع في (دارفور) تسبب في تشتيت التركيز الحكومي؛ وذلك لضيق دائرة صنع القرار، وغياب الدور الفاعل للمؤسسات الحكومية والحزبية في التصدي لهذه المشكلات.

- تنامي وضغط حلفاء الحكومة والتكوينات الجهوية، خاصة تلك التي لها دور في ترتيبات الاتفاقية، مما عقّد منظومة توزيع السلطة والثروة التي تتعامل عبرها الحكومة.

- الارتباك في صياغة خط التحالفات في المرحلة الجديدة، وإعادة بناء التشكيل الحكومي والحزبي للموتمر الوطني وما يسمى (بالحركة الإسلامية - وريثة الجبهة الإسلامية القومية -)، وقد عقد مؤتمر بهذا الشأن في ١٦/٤/٢٠٠٤م - في نفس أيام المفاوضات - أبعدت بمقتضاه أي مطالبة بإعادة إحياء الحركة ومؤسساتها المعطلة خارج إطار الدولة، وتم فيه انتخاب نائب الرئيس (علي عثمان محمد طه) رئيساً لما سمي بـ (الحركة الإسلامية).

- غياب آلية واضحة وحكيمة للتفاوض وللتعامل مع طيف المتغيرات الواسعة في الساحة، والاستثمار الأمثل لجهود المعنيين بالمنطقة. وهذا ما جسدته

استقالة مستشار الرئيس السوداني للسلام (د .غازي صلاح الدين) الذي عزا الأمر إلى اعتراضه على منهجية التفاوض.

- إخفاق جهود الاستقطاب الحكومي لشتات المعارضة التي دخلت ضمن كروت الضغط التي تستغلها الحركة لتعزيز موقفها. وضعف تفاعل الجبهة الداخلية مع موقف الحكومة.

- انسلاخ عدد من الفصائل الجنوبية الموالية للحكومة، وانضمامها للحركة الشعبية كمجموعتي (رياك مشار) و (د. لام أكول)، وتمرد مجموعة (بيتر قاديت)، بالإضافة إلى تململ بعض جنوبي الداخل من التجاهل الحكومي لهم.

في مثل هذه الأجواء العكرة جاءت نازلة البت في أخطر منعطف يمر به السودان بعد الاستقلال.

ضربة البداية:

بعد توقيع اتفاق (مشاكوس) توقف التفاوض أثر استيلاء التمرد على مدينة توريت (إحدى أكبر مدن الجنوب) في الأول من سبتمبر ٢٠٠٢م، وبعد استرجاع الجيش السوداني لمدينة (توريت) الإستراتيجية استؤنفت المفاوضات مجدداً في ١٤ اكتوبر ٢٠٠٢م، تم فيها الاتفاق على وقف العدائيات، ثم توالت الحلقة التفاوضية عبر مدن كينيا؛ نيروبي.. كارن.. ناكورو.. نانيوكي، بيد أنها لم تتمخض عن شيء يذكر سوى (وثيقة ناكورو) التي سعى وسطاء (الإيقاد) لفرضها على الجانب الحكومي والذي تمسك من جانبه برفضها؛ بحجة كونها غير منصفة، وتتعارض مع بنود إعلان (مشاكوس)، ولكن الحقيقة أن الوثيقة كانت تعبر عن قراءة متقدمة لما يمكن أن يصل إليه سير المفاوضات، وقد كان.

في الرابع من سبتمبر ٢٠٠٣م وعلى نحو مفاجئ استؤنفت مفاوضات (نيفاشا) بلقاء نائب الرئيس السوداني (علي عثمان محمد طه) وزعيم الحركة الشعبية (المتمردة جون قرنق)، واستمرت حتى تم توقيع (اتفاقية الترتيبات الأمنية) في ٢٠٠٣/٩/٢٥م، ثم تباطأت بعدها وتيرة المفاوضات إلى حين توقيع اتفاقيات اقتسام (السلطة، والثروة، والمناطق الثلاث) في ٢٦ ابريل ٢٠٠٤م، وبهذا يكون التفاوض قد تجاوز معظم المناطق الوعرة، ولم يتبقى بعدها سوى إتمام اتفاق وقف إطلاق النار الدائم، والاتفاق على التفاصيل الإجرائية لتنفيذ الاتفاقية، والإعداد للمرحلة التمهيدية (ما قبل الانتقالية). وسنتعرض فيما يلي لقراءة مجملة لما تم التوقيع عليه.

اتفاقية الترتيبات العسكرية:

هي النقطة الأكثر حساسية وخطورة؛ باعتبار أنها تمثل الثقل النوعي لعملية التفاوض، وتحقق ضمانات النجاح أو الإخفاق، وهي النقطة التي يحسبها (جيش الحركة) ضمن أعلى هرم إنجازاته في المفاوضات.

أقر (البروتوكول) بشرعية الجيش الشعبي (جيش التمرد) كجيش وطني مستقل يعامل على قَدَم المساواة بالقوات المسلحة السودانية. وقد نص الاتفاق على سحب القوات الحكومية (الجيش

السوداني) من كل أراضي الجنوب حسب حدود ١/١/١٩٥٦م تحت رقابة دولية خلال سنتين ونصف، مقابل سحب قوات (الجيش الشعبي) من جبال النوبة والنيل الأزرق، على أن يحل مكانهما قوات مشتركة مكونة من الجيشين تعدادها (٣٩ ألف فرد) موزعة على جنوب السودان (٢٤ ألفاً)، وجبال النوبة (٦ آلاف)، وجنوب النيل الأزرق (٦ آلاف) والعاصمة الخرطوم (٣ آلاف)، وهذه القوات ستكون لها عقيدة عسكرية مشتركة (جديدة)، وستكون نواة لجيش السودان في حالة الوحدة.

الاتفاق يخير الفصائل الأخرى للانضمام فقط للجيش السوداني، أو لجيش الحركة، أو استيعابها في القوات النظامية الأخرى لأي من الطرفين.

إن مكمن الخطورة في الاتفاق أنه يقرّ تفوقاً حاسماً لـ (قوات الحركة) في الجنوب (وهو أس الصراع) على (الجيش السوداني) بشكل لا يمكن التراجع عنه إذا ما حاول الجيش الشعبي النكوص عن الاتفاق، وبحيث يتسنى له الانفراد المطلق بالمنطقة، وربما إعلان الاستقلال من جانب واحد، وبحدود مريحة لم تكن متاحة أثناء الحرب، وهو تحديداً ما تباهى به (جون قرنق) رئيس الجيش الشعبي (صحيفة الاتحاد ٣/١٠/٢٠٠٣م) قائلاً: «إن أكبر ضمان للالتزام الحكومة السودانية بالاتفاقية الموقعة هو احتفاظ (الحركة الشعبية) بنحو مائة ألف مقاتل في كامل استعدادهم العسكري للدفاع عن الاتفاقيات إذا حاول الطرف الآخر تجاوزها أو التملص منها» إنه طريق (الاتجاه الواحد) الذي لن يكون بمقدور الحكومة معه إلا تمنّي أن لا تتصرف الحركة بحماقة. وهو الموقف الذي سيزداد حرجاً حينما يتعين على الحكومة تأهيل (الجيش الشعبي)، وتمويله وتسليحه من خزينتها.

إن وجود ألف وخمسمائة فرد مسلح من مقاتلي (الجيش الشعبي) في العاصمة سيكون عامل قلق آخر إذا ما أسيء استخدامهم، أو حتى قل انضباطهم، وهو جوّ عانت منه العاصمة مراراً إثر معارك شرسة بين (حرس) الفصائل المتحالفة مع الحكومة، مما اضطرها لنزع أسلحتهم في نهاية الأمر. وفي كل الأحوال فإن الحضور العسكري القوي للحركة في العاصمة سيكون له ظلاله السياسية المؤثرة.

العقيدة العسكرية المشتركة، والنواة المكونة لجيش السودان المستقبلي، ومصير الفصائل العسكرية التي تصر على وضعها المستقل أو شبه المستقل، والفصائل الرافضة للاتفاق، ومدى حياد الرقابة الدولية كلها مسائل تزيد من تعقيد موقف الحكومة، وتقلل من فرص نجاح هذه العملية.

اتفاق تقاسم السلطة:

رغم أن تمثيل (الحركة الشعبية) للجنوب لا يتجاوز ١٧ ٪ (برأي المراقبين) من مجموع سكان أهل الجنوب الذين يشكلون ربع سكان السودان، ويقطنون في ربع مساحته.. ورغم الاضطراب في تحديد البعد الذي تفاوض عبره الحكومة نتيجة غياب حكومة الشمال، وبرلمان الشمال المقابل لحكومة الجنوب وبرلمانها، ومن ثم غياب التناسق في درجة التمثيل في الحكومة الاتحادية، والبرلمان الوطني بين

الأقاليم والقوميات.. ورغم أن التفاوض أخذ صبغة التنافس على المكاسب الحزبية على حساب المصلحة العـــامـــة.. ورغم أن التناقض الأيديولوجي والإستراتيجي، ومرارت سنوات الحرب ونقض العهود لم تبرح مواطنها بعد.. ورغم تقليم أظافر الحكومة المركزية لصالح حكومة الجنوب والولايات، ولصالح (عشر) لجان موكلة بتطبيق بنود الاتفاقية.. رغم كل ذلك فإن الاتفاق قد بالغ في تعزيز سطوة (الحركة الشعبية) على الشمال بعد تأكيد انفرادها بالسلطة في الجنوب.

الاتفاق أعطى الجيش الشعبي (التمرد) منصب النائب الأول للرئيس على أن يكون له حق (الفيتو) في نقض قرارات الرئيس، إذا تناولت شؤون الحرب والطوارئ، وحل واستدعاء البرلمان وكل المناصب المتعلقة بالاتفاقية (التي بدورها تتعلق بكل المناصب). وهو الحق الذي لا يملكه الرئيس حتى في أبسط شؤون الجنوب.

و (النائب الأول) الجنوبي يرأس أيضاً حكومة الجنوب التي تجعل لها الاتفاقية وضعاً دستورياً مستقلاً بحكومة، وبرلمان، وسلطة قضائية مستقلة تماماً، وينفرد فيها رئيس الجيش الشعبي بتعيين وزرائها، وتسعة حكام للولايات الجنوبية العشر، وتعين٧٠٪ من نواب البرلمانات الجنوبية وحكوماتها.

وينص الاتفاق أيضاً على أن ينال الجيش الشعبي (التمرد) نسبة ٢٨٪ من السلطة التنفيذية المركزية، بجانب ٥٢٪ للمؤتمر الوطني، و١٤٪ لباقي قوى الشمال، و٦٪ لباقي القوى الجنوبية إلى حين إقامة انتخابات عامة في نصف الفترة الانتقالية (في موعد يحدده الطرفان)، ويقضي الاتفاق بأن يعين رئيس الدولة (المنتخب) إذا كان شمالياً نائباً أول من الجنوب هو رئيس حكومة جنوب السودان المنتخب من قِبَل الجنوبيين فقط، أما إذا كان الرئيس المنتخب جنوبياً فعليه تعيين نائب أول من الشمال. ويلزم الاتفاق الحكومة المركزية بأن يكون ما بين ٢٠٪ إلى٣٠٪ من العاملين في الخدمة المدينة هم من الجنوب، بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

أما السلطة التشريعية فتتشكل من مجلسين: مجلس وطني (برلمان نيابي) مكون بنفس النسب أعلاه، ومجلس ولايات (مماثل لمجلس الشيوخ في النظم الأخرى)، تمثل فيه كل ولاية بممثلين، (في السودان ٢٦ ولاية منها ١٠ ولايات جنوبية). وليس لهذه المجالس أي حق في تغيير حرف واحد يمس الاتفاقية؛ لأنه حق مخصص فقط للطرفين الموقعين كيفما كان وضعهما الانتخابي.

تتكون السلطة القضائية من (محكمة دستورية) يرأسها قاضي يتم تعيينه بالاتفاق بين الرئيس ونائبه الأول، وتتولى (الرئاسة) أيضاً تعيين باقي قضاتها بتوصية لجنة الخدمات القضائية (الممثلة بشكل عادل)، وإجازة مجلس الولايات، و(محكمة عليا) تعينهم (الرئاسة) أيضاً بعد توصية لجنة الخدمات القضائية، على أن يتم تمثيل جنوب السودان في المحكمتين كما يتم تمثيلهم في (المحاكم الوطنية) في العاصمة.

اللغة الرسمية المنصوص عليها في الاتفاق

صيغت على نحو غامض ومربك، يقرأ كالتالي: (اللغة العربية هي اللغة الرئيسية على المستوى الوطني، وتصبح الإنجليزية هي لغة الأعمال الرسمية للحكومة ولغة التوجيه في التعليم العالي).

العاصمة (القومية) في الاتفاق ستخضع لإدارة ممثلة (بنسب عادلة) للطرفين، وسيتم إعفاء غير المسلمين من تطبيق الشريعة الإسلامية وتطبيق عقوبات مخففة بديلة. والتطبيق (المهزوز) للشريعة الإسلامية في العاصمة سيلحقه ضرر بليغ جراء مشاكسة ممثلي (قرنق) الجدد في الشرطة والقضاء والنيابة العامة.. وجراء الالتفاف الذي ستمارسه الدوائر القضائية الخاصة بالتعامل مع إشكاليات تطبيق الشريعة كما نص عليها البروتوكول.. وجراء الحساسية التي ستولدها الدورات القضائية المرشدة (للتسامح) ومراعاة غير المسلمين.. وجراء الاحترام الذي يضفيه الاتفاق على السلوك القائم على الممارسة الثقافية وأولوية (التسامح) و(ميزة الشك) التي يوصي بها عند التطبيق.. وجراء اعتماد كل مواثيق حقوق الإنسان كنصوص دستورية، وليس مجرد قوانين من التشريع العادي كما هو الحال عند المصادقة المعتادة في هذا الشأن.

والنصوص بشأن التشريع في (العاصمة القومية) في الجملة نصوص مبهمة ومنحازة بما يكفي لاضمحلال زخم إسلامية العاصمة التي كان يقف ضدها (التمرد).

الاتفاق تجاهل التفصيلات النوعية للحصص (كأسماء الوزارات)، وتحديد مفهوم مصطلح (الرئاسة)، والوصف الوظيفي لمكوناتها، وتجاهل معالجة وضع النازحين الجنوبيين في العاصمة الذين يقدر عددهم بحوالي المليونين وفي باقي مدن الشمال، في الوقت الذي أجاز الاتفاق لكل المواطنين حرية التنقل والإقامة دون التطرق إلى الأثر الانتخابي لهذه العملية.

اقتسام الثروة:

عالج الاتفاق قضية الثروة من منطلق المخاصمات الثأرية، وليس إعمالاً لشعارات التوزيع العادل والمساواة المدبّجة في صدر (البرتوكول) والذي اقتصر في البدء على إعلان أن جنوب السودان يواجه حالة (خطيرة)، وأن النيل الأزرق وجبال النوبة وأبيي تواجه حاجة (عاجلة).

و(البروتوكول) يجعل النفط السوداني تحت إمرة لجنة البترول القومية التي تحظى بأغلبية مطلقة للحركة الشعبية في مناطق الإنتاج الجنوبية، وما لا يقل عن ٥٠٪ في المناطق الشمالية.

ويمنح الاتفاق حكومة الجنوب نسبة ٥٠٪ من صافي عوائد النفط في الجنوب (الذي يمثل ٧٧٪ من مجمل الإنتاج) و٥٠٪ من العوائد غير النفطية في الجنوب، ويمنحها حق جلب الإيرادات عبر أكثر من عشرين بنداً مختلفاً، إضافة إلى التحويلات المركزية عبر صندوق العائدات القومية، والتبرعات والمنح الدولية عبر صندوق إعمار الجنوب.

والاتفاق لا يتعرض لأي آلية لمراقبة أو محاسبة التصرفات المالية لحكومة الجنوب، في حين أنه يوصي بتكون لجنة تحديد المخصصات المالية لمراقبة

إيرادات وتحويلات الحكومة المركزية، وهي لجنة ممثلة بالتساوي بين الحكومة المركزية وحكومة الجنوب، بالإضافة إلى وزراء المالية في الولايات.

هذا (البروتوكول) سيوفر للحركة الشعبية ما يقدر بألف وخمسمائة مليون دولار سنوياً - بدون المساعدات الدولية - مما يجعله عنصراً خطيراً في إعادة التكوين السياسي والعسكري للحركة في المرحلة المقبلة.

الاتفاق حول المناطق الثلاث:

إن مجرد إدراج أي نص حول المناطق الثلاثة: أبيي، والنيل الأزرق (جبال الأنقسنا)، وجنوب كردفان (جبال النوبة) يعتبر نصراً كاملاً للتمرد، بيد أن سخاء الاتفاقية أبهر كل المراقبين، وبدا متجاوزاً لكل التحفظات وسقوف التشاؤم الحكومية نفسها، في وقت كانت ترفض فيه الحكومة مجرد مناقشة الموضوع.

منطقة (أبيي) تفصل بين الولايات الجنوبية والشمالية، وتقطنها ما تعرف بـ (قبائل التماس)؛ حيث يتعايش ذوو الأصول الأفريقية كـ (دينكا مجوك) مع ذوي الأصول العربية كقبائل (المسيرية).

تتبع (أبيي) إدارياً لمنطقة جنوب كردفان (بالشمال) منذ ١٩٠٥م، وقد رفض أهلها (خصوصاً ناظر دينكا مجوك) الطلب الإنجليزي حول تبعيتها لبحر الغزال مرتين في عام ١٩٣٤م و١٩٥١م، وهو ما تم إقراره بمشاورة سكان المنطقة عام ١٩٨٢م كجزء من اتفاقية (أديس أبابا).

النفط المنتج في المنطقة الآن لا يتعدى ٤٠٠٠ آلاف برميل يومياً، ومساحتها لا تتجاوز بحال ٩٠٠كم٢، إلا أن الدراسات تؤكد وجود احتياطي نفطي بكميات تجارية، وهي منطقة لم تصلها قوات الحركة طوال فترة الصراع، ولكن الحركة تتمسك بالتفاوض حولها؛ لأن مجموعة مؤثرة من قيادات الحركة هم من أبناء المنطقة مثل: دينق ألور، وأروب مياك، وإدوارد لينو.

الاتفاق حول المنطقة جاء عبر سيناريو مهين وغير لبق؛ إذ أعلن القس (دانفورث) عن المقترح الأمريكي علناً في مؤتمر صحفي في ١٩ مارس ٢٠٠٤م أمهل فيه الطرفين فترة أسبوع للرد، وهددهم فيه بعواقب وخيمة إذا ما تم رفضه!

المقترح الأمريكي الذي وقعه الطرفان يعطي للمنطقة وضعاً إدارياً خاصاً تحت إشراف رئاسة الجمهورية، ويمنح أهالي (أبيي) حق الاستفتاء حول الانضمام إلى ولاية بحر الغزال (الجنوب)، أو البقاء في وضع إداري خاص بالشمال عن طريق استفتاء، يتم بالتزامن مع استفتاء جنوب السودان.

والمقترح يقسم صافي عوائد النفط المستخرج من المنطقة إلى ٥٢ ٪ لصالح الحكومة ٤٢٪ لصالح الحركة الشعبية ٨٪ موزعة بالتساوي لصالح محليات دينكا مجوك، ومحليات المسيرية، وولاية غرب كردفان، وولاية بحر الغزال اللتين سيكون لأهل (أبيي) تمثيل نيابي بهما.

والمقترح يثير تساؤلات عدة عن مغزى تجاهل وضعية القبائل العربية، أو النص عليها ضمن السكان المعنيين بالاستفتاء (كما صنع الاتفاق حين

أشار إلى مشيخات قبائل دينكا مجوك كسكان للمنطقة)، مع أن القبائل العربية تمثل أغلبية سكانية كبيرة ومؤثرة، ولكن (البروتوكول) لم يشر حتى للمرجعيات المعتمدة لتحديد هوية سكان المنطقة الآخرين، وترك المسألة برمتها لمناورات ما بعد التوقيع .. ثم ما سبب الإصرار على إجراء الاستفتاء قبل تقرير مصير الجنوب؛ إذ لا معنى للاستفتاء حول تبعية (أبيي) طالما تحققت الوحدة إذا كانت هدفاً مرغوباً، كما لم يتم التطرق للنسب المعتمدة لنتائج الاستفتاء.

إن فحوى الاتفاق الموقع، وتفاصيل توزيع الثروة، والسلطة، ونظم إدارة المنطقة، والاستفتاء والرقابة الدولية المقترحة تغري بالانفصال نحو الجنوب، وهو ما سيدق إسفيناً عميقاً في جسم العلاقة بين الشمال والجنوب وبين قبائل (التماس)، ويفتح صفحة صراع جديد ونموذج (كشميري) في أفريقيا.

أما ما يتعلق بمنطقة جبال النوبة، أو (جنوب كردفان) ـ كما يسميها المرسوم الدستوري الرابع عام١٩٩١م ـ فتبلغ مساحتها ١٢,٠٠٠ كلم٢، وتسكنها أكثر من ٦٤ قبيلة، أشهرها قبائل (النوبا) التي تنتشر في الجبال، وقبائل (المسيرية) التي تستوطن الوديان، ويقترب مجموع سكان المنطقة من مليوني نسمة، يشكل المسلمون فيهم نسبة ٧٥٪، وتحوي المنطقة ٦ملايين فدان من الأراضي الزراعية المخططة، و٢٥ مليون فدان من الغابات و٧.٣ مليون رأس من الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى أنها تجاور حقول (هجليجة)، وحقول (عداريل) النفطية.

وكرد فعل على ضعف التمثيل السياسي لأبناء الجبال ظهرت (الكتلة السوداء) كأول تنظيم لقبائل (النوبا) في ١٩٤٨م، ثم (اتحاد عام جبال النوبا) الذي أنشئ بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، والذي لم يلبث أن انقسم عام ١٩٦٧م إلى جناح بقيادة (محمود حسيب) الذي تبنى الهوية العربية الأفريقية للسودان، والذي شارك - من بعد - في أول حكومة لثورة مايو عام ١٩٦٩م وزيراً للمواصلات كأول منصب وزاري للنوبا، وجناح آخر بقيادة الأب (فيليب غبوش) الذي ينادي بأفريقية السودان والذي غادر البلاد بعد انقلاب مايو، وعاد بعد مصالحة عام ١٩٧٧م، ثم اعتقل إثر اتهامه بمحاولة انقلاب (عنصرية) عام ١٩٨٤م، إلا أنه تم العفو عنه في محاكمة مشهورة.

وفي عام ١٩٨٤م بدأت علاقة الجيش الشعبي لتحرير السودان بالحركات النوبية ممثلة (بحزب العمل) الذي تكون عام ١٩٧٢م بقيادة (يوسف كوة)، والذي يقتصر على عضوية أبناء النوبا (أماً وأباً) بحسب المادة الأولى من دستوره، وذلك باختيار أعضاء للالتحاق بالحركة على رأسهم (يوسف كوة) نفسه و(دانيال كودي).

بعد تكوين كتيبة (بركان) التي تم إعدادها في معسكر (بلفام) بإثيوبيا من أبناء الإقليم أعلنت الحركة الشعبية أن منطقة الجبال هي منطقة عمليات رقم ٢، وابتدأت أولى العمليات على هذا النطاق بالهجوم على قرى (القردود) في ١٧رمضان ١٤٠٥هـ الموافق ٥ يونيو ١٩٨٥م، وأسفرت عن مقتل ٢٠٦ مواطنين.

لقد شكل أبناء الإقليم قوة ضاربة رئيسية في جيش الحركة، ونقل أحد أبرز القيادات الإعلامية للتمرد من أبناء النوبا (محمد هارون كافي) عن جون قرنق قوله: «إن ٨٠٪ من قواته من أبناء النوبا» وفي مرة أخرى قال: «إنهم ٦٠٪ من النوبا» (صحيفة المخبر ١٠يوليو ١٩٩٦م)، إلا أن المفارقة أن (النوبا) لم يكونوا ممثلين في القيادة العليا للحركة إلا بعضو واحد هو (يوسف كوة) حتى قيام المؤتمر القومي للحركة الشعبية في (شقدوم) عام ١٩٩٤م ليصبح عدد الممثلين ٣ من أصل ٥٨ عضواً لمجلس التحرير القومي، وممثل وحيد (لمناطق الانقسنا) هو (مالك عقار)، وفي ذلك يقول (كافي) في حوار له مع صحيفة الوسط (١٥ يوليو ١٩٩٦م): «استبعدنا من كل البعثات إلى كوبا، وزمبابوي، وحتى من بعثات التدريب الداخلي، ذلك في الوقت الذي نقاتل فيه باسم الحركة في جبالنا، ونقاتل مع قرنق في الجنوب، ونشارك مع أبناء منطقة (جبال الأنقسنا)، لكننا مهمشون داخل الحركة».

ويقول (دانيال كودي) أحد مؤسسي التمرد بجبال النوبا: «إن ابناء النوبا ظلوا في الفترة الأخيرة منذ عام ١٩٩٠م وحتى الآن ينفذون ٦٠٪ من عمليات الحركة العسكرية في الجنوب، ولكنهم ظلوا يشكلون صفراً بالمائة من النشاط السياسي للحركة، وهذه حقيقة يعلمها الجميع، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق» (الصراع في جبال النوبا - تأليف سراج الدين عبد الغفار - ط ١٩٩٦م -ص ٢٨٨).

ربما لم تكن الحركة ممتنّة لأبناء الجبال ولا لقتالهم في صفها، وربما كانت تحارب هناك كمناورة تكتيكية لإشغال الخرطوم، وتبديد جهودها، وليس هدفاً إستراتيجياً أصيلاً في فلسفتها، وربما لم يثق (قرنق) قط في جنود النوبا الذين يؤمّر عليهم ضباط من (الدينكا)، ولا يسمح لهم بأي نفوذ في دوائر الاستخبارات والقيادة العليا، أو بوضع استقلالي، ربما ينقلب عليه يوماً، ولكن الحركة لا تستطيع شطب قضيتهم والوقوف ضد تطلعاتهم، أو تجاهل تهديداتهم إذا تم بيعهم، أو حل مشكلة الجنوب على حسابهم.

لم تتجاوز سيطرة الحركة الشعبية على الجبال نسبة ١٠٪ تتركّز حول رئاستها في (جبال أجرون ولون)، وجيوب قليلة في المنطقة الغربية للولاية. بعد تعيين القس (جون دانفورث) في ٦سبتمبر ٢٠٠١م مبعوثاً رئاسياً أمريكيا للسلام في السودان، ابتدأ مهمته من الجبال، وقال أثناء زيارته للخرطوم في ٢٠٠١/١١/١٤م: «قد اقترحنا جبال النوبة؛ لأنها أصبحت تحظى باهتمام الرأي العام الأمريكي بسبب الأنباء التي تتحدث عن الرقّ فيها؛ ولأن نجاح الخطة في الجبال يساعد على تطبيقها في المناطق الأخرى»، وبالفعل رعت الولايات المتحدة المفاوضات بين الجانبين ببلدة (بورغنستوك) في سويسرا، وانتهت بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، وتسوية مستقبل المنطقة في ١٩ يناير ٢٠٠٢م، وهو ما اعتبر خطوة أولى في طريق التسوية السلمية للحرب.

أما منطقة جنوب النيل الأزرق (جبال الانقسنا) فتبلغ مساحتها (٢٦ ألف ميل مربع) لا يسيطر جيش

الحركة إلا على أقل من ٧٪ منها (منطقة الكرمك، وقيسان، وقرى قليلة مجاورة)، وقد انضمت أعداد قليلة من سكان المنطقة للجيش الشعبي مثل (مالك عقار) مسؤول الحركة الشعبية عن المنطقة.

وبحسب النصوص الموقعة فستذهب نسبة ٤٥٪ من السلطة التنفيذية والتشريعية لصالح التمرد في المنطقتين، إضافة إلى منصب الحاكم في إحدى الولايتين، ونائب الحاكم في الولاية الأخرى إلى جانب نصوص أخرى وضعت لتأكيد سلطة المنطقتين على القضايا المالية، والقضائية، والأمنية، والثقافية بعيداً عن تأثير الحكومة الاتحادية.

مصير الوحدة أم مصير السلام:

من حيث المبدأ فقد خرج الإقرار بحق (تقرير المصير) من دوائر المناورة والالتفاف؛ فقد أقرت الساحة السياسية السودانية بما يشبه الإجماع ذلك الحق؛ إذ وافقت عليه الحكومة في مفاوضات (فرانكفورت) مع (الفصيل المتحد) في يناير ١٩٩٢م، ومع الحركة الشعبية في (إعلان المبادئ) الصادر في ١٩٩٤/٧/٢٠م، ومع الفصائل المنشقة عن الحركة في (اتفاقية الخرطوم) في ٢١ ابريل ١٩٩٧م، وتم تضمينه لدستور ١٩٩٨م، ثم مع الحركة في (تفاهم مشاكوس) الموقع في ٢٠٠٢/٧/٢٠م. وهو أيضاً ما وافقت عليه أحزاب المعارضة الشمالية في (مقررات أسمرا) في يونيو ١٩٩٥م.

إن خطورة تمرير هذا الإقرار تستند إلى حيثية إنشاء (سقف أدنى) جديد للمطالبات الجنوبية، وإلى استحالة أو عسر تكوين عناصر الوحدة (الجاذبة)، رغم أنف كل الخلفيّات والخلافات والاختلافات، وإلى إثارة باقي الأعراق، والأقاليم نحو هذا المطلب.

بيد أن المصاعب لا تنتهي هنا؛ فهناك عدة معوقات تحول دون اكتمال خطط السلام:

١ ـ رغم أهمية تضمين حق (تقرير المصير) عبر الاستفتاء للاتفاقية إلا أنها لا تجعله العنصر الحاسم في تحديد مصير الجنوب، وربما لا يتم استخدام هذا الحق أصلاً لتقرير مشروعية أي وضع للجنوب؛ ذلك لأن الاتفاق يعطي سيادة واستقلالاً حقيقياً للإقليم عن السودان، ويحميه سياسياً ودستورياً وعسكرياً عن أي تأثير شمالي، كما أنه يهيئ الأسرة الدولية لقبول الوضع الجديد، وإن لم يتم تنفيذ بنود الاتفاق الأخرى.

٢ ـ درجة تغلغل (الحركة الشعبية) في دوائر الخدمة المدنية، والمؤسسات الأمنية، والعسكرية، والنشاط السياسي، والاجتماعي - في شمال السودان قبل جنوبه - لا يمكن أن تضبطه نصوص الاتفاقيات مهما توسعت احترازاتها؛ لأنه لا ضمانات بأن لا يتم توظيفها لزعزعة شؤون الشمال وقلب موازينه، وتأجيج ثورات الأقليات الأخرى، كصنيعها مع حاملي السلاح في (دارفور)؛ فقد صرح (قرنق) لوكالة (رويترز) - بعد أسابيع قليلة من توقيع الاتفاقية - في ٢٠٠٤/٧/١١م بأنه لن يسمح «للحكومة الانتقالية» بمواصلة ما وصفها بأنها «جريمة بالغة الخطورة تنظمها الدولة»، وقال بأن «الحكومة تستخدم في (دارفور) الأساليب نفسها التي اتبعتها طيلة ٢١ عاماً مع قواته».

٣ ـ لم تعالج الاتفاقية وضعية الفصائل الجنوبية المستقلة بشكل مأمون، بل قد لا يملك الطرفان حلولاً فعالة و(رخيصة) حيالها، رغم كونها مهدّداً حقيقياً لنجاح العملية.

تزيد أعداد هذه الفصائل عن (٤٠ فصيلاً)، وتضم أكثر من (٣٠ ألف مقاتل)، وتنتشر بشكل رئيسي حول مناطق البترول الإستراتيجية، وتعمل معظم هذه الفصائل لصالح الحكومة السودانية من خلال (تفاهمات) ثنائية مشروطة، قد لا تجد الترحيب في ظل الوضع الجديد، إضافة إلى أنه لا توجد مؤشرات توحي برغبة هذه الفصائل في التخلي عن استقلالها، والاندماج في جيش أي من الطرفين بلا امتيازات خاصة. فبعد توقيع (بروتوكول) الترتيبات العسكرية شن (المنبر الديمقراطي لجنوب السودان) من مركزه بلندن هجوماً عنيفاً على الاتفاق، وقال عنه (مارتن الينا) رئيس المنبر: إنه «رخصة لإعلان حرب جديدة» بسبب عدم استيعاب الفصائل الجنوبية الأخرى في الاتفاق. وقال: إن «الحكومة وحركة قرنق تآمروا على بقية الفصائل الأخرى، ونحن نرفض أن يكون جيش الحركة الشعبية هو المسيطر في الجنوب».

٤ ـ قوات الحركة الشعبية التي تتراوح بين (٣٠ ـ ١٠٠ ألف مقاتل) باختلاف التقديرات تمثل مشكلة كبيرة من ناحية أنها (جيش عصابات) لا يلتزم بقوانين عمل الجيوش النظامية من حيث اللياقة والمهارة والتدريب، والعقيدة، والانضباط العسكري، ولا بلوائح موضوعية للتجنيد، والفصل، والترقيات.

ينقل عضو الحركة السابق (محمد عبد الكريم) الكلمات التي كان يكررها (قرنق) في حفل تخريج كتائب الحركة والتي يقول فيها: «عليكم أن تعيشوا على أفواه بنادقكم، الغذاء.. الزوجة.. والممتلكات أين ما تجدونها فأنتم أحق الناس بها، وينبغي عليكم الاستيلاء عليه من خلال قوتكم» (إبراهيم محمد آدم - الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية - ص ١٢٨). وتجنيد الحركة للأطفال مسألة معروفة حتى أن (جان برندرفاست) مبعوث الأمم المتحدة السابق في السودان كتب في عام ١٩٩٧م كتاباً عن (الاستجابة للأزمات) قال فيه: «إن هناك عدة أدلة على انتهاكات الحركة الشعبية لحقوق الإنسان تتمثل في قيامها باختطاف وعزل أطفال الجنوب بصورة أبشع مما كان يحدث في ألمانيا النازية التي كانت تستخدم الشبان والأطفال لأهداف سياسية وعسكرية، وكانت نتيجة ذلك مجموعات الجنود الأطفال في الحركة المعروفة بالجيش الأحمر». هذا فضلاً عن انعدام عوامل الثقة المتبادلة مع الجيش الحكومي في حالة (القوات المشتركة)؛ نتيجة للتربية التعبوية المشحونة بالعنصرية.

حينما وقّعت (اتفاقية أديس أبابا) في ٣ مارس ١٩٧٢م نصت حينها على استيعاب قوات (الأنيانيا) في الجيش النظامي والتي تقدر بحوالي (١٦ ألف فرد) وتكوين (قوات مشتركة) للمنطقة الجنوبية قوامها (١٢ ألف فرد)، تقسم مناصفة بين الجيش الحكومي وقوات (الأنيانيا)، ولكن لم تفلح تلك الإجراءات في تكوين تشكيل عسكري مقبول من

الطرفين، وانتهت الفترة المقدرة للانصهار (خمس سنوات)، ولم يتم دمج سوى أقل من ٣٠٪ من القوة المتفق عليها (اللواء مساعد النويري - تجربة القوات المسلحة مع الجيش الشعبي - ص ١٧).

لهذا شهدت فترة ما بعد الاتفاقية حوادث تمرد متكررة أدت لتكوين أو تشجيع التيار المناهض للاتفاقية الذي تنامى تدريجياً ليكون بدايات ظهور الحركة الشعبية، مثل: حوادث تمرد (الكتيبة ١١٦) في ١٩٧٤/٩/٩م، و(الكتيبة ١٠٤) في ١٩٧٥/٣/٢م، و(سرية النقيب ألفريد أقوين) في فبراير ١٩٦٧م، و(سرية الدفاع الجوي) بجوبا في ١٩٧٧/٢/٥م، وأحداث سوق (مانكن) عام ١٩٨١م، ونقطة (كوت كير) في ١٩٨٢/٥/٢٤م، ثم تمرد (فصيلة وانكاي) في ١٩٨٣/٣/١٥م.

٥ ـ تمثل القبيلة في جنوب السودان وحدة الانتماء الأساسية، والعنصر الفعال في التكوين السياسي والعسكري لشعب الجنوب، ومِن ثَم فصياغة أي رؤية، أو مشروع لا يرتكز على هذه الحقيقة مصيره الإخفاق.

في الفترة الأولى من (اتفاقية أديس أبابا) كان الصراع الجنوبي يتمحور حول الموقف من الشمال وقضية الانفصال، وقد كسبته مجموعة (أبيل ألير) ذات التوجه القومي الوحدوي آنذاك، وتسلمت به رئاسة (المجلس التنفيذي الانتقالي العالي لجنوب السودان) عام ١٩٧٢م، ولكن سرعان ما تحول الصراع إلى نزاع قبلي شرس، بدا جلياً في تمرد ضابط قبيلة (النوير) الملازم (بنسون كواج) في مطلع مارس ١٩٧٥م على قائد (الكتيبة ١٠٤) الذي ينتمي لقبيلة الدينكا يقول (بنسون كواج) معللاً سبب التمرد: «إن الاتفاقية لم تحقق أهداف النوير بأن يحكموا أرضهم، ويقوموا بتطويرها، لقد شددت الاتفاقية قبضة الجانقي [الدينكا] على النوير، وأرض النوير ليمارسوا أحقادهم القديمة، وهيمنتهم على القبائل الصغرى» (سراج الدين عبد الغفار - تجربة الدفاع الشعبي وحرب الجنوب - ص٧٢).

وهكذا بدأت تقوى وضعية القبائل الاستوائية حتى تمكنت مجموعة (جوزيف لاقو) - الذي ينتمي لقبيلة اللادو - من إسقاط رئاسة حكومة (أبيل ألير) والحلول مكانها في ١٩٧٨م، وهو ما دفع (أبيل ألير) للاستنجاد بالدينكا تحت شعار «وحدة الدينكا» الذين يشكلون حوالي نصف سكان الجنوب، وتمكن من الرجوع لرئاسة المجلس في انتخابات عام ١٩٨٠م بدأ بعد ذلك تداول فكرة تقسيم الجنوب لثلاث ولايات، وهو ما بدا تحدياً لسيطرة (الدينكا)؛ لأنه سيعيد تشكيل سيطرة القبائل على الأقاليم (مثل: أقاليم الاستوائية، وبحر الغزال ذات النفوذ الضعيف للدينكا).

لقد راجت الدعوة للتقسيم بين قبائل (النوير) و(الاستوائية) والأقليات القبلية الأخرى في مواجهة تمسك (الدينكا) بوحدة الجنوب حتى أن عضو مجلس الشعب الإقليمي في جوبا (د. حسن ياج) وقف في المجلس قائلاً: «لقد ناضل السودانيون خمسين عاماً لإنهاء الاستعمار البريطاني، وناضل الجنوبيون سبعة عشر عاماً للتحرر من سيطرة

الشماليين، وسيتعين على القبائل في جنوب السودان أن تناضل مائة عام للتخلص من سيطرة الدينكا» (مجلة السياسة الدولية عدد ديسمبر ١٩٨٨م)، ثم صدر قرار التقسيم في ٥/٦/١٩٨٣م، واعتبر أحد أسباب قيام (التمرد).

[إن من أكبر الصراعات الدامية والمميتة التي حدثت في الحرب الأهلية حتى اليوم، وقعت بين الجنوبيين أنفسهم بين الدينكا والنوير].

وإذا علمنا أن معظم بترول الجنوب يقع في مناطق قبائل (النوير) المنافسة لقبائل (الدينكا) التي تسيطر على الحركة الشعبية.

٦ ـ سيكون صعباً على الحركة الشعبية أن تتحول من منظمة عسكرية بنيت على حرب العصابات إلى تنظيم سياسي ودود، وستدخل العملية السلمية والسياسية في مأزق كبير إذا ما حاول العقيد (جون قرنق) تطبيق النموذج الذي كان يمارسه داخل حركته طوال (٢١ سنة) نموذج الدكتاتورية الثورية، وسياسات (التهميش)، والتصفية التي ابتدأت من اغتيال مؤسسي الحركة الشعبية نفسها.. (صموئيل قاي توت) في ١٣ مارس ١٩٨٤م.. و(مارتن ماجير قاي) عام ١٩٩٣م.. و(جوزيف أدوهو) في ٢٧ مارس ١٩٩٣م.. و(وليم نيون يانغ) في ١٥ يناير ١٩٩٦م.. و(وليم شول دينق) في ٥ يوليو ١٩٩٦م، ثم أحداث اغتيال (كاربينو كوانين) الغامضة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٩م.

لقد قاد (جون قرنق) حرباً ضروساً ضد المجموعات العرقية الأخرى في سبيل بسط نفوذه على المنطقة، واجتثاث جذور الحركات المنافسة التي كان يطلق عليها لقب (nygat) أي قطاع الطرق، وأشهرها حروبه ضد قبائل (النوير) ١٩٨٣-١٩٨٧م و(المورلي) ١٩٨٣م و(التبوسا) ١٩٨٦م و(المنداري) و(المورو) ١٩٨٥م. هذا فضلاً عن غياب أي آليات للمشاركة في القرار، والقبول بالمخالفين، أو للمحاسبة المالية.

ملامح السودان الجديد:

طرحت ورقة قدّمها مجلس الكنائس السوداني في اجتماع مجلس عموم كنائس أفريقيا في لومي عام ١٩٨٧م مفهوماً جديداً - كان له رواج كبير بعد ذلك ـ بعنوان (إنقاذ السودان) جاء في توصياته «المناداة بضرورة إيجاد السودان الجديد الخالي من السيطرة العربية» وهو المفهوم الذي ضمّنته حركة التمرد لفلسفتها السياسية، وظلت تنادي بها حتى بعد توقيع تفاهم (مشاكوس) الإطاري، كما جاء في المحاضرة التي ألقاها رئيس الجيش الشعبي (جون قرنق) العام الماضي في ولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث ذكر أن: «تطبيق الشريعة في الشمال واستثناء الجنوب سيوقف الحرب، ولكنه لن يحقق الوحدة الطوعية»، وقال بأن «الهدف الرئيسي للحركة الشعبية هو إنشاء السودان الجديد، وهو يعني انتهاء النموذج العربي الإسلامي المتحكم الآن، وإعادة بناء السودان وفق رؤية الحركة»، وذكر أن الإخفاق في تحقيق ذلك سيقود تلقائياً إلى إعلان دولة مستقلة في الجنوب.

وهو الأمر الذي سارع (قرنق) إلى تأكيد

الالتزام به في كلمته في الحفل المقام على (شرف) توقيع (البرتوكولات) الستة قائلاً : «إن حركته انطلقت لخلق سودان جديد ، وأنها لن تتخلى عن هذا الهدف ، بل إن توقيع اتفاق السلام يعتبر البداية في هذا الاتجاه».

هذه البداية تحمل دلالات عديدة على رسم صورة السودان المستقبلة، منها:

أولاً: استمرار الطرق على أطروحة السودان الجديد من خلال عدة أبعاد يسعى التمرد لتوظيفها؛ من أجل تمكين مشروعه الذي يقوم على أنقاض التوجه الإسلامي والعربي للسودان :

البعد العرقي (العنصري) الذي يقوم على دعاوى تسلط الأعراق ذات الأصول العربية ، واضطهادها للمجموعات الأخرى ، ويغذيها بنظريات الاستعلاء العرقي ، وحكايات الرق الذي تمارسه تلك الكيانات ، وتعمل الحركة بكل السبل لتنمية النزعات الجهوية ، وإثارة الأقليات العرقية الأخرى ، وحشدها إلى صف الحركة في مواجهة كل ما هو عربي . والأداة العرقية عنصر مؤثر في كسب تحالف الجوار الأفريقي والمساندة الأمريكية والتعاطف الأوروبي في مدينة فينيكس بولاية أريزونا الأمريكية ، ألقى (عبد العزيز الحلو) سكرتير الحركة لجبال النوبة محاضرة قال فيها : (معظم المحلات التجارية في المناطق المحررة ملك لأصحابها وتدار بواسطة ناس مثلكم ، يعني ما في عرب ، ولا جلابة ، ولا إغريق عندهم دكاكين وبارات في المناطق المحررة) . وكما هو مخطط أن يحدث في (دارفور) .

ومن خلال (البعد الديني) بتصوير القضية بشكل يجعل المؤسسات الكنسية في واجهة المعركة بدعمها السياسي ، والمالي ، واللوجستي ، وتطرح نفسها كفزاعة لإعاقة الوجود الإسلامي ، ودحر الثقافة الإسلامية ومظاهرها وحماية حقوق النصارى وباقي الأديان . في ١٩ يناير ٢٠٠١م أصدر ثلاثون قساً من قساوسة (كمبوني) الذين يعملون داخل مناطق سيطرة الحركة بياناً غاضباً عن الحركة قالوا فيه : «لقد شُوه الدين ، وأسيء استخدامه كوسيلة للمصالح الأخرى .. لقد ضاعت القيم الروحية والثقافية ، وتراكمت الأحقاد الذاتية والقبلية والفساد ، وازدادت الفوضى والانحطاط والتخلف ، لقد ضاعت الإنسانية في السودان» ، وأعلنوا وقوفهم ضد « اللاعدالة التي تؤجج حرب الجنوب».

ومن خلال (البعد الثقافي) عبر اجترار فلسفة تعدد الثقافات والتنوع ، والمحافظة على التقاليد والأعراف المحلية ، وخطورة الإقصاء الثقافي ، ومن ثم ضياع حقيقة الهوية الواحدة والثقافة السائدة في ٢٩/٤/٢٠٠٤م ، كتبت صحيفة (خرطوم مونيتر) الموالية لقرنق التي تصدر في الخرطوم أنه قد آن الأوان أن تحل اللغة الإنجليزية محل العربية .

ومن خلال (البعد الجغرافي) التي يمكن قراءتها في بناء فلسفة الحرب على قضية اضطهاد المركز ، وتهميش الأطراف وفي الأحقية التاريخية ، وأسبقية الوجود التي يشيعها منظرو الحركة وسياسوها .

ومن خلال (البعد السياسي) الذي تسوقه الحركة بأنها الضمان الوحيد لتنفيذ السياسات الأمريكية والإسرائيلية ، وتحقيق أطماع دول الجوار في

السودان، العميد الصهيوني (موشي فرجي) أحد ضباط الاتصال الإسرائيلي مع الحركة الشعبية كتب مؤخراً كتاباً مفصلاً - وقد أثار جدلاً واسعاً - عن إستراتيجية هذه العلاقة.

ومن خلال (البعد العسكري) المتمثل في التربية العسكرية على الطاعة والحرب في صفوف كل المنتسبين للحركة، وفي تقوية جيش الحركة كجيش تحرير أفريقي، وكقوة ضاربة لا تضاهى.

ويمكن اختصار آلية مشروع (السودان الجديد) في أنها محاولة لاستغلال كل التباينات، وعوامل الشقاق والأوهام، وتوظيفها لأطماع قيادة الحركة.

ثانياً: [إن اتفاقية السلام ستكون شبيهة بترتيب مفروض على طرفين لا يشك في ضعف التزامهما، وأن التحديات الكبيرة ستظهر في مرحلة إعادة البناء] وحجم هذا (الفرض) والضغط كان واضحاً في طول الجلسات، وكثرة البنود (واللت، والعجن)، ومناورات (بائعي البطيخ) طوال مسيرة المفاوضات، وكان واضحاً في التصريحات القلقة، ورسائل التحذير المتبادلة بين الجانبين، وإشارات عدم الرضا، كما في تصريحات عديدة (لقرنق) و(باقان أموم)، وتصريحات مقابلة لأمين حسن عمر، وقطبي المهدي. والقضية بهذا الاعتبار تبعث على التساؤل والارتياب حول الصفقات والنوايا والاستمرارية والحرب القادمة ومصير السودان.

ثالثاً: الاتفاقية ستفرز واقعاً مغايراً قوامه التمييز الجهوي، والتوزيع العرقي والطائفي للمناصب، وسيؤدي لتنامي الحركات والاحتكاكات العنصرية، وتكاثر الثورات المسلحة ذات المطالب الطويلة التي تهتدي بنتائج (نضال الجيش الشعبي) الذي عبّد طريق التشرذم لكل سائر، وستكون ثغرة ضخمة تدخل منها كل الأطماع المحلية، والإقليمية، والعالمية، وهو ما سيوظفه الجيش الشعبي (حامي حمى المضطهدين) في ترسيخ أقدامه، وفرض رؤاه، وتفتيت دولة الشمال إذا ما قامت لها قائمة.

رابعاً: ماذا يريد الجيش الشعبي إن لم تتحقق نبوءة السودان الجديد؟

يمكن فهم ذلك من تاريخ تطور مواقف الحركة الشعبية، ويحسن أن نشير هنا أن المطالب الجنوبية ابتدأت بالفيدرالية بإيعاز (مخلص) من الإنجليز، كما أورد ذلك الأستاذ (محمد زيادة) في مقال افتتاحي لجريدة صوت السودان (١٥ فبراير ١٩٥٦)، قال «أول المنادين بفكرة الاتحاد الفيدرالي هو (المستر لوس) نائب مدير الاستوائية الذي دعا لهذه الفكرة في صفوف المتعلمين الجنوبيين، واتخذ منهم دعاة لها في كل أنحاء المديرية الاستوائية، ثم قامت (لجنة جوبا السياسية) على أساسها.. ثم نشأ حزب الأحرار الجنوبي أخيراً للدفاع عنها، ولهذا فإن مطالبة أبناء الجنوب بالاتحاد الفيدرالي إنما نشأت من عوامل سياسية، استهدفها الاستعمار ليستفيد منها في نهاية المطاف».

حينما أصدرت الحركة بيانها (المنافستو) في ٣١ يونيو ١٩٨٣م كان يحمل نصاً قاطعاً بتبنيها لوحدة السودان تقول المادة ٢٢ من المنافستو: «لا بد من التأكيد بأن هدف الحركة ليس هو فصل الجنوب عن الشمال.. إن الجنوب سيظل أبداً جزءاً لا يتجزأ من السودان.. لقد تم تقطيع أوصال القارة الأفريقية

بواسطة المستعمرين في الماضي.. ولا تخدم الحركات الانفصالية إلا أهداف أعداء القارة».

لقد خطّت الحركة بهذا النص مساراً عسكرياً وسياسياً ثقيلاً لا يسهل الوفاء به، حتى كاد أن يكون مقتلاً للحركة، رغم البريق القومي والجاذبية السياسية لهكذا أطروحة.

فمنذ بدايات تكوين الحركة اضطر (جون قرنق) للاستعانة بإثيوبيا و (منقستو) شخصياً - الذي كان ضد الحركات الانفصالية؛ لأنها قد تحرك وضعاً مشابهاً في إريتريا - استعان به في قمع الأصوات الانفصالية التي لم تقتنع بإمبراطورية السودان الجديد داخل الحركة. ثم جاء انشقاق (مجموعة الناصر) في ٢٨ أغسطس ١٩٩١م - بعد ثلاثة أشهر من سقوط منقستو- ليضربوا على ذات الوتر، ويعلنوا التمرد على «دكتاتورية قرنق» وعلى «رهن الحركة إلى سياسات الرئيس الإثيوبي منقستو»؛ يقول عضو قيادة الانشقاق (كوستيلو قرنق) عن دواعي إعلان الناصر (صحيفة ألوان ٢٧ إبريل٢٠٠٠م): «إن الحركات المسلحة لم تسع لتحرير كل السودان حيث لديها مطالب محددة ومعروفة، وهي أن يحكم الجنوبيون الجنوب، وألا يكون هناك أي تطبيق لقوانين لا علاقة لها بالجنوب، وأن يكون لهم تمثيل قومي يناسب الجنوب»، ويقول: «كان شباب الجنوب في قمة حماسهم مع قرنق، ولكنه بدلاً من ذلك أرسل الجيش إلى (الكرمك وقيسان)، ونقل الحرب إلى الشمال لتحقيق أهداف لا تخدم قضية الجنوب».

ورد (قرنق) على قادة إعلان الناصر بـ (إعلان كبويتا) الذي أصدره عدد من قادة القيادة العليا للحركة في ٣١ أغسطس ١٩٩١م والذي استهجن تصرف الانقلابيين، وأكد على قيادة قرنق للحركة. وفي ٥سبتمبر ١٩٩١م صدر (إعلان أدير) باسم مجموعة من السياسيين الجنوبيين من بينهم (بونا ملوال) و (فرانسيس دينق) ناصروا فيه قرنق، لكنهم أشاروا إلى ضرورة تضمين (الكونفيدرالية) إلى خيارات مصير الجنوب.

ولكن الرد الحقيقي للغليان السياسي الذي سببه (إعلان الناصر) جاء من خلال ما يعرف في (قرارات توريت) إذ دعت قيادة الحركة لقيام المؤتمر العام الأول لها في الفترة من ٦ - ١٢سبتمبر ١٩٩١م بمدينة (توريت) في جنوب السودان والذي أجاز (١٨) قراراً تعرف بـ (قرارات توريت) ينص القرار المتعلق بمفاوضات السلام على: «إن نظام حكم مركزي في السودان مرتكز على العروبة والإسلام، مع منح حكم إقليمي، أو ولايات اتحادية للجنوب، أو أية أقاليم أخرى قد تم تجربته وأخفق، واستبعد؛ وعليه تأرجحت البلاد بين الحرب والسلام منذ الاستقلال، وفي أي مبادرة أو مباحثات سلام مقبلة سيكون موقف الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان من نظام الحكم مستنداً إلى إنهاء الحرب عن طريق سودان (ديمقراطي موحد علماني) أو الكنفدرالية، وتقرير المصير»، وأُحكم الرد في فقرة (الأيديولوجية والعمل السياسي) بدعوة صريحة إلى أن هناك «حاجة ماسة لتبديل ذلك المنافستو» (خطى السلام - محمد الأمين خليفة - ط ١٩٩٩م - ص ١٠٦).

لقد أبعدت (قرارات توريت) الحركةَ عن نهجها الشيوعي إلى أحضان الرأسمالية وعن ثورتها ضد

(الطائفية) وقوى السودان القديم إلى أحد سدنته، وعن ثوابت الوحدة إلى ضرورات الانفصال. تغيير بهذا الحجم يمثل ثورة كاملة للوقائع على الأوهام. وهكذا نفهم لماذا أدرجت الحركة (الكونفيدرالية) كخيار في مفاوضات (أبوجا ٢) في يونيو١٩٩٣م (التي تم فيها أيضاً طرح حق تقرير المصير) ثم في مفاوضات نيروبي ١٩٩٨م.

وهو ما أكده قرنق مجدداً في العيد التاسع عشر للحركة في ١٦/٥/٢٠٠٢م قائلاً عن الحل في نظر الحركة: «مقترحنا أن الحل الأكثر نجاحاً هو (الكونفدرالية) خلال فترة انتقالية كشكل من أشكال الوحدة المبدئية (INTERIM UNITY) لحل مشكلة الدين والدولة». وينبغي أن نشير هنا أن المعنى المقصود بـ (الكونفيدرالية) في اصطلاح الحركة هو معنى غامض ومفتوح مؤداه التقليص المفرط للسلطة المركزية لحساب الأطراف، ينقل (الواثق كمير) عن قرنق حديثه عن غموض المصطلح، ثم ينقل عنه قوله: «وفق مقررات أسمرا سمينا هذه الترتيبات كيانات، وتجنبنا الحديث عن الكونفيدرالية أو الفيدرالية، بينما ناقشنا مستوى السلطات التي يجب أن يحتفظ بها المركز، وتلك التي يجب أن تؤول للكيانات». (جون قرنق رؤيته للسودان الجديد - الواثق كمير - ط ١٩٩٨م - ص ٦٩).

إن (جون قرنق) مناور متمرس يحسن اللعب على الحبال، واستثمار التناقضات، وحيل العرض والطلب بشكل لا يجعل لخطاباته - في كثير من الأحيان - أي قيمة إستراتيجية في تقييم موقف الحركة.

ولكن هل يلبي الاتفاق الأخير مطالب الحركة ؟ لا ليس بعد! لأن من يحمل مشروعاً توسعياً حالما يصعب عليه التواضع لقد هدد قرنق في العيد الحادي والعشرين للحركة في ١٥مايو ٢٠٠٤م قائلاً: «إذا اتجهنا إلى الحرب سنغطي كل الجنوب وجبال النوبة، والنيل الأزرق، وشرق السودان، ودارفور، مع احتمال وجود جهات أخرى يمكن أن تدخل هذه الحرب»، وقال: «يمكن أن تصل الحرب إلى الخرطوم نفسها.. إن مواصلة القتال قد ينتج عنها تفكيك السودان كله».

ويقول الناطق الرسمي باسم الحركة (ياسر عرمان) في ندوة عقدت بواشنطن في ١٩/٦/ ٢٠٠٤: «إن الاتفاق في عمومه لا يشكل قمة طموحات الحركة الشعبية، بل هو الحد الأدنى الذي بموجبه يمكن إيقاف حالة الحرب المستمرة». ولا يبدو أن هذا الطموح الجامح والجانح للحركة مرشح للتوقف، وهو ما سيؤثر كثيراً في طبيعة الصراع، وتداعياته وفي مستقبل الوحدة والانفصال.

يبقى أن نعرف أن للانفصال جماهيرية عارمة في أوساط الجنوبيين بكل قطاعاتهم منذ الآن، يقول السياسي الجنوبي بونا ملوال (أخبار اليوم ٣١ديسمبر ٢٠٠٣م): «إن مآلات السلام ستنتهي إلى انفصال وقيام دولة جنوبية مستقلة، وأنَّ الحركة الشعبية، والفصائل والشخصيات الجنوبية المستقلة - كلهم - على اقتناع تام ورغبة عارمة في الاستقلال، وأن السلام - المتفاوض حوله الآن - هو محطة لتأسيس والإعداد لهذه الدولة عبر فترة سنوات الانتقال الست، باعتبار أنها الفترة الأنسب لتدريب الكوادر الجنوبية على العمل التنفيذي في الوزارات، وأروقة الدبلوماسية، ومؤسسات الخدمة المدنية والعسكرية، وهذا تصريح مهم يحمل دلالات واسعة.

خامساً: يرى بعض المراقبين أن الولايات المتحدة، والدول الغربية تطمح في (تطويع) النظام الحالي على النحو الذي أشار إليه تقرير (البنتاغون) الصادرعام ١٩٩٩م: «إن النهج الاستقلالي الذي تتجه إليه دول شرق ووسط أفريقيا، وسعيها إلى إنشاء السوق الأفريقية المشتركة والذي سيؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة، وأن الحكم الإسلامي في السودان سيتسبب في خَلْق بلبلة في المنطقة، وأن الهدف الأمريكي هو إحداث تغيير سياسي سريع في المنطقة، وعلمنة الحكم في السودان ليرتبط مع (دول البحيرات العظمى) في إطار تحالف قوى يضم كل من يوغندا، وإثيوبيا، وإريتريا، والكنغو، والسودان الجديد، ومن ثم التحكم في منطقة حوض النيل وإخضاع الدول الواقعة عليها للسياسات الأمريكية».

ومن ثم فقد لا يساند الغرب انفصال الجنوب في هذه المرحلة؛ لأنه سيمثل كارثة على الترتيبات الغربية الراهنة لأفريقيا؛ باعتبار أنه سيغير التكييفات الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي وفي الساحة العالمية، خصوصاً إذا ما تحملت تلك الدول تبعات ومسؤوليات إقامة الدولة الوليدة، والتي من المرجح أن تولد معلولة من ناحية الشك في مقدرتها على إقامة كيان حقيقي عامل لدولة حديثة؛ نتيجة لكثافة تباينها العرقي القوي مقارنة بالمشكلات الشبيهة في دولة كرواندا (التي يقطنها عرقان رئيسيان فقط) أو الصومال (التي يقطنها عرق واحد)، مع ملاحظة أن هناك بذوراً قوية لمثل هذه الصراعات في الجنوب.

ومن ناحية كونها دولة محبوسة ليس لها منافذ إلى البحر، وستبقى تحت رحمة دولة الشمال من ناحية، وكينيا من ناحية أخرى في صادراتها، وارداتها الرئيسية عبر البحر.

وهي ستكون دولة بلا بنيات أساسية نسبة لحالة الجنوب المعلومة؛ بسبب الحرب المتطاولة، إضافة إلى ذلك فإن معظم تاريخ الانفصالات تحكي عداوة شديدة بين الغريمين. كما في الهند وباكستان اللتين تهدد المواجهة بينهما العالم كله بحرب نووية، والكوريتين، وانفصال باكستان الشرقية - بنقلاديش لاحقاً - عن الغربية، وتجربة اليمنين، ويوغسلافيا السابقة، ثم استقلال إريتريا عن إثيوبيا، وهو ما سيحرم الدول الغربية من الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية والنفطية والتنموية للسودان الموحد، وسيفقد الغرب ميزة حيوية لطالما سعت إليها تتعلق بجعل ارتباط الجنوب مع الشمال في صيغة موحدة أداة لكبح ما يصفونه بالاتجاهات المتطرفة في الشمال - وقد أشار إلى هذه النقاط (د. غازي صلاح الدين) في مقال مطول نشر بمجلة (وجهة نظر) القاهرية -.

بيد أن من المعلوم أن السياسة الأمريكية تحكمها أيضاً رؤى لإدارات مختلفة، وتيارات دينية متعددة (مثل اليمين المسيحي المتطرف)، ومجموعات عرقية نافذة (كمجموعة البلاك كوكس المؤيدة لقرنق في الكونغرس)، ومؤسسات ذات مصالح خاصة، ومراكز بحوث مستقلة وغير مستقلة؛ وهذا من شأنه أن يخلخل ثبات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ولهذا نص (مشروع إعادة البناء - المشار إليه آنفاً - على [أن هذا التقرير لا يحدد ما إذا كان السودان سيبقى موحداً أم سينقسم إلى دولتين منفصلتين،

ومهما كانت النتيجة فإن هدف وجود سودان مسالم ومنفتح حيث تحترم فيه روح (بروتوكول مشاكوس) وعناصر اتفاق السلام ينبغي أن لا تتغير].

سادساً: الاتفاق سيفتح باباً واسعاً للوصاية الدولية، والتدخل السافر في دقائق شؤون السودان عبر [القيام بنشر قوات دولية للرد السريع، وحفظ ومراقبة السلام بناءً على الفصل السابع من ميثاق الأمم الأمم المتحدة]، وهو فصل يقرر فرض السلام بالقوة العسكرية، وردع العناصر (المخربة)، وهو ما لا يقرّه الفصل السادس، وعبر اقتراحات بتكوين [قوة شرطة مدنية دولية لتدريب، وتطوير قدرات شرطة السودان المحلية] على أن تتمتع بـ [صلاحيات تنفيذية لحفظ السلامة العامة، ومنع حدوث فراغ]. ومن الممكن [استخدام قوات جندرمة، خصوصاً في المراكز الحضرية الكبيرة في الجنوب؛ فمثل هذه القوات يمكنها الانتشار بسرعة أكبر من الشرطة المدنية الدولة، كما أنها ستكون بقدرات أعلى لمقابلة رد الفعل السريع]، وذلك حتى لا يكون ثمة أي رجعة للسيطرة الشمالية عليها.

والوصاية الدولية ستكون أيضاً عبر [تكوين مجموعة استشاريين ومدربين دوليين] التي ستكون أبرز مهامها [تركيز المشورة على تطوير العقيدة العسكرية المشتركة الجديدة، ومفاهيم التدريب، وعمليات تطوير العقيدة القتالية وتكاملها، ومنهاج تحديد مواقع القواعد العسكرية].. وحتى يتسنى تدارك ضعف الجيش الشعبي فإن [على المانحين البدء في إعطاء الأولوية لتدريب ضباط الحركة لتحسين مجموعة القدرات المطلوبة للترقي ضمن الوحدات المشتركة].

وإمعاناً في الضغط السياسي فإنه [ينبغي إنشاء سلطة سياسية قوية قادرة على اتخاذ القرار عن طريق ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة، وممثل خاص ذو خبرات عالية للشؤون الأمنية]، وممثل الشؤون الأمنية هذا سيوضع بحيث [يمكنه منح، أو إمساك الحوافز الفعالة لاكتساب روح التعاون مع الطرفين]،.. وستتبنى الدوائر الغربية رؤى محددة للإصلاح، وسيقوم المانحون من أجلها بـ [إنزال العقوبات على الطرفين المتفاوضين، إذا لم يتم تنفيذ إصلاحات الحكم].

و تخطط تلك الدوائر لكيفية استيعاب متغيرات المستقبل وتحولاته، وأن [تدفق الدعم لتحديد وتسهيل بروز الجيل التالي من القيادات السياسية في السودان سيصبح أمراً ذا أهمية قصوى لعملية التحول السياسي].. ويطمئن تقرير (مركز الدراسات المذكور) السودانيين بأن عليهم أن يضعوا في حسبانهم [أن جميع عوائد النفط ستكون مراقبة ومحسوبة بالكامل]، ويبدو جلياً أن كل مقررات الضغط، والمراقبة، والتدخل، والإصلاح التي صاغها (مركز الدراسات) معنية بحكومة الخرطوم على نحو خاص، وليس بقيادات التمرد التي توليها كل العناية والرعاية.

لا شك أن هذه الاتفاقية ستشكل عبئاً كبيراً على عاتق هذا البلد الجريح، وهي بمثابة إعادة تكوين شاملة، لكنها - إن فطن أهلها - ستكون سانحة نادرة للتضامن والتلاحم، وفرصة لليقظة والعمل.

وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

القـــــرن الأفـــــريقي

(أهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية).

د. جلال الدين محمد صالح(*)

القرن الأفريقي تحديده وهويته:

القرن الأفريقي هو ذلك القرن الناتئ في شرق القارة الأفريقية والذي يضم كلاً من الصومال، وجيبوتي، وإثيوبيا، وإرتريا، ويلحق به السودان، وكينيا، وأوغندا تأثراً وتأثيراً. وهو وبهذا التحديد قرن إسلامي الهوية للكثافة السكانية المسلمة التي تقطنه، والتي تتشكل في غالبها من قبائل الأرومو، والجالا في إثيوبيا، والصوماليين في الصومال وجيبوتي، وأوجادين بإثيوبيا، وإينفدي بكينيا، والعفر في جيبوتي وإرتريا وأثيوبيا والبجة الموزعين بين إرتريا وشرق السودان، ومن عداهم من القبائل والمجموعات الإسلامية الأخرى من العرقيات المختلفة هنا وهنالك والتي تضم نسباً متفاوتة من المسلمين كالأمهرا، وغيرهم.

هذه القبائل ذاتها هي التي طوقت في العصور الوسطى الهضبة الحبشية بما عرف في تاريخ المنطقة بـ (ممالك الطراز الإسلامي)، وعزلتها تماماً عن المنافذ البحرية إلى حد أن (الحيمي) الذي زار الحبشة عام ١٦٤٨م على رأس بعثة يمنية موفدة من إمام اليمن وقتها وصف بلاد الحبشة «بأنها البلاد الجبلية التي تبعد عن البحر الأحمر مسيرة شهر»(١).

أهمية القرن الأفريقي:

يكتسب القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دوله تطل على « المحيط الهندي من ناحية ، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية ؛ ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي ، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة . كما أنها تُعدّ ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا ، أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي .

ولا تقتصر أهمية القرن الأفريقي على اعتبارات الموقع فحسب وإنما تتعداها للموارد الطبيعية ، خاصة البترول الذي بدأ يظهر في الآونة الأخيرة في السودان ، وهو ما يعد أحد أسباب سعي واشنطن

(*) أكاديمي إرتيري ـ المشرف العلمي في كلية لندن المفتوحة للدراسات الإسلامية ـ لندن .

(١) الحيمي الحسن بن أحمد : سيرة الحبشة ص ٩٣ .

تحديداً لإيجاد حل لقضية الجنوب، وكذلك في الصومال»[١].

أضف إلى ذلك قربه من جزيرة العرب بكل خصائصها الثقافية ومكنوناتها الاقتصادية، علاوة إلى ما فيه من جزر عديدة ذات أهمية استراتيجية من الناحية العسكرية والأمنية[٢].

في الآونة الأخيرة وبعد أحداث نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، واستهداف سفارتي أمريكا عام ١٩٩٨م في كل من كينيا وتنزانيا برزت أهمية منطقة القرن الأفريقي بشكل أكبر في حرب أمريكا المعلنة على الإرهاب الدولي؛ حيث زارها وزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفيلد)، والجنرال تومي فرانكس، والجنرال جون ساتلر قائد القوات الأمريكية في القرن الأفريقي، ويرابط على أرضها أكثر من ١٨٠٠ جندي أمريكي، كما ترسو على واحد من موانئها - وهو ميناء جيبوتي - حاملة الطائرات (مونت وايتني)، وتجوب سواحلها بعض السفن الموكلة بمراقبة كل سواحل القرن الأفريقي.

الوجود الإسلامي في القرن الأفريقي:

ارتبطت جزيرة العرب مهد الإسلام، ومنبع رسالته، ومولد نبيه ﷺ بالقرن الأفريقي منذ وقت مبكر من فترات التاريخ؛ حيث حكم أبرهة الحبشي اليمن، وسعى في خراب الكعبة، وكما في الحديث أن هدم الكعبة سيكون على يد رجل من الحبشة ومن قَبْل ذلك هاجرت قبائل حبشات العرب الجنوبية إلى المنطقة، وأنشأت دولة الحبشة ناقلة معها ثقافتها وحضارتها، كان ذلك في «عام ١٠٠٠ قبل الميلاد، أو عام ٦٠٠ قبل الميلاد»[٣].

ثم لاحقاً توثقت صلاة قريش الاقتصادية بالمنطقة؛ حيث كانت تردها قوافلهم التجارية من قَبْل البعثة قاصدة بلاد الحبشة، كما يحكي ذلك ابن الجوزي[٤].

وبعد البعثة النبوية أمّها المستضعفون من الصحابة فراراً من أذى قريش إلى ملك عادل لا يظلم عنده أحد، ومنذ ذلك الحين والوجود الإسلامي في القرن الأفريقي يتنامى ويتعاظم شأنه إلى أن صارت له شوكة وغلبة، لكن بالمقابل ازدادت حدة التدافع بينه وبين خصومه؛ حيث تنادت كل قوى الشر المتربصة به للتحالف ضده؛ فتدخلت القوى الأوروبية بأساطيلها وجيوشها للحيلولة دون تفرده بالهيمنة على القرن الأفريقي والتحكم في أهميته الاستراتيجية، وأقامت فيما بينها تحالفاً ضم الأقلية الدينية في الحبشة ممثلة وقتها في (عرقية الأمهرا) ذات الأغلبية النصرانية، والمحاصرة في نطاق ضيق من بلاد الحبشة؛ وذلك حين كتبت (هيلينا) ملكة الحبشة حينها إلى (عمانويل) ملك البرتغال عام ١٥١٠م تشكو إليه تخوفها من مصر، وممالك الطراز الإسلامي في القرن الأفريقي، كما أن الحبشة في

(١) انظر: بدر الدين حسين الشافعي: القرن الأفريقي.. وجبة أمريكية على الطاولة العراقية. موقع إسلام أون لاين، تاريخ ١١/١/٢٠٠٣م.

(٢) بموجب قرار محكمة لاهاي الدولية، (حنيش) هي جزيرة يمنية، رفع عليها اليمنيون علمهم في ٣١ / ١٠/ ١٩٩٨ م بعد أن أخرجوا منها بمباغتة عسكرية من الإرتريين، أما (دهلك) فهي جزيرة إرترية، وفيها يقول ياقوت الحموي: دهلك ... اسم أعجمي معرب... وهي جزيرة في بحر اليمن، وهو مرسى بين بلاد اليمن والحبشة، بلدة ضيقة حرجة، كان بنو أمية إذا سخطوا على أحد نفوه إليها. معجم البلدان ج ٢ ص ٤٩٢.

(٣) انظر: أ. بول: تاريخ قبائل البجة بشرق السودان ص ٣٢.

(٤) انظر: المنتظم ج ٢ ص ٣٧٤.

عهد (لبنا دنقل) وقّعت وثيقة اتفاق عام ١٥٢٠م مع القوى الأوروبية المتآمرة على الوجود الإسلامي بصفة عامة نصت على أن «يحتفظ ملك فرنسا بقوة عسكرية في (سواكن)، ويحتل ملك أسبانيا (زيلع)، ويتخذ ملك البرتغال من (مصوع) قاعدة لقواته[١]..»

وفيما بعد سقوط الخلافة وزحف الاستعمار الغربي شهد القرن الأفريقي استيطاناً استعمارياً؛ حيث احتل الإيطاليون الصومال، وإرتريا والفرنسيون جيبوتي والإنجليز كينيا، والسودان، لكن وجهوا بحركات مقاومة إسلامية؛ إذ وقف الإمام (محمد أحمد المهدي) قبال الإنجليز في السودان، وناوش أتباعه الإيطاليين في إرتريا، وكذلك السيد (محمد عبد الله حسن) في الصومال (وهو تلميذ السيد محمد صالح مؤسس الطريقة الصالحية في مكة المكرمة).

وعلى أساس من هذا الرصيد التاريخي من النضال والمجاهدة ما زالت الحركة الإسلامية في القرن الأفريقي تنشط بمختلف مدارسها العلمية والحركية، وهي اليوم جزء من معادلة الصراع والتحالفات الجارية في منطقة القرن الأفريقي.

وبعد تصفية الوجود الاستعماري، وتحرر دول القرن الأفريقي من قيوده دخلت المنطقة في إشكاليات داخلية ذات أبعاد متعددة: عرقية، وثقافية، وسياسية.

ونتيجة للتخلف الاقتصادي، والفوارق الثقافية بين السكان، بالإضافة للسياسات الاستعمارية التي تأسست على منهجية (فرق تسد) بتفضيل قوم على قوم، وبإثارة النعرات العرقية والقبلية، والإلحاقات القسرية الاستعمارية التي شطرت القبيلة الواحدة إلى شطرين أو أكثر، وضمت فريقاً منها إلى كيان فريق مغاير من قوم آخرين على غير رغبة منها وتشاور معها شهدت دول القرن الأفريقي كغيرها من دول أفريقيا بشكل عام حالة من التوترات الحادة والاستقطابات المتباينة الأمر الذي فجر فيها ثورات تحررية وأخرى تظلمية؛ مما أقحمها في شباك تحالفات أيديولوجية مع هذا المعسكر أو ذاك خلال حقبة الحرب الباردة، وأشعل فيما بين شعوبها حروباً قبلية دامية حرمتها حتى هذه اللحظة نعمة الأمن والاستقرار.

القرن الأفريقي فيما بعد الحرب الباردة:

كان القرن الأفريقي في فترة الحرب الباردة واحداً من أشد مناطق العالم التهاباً واشتعالاً؛ حيث حط الروس رحالهم في الصومال في عهد (زياد بري)، ثم بعد سقوط العرش الإمبراطوري في ١٢/٩/١٩٧٤م ومجيء العسكر بقيادة الجنرال (أمان عندوم) ثم (منجست وهيلي ماريم) ترك السوفييت مقديشو، ورحلوا عنها إلى (أديس أبابا) ليحلوا محل الأمريكان (حلفاء الإمبراطور المعزول هيلي سلاسي)، وليدعموا النظام الماركسي بكل ما لديهم من عتاد عسكري، وخبرة أمنية حتى يتمكن

(١) رجب عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى ٥٦ سواكن ميناء في شرق السودان، وزيلع ميناء في الصومال، ومصوع ميناء في إرتريا، وكلها موانئ إسلامية.

من إخماد التمرد في كل من (أوجادين وإرتريا) الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى هزيمة الصومال في حرب (أوجادين) (١٩٧٧م ـ ١٩٧٨م)، وانهيارنظامه السياسي تماماً عقب الانقلاب الذي أطاح (بزياد بري) عام ١٩٨٩م مدعوماً من قادة إثيوبيا الماركسيين لتتفرغ القوات الإثيوبية بعد ذلك للجبهة الإرترية التي استعصت على الهزيمة والانكسار على الرغم من قساوة وشدة الحملات العسكرية المتلاحقة إلى أن انهار (نظام منجست) الاشتراكي عام ١٩٩١م بانهيار المنظومة الاشتراكية كلها عقب ظهور (البيرسترويكا على يد ميخائيل جورباتشوف)، وهكذا وصل تحالف فصائل الثوار المناوئين (لنظام منجست) وبقيادة (ملس زناوي) رئيس وزراء إثيوبيا الحالي، (وإسياس أفورقي) رئيس إرتريا إلى كل من أديس أبابا، وأسمرا بمباركة أمريكا ورعايتها.

القرن الأفريقي وقادته الجدد:

استبشرت أمريكا بقادة القرن الأفريقي الجدد من بعد أن مكنتهم من السلطة، وكانوا من قبل ماركسيين على تفاوت بينهم في الولاء العقدي للماركسية، يلعنون أمريكا وأخواتها أمثال: (ملس زناوي في إثيوبيا، إسياس أفورقي في إرتريا) وجميعهم من أصول نصرانية، وعلقت عليهم الكثير من آمالها لا سيما فيما يتعلق بالموقف من المد الإسلامي في المنطقة، وعلى وجه الخصوص من ثورة الإنقاذ التي استلمت السلطة في السودان بانقلاب عسكري قاده الفريق (عمر حسن البشير) في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، وتعاقد هؤلاء جميعهم في حلف عسكري لأداء المهام المنوطة بهم، ووجدوا دعماً عسكرياً من (إدارة كلنتون) التي وصفتهم بدول المواجهة في مقابل السودان، فقد حصلت كل من أرتريا، وإثيوبيا، وأوغندا على ما يقرب من عشرين مليون دولار خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦م لاستخدامها في زعزعة الاستقرار السياسي في السودان.

وأفاد (جورج موسى مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق للشؤون الأفريقية) ـ موضحاً ـ: «أن المساعدات العسكرية المذكورة مخصصة لمساعدة البلدان الثلاثة المشار إليها في تعزيز قدرتها على الدفاع عن نفسها[١]».

وما زال الرئيس الإرتري (إسياس أفورقي) حتى هذه اللحظة القرن البارز في عداء السودان وخصومته انطلاقاً من أن السودان بات مصدر تهديد لأمن بلاده بدعمه لحركة الجهاد الإسلامي الإرتري التي غيرت لاحقاً اسمها إلى (حركة الإصلاح الإسلامي)؛ فمنذ أن أعلن (أفورقي) قطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان، وآوى المعارضة السودانية بشتى ألوانها مانحاً إياها مقر السفارة السودانية في (أسمرا) جعل من إرتريا منطلقاً لنشاط (المعارضة السودانية السياسية والعسكرية)؛ حيث أقام لها معسكرات تدريب، وخاطبها بضرورة إسقاط (نظام البشير).

يقول ضابط في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الذي زار إثيوبيا، وإرتريا، وأوغندا في أواخر عام ١٩٩٦م طبقاً لما نقله عن مجلة (الوسط

(١) سعد ناجي: الأمن القومي العربي ودول الجوار نقلاً عن مجلة الوسط عدد ٢٥٢.

عدد ٢٥١) كل من سعد ناجي، وعبد السلام إبراهيم في كتابهما «الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي» : «إن أكثر من ثلاثة آلاف مقاتل سوداني معارض يرابطون الآن في شمال إرتريا، وقد زارهم الرئيس الإرتري (إسياس أفورقي) وشجعهم...، وقال لهم : أنتم تريدون سقوط نظام (عمر البشير) ونحن أيضاً نريد ذلك».

إن المقاتلين السودانيين حسب المعلومات المتداولة بين الإرتريين يرابطون في غرب إرتريا، حيث معسكرات التدريب وليس في شمالها، وأياً كان الأمر فإن الحكومة الإرترية كما هو صريح كلام (إسياس) لا تخفي حماسها في إيواء المعارضة السودانية العسكرية منها، والسياسية، والتنسيق معها في الإطاحة بنظام (البشير).

لكن سرعان ما انكسرت هذه الأحلاف، واختلطت الأوراق، وقامت على أنقاضها أحلاف من نوع جديد؛ فقد وقف (موسيفيني) على نقيض من (كابيلا)، وساند عليه معارضيه بعد أن كان من قبل حليفاً له في حربه ضد (موبوتو) لكون (كابيلا) ينحدر من التوتسي (القومية نفسها التي ينحدر منها أيضاً يوسفيني)، كما أن حرباً ضروساً اندلع أوراها بين إرتريا وإثيوبيا في ٦ مايو عام ١٩٩٨م لتنهي بذلك أقوى حلف استراتيجي بين (إسياس أفورقي وملس زناوي) المنحدرين من قومية (التجرنية) في شمال إثيوبيا ومرتفعات إرتريا، بعد أن كانا حليفين يقاتلان معاً ضد (نظام منجست، وهيلي ماريام) وهيمنة قومية (الأمهرا)، ويخططان لتوطيد دعائم حكم التجرنية في كل من إرتريا وإثيوبيا، وبسط نفوذهما بشكل أقوى في المنطقة كلها من بعد إسقاط نظام الإنقاذ، وتمكين (جون قرنق) والعناصر اليسارية والشعوبية من السودان كله؛ وبهذا دخل القرن الأفريقي في طور آخر من التحالفات وتعقيداتها جعلت منه بؤرة صراع عسكري حاد وتوتر أمني شديد، فعلى الصعيد الإثيوبي أعلن مقاتلو (أوجادين) عن توحدهم، وأعربوا عن استعدادهم لقبول مختلف الدعم العسكري والسياسي من مختلف الجهات في سبيل إحراز استقلال الإقليم وفصله عن إثيوبيا، وقد صب هذا في مصلحة إرتريا التي أخذت على عاتقها دعم اتجاهات كهذه ما دامت تشغب على إثيوبيا، وتصرف مجهودها الحربي والتنموي إلى قضايا جانبية، كما أن إثيوبيا من جانبها لم تهمل هذا النوع من المكايدة؛ فقد رحبت بالمعارضة الإرترية في أديس أبابا، كذلك وجدت جيبوتي نفسها في معمعة هذا الصراع بحكم المجاورة وتداخل المصالح؛ فقد قطعت حينها علاقتها مع إرتريا بعد أن اتهمها الرئيس الإرتري (إسياس أفورقي) وقتها بالانحياز المكشوف نحو إثيوبيا، لكن بعد ذهاب (جوليد) ومجيء (غيلة) عادت علاقة البلدين إلى وضع أفضل، ويعود هذا إلى الخلاف الذي طرأ في العلاقة الجيبوتية الإثيوبية بسبب اختلاف وجهة نظر البلدين في الموقف من الوضع السائد في الصومال، ومشروع المصالحة الذي تقدمت به جيبوتي عام ٢٠٠٠م إلى بعض الفصائل الصومالية التي خرجت باختيار برلمان انتقالي من ٢٥٤ عضواً، اختير من

بينهم (عبده قاسم صلاد) رئيساً لجمهورية الصومال من بين خمسة وأربعين مرشحاً لمنصب الرئاسة؛ وهذا لم يرضِ إثيوبيا وحلفاءها الصوماليين من أمراء الحرب القبلية؛ حيث لعبت إثيوبيا دوراً معيقاً في تنفيذ قرارات المؤتمر؛ مما أدى إلى شبه إخفاق مشروع جيبوتي التصالحي، أيضاً خشيت جيبوتي من جانب آخر أن يؤدي توتر علاقتها مع إرتريا إلى تبني إرتريا للمعارضة الجيبوتية المعروفة باسم (جبهة استعادة الوحدة والديمقراطية) بقيادة (محمد كدعمي)، والذي شدد زعيمها هذا عام ٢٠٠٠م على اتهام حكومة الرئيس (غيلة) بالنكوص عن عهودها ومواثيقها التي أبرمتها مع جبهته بباريس في فبراير ٢٠٠٠م بشأن إعادة التوازن العرقي في المؤسسة العسكرية، وانسحاب الجيش من مناطق العفر، والسماح بالعودة للاجئين العفريين من مناطق لجوئهم في إثيوبيا وإرتريا؛ حيث يوجد أكثر من ثلاثة وعشرين ألف لاجئ: ثمانية عشر ألفاً منهم في إثيوبيا، وخمسة آلاف في إرتريا على حد قول زعيم الجبهة.

ومن جانبها قامت إثيوبيا بمبادرات إصلاحية؛ حيث دعت في ١٩٩٧ م إلى (اجتماع سودري) لتسوية الوضع الصومالي، ولكن على النحو الذي يخدم استراتيجيتها، ويجعل من الصومال كياناً مطواعاً، إلا أنها عجزت عن كسب ثقة كل الفصائل الصومالية، وبخاصة (حسين عيديد) الذي وقف معارضاً لكل ما انبثق عن (اجتماع سودري) من لجان وقرارات معتبراً ذلك نمطاً من أنماط التدخل الإثيوبي في الشؤون الصومالية؛ وبهذا انحصر هذا الاجتماع على ستة وعشرين فصيلاً، خرجوا بتكوين مجلس أطلق عليه (مجلس الإنقاذ الوطني الصومالي) من أبرز رجاله (عثمان عاتو).

ومهما كان حظ (عيديد) من الصدق في تشخيص النوايا الإثيوبية من وراء تنظيم هذا اللقاء فإن التأثير القبلي في القيادات الصومالية بات عقبة صعبة التجاوز، فلم تعد هذه المواقف الرافضة خاصة بإثيوبيا ومبادراتها وإنما ـ أيضاً ـ باتت مصير كل مبادرة لا يجد فيها طرف من الأطراف المتحاربة نصيبه الأوفى حتى لو كانت من المحيط العربي والإسلامي، وهذا ما جرى مع لقاء القاهرة في ٢٢/١٢/١٩٩٧م الذي انعقد بعد لقاء (سودري)، وحضره (عيديد)، إلا أنه عورض من قِبَل قيادات أخرى من أمثال: الكولونيل عبد الله يوسف، واللواء آدم عبد الله اللذين أعلنا فور وصولهما إلى (أديس أبابا) معارضتهما لكل ما نجم عنه من قرارات.

وهكذا بقي الصومال ينزف دماً، ويعيش حالة من التمزق والفوضى السياسية، وجعلت منه كل من إرتريا وإثيوبيا ساحة لتصفية صراعاتهما بالتحالف مع أمراء الحرب المتقاتلين، وإغراقه بكميات كبيرة من الأسلحة؛ حيث تنحاز إرتريا نحو (عيديد الابن)، في حين تنحاز إثيوبيا نحو (عثمان علي عاتو) الذي ندد أكثر من مرة بالسياسة الإرترية في دعم المعارضة الإثيوبية الأرومية الكامنة في الصومال تحت مظلة (عيديد الابن).

وكتب مدير (مركز القرن الأفريقي للدراسات الإنسانية) في مقديشو نقلاً عن الصحف المحلية: «أن وفداً عسكرياً إرتريّاً قام بزيارة معسكرات التدريب للثوار الصوماليين والأروميين»[1]، وكان ذلك في إبريل من عام ١٩٩٩م.

وقد استباحت إثيوبيا الصومال أكثر من مرة بحجة ضرب ما أسمته بـ (أوكار الأصولية الإسلامية) في إشارة منها إلى (الاتحاد الإسلامي)، ونظمت أكثر من لقاء طارئ لإحباط المخطط الإرتري في الصومال.

ولا ريب أن اتساع رقعة التنافر بين القيادات الصومالية يعد مؤشراً جلياً في أن الصومال سيبقى بعيداً عن بر الأمان ملتهباً ومتقرحاً، وتتساقط عليه جراثيم الصراع الإقليمي لتعمق من جراحاته إلى أجل غير مسمى، وهو بالقدر الذي يمثله بوضعه الحالي من وصمة عار على جبين بنيه يعكس من جانب آخر ضعف المنظمات الإقليمية (عربية، وأفريقية) في حل معضلات الشعوب لافتقارها إلى آليات فرض الحلول المناسبة، وعصارة ما يمكن أن يقال بشأن الصومال: أن الاستراتيجية الإثيوبية تجاه الصومال والتي هي محل إجماع جميع الحكام الإثيوبيين نجحت أيما نجاح في تفجير الجسم الصومالي من الداخل لتجعل منه أشلاء متناثرة هنا وهناك، كل طرف منها يرفرف على حدة رفرفت الديك المذبوح.

الحرب الإرترية الإثيوبية:

الحرب الإرترية الإثيوبية تعد أشرس حرب عرفتها منطقة القرن الأفريقي في السنوات الأخيرة؛ حيث حشد فيها الطرفان ما يربو عن ربع مليون جندي، وتكبد فيها البلدان الكثير من الخسائر البشرية والمادية؛ وبالرغم من أنها انتهت بهزيمة إرتريا، ووضعت أوزارها بتوقيع قيادة البلدين اتفاق الجزائر في ٨ يونيو من عام ٢٠٠٠ م، ثم بتوقيع اتفاق سلام شامل في الجزائر في ١٢/١٢/٢٠٠٠م برعاية (منظمة الوحدة الأفريقية)، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» والرئيس الجزائري (عبد العزيز بوتفليقة)، وصدر بحقها في ١٤ أبريل ٢٠٠٢م قرار لجنة ترسيم الحدود بين البلدين فإن إثيوبيا ما زالت ترفض القبول بهذا القرار، وترى فيه إجحافاً في حقها؛ حيث قال وزير خارجيتها (سيوم مسفن) في ١٥ إبريل ٢٠٠٣م: «لا أحد يتوقع بأن إثيوبيا سوف تقبل تلك الأخطاء التي وقعت بها لجنة الحدود»، ثم أعقب ذلك التصريح بيان وزارة الخارجية الإثيوبية الذي اتهم اللجنة بالتحيز غير العادل.

وفي آخر لقاء صحفي له (منشور بموقع قبيل gabeel.com مترجماً) يقول رئيس وزراء إثيوبيا (ملس زناوي) عن قرار لجنة ترسيم الحدود: «لم نعترف بأن قرار مفوضية الحدود قرار قانوني منصف».

وحمّل إرتريا تبعات استمرار الموقف المتأزم، وعلى الرغم من أنه نفى أن تكون له نوايا شن حرب جديدة على إرتريا إلا أنه أكد عدم تردده من الرد بالمثل إذا ما قررت إرتريا اللجوء إلى الحل العسكري.

لا أعتقد من جانبي بأن إرتريا تلجأ إلى الحسم

(١) المجتمع عدد ١٣٥١ تاريخ ٢٥/٥/١٩٩٩م

العسكري، وإن كنت لا أستبعده تماماً؛ فهي في موقف ضعف شديد، وتعاني من تفكك داخلي؛ بسبب سوء إدارة (أفورقي) الذي انفرد بالقرار، وزجّ بمعارضيه من رفاق الثورة والنضال في السجون والمعتقلات متهماً إياهم بالعمالة، وعجز تماماً عن إجراء مصالحة وطنية شاملة، هذا إلى أن وضعها الاقتصادي بلغ حداً من التدهور يكون معه إعلان الحرب ضرباً من الهوس والجنون غير المتصور، وأيّاً يكن البادئ بالحرب فإنها متى أضرمت نارها ستكون كارثة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، لكن ما الذي تريده إثيوبيا من إرتريا بالضبط؟.

إن إثيوبيا تريد إسقاط (نظام أفورقي) وإزاحته من الوجود؛ فهوالمسؤول الأول في نظرها عن تفجير الأزمات مع الجيران، وأنه يريد أن يفرض ذاته «كسوبرمان في المنطقة عن طريق الضغط على جيرانه بالقوة» حسب تعبير وزير الخارجية الإثيوبي (سيوم مسفن) في مجلة المجلة عدد ١٠٠٢ تاريخ ٢٥/ ٤ ـ ١/٥/١٩٩٩م، وهذا مؤشر واضح في أن الصراع الحالي بين إسياس أفورقي، وملس زناوي ليس هو صراع حدود وإنما هو صراع وجود، كل منهما يستهدف منه وجود الآخر، وإذا كان من الصعب على (إسياس) ـ كما أرى ـ إسقاط نظام حليفه السابق (ملس زناوي) للعزلة السياسية المضروبة عليه إقليمياً، بل ودولياً، وللضائقة الاقتصادية التي تطوقه وتحدّ من فرص استمراره في هذا الصراع بنفس طويل، وللكراهية المتصاعدة من شعبه لنظام هو أسلوب إدارته فإن إسقاط (زناوي) له أكثر توقعاً واحتمالاً لما لإثيوبيا من قدرات تفوق قدرات إرتريا، ولا أرى في تباطؤ إثيوبيا وتماطلها في رسم الحدود إلا بقصد إنهاك (أفورقي) وتأزيم مشكلاته الداخلية بكل صنوفها تعجيلاً بإطاحته، ومن ثم تشكيل إرتريا على النحو الذي يروق لها، ويتناسب مع مصالحها، وهذه الغاية الإثيوبية تجري بموافقة ومباركة حلفائها في (تجمع صنعاء السودان واليمن)؛ باعتبارهما تضررا من سياسات (أفورقي)، ولا يودان له البقاء على عرش الحكم.

تجمع صنعاء ودول القرن الأفريقي:

(تجمع صنعاء): هو مظهر من مظاهر التحالفات السياسية في القرن الأفريقي، وهو عبارة عن تحالف إقليمي بين ثلاث دول هي: إثيوبيا، والسودان، واليمن، وقد ولدت مسودته في اكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠٠٢م في قمة جمعت زعماء الدول الثلاث في العاصمة اليمنية صنعاء.

ولا يمكن النظر إليه بمعزل عن المؤثرات السياسية في منطقة القرن الأفريقي، وهي كثيرة: منها ما هو موضوعي كالوجود الأمريكي في المنطقة، ومنها ما هو ذاتي كالصراعات الناشبة بين الأنظمة الثلاثة من جهة وإرتريا من جهة أخرى.

ووفقاً للبيان الختامي الصادر يوم تأسيسه عن اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث المشار إليها: أن الغاية من إنشائه تكمن في إقامة علاقة تعاون بناء بين دول جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وتعزيز الأمن والسلام في المنطقة.

وفي قمة (أديس أبابا) تاريخ ٢٩ /١٢/ ٢٠٠٣ م أكد رؤساء الدول الثلاث بأن باب العضوية

في التجمع مفتوحة لكل من يؤمن بأهدافه ومبادئه من دول المنطقة، لكن مع ذلك يلاحظ المتابع غياب إرتريا؛ فماذا إذن وراء هذا الغياب؟.

الإرتريون من طرفهم يرون فيه تجمعاً يستهدف نظامهم، ويعمق عزلتهم، وهو جزء من الصراع الذي تقوده إثيوبيا ضدهم في المنطقة سعياً إلى إسقاط (نظام الجبهة الشعبية) في أسمرا؛ ومن هنا قال إسياس أفورقي عن قيادة التجمع: إنهم يعملون لإسقاط نظامنا، ولكن سنتغلب عليهم بالتعاون مع حلفائنا، ولن يستطيعوا أبداً.

أما وزير خارجيته (علي سيد عبد الله) فيقول عنه في مقابلة له مع الشرق الأوسط نشرت بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٣: هذا مولود مشوّه وكسيح ولا خوف منه بتاتاً، وهو في المقام الأول لا يقوى على فعل شيء.

وفي دراسة أعدها المركز الإرتري للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان «قمة صنعاء الثلاثية ـ قمة تعاون أم تآمر» نجد القراءة الإرترية لأهداف التجمع تشير إلى أنه يحمل أجندة علنية، وأخرى سرية؛ وإذا كانت العلنية تلك التي تناقلتها الوسائل الإعلامية كما أفصح عنها قادة التجمع فإن السرية كما تلخصها تلك الدراسة الإرترية هي:

أولاً: السعي لفرض عزلة إقليمية على إرتريا.

ثانياً: دعم العناصر غير الوطنية، والإرهابية.

ثالثاً: التآمر على إرتريا بلداً وشعباً.

رابعاً: العمل لإسقاط الحكومة الوطنية الإرترية، وتنصيب حكومة من الخونة، والعملاء، والإرهابيين خدمة لمصالح أنظمة دول حلف صنعاء الثلاثي.

وللإفادة فإن الإرهابيين مصطلح يستخدمه النظام الإرتري في الإشارة إلى (الحركة الإسلامية الإرترية) في حين المقصود بالخونة والعملاء هم أولئك الذين يعارضون خطه من بقية فصائل الثورة الإرترية وهؤلاء الذين انشقوا عنه لاحقاً، وانضموا إلى معسكر المعارضة، ومما يجدر ذكره هنا أن كثيراً من فصائل المعارضة الإرترية بما في ذلك (الحركة الإسلامية) بشقيها يجمعها تحالف مشترك باسم (التجمع الوطني الإرتري) بقيادة (حروي تدلا باريو) وهذا له ترحيب من دول صنعاء من باب المجازاة بالمثل.

وقوبلت هذه القراءة الإرترية من قِبَل رؤساء دول التجمع بشيء من الإزدراء والاستخفاف؛ ففي قمة (أديس أبابا) المشار إليها ـ أعلاه ـ بعد أن اتهم الرئيس السوداني (عمر البشير) إرتريا بزعزعة أمن بلاده، وأيده في ذلك رئيس وزراء إثيوبيا (ملس زناوي) بقوله: «إن إرتريا تعاني من مشاكل مع كل جيرانها»، وسخر رئيس الوزراء الإثيوبي من القراءة الإرترية لأهداف التجمع قائلاً: إن تشكيل تحالف ضد دولة صغيرة أمر غير وارد، وأن كل عضو في منتدانا قادر على مواجهة إرتريا بمفرده.

بينما قال الرئيس اليمني (علي عبد الله صالح): إن لإرتريا خلافات مع كل دول الجوار، والمخرج الوحيد لها هو الحوار مع هذه الدول وليس المواجهة.

ومهما كانت قراءة الإرتريين لأهداف التجمع ونظرتهم إلى آثاره النفسية والسياسية عليهم، وبالمقابل مهما تباينت وجهات نظر المحللين في تحليل (حلف صنعاء) وتلمس أهدافه فإن الحلف بلا شك

عزل إرتريا سياسياً واقتصادياً، وليس صحيحاً ما يقوله وزير خارجية إرتريا من أنه ولد كسيحاً ومشوهاً، ولا ينتظر منه أن يفعل شيئاً؛ فالحصار الاقتصادي المضروب على إرتريا من دول محور صنعاء بجانب العزلة السياسة المفروضة عليها أوصل البلاد إلى أقصى درجات الضيق والحرج المعيشي، وأربك السياسة الإرترية كل الإرباك، وحالة اللاحرب واللاسلم التي تعيشها إرتريا مع إثيوبيا أقعدت الاقتصاد الإرتري تماماً عن الحركة، وأصبح معها المجهود الحربي وتجنيد قوى الشباب الهم الأول والرئيس في أجندة حكومة (أفورقي)، أيضاً نمَّى (حلف صنعاء) مشاعر الثقة بالنفس في القوى المعارضة لسياسات (أفورقي) من خارج نظامه وداخله، فازدادت نسبة الهاربين من مختلف أجهزة النظام والرتب القيادية إلى كل من السودان، وإثيوبيا، واليمن عبر الحدود المشتركة لتخوض ضده عملاً سياسياً أو عسكرياً؛ بغية إسقاطه نتيجة لحملة الاعتقالات التطهيرية التي تشهدها ساحة الحزب الحاكم؛ من هنا نستطيع أن نقول: إن حلف صنعاء فعلاً يستهدف ضمن ما يستهدف عزل النظام الإرتري، وتضييق الخناق عليه من أجل إسقاطه وإزاحته، وإثيوبيا ـ كما قلت من قبل ـ أكثر حماساً وتطلعاً إلى تغيير النظام السياسي الحاكم في إرتريا، وحقيقة أن النظام في إرتريا هو الذي بدأ انتهاج هذا النهج يوم أعلن أنه لن يهدأ له بال إلا بإسقاط (نظام البشير)، لكن جاءته الرياح من حيث لا تشتهي سفنه لتعصف به من حيث لا يحتسب، وبات هو المهدد بالسقوط أكثر من غيره نتيجة أخطاء أرتكبها بيده، وأحسب أن القرن الأفريقي على موعد مع أحداث إثيوبية إرترية من المتوقع أن تكون أكثر دموية وأشد عنفاً.

القرن الأفريقي والاستراتيجية الإسرائيلية.

يعود الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الأفريقي بصفته أهم موقع استراتيجي بالنسبة لهم من الناحية الأمنية منذ ولادة الدولة العبرية في المنطقة الإسلامية العربية التي عرفت إعلامياً بالشرق الأوسط، وتعد إثيوبيا الحليف الأول لاستراتيجية إسرائيل في المنطقة، وبوابتها الطبيعية إلى بقية دول القرن الأفريقي.

أما العلاقة الإسرائيلية الإثيوبية فأصل مرجعها تلك الأسطورة الخرافية التي تزعم بأن الدم اليهودي يسري في عروق (منيليك) ومن حكم بعده من حكام إثيوبيا؛ باعتبارهم على حد زعم الاسطورة ينحدرون من صلب نبي الله سليمان ـ عليه السلام ـ ولهذا لقب الإمبراطور (هيلي سلاس) نفسه بأسد يهوذا.

ومهما كان الأمر فإن كل ما يهم إسرائيل أن لا يكون البحر الأحمر بحراً عربياً خالصاً؛ لذا استمرت إسرائيل منذ عام ١٩٤٩م في تقديم مساعداتها العسكرية لجميع حكام إثيوبيا بما فيهم الماركسي (منجست وهيلي ماريام)، وكان لإسرائيل قواعد عسكرية في الجزر الإرترية التي استأجرتها من إثيوبيا يوم كانت إرتريا جزءاً من إثيوبيا، وقد أنشأت فيها هذه القواعد بعد زيارة (ديّان) لإثيوبيا عام

١٩٦٥م، وفي ١١ سبتمبر من العام نفسه سجل (حاييم برليف) زيارة سرية لإثيوبيا.

ثم بعد قرب سقوط نظام (منجست) رفعت إسرائيل - كما يذكر مستشار الرئيس الإرتري للشؤون التجارية (محمد أبو القاسم حاج حامد) في كتابه (نحو وفاق وطني سوداني) - الفيتو عن الثورة الإرترية في أهم العواصم الغربية بداية من واشنطن، ولندن، وبون، وروما وحتى باريس؛ فقد كانت إسرائيل تكبل هذه العواصم، وتحول دون تعاطيها مع الثورة الإرترية على أساس أن الاستقلال الإرتري ضمن ارتباط إرتريا بالعرب يشكل مساساً بأوضاعها الإقليمية (الاستراتيجية، والأمنية) في البحر الأحمر والقرن الأفريقي»[١].

وبهذا يتكشف لنا أن استقلال إرتريا عن إثيوبيا جاء بعد رفع الفيتو الإسرائيلي عن استقلالها في تلك الحواضر الغربية؛ وذلك بالطبع ضمن شرائط، وضمانات تقيد إرتريا من الميل كل الميل نحو الحق العربي، ونستطيع أن نقول: إن إسرائيل استطاعت أن تعيد تأسيس علاقتها من جديد بكل من إثيوبيا وإرتريا على ضمان مصالحها في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، ولم تتأثر هذه المصالح بانفصال إرتريا عن إثيوبيا، وظهورها دولة مستقلة في القرن الأفريقي.

إن هذه النتيجة لايسلّم بها الإثيوبيون ولا الإرتريون؛ إذ ينفي كل منهما أن تكون علاقته مع الكيان الصهيوني على حساب الحق العربي والمصلحة العربية، وإن كان يتهم كل منهما الآخر بأنه أكثر قرباً إلى إسرائيل من صاحبه، هذا ما قاله وزير خارجية إثيوبيا (سيوم مسفن) لجريدة الزمان اللندنية تاريخ ١/١/٢٠٠٢م في شأن العلاقة الإرترية الإسرائيلية أثناء الحرب بين البلدين؛ حيث قال: «بأن لدى إثيوبيا معلومات عن قدوم الإسرائيليين إلى إرتريا، وتجهيزها بالسلاح عبر وكلاء أو شركات مسجلة في دول أخرى مثل: هنغاريا، وبلغاريا، ورومانيا، ولا يسعني إلا التأكيد بأن من يريد مساعدة إرتريا ضد إثيوبيا راغب في الاصطياد في الماء العكر... والخلاصة فإن إثيوبيا لا ترتبط بأي علاقة خاصة مع إسرائيل»

والإرتريون من جانبهم أيضاً يرمون إثيوبيا بهذه التهمة؛ ففي مقال له بعنوان (العلاقات الإرترية العربية قراءة جديدة) يقول (رئيس المركز الإرتري للدراسات الاستراتيجية الدكتور أحمد حسن دحلي): «صحيح أن إسرائيل عادت استقلال إرتريا قولاً وعملاً من ناحية، ولم تقف موقف الحياد في الحرب الإرترية الإثيوبية لدى اندلاعها في عام ١٩٨٩م، بل إنها انحازت إلى جانب العدوان والغزو الإثيوبي ضد إرتريا بلداً وشعباً بقيامها بصيانة الطائرات الإثيوبية المقاتلة؛ وذلك بشهادة رئيس وزرائها الأسبق بنيامين نتنياهو».

من غير التقليل من أهمية هذه الاتهامات المتبادلة بين النظامين في إرتريا وإثيوبيا بشأن علاقتهما مع إسرائيل أودّ أن أقول: إن كل ما يهمنا معرفته هنا هو أن لكل منهما ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية اليهودية في القرن الأفريقي، ويمثلان معاً أهمية

(١) ص ٧٦

أساسية لدولة الكيان الصهيوني في معاكسة المصلحة العربية، بغض النظر عن أي الطرفين أكثر قرباً بإسرائيل من الآخر، وعن أي منهما انحازت إسرائيل في حربهما الحدودية، قد تكون إسرائيل أمدت هذا وذاك بالكيفية التي تناسبها لكونهما مهمين معاً بالنسبة لاستراتيجيتها في القرن الأفريقي، ولكل منهما مكانته المعتبرة والمقدرة في هذه الاستراتيجية؛ فكما يرى فلاسفة اليهود ومفكروهم أن لكل من إرتريا الخارجة على المجموعة العربية والإسلامية بفضل سياسات النخبة النصرانية التجرنياوية الحاكمة، بالإضافة إلى إثيوبيا العريقة في نصرانيتها، وظهور دولة إسرائيل اليهودية على أرض فلسطين يعدُّ نصراً كبيراً في تجريد الشرق الإسلامي عن صبغته الإسلامية الصرفة حسب قول المؤرخ الإسرائيلي البرفسور (هاجا أيرلي) في محاضرة له بعنوان «الشرق الأوسط والإسلام»، ألقاها عام ١٩٩٧م في جامعة (أديس أبابا) بحضور جمع غفير من الكتاب، والمؤرخين، والمثقفين، وغيرهم من الشخصيات الرسمية، وقال فيها: إن الشرق الأوسط لم يعد منطقة إسلامية بحتة، وأن القاهرة لم تعد عاصمة إسلامية... لقد تغير الوضع كلياً؛ فالسيطرة الإسلامية لهذه المنطقة انتهت ببروز دولة إسرائيل، وإرتريا التي يسيطر عليها المسيحيون، وبوجود دولة إثيوبيا المسيحية العريقة، وببروز الكيان المسيحي في مصر كقوة مؤثرة في المنطقة؛ إذ يمكن للأقباط إقامة دولتهم المسيحية في دلتا النيل في أي وقت؛ نظراً لنمو تعدادهم وتماسكهم وتفوقهم العلمي»[١].

إن هذا القول من البرفسور (هاجا أيرلي) لا يدع مجالاً للشك في أن العلاقة الإسرائيلية الإرترية من ناحية والعلاقة الإسرائيلية الإثيوبية من ناحية أخرى ذات خصوصية مميزة في مقابلة الإسلام - على الأقل كما يراها مفكرو اليهود وفلاسفتهم -، والملاحظ في العلاقة الإثيوبية الإسرائيلية استعصاؤها على عواصف التغيير السياسي مهما كانت طبيعة النظام السياسي المهيمن على مقاليد الحكم في إثيوبيا؛ وهذا ما أكده وزير الدفاع الإسرائيلي (موشي آرنز) بقوله - كما في جريدة الحياة ٢٥/٥/١٩٩١م -: «بصرف النظر عن طبيعة النظام في (أديس أبابا) وما يمكن أن يحل محله ينبغي الحفاظ على المصلحة المشتركة بين إسرائيل وإثيوبيا؛ وذلك لكون إثيوبيا الدولة الوحيدة غير العربية المطلة على البحر الأحمر».

وعلى هذا الأساس من الثوابت في العلاقة الإسرائيلية الإثيوبية ليس غريباً أن نرى وزير خارجية إسرائيل (سيليفان شالوم) يزور إثيوبيا في ٦ يناير ٢٠٠٤م، ورئيس وزراء إثيوبيا (ملس زناوي) يزور إسرائيل في الثاني من يونيو ٢٠٠٤م تلبية لدعوة نظيره (أرييل شارون).

التقارير الصحفية تقول: إن زيارة (شالوم) استمرت لثلاثة أيام، وضمت وفداً يتكون من ٣٠ رجلاً من كبار رجالات الأعمال الإسرائيليين في أكبر الشركات اليهودية بغرض التباحث في شؤون الزراعة، والاتصالات، والأمن.

(١) كامل الشريف: تاريخ ما أهمله التاريخ رسالة التقريب العدد ٣٦ نقلاً عن موقع www.tagrib.org

وبطبيعة الحال إن التغلغل الإسرائيلي بكل جوانبه وصنوفه في عمق القارة الأفريقية، وفي القرن الأفريقي منها على وجه الخصوص عبر البوابة الإثيوبية يعد بشكل أساس واحداً من مرامي هذه الزيارة - إن لم يكن أوحدها - بجانب التباحث حول مياه النيل، وكيفية توظيفها في مصلحة البلدين كل حسب استراتيجيته.

أما فيما يتعلق بزيارة (ملس زناوي) فتشير التقارير الصحفية إلى أن من بين الملفات الحساسة التي تناولتها محادثات (زناوي) مع كبار مسؤولي الكيان الصهيوني موضوع (يهود الفلاشا، ومسألة النزاع الحدودي مع إرتريا، ومياه النيل، وجذب المستثمرين اليهود)، وهي موضوعات بالغة الأهمية؛ فكل منها قضية مستقلة في حد ذاتها، ويمس بعضها الأمن العربي مساً مباشراً - إذا كان هنالك فعلاً أمن عربي يؤرق العرب -.

وعلى كلٍ حسبنا هنا أن ندرك أن الوجود اليهودي في القرن الأفريقي ما زال قوياً ومستمراً، وأنه بشكل أو آخر يعمل في توظيف صراعات القرن الأفريقي العرقية، ونزاعاته الحدودية لصالح السياسات الإسرائيلية؛ وذلك باللعب على كل المتناقضات، واستغلال كل الثغرات المتاحة حتى يبقى قادة الأقلية الحاكمة في المنطقة مرتبطين بالكيان الصهيوني وسياساته حفاظاً على وجودهم في مقاعد الحكم لأطول أمد ممكن.

وإذا كانت مسألة النزاع الحدودي بين إرتريا وإثيوبيا واحدة من القضايا التي بحثتها زيارة (ملس زناوي) مع المسؤولين الإسرائيليين - كما تشير تلك التقارير الصحفية - فإنما ذلك من أجل السعي إلى كسب إسرائيل إلى الجانب الإثيوبي ضمن الاستراتيجية الإثيوبية التي تتبعها حكومة (ملس زناوي) في عزل نظام (أفورقي) وإسقاطه، ومن ثم تشكيل إرتريا تشكيلاً جديداً؛ ولعل هذا ما جعل (أفورقي) يسارع إلى فتح سفارته في (تل أبيب) لإعاقة خطوات هذه الاستراتيجية في الساحة الصهيونية إن استطاع إلى ذلك سبيلاً.

ولا أعتقد أن إسرائيل تطمئن لسقوط (أفورقي)، وتجاري الإثيوبيين على ذلك ما لم تجد ضمانات من الجانب الإثيوبي على أن لا يكون وريثه الاتجاه العروبي أو الإسلامي، ومن هنا إذا ما وافقت الإدارة الإسرائيلية على الخطة الإثيوبية في الإطاحة (بأفورقي) فإن ذلك يعني وجود ضمانات، وتطمينات إثيوبية في أن النظام الذي يحل محله لا يكون أبداً ذا نزعة عربية أو إسلامية وإنما نظاماً يأخذ مصالح إسرائيل في القرن الإفريقي والبحر الأحمر مأخذ الجد، وتكون سياسته في ذلك جزءاً من السياسة الإثيوبية، ومن المؤكد أن هذا التطمين الإثيوبي إنما هو رد على الوشايات الإرترية لدى اليهود بأن إثيوبيا متحالفة مع اتجاهات عربية وإسلامية في إسقاط نظام (أفورقي)؛ وذلك محاولة من نظام (إسياس) في تحييد الدولة العبرية، إن لم يمكنه كسبها نحوه؛ وعليه من المرجح أن تكون الحكومة الإرترية البديلة لنظام (أفورقي) لا تختلف أبداً عن نظامه في التوافق والانسجام مع الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة،

بل وأسوء من ذلك لن تخرج عن خيارات السياسات الإثيوبية، ولن تكون لها استقلاليتها الكاملة، والحق يقال: إن (أفورقي) بكل أوزاره وآثامه الديكتاتورية والشيفونية معاً تأخذه العزة من أن يكون تابعاً في سياساته للقيادة الإثيوبية، إن لم يكن هو الموجه والراسم لهذه السياسة؛ وهذا هو لب الصراع الناشب بينه وبين حليفه السابق (ملس زناوي).

ولا ريب أن إتيان إثيوبيا بحكومة بديلة على النحو الذي أشرت إليه لا يقل خطورة في نسف الاستقرار الأمني في المنطقة عن نزاعات ملس، وأفورقي؛ لأنه سيتم بالتأكيد على حساب المجموعات العربية والإسلامية وتهميشها، وهي قوى أساسية لا تقبل المساومة في استقلالية القرار الإرتري، وحقه في اتخاذ سياسات إقليمية مستقلة تخدم مصالح البلاد بالدرجة الأولى والأساسية، كما لا يمكن أيضاً تهميشها وتجاهلها؛ وإن كان للأسف كل هذا يتقرر في غياب تأثير عربي على الصعيد الدولي والإقليمي نتيجة لحالة الوهن الراهنة التي تعيشها الأمة كاملة، والمتابع لقوى المعارضة الإرترية وتحالفاتها يلمس وجود قابلية لدى بعض فصائلها للعمل ضمن الاستراتيجية الإثيوبية تلهفاً نحو السلطة، وتعلقاً بها مهما كانت المآلات والنتائج.

القرن الأفريقي والتأثير العربي:

العرب لا محالة معنيون بكل غاشية تغشى القرن الأفريقي بحكم ارتباطهم به أمنياً، وثقافياً، واقتصادياً، ومن المفترض أن يكون لهم اهتمام بكل ما تشهده ساحة القرن الأفريقي من صراعات ونزاعات أيّاً كانت طبيعتها، ولكن بما أن العرب في وضع لا يحسدون فيه من حيث التفرق، وانزواء كل دولة من دولهم في حدود ذاتها مغلقة عليها بابها من الطبيعي أن يقضى الأمر في غيابهم جميعاً، أو أن يكون صوتهم خافتاً ووجودهم باهتاً.

نعم! ثمة تحرك عربي شوهد من بعض الدول العربية كمصر، والسعودية، وقطر، وأيضاً ليبيا للأسهام في حل نزاعات القرن الأفريقي، ومثل هذا التحرك وإن كان تعبيراً عن إدراك أهمية القرن الأفريقي للأمن العربي إلا أنه من الصعب جداً أن يكون أكيد المفعول، وبالغ التأثير ما لم يتسم بالمتابعة الجادة ليخدم فقط مصالح الاستراتيجية العربية، وإلا لن يفلح في توجيه المسار وفق مقتضيات الاستراتيجية العربية إن كان لهذه الاستراتيجية وجود فعلي، أو في قطف ثمار أي طارئ سياسي إيجابي من الممكن أن يشهده القرن الأفريقي، بل على العكس ربما جلب الضرر، وحيث أن غالب السياسات العربية لا تنطلق من دراسات تقدمها جهات متخصصة، ولا تنطلق أيضاً من استراتيجية أمنية موحدة من الطبيعي أن تكون دون مستوى السياسة الإسرائيلية في التأثير، وأن تأتي التحركات العربية في القرن الأفريقي ـ كما في غيرها ـ على غير تناسق فيما بينها، وأن نرى لكل بلد عربي موقفاً مغايراً لموقف الآخر كل حسب قبلته السياسية، هذا ما كانت عليه السياسة العربية فيما قَبْل الهيمنة الأمريكية ـ يوم كان العرب موزعين على المعسكرين ـ وهي اليوم على ما كانت عليه، بالإضافة إلى اشتداد

حالة الهزال السياسي في الجسم العربي والذي لا يمكّنهم من اتخاذ قرارات ورسم سياسات تتجاهل، أو تتنافس، أو تتزاحم مع إرادة وسياسات الولايات المتحدة باعتبارها القوة التي لا يعصى لها أمر، ولا يؤمن منها جانب إذا ما زوحمت، ونوفست في تخطيط مناطق نفوذها الاستراتيجي، وكل العرب اليوم يخطبون ودّها، فأنى لهم منافستها؟ أو تجاهل خططها بوضع سياسات تنبع من المصلحة العربية الصرفة!. وإزاء هذا الواقع التعيس فإنه لا معنى لأن يقف العقيد (معمر القدافي) مخاطباً الشعب الإرتري في أول زيارة له في ٥ فبراير ٢٠٠٣ م لإرتريا بقوله: «من مصلحة إرتريا أن تكون عضواً في المؤتمر الإسلامي، والجامعة العربية مثلما هو الحال بالنسبة لجيبوتي، والصومال، والسودان..»، وداعياً إلى عدم ترك «فراغ في القرن الأفريقي تملؤه القوة الأجنبية» مشيراً إلى أن: «هناك مخاوف من استغلال ما يسمى بمكافحة (الإرهاب) بإعادة الاستعمار العسكري، والسيطرة الأجنبية مرة أخرى على مصالح القرن الأفريقي».

هذا الكلام من (العقيد القدافي) مهما كان في حد ذاته صحيحاً لا يعني في النهاية شيئاً سوى أنه مجرد كلام لا معنى له ما لم ينطلق من استراتيجية واحدة، ولا تأثير له والصف العربي يعاني من حالة التعثر والتبعثر، والتشوش في الرؤية، والربك في الخطاب السياسي؛ فهل ثمة أمل قريب يلوح في الأفق يبشر ببزوغ فجر عربي جديد يكون للعرب فيه قول الفصل ليس في شؤون القرن الأفريقي فحسب وإنما أيضاً في كل ما يمس شأنهم الأمني، والاقتصادي، والسياسي من السياسة الدولية؟ ذلك ما نرجوه، ولعله يكون قريباً.

القرن الأفريقي وحرب الإرهاب:

لقد تسابقت دول القرن الإفريقي، وتنافست فيما بينها في الوقوف مع أمريكا في حملتها على ما أسمته (بالإرهاب الإسلامي)، واستقبلت إدارة بوش في ديسمبر ٢٠٠٢م كلاً من الرئيس الكيني (أرب موي)، ورئيس الوزراء الإثيوبي (ملس زناوي)، كذلك الرئيس الجيبوتي (إسماعيل عمر غيلة) في يناير ٢٠٠٣ م، أما الرئيس الإرتري (أسياس أفورقي) فقد سعى قدر طاقته إلى استغلال هذا الحدث لصالحه، وقدم نفسه إلى العالم الغربي باعتباره أول من عانى من الإرهاب، وأول من قاومه؛ في إشارة منه إلى صراعه مع (الحركة الإسلامية الإرترية) وخصومته مع السودان.

وعلى ضوء ما كشف عنه (جون أبي زيد) قائد القيادة المركزية الأمريكية في ٢٠٠٣/٧/٣٠م في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) أن بلاده أنشأت - أو بصدد إنشاء - قوة عمل تشارك فيها إحدى عشرة دولة أفريقية هي: مصر، وإثيوبيا، وإرتريا، وجيبوتي، وبورندي، ورواندى، والكونغو، وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، وسيشل.

وأوضح (جون ساتلر) المسؤول عن القوات الأمريكية بجيبوتي أن هذه القيادة المعروفة باسم (قوة العمل في القرن الأفريقي) تتألف من أربعمائة شخص يمثلون جميع أفرع القوات المسلحة الأمريكية

والمستخدمين المدنيين، فضلاً عن ممثلين لجيوش الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في حملتها ضد الإرهاب الدولي.

وكان وزير الدفاع الأمريكي قد أعلن في زيارته لجيبوتي أن الولايات المتحدة ستبقي انتشارها في جيبوتي لعدة أعوام، وقال: إنها منطقة يوجد فيها الكثير من العمل.

ولأن مصطلح (الإرهاب) لم يعرف تعريفاً قانونياً واضحاً ومحدداً بات مصطلحاً يلجأ إليه كل طرف لتصفية حساباته السياساته مع الطرف الآخر؛ من هنا ولأن دول القرن الأفريقي في الوقت الذي تهرع فيه إلى محالفة أمريكا نرى القوى المتحاربة منها يتهم كل منها الآخر بالإرهاب؛ ففي غضون الأشهر الماضية من هذا العام حمَّلت إرتريا الانفجارات التي حدثت خلال أيام الاحتفالات بيوم الاستقلال في مدينة (بارنت وغرب البلاد) كلاً من إثيوبيا والسودان، كما فعلت من قَبْل في قتل الجيولوجي البريطاني الذي وجد مذبوحاً في (غرب إرتريا) حسب ما أذاعه (نظام أفورقي)؛ حيث نسبت ذلك إلى السودان، في حين أن (الحركة الإسلامية الإرترية) نفت مسؤوليتها عن الحدثين المذكورين؛ بالرغم من إصرار الحكومة الإرترية على اتهامها بتنفيذه بالتنسيق مع الإثيوبيين والسودانيين، كل ذلك من أجل الظهور بمظهر الضحية، وإلفات الأعين الغربية إلى ذلك للفوز بأكبر قدر ممكن من الرضى والتعاطف الأمريكي، وبالمقابل - أيضاً - يتهم كلٌ من السودان، وإثيوبيا إرتريا بتحريض العمل الإرهابي ضد بلديهما، وعلى كل فإن كلاً من النظامين يعملان في توظيف هذا الحدث لصالحهما ضد القوى المعارضة لا سيما الإسلامية منها؛ وحيث أن القوى الإسلامية تمثل عمقاً ثقافياً وتاريخياً في المجتمع الإرتري وكذلك المجتمع الإثيوبي يحاول كلا النظامين كلٌ بطريقته ضرب الطوق عليها إقليمياً ودولياً من خلال وسمها بتهمة الإرهاب.

لقد استغل (إسياس أفورقي) انشغال أمريكا والعالم بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ليس فقط في الإساءة إلى (الحركة الإسلامية) وإنما أيضاً في التخلص من رفاقه الذين شاركوه وفي بناء فصيله الحاكم حتى يوم الاستقلال؛ إذ انقض عليهم على حين انشغال المجتمع الدولي بأحداث سبتمبر فرمى بهم إلى ما وراء السجون متهماً إياهم بالعمالة، ثم بكل حماس رحب بالأمريكان ليحلوا ضيوفاً مكرمين عنده في موانئه البحرية (عصب، ومصوع) إلا أنهم تجاهلوا طلبه، وآثروا عليه جيبوتي، وعندما سئل في مؤتمره الصحفي - كما نقلت ذلك جريدة البيان الإماراتية في ٢٠٠٢/١٢/١١ - فيما إذا كانت إرتريا ستسمح لأمريكا باستخدام موانئها البحرية ومطاراتها البرية؟ أجاب: يمكنكم أن تتصوروا أن هذا أدنى ما يمكن أن نقوم به.

وتحت عنوان: (حليفنا الجديد) كتب (جول موبري - Joel Mowbray) - وهو موظف سابق في الكونغرس الأمريكي، تنشر له عديد من الصحف والمجلات الأمريكية منها: (واشنطن تايم، ونيويورك بوست، وجويش ورلد رفيو) والأخيرة صحيفة

يهودية كما يبدو من اسمها، ويعد أحد كتّاب موقع Townhall.com ـ المتخصص في نشر أخبار المحافظين ـ نشر في ١٠/٧/ ٢٠٠٢ م ـ مقالاً عن إرتريا في مجلة ألكترونية تدعى National review online قال فيه: «إرتريا هي البلد الذي لا يضطرك إلى لَيِّ ذراعه؛ فهي في حد ذاتها تعاني من (الإرهاب الإسلامي)، وينظر إليها كثير من رجال البانتاجون كحليف استراتيجي، خصوصاً في ضرب العراق)...

وقد قام الجنرال (تومي فرانك) برحلات متكررة إلى إرتريا، كما أن تقارير عدة من صوت أميريكا والصحافة الأجنبية أكدت أنه ناقش القضايا الأساسية مع مسؤولي الحكومة الإرترية.

إرتريا بلد متعاون مع الأمريكان وذات موقع استراتيجي، والإرتريون راغبون في العمل معنا ... تجربة إرتريا مع الإرهاب من المحتمل أن توضح لنا لماذا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي يتعاون وبشكل علني وواضح مع إسرائيل؟.

لقد أغضبت إرتريا بموقفها هذا جامعة الدول العربية التي أرادت منها وبإلحاح الانضمام إليها».

ومع أن هذا القول من (جول بوري) يُعرِّي نظام (الجبهة الشعبية)، ويكشف إفلاسه، ويجسد في الوقت ذاته خطورته على الأمن العربي إلا أنه يفترض أن لا يثير أدنى غرابة؛ فهوالموقف الطبيعي والمتوقع من نظام شوفينيي يعيش حالة فشل وإخفاق في التغلب على مشاكله الداخلية، وحالة عزلة ثقافية وحضارية في المحيط العربي والإسلامي؛ ومن ثم لا يحس بأي روابط قومية وعقدية مع الشعوب العربية والإسلامية في صراعها مع الكيان الصهيوني، كما لا يرى له أية مصلحة في الارتباط بها، والوقوف مع حقها العادل، أو على الأقل في تبني الحياد، لا سيما في وقت اتسع فيه تشرذم الصف العربي، وتنامى تخاذله وهوانه على الأمريكان، وتآمر قياداته على بعضها البعض.

فمنذ أن تربع هذا النظام على أريكة السلطة في إرتريا وحتى هذه اللحظة ما زال يقتات على حساب الحق العربي والإسلامي، ويرتبط في سبيل ذلك انطلاقاً من مكيافيليته الصارخة، وشوفينيته البغيضة بتحالفات مشبوهة مع (الحركة الصهيونية) والقوى الإمبريالية؛ فها هو بعد أن خسر المسألة السودانية، وفقد أهم كروتها من جراء إحباط الدبلوماسية السودانية ـ بصمت وحكمة ـ وظنها خوراً وضعفاً) كل مآمراته ضد بلدها؛ فوجد نفسه مجرداً من أهم عوامل تسويق ذاته في دوائر صناعة القرار الأمريكي، وأراد تعويض شيء من ذلك من خلال تسويق نفسه لدى الإدارة الأمريكية مرة ثانية باستغلال ما أسمته أمريكا بمكافحة (الإرهاب الإسلامي) بعد أحداث ١١سبتمبر وذلك بشكل مخجل بلغ إلى حد لم يتردد فيه سفير إسياس بواشنطن (جرما أسمروم) ـ طبقاً لما ذكره الدكتور برخت هبتي سلاسي، وكان برخت أحد حلفاء (أفورقي) قبل الانشقاق عنه ـ من إغراء الولايات المتحدة بعمق مياه الموانئ الإرترية، وبامتيازات تضاريس إرتريا الجبلية المشابهة لجبال أفغانستان على حد وصفه؛ الأمر الذي جعل (جول موبري)

الكاتب الأمريكي المذكور يقول: إن إرتريا هي البلد الذي لا يضطرك إلى لَيِّ ذراعه!!.

ومع هذا لا يستحي الرئيس (إسياس) من أن يخرج في المنابر الإعلامية بين الفينة والأخرى ليتهم الآخرين علناً بالوهم واختلاق الأكاذيب، حين يسأل عن القواعد العسكرية الأجنبية في السواحل والجزر الإرترية قائلاً كما في (لقاء اليوم) الذي أجرته معه قناة الجزيرة بتاريخ ١٣/١٢/٢٠٠١: نحاول أن نبقى مستقلين في قرارنا، ونحاول أن نشارك بشكل بناء في العلاقات الإقليمية، ولا نريد أن نرى تعقيدات سياسية من خلال اتباع سياسات غير سليمة لمصلحة المنطقة، وهذا حديث يدور في أذهان بعض القوى السياسية في المنطقة التي تحاول توهم الشارع العربي بأكاذيب واختلاق معلومات ما موجودة في الواقع».

كيف يمكن أن نبقى مستقلين مع هذه السياسة التي جعلت من بلدنا دولة تعرض نفسها في سوق السياسة الأمريكية إلى حد توصف فيه من الرخص والبخس بأنها الدولة التي لا تكلف لي الذراع؟!! وكيف يمكن أن نشارك بشكل بناء في العلاقات الإقليمية، ونحن نجعل من موانئ إرتريا وجزرها منصة صواريخ أمريكية تطلق لتغيير أنظمة وتنصيب أخرى؟!.

ثم بأي منطق نتهم الآخرين (باختلاق معلومات ما موجودة في الواقع) على حد تعبير الرئيس بعد أن تورطت الدبلوماسية الإرترية في أمريكا ممثلة في السفير (جرما أسمروم) بإغراء أمريكا ودعوتها إلى استغلال المياه الإرترية!، وأخيراً هل هذا مما يتناسب مع منطلقاتنا وثوابتنا في بناء السياسة الخارجية إذا كانت لنا فعلاً ثوابت ومنطلقات نابعة من إرادتنا، وهويتنا وليس من إرادة نزعة فردية في حزب واحد؟. إن هذه الممارسة الرخيصة في العمل الدبلوماسي لا تليق بدبلوماسية بلد ضحّى في سبيل استقلال إرادته بمئآت الآلاف من الشهداء طوال ثلاثين عاماً، وتذوق مرارة الظلم والاضطهاد السياسي والعدوان العسكري، وما زال شعبه حتى اللحظة هذه يعاني ويلات الشتات والتشرد، ولكنها العقلية الشوفينية الضيقة التي لا تنطلق في رسم سياستها من مرجعية برلمانية منتخبة، والتي لا يهمها من الأمر إلا حماية وجودها وإطالة بقائها، واستمرار هيمنتها مهما كلف ذلك من كرامة الوطن والشعب الشيء الكثير لكونها لا تحمل من الطموحات سوى تكريس الاضطهاد القومي والثقافي؛ ومن ثم من الطبيعي أن تنساق لمطالب الإدارة الأمريكية، وتنقاد لها ـ من غير لَيِّ الذراع ـ في تعريفها للإرهاب على نقيض كثير من الدول التي تحترم سيادة بلدها واستقلالية قرارها، وتعبِّر بوضوح عن مخالفتها للأمريكان في معنى الإرهاب، وعن مخاوفها من أن يؤدي مطاوعة الأمريكان في تعريفهم للإرهاب إلى عواقب غير حميدة تجر العالم إلى أزمات حادة، وعلاقات دولية غير مستقرة.

وإزاء هذا الصنيع ليس لنا من سؤال نراه جديراً بالإثارة هنا سوى أن نقول للأنظمة العربية ـ وبالذات التي تجاورنا ـ: إذا كان نظام (الجبهة الشعبية)

بالأمس القريب هدداً أمن السودان، واليمن، وجيبوتي بشكل علني واستفزازي، واليوم منح الأمريكان فرصة ضرب العراق من إرتريا فمن سيكون الهدف اللاحق غداً؟ وهل نظام كهذا يتوانى من التحالف في ضرب أي دولة عربية ما دام يجد في ذلك تثبيتاً لوجوده؟ وهل فكر زعماء العرب في هذا، أم أن الأمر لا يعنيهم؟ وهل تساءل العرب عن حجم ما يمثله هذا النظام من تهديد الأمن القومي العربي، أم بلغ الهوان بالعرب إلى حد يعبث فيه (إسياس أفورقي) بأمنهم؟.

على كلٍّ إن هذا النهج يمكن أن يفسر لنا عزوف (إسياس) عن الانتماء العربي والعيش بسلام مع جيرانه العرب، وبغض النظر عن الدوافع الكامنة وراء عزل إرتريا عن محيطها العربي، وبغض النظر ـ أيضاً ـ عن تآمر الزعامات العربية على بعضها البعض فهل من الوفاء للشعب العراقي الشقيق الذي ساهم في بناء الثورة الإرترية، واستقبل شبابها طلاباً في مختلف الكليات العسكرية والمدنية، ودعمها بالمال والسلاح أن تنطلق إليه سهام الموت من إرتريا الحرة، ويكون جزاؤه جزاء سنمار أم أنها الانتهازية التي لا تعرف معروفاً، ولا تقدر إحساناً؟!.

ذلك أمر في منتهى الغدر والخيانة لا يمثل الشعب الإرتري أبداً وإنما هو جزء من سياسات شوفينية التجرنية ووليد صراعاتها الحادة التي بدأت تعصف بالنظام بَعْد التصدع الذي ألَّم به عقب نهاية حربه مع حليفه في (أديس أبابا ملس زناوي).

والنظام بعرضه السخي هذا يريد أن يقدم إلى الأمريكان رشوة يقطع بها الطريق على المجموعات المنشقة عنه، ويسعى إلى تفويت الفرصة عليها حتى لا تتحالف معهم ضده، علاوة على إثبات أهميته في القرن الأفريقي مقابل الأهمية الإثيوبية في تحالفات أمريكا ضد ما أسمته (بالإرهاب).

ولعل هذا ما دفع البرفسور المنشق (برخت هبتي سلاسي) إلى عدم استنكار ضرب العراق من الموانئ الإرترية، وإنما اكتفى بمطالبة الأمريكان بعدم قبول إقامة علاقات عسكرية مع نظام (إسياس) من غير الضغط عليه لإجراء إصلاحات ديمقراطية؛ الأمر الذي يفهم منه عدم ممانعته من هذا الاستخدام، لكن مع الضغط على (أفورقي)؛ مما يشير إلى أن كِلا الطرفين يسابق الآخر في كسب ودّ الأمريكان غير مبال بقرار الشعب الإرتري وإرادة فئاته السياسية، وغير مكترث بما سيلحق الشعب العربي في العراق من مزيد دمار وتشرد، مع أن العرف الدولي يحرِّم ويجرِّم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن تغيير (نظام صدام حسين) شأن عراقي بالدرجة الأولى والأساسية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهمها من هذا السباق والتنافس بين الجناحين المتصارعين من مجموعة التجرنية الحاكمة في إرتريا وإثيوبيا إلا ضمان مصالحها، وتنفيذ خططها الأمنية والعسكرية في المنطقة بالذات في هذه الفترة من حربها على ما أسمته بالإرهاب، وليس لديها أدنى مانع من إهمال الديمقراطية والتضحية بها في إرتريا ما دام يتناسق ويتناسب ذلك مع ما تخطط وتعمل؛ ومن هنا لا

تتحرج أبداً من دعم (أفورقي) والاستغناء عن (كرزاي) آخر في إرتريا متى ما ترجح لديها أن (أفورقي) ذاته أكفء أو أقدر على لعب دور كرزاي. وتاريخها حافل بكثير من النماذج في دعم الأنظمة الديكتاتورية والتحالف معها ما دامت لا تمانع في امتثال أجندتها الخاصة؛ ولهذا وقعت بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٤ م كل من إرتريا ممثلة في سفيرها بواشنطن (دي سي جيرما أسمروم) والإدرة الأمريكية ممثلة في نائب سكرتير قيادة الجيش والأمن العالمي (جون. آر. بولتون) على الفقرة ٩٨ من ميثاق تحالف في محاربة الإرهاب، ويعتبر المراقبون والمحللون السياسيون هذا التوقيع خطوة مهمة في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ونظام (أفورقي).

وفي هذا الوقت الذي انشق فيه نظام (إسياس) إلى شقين متضادين، وتزايدت فيه عزلته الإقليمية والدولية، وتنامت معدلات نقمة الشعب الإرتري عليه من البداهة أن يلجأ مجدداً إلى العزف على وتر (الإرهاب الإسلامي) وإلى كسب الأمريكان بأي ثمن ولو بوضع السيادة الوطنية تحت إرادتهم، وتصرف قواتهم العسكرية؛ (البحرية منها والجوية) أملاً في حماية نظامه من غضبة الشعب، في حين أن الأمر ما كان يتطلب أكثر من إعادة النظر في سياساته الخاطئة والمجحفة بعقد مؤتمر مصالحة وطنية، والكف عن سياسة البطش والإقصاء، وتفهم أطروحات كل قوى المعارضة الإرترية، وبناء دولة المؤسسات، والخروج بإرتريا من قبضة رجل واحد في مجموعة لغوية واحدة هي (مجموعة التجرنية)، وفي حزب واحد هو حزب (جشع، الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية) إلى إرادة الشعب بشتى مجموعاته اللغوية، وبمختلف توجهاته الفكرية، وأحزابه السياسية.

هذه هي أهم مطالب الشعب الإرتري؛ وعلى الولايات المتحدة ضرورة تفهم هذه المطالب إذا ما أرادت لشعوب هذه المنطقة الأمن والاستقرار، ومقاومة الإرهاب الدولي مقاومة حقيقية، وعليها أن لا تصغي للتقارير الكاذبة التي تودّ من خلال ركوب موجة الإرهاب تعميق سيطرتها الشيفونية.

وعليها أن تنظر إلى الصراع الإرتري الإرتري في سياقه التاريخي والثقافي، وأن تتلمس حلوله العادلة في تفهم جذوره الأساسية ومنطلقاته الثقافية والعرقية، ومن ثم النظر إلى (الحركة الإسلامية) نظرة موضوعية بعيدة عن التحامل، لا تخرج بها خارج نطاق انتماءات الشعب الإرتري وتعدده الثقافي؛ فليست (الحركة الإسلامية) في نهاية التحليل سوى حركة احتجاج شعب مسلم غصب حقه، وأهينت كرامته، وأوذي في عقيدته وثقافته.

المسلمون في القرن الأفريقي وحرب الإرهاب:

سلفاً لا بد من التأكيد على أن الأكثرية المسلمة في القرن الأفريقي - سيراً على ما هو عليه علماء المسلمين وعامتهم في أقطار المعمورة - بريئة كل البراءة عقيدة وممارسة من كل عمل إرهابي يستبيح قتل وإزهاق الأنفس المعصومة والمسالمة أيّاً كان معتقدها الديني وانتماؤها العرقي، وليس في ثقافة

الإسلام والمسلمين من شيء إراقة الدماء على غير هدى وبصيرة، وإن بعض ما ارتُكب من أعمال طائشة باسم الإسلام في القرن الأفريقي يجب النظر إليه مفصولاً عن عقيدة المسلمين وفقههم في دفع المفاسد الذي يتأسس أصلاً على الموازنات، واعتبار المآلات في تدافعه الحضاري، ولا ينبغي أن يشمل إثمه وضرره كل مسلمي القرن الأفريقي، ويضعهم جميعاً في دائرة العقاب والتعقب، والحصار الفكري، والحرمان السياسي، والحجر الاقتصادي، كما تعومل مع (مؤسسة البركة الاقتصادية) التي جمد الغرب جميع أرصدتها بتهمة مساندة الإرهاب، ولم تفرج عنها دولة سوى السويد، (وهي مؤسسة اقتصادية صومالية تُعنى بشؤون تحويلات الصوماليين إلى ذويهم)، لكن مما يؤسف له أن الأمور كما تبدو ـ على ضوء ما ذكرت ـ تسير على النقيض من ذلك؛ فمجرد إطلالة عابرة على مجريات حرب الإرهاب في القرن الأفريقي ترينا بأن معاناة الكثرة الغالبة من المقهورين في القرن الأفريقي ـ وهم المسلمون بالطبع ـ ستزداد سوءاً على سوء، ومهما قيل في مرامي هذه التحالفات فإنها لن تفسح المجال لأي تحرك إسلامي أيّاً كانت طبيعته؛ ولهذا تتجاهل الإدارة الأمريكية عن مساءلة نظام (أفورقي) عن أولئك العلماء والدعاة الذين اعتقلوا من عام ١٩٩١م، ولم يعرف لهم مصير إلى حد الآن، وتعيب عليه انتهاكاته لحقوق الإنسان في منعه لفرقة (جوهوبا) النصرانية من أي نشاط ديني؛ لأن أولئك الدعاة والعلماء موسومون بالإرهاب، في حين هؤلاء النصارى من فرقة (جوهوبا) هم من ضحايا إرهاب الدولة في المعيار الأمريكي، نحن هنا لا نستنكر الدفاع عن حقهم في العبادة؛ فذلك أمر مشروع لهم ديناً وعرفاً، ولكن نعرض فقط التضارب في المعايير لبيان ما تخبئه الأيام للكثرة الغالبة في القرن الأفريقي، وللبرهنة على أن قوى الأقلية النصرانية المتحكمة في القرن الأفريقي ستبقى مسنودة من المجتمع الغربي (والولايات المتحدة على وجه الخصوص) حتى لا تؤول الأمور إلى يد الأكثرية المسلمة؛ فالصومال سيظل كما هو ممزقاً منهاراً بعد أن جزأه المستعمر ـ من قَبْل ـ ملحقاً قسماً منه إلى كينيا، وقسماً إلى إثيوبيا، وقسماً للمستعمر الفرنسي ـ جيبوتي حالياً ـ، ولا تعني عافيته ووحدته الغرب شيئاً بقدر ما تعنيهم وحدة إثيوبيا وتماسكها محكومة من الأقلية الدينية والعرقية؛ لذا سيبقى مسلمو إثيوبيا ـ كما كانوا من قبل ـ معزولين عن مراكز التأثير الحقيقي في صناعة القرار الإثيوبي، ورسم سياستها الخارجية والداخلية، والمساهمة في تشخيص حلفائها الأساسيين؛ بالرغم من أن نسبتهم لا تقل عن ٦٠٪ إن لم تزيد، وكل من يتحرك منهم مطالباً بحقه سيتعرض للقمع باسم مكافحة الإرهاب، كما هو الحاصل مع معارضي (أوجادين)، وكما هو الحال مع (حركات المعارضة الإرترية) ذات الانتماء الإسلامي (والعروبي على وجه الخصوص)، ولن يكون هذا القمع قاصراً على العمل السياسي فحسب وإنما سيكون قمعاً شاملاً يتجاوزه إلى كل ما هو ثقافي وإغاثي؛ لأن فتح مجال التواصل الثقافي

والإغـاثي بين المسلمين في القـرن الأفـريقي وممن حـولهم من الدول الإسـلاميـة من شـأنه أن يصل المسلمين بعضهم ببعض، ويوقظ فيهم ضمير التلاحم الإيماني ومنابت الوعي الفكري، ولا بد لهذا الهوان السـيـاسي والثـقـافي أن يرتد بالسـوء على الدول الإسـلاميـة المجاورة؛ فلو كـانت إرتريا اليـوم في يد أصـحـاب الانتمـاء العـربي، والانتمـاء الإسـلامي من فصائل الثورة الإرترية لما تعرض السودان للغزو بين الحين الآخـر كـمـا يتـعـرض له الآن من (إسـيـاس أفـورقي) في شـرقـه، وغـربه، وجنوبه، ولما اتخـذت إسرائيل منها مرتعاً للعبث بالأمن العربي، ولما غزيت (حنيش) كما غزاها (أفورقي)، وأي خلاف حدودي مع اليمن الشقيق لحل بالطريقة السلمية والودية في إطار مراعاة ثوابت العلاقات العربية والإسلامية.

لا أرى للقرن الأفريقي استقراراً عاجلاً وقريباً ما بقيت تتحكم فيـه هذه الأقليات بهذه الصـورة التي تسيره بها، وتتجاهل فيه الأكثرية المسلمة؛ لأن هذه الأكثرية مهما قهرت من هذه الأقلية المتحالفة مع قوى أجنبية لن تبقى مكتوفة الأيدي، وستظل تقاوم، كما أن هذه الأقليات من فـرط خـوفـهـا من الأكـثـرية، وشعورها بالغربة السياسية مع حرصها الشديد على البقاء حاكمة ضاغطة جميع من عداها، وشدة قلقها على مصير سلطانها السياسي ستظل مرتبطة بكل القوى الأجنبية من (صـهيـونية، وغـيـرها) وخـادمة لاستراتيجيتها؛ وفي هذا أكبر تهديد للمنطقة ذاتها وحرمانها من الاستقرار، وللدول الإسلامية المجاورة أيضاً، من هنا إذا كان لي من اقتراح اقترحه لمعالجة هذا الشأن في القرن الأفريقي فإنما هو ما يلي:

أولاً: الاهتمام بالصومال وإعادته إلى الحياة من جـديد حـتى يقـوم بدوره المنشـود في حـمـاية الأمن العـربي والإسـلامي، وهـذا يتطلب الدخـول بقـوة في مشروع المصـالحة الوطنية، وإيجاد صيغة سياسية في الحكم تجمع شمل الصوماليين، وتحظى بقبولهم حـتى ولو كـانت نمطاً فـيـدرالـيـاً يرتقي بهم في قـابل الأيام إلى وحدة أكبر من ذلك.

ثانياً: الضغط على نظام (الجبهة الشعبية) الحاكم في إرتريا بقـيـادة (إسـيـاس أفـورقي) من أجل إجـراء مصالحة وطنية شاملة تحمي البلاد من الانهيار المرتقب - إن أصـر الرجل على المضي فـيـمـا هو سـائر عليـه - وإشـعاره بأن أمن إرتريا ونهضـتـها ليس بالشـغب على أمن دول الجوار، ولا بعزلها عن محيطها العربي، ولا بنفي فصائل المعارضة الإرترية بكل انتماءاتها العربية وأصولها الإسلامية، ولكن لا بد أن يكون ذلك من خلال رؤية عربية موحدة مدعومة بقرار سياسي واحد ينبثق من استراتيجية مجمع عليها، وإلا لا جدوى من ذلك.

ثالثاً: إقناع إثـيـوبيـا بـأن وحـدتـهـا واسـتـقـرارها الأمني وازدهارها الاقـتـصـادي يكمن في الارتبـاط بمحـيـطـهـا الـعـربي، وتشـجـيـع رأس المال العـربي للاستثمار فيها، وإفهامها بأن العدالة الشاملة ومنح الأكثرية المسلمة في إثيوبيا حقها السياسي كاملاً غير منقـوص هو الذي يجـعل من إثـيـوبيـا دولة رائدة في المنطقة تساهم في أمن القرن الأفريقي واستقراره، وتحافظ على وحدة أراضيها وتماسك شعبها.

والله الموفق،،،

المشكلة الصومالية وتداعياتها الراهنة

أحـــــــداث وآراء

عبد الرحمن سهل الصومالي(*)
alhefzi1@hotmail.com

رؤية من الداخل:

تعتبر المشكلة الصومالية من أعقد وأصعب المشكلات السياسية في القرن الأفريقي؛ حيث حولت المتابعين لها عن بعد حيارى ومدهوشين حيال ما يجري في الساحة الصومالية المضطربة أحياناً، والهادئة أحياناً أخرى منذ سقوط نظام (محمد سياد بري) عام ١٩٩١م. وعادة هناك من يعشق أن تقوم الدنيا ولا تقعد، ويفضل الإثارة والمشاكل بدل السكون والطمأنينة، وخاصة في هذا العصر الذي يشهد أضخم تطور تكنولوجي؛ لهذا وذاك فلا غرو أن نجد بعض المتابعين يميلون ودون تردد إلى مشاهدة المسلسل السياسي الصومالي المثير للجدل والغموض هو عنصر القوة وسيد الموقف في المسلسل؛ والسبب في ذلك أن ليست له بداية ولا نهاية، رغم اكتمال عنصر الإثارة والحبكة فيه.

إن اندلاع الحرب الأهلية في هذا القطر من العالم لم يأت مصادفة وبدون مقدمات، بل كان هناك سيناريو خفي أحكمت خطوطه ومفاصله من قِبَل أعدائه المعروفين للصومال، وفي الوقت الذي سقطت فيه حكومة مقديشو عام ١٩٩١م فإن الرئيس الإثيوبي آنذاك (منغستو هيلا ماريام) قد قدم كلمته التاريخية أمام البرلمان، وكان ملخصها أنه حقق للأمة الإثيوبية ما لم يحققه رئيس إثيوبي من قَبْل وهو إسقاط الحكومة الصومالية لتتحول الساحة الصومالية بعد ذلك إلى بحر من الدماء، وتغير لون مياه نهري جوبا وشيبلى إلى لون دم، والحكاية ليست بعيدة عمّا حدث في منطقة البلقان، ولكن الفرق هنا يتجلى في طبيعة الصراع وأهدافه ووسائله.

ما يحدث هنا في الصومال وما وقع في منطقة البلقان دمار وخراب وفقدان هوية وحالة من اليأس والإحباط باستخدام الترسانة السوفييتية المدمرة والتي لم تفرق بين صغير ولا كبير، ورغم كل ذلك فلم تتضح معالم خطة (حلف النيتو) الموجهة لمنطقة

(*) باحث وصحفي صومالي ـ مقديشو.

البلقان، وعندما أتحدث عن سيناريو خفي، ومؤامرة خبيثة تستهدف تمزيق وحدة الصومال قد يتبادر إلى ذهن بعض القراء بأنني لا زلت أعيش في مرحلة الحرب الباردة والتي كثر فيها الحديث عن نظرية المؤامرة، وإلقاء اللوم على الجهات الخارجية، وغض الطرف عن المشاكل الداخلية التي تنخر في الجسم الصومالي للقضاء عليه في اللحظة المناسبة.

وأعتقد أن العوامل الداخلية المتشابكة قد أدت الدور الحاسم في إسقاط نظام (محمد سياد بري)؛ حيث اختلطت الأوراق السياسية والعسكرية والأمنية في الصومال ما بعد ١٩٧٧م، ورغم كل ذلك فليس من الإنصاف في شيء أن نحمّل المسؤولية كاملة على طاقم الحكومة المركزية الصومالية السابقة والعوامل الداخلية الأخرى أيضاً، ونغفل العوامل الخارجية التي وفرت الوسائل الممكنة للمعارضة الصومالية ما قبل ١٩٩١م لإسقاط النظام القائم آنذاك.

وهناك عامل آخر أشد خطورة من العوامل الأخرى والتي لم يتحدث عنها كثير ممن تناول الأزمة الصومالية وهو عدم الالتزام الواضح بالنظام الإسلامي.

إن ما يجري الآن في الساحة الصومالية وفي أماكن كثيرة أخرى من العالم الإسلامي من تناقضات سياسية، ومن حروب أهلية وتمرد وانتشار الأوبئة والمجاعة والجفاف والتصحر الذي يضرب أجزاءً كبيرة من العالم الإسلامي إنما يرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم الالتزام بالدين الإسلامي الحنيف، وصوره المثالية التي يجب على الأمة المسلمة في كل مكان وزمان أن تطبقها وتنزلها في حياتها اليومية، وتجعلها المصدر الأساس الذي تلجأ إليه في جميع الأوقات لتكون خير أمة أخرجت للناس؛ تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر؛ وذلك تحقيقاً لقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦].

ولكن الأمور تغيرت عندما سيطرت مجموعة قليلة من العسكريين بزعامة (اللواء محمد سياد بري) على مقاليد الحكم عام ١٩٦٩م؛ حيث باشرت بنفسها في تهيئة المناخ والظروف لإحلال الأيديولوجية الماركسية محل القيم والنظم الإسلامية النبيلة، وبالذات عام ١٩٧٤م؛ ومن هذا الوقت بدأ العَدّ التنازلي والانهيار الداخلي بصورة تدريجية، وفي الوقت الذي رفض الشارع الصومالي تلك الأفكار الرجعية والتي تتصادم مع تقاليده وقيمه لجأ النظام العسكري البائد إلى استخدام قوته العسكرية المفرطة غير المسوغة لتنفيذ الأيديولوجية الشيوعية في القرن الأفريقي؛ باعتبار أن قيادة مقديشو وقتذاك رأت بنفسها أنها الأقدر على تنفيذ الأيديولوجية، وسياسة الاتحاد السوفييتي السابق في أفريقيا؛ ولذلك أنزلت تلك البرامج العفنة في ربوع الصومال، وكأنها وحْي أنزل من السماء؛ وفي سبيل تحقيق ذلك أعدمت قوات الأمن الصومالي عام ١٩٧١م (١٢) من العلماء الصوماليين البارزين رمياً بالرصاص أمام الجماهير، وكان يوماً مشهوداً ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلاَّ أَن يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨]؛ فكانت العاقبة ذهاب النظام بكامله وأيديولوجيته الفاسدة، ويعتبر ذلك درساً بليغاً وقاسياً لكل السياسيين الصوماليين في الوقت الراهن.

ونطرح الآن السؤال التالي: مَنْ الذي يملك مفتاح حل الأزمة الصومالية العويصة؟! وللإجابة عن هذا السؤال المحير في حد ذاته نقول أولاً: إن المشكلة

الصومالية ليست كما يتصوره بعض المحللين السياسيين الذين يرون أن القضية لا تعدو كونها مجرد صراع قبلي فقط للسيطرة على الكلأ والمرعى والأراضي الصالحة للزراعة ومنابت الشجر ومراكز القرار السياسي في البلد مثل العاصمة لتحقيق أغراض قبلية في المقام الأول، كما لا يوجد صراع سياسي بين الفرقاء الصوماليين بمفهومه الأيديولوجي، وقد أشرنا في افتتاحية هذا المقال أن هناك من يلقي اللوم فقط على التدخلات الخارجية الرامية إلى تأجيج الحرب الأهلية في البلد لتحقيق أغراض استراتيجية معينة.

ولكن كلا الفريقين قد جانبهم الصواب؛ لأن القضية الصومالية أكبر من كل ذلك، فليست مجرد صراع قبلي أولاً، بل هناك عوامل متداخلة ومتشابكة أدت في مجملها إلى ما نحن فيه الآن من الفوضى العارمة، ومنها - على سبيل المثال - الاستعمار الأوروبي الذي قسم الأمة الصومالية إلى أجزاء وفتات في بداية القرن الماضي المنصرم، أضف إلى ذلك السياسية الخاطئة التي انطلقت من عقلية الحزب الواحد الذي حكم البلد ردحاً من الزمن (١٩٦٩ - ١٩٩١م).

تلك السياسات المخفقة أدت في مجملها إلى انهيار الاقتصاد الوطني في البلد، وتعميق النعرات القبلية، وخاصة ما بعد ١٩٧٧م، ولم يختصر الأمر إلى هذا الحد، بل لجأت الحكومة السابقة إلى استخدام أساليب هدامة غير حضارية، وخاصة في المجال الأمني؛ حيث قامت بتصفية حسابات طالت جميع شرائح المجتمع الصومالي من سياسيين وعسكريين ومدنيين، بالإضافة إلى المرتكزات الأساسية التي انطلقت منها السياسة الخارجية الصومالية تجاه تعاملها مع التوازنات الدولية في العالم إبّان حكومة (محمد سياد برّى) السابق؛ حيث لم تكن واقعية في ما أعتقد، كما أنها لم تكن ترعى المصالح العليا للوطن، ومما يبرهن ذلك كونها هرولت في بداية مشوارها إلى (موسكو) - موطن ومركز إشعاع وتصدير سرطان الاشتراكية إلى العالم الثالث - لتأخذ أفكار الثورة الاشتراكية البلشيفية كما هي، ودون أن تلجأ إلى غربلتها وإنتاجها من جديد، وخاصة الجانب الثقافي والأيديولوجي منها، وفي الوقت الذي خدرت القيادة الصومالية شعبها بهذه الأفكار الاشتراكية البالية المستوردة من الاتحاد السوفييتي السابق تلقت القيادة الصومالية نفسها المتحمسة لهذا المشروع ضربة قاضية من حليفتها الاستراتيجية موسكو؛ حيث اتخذت الأخيرة قراراً يقضي بإيقاف امداد الصومال بقطع الغيار والذخائر إبّان (حرب أوجادين) عام ١٩٧٧م التي اندلعت بين الصومال وأثيوبيا الاشتراكيتين، وفي الوقت نفسه قدم الاتحاد السوفييتي إمدادات عسكرية هائلة إلى (أديس أبابا) تمثلت بالدبابات والمدفعية الثقيلة، وقد أثار ذلك حفيظة القيادة الصومالية آنذاك، واتخذت أثناء ذلك وبصورة مفاجئة قراراً سياسياً حاسماً يقضي بطرد خبراء الاتحاد السوفييتي البالغ عددهم (٧٠٠٠)، وبعد أن طوت مقديشو صفحة العلاقات الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي السابق اتجهت إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوساطة سعودية، وكانت المملكة العربية السعودية قلقة من الوجود العسكري السوفييتي آنذاك في الصومال قبل أن يحصل الطلاق البائن بين مقديشو وموسكو، وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ يوليو ١٩٧٧م قام الرئيس الصومالي (محمد سياد بري) السابق بزيارة مفاجئة

إلى جدة لإجراء مناقشات مع القادة السعوديين، وبعد أقل من أسبوعين عرضت إدارة كارتر - في ٢٦ يونيو ١٩٧٧م - الحلول محل الاتحاد السوفييتي كمصدر للأسلحة المطلوبة للصومال، وتخيلت القيادة الصومالية أن واشنطون ستصبح البديل الأمثل القادر على ملء الفراغ الكبير الذي خلفه الاتحاد السوفييتي، بيد أن تلك الوعود قد تحولت إلى سراب؛ حيث سلكت إدارة البيت الأبيض نفس الطريق الذي سلكته موسكو، ولم تقدم شيئاً للحكومة الصومالية، وكان رد فعل ذلك مرارة صومالية شديدة عبّر عنها الرئيس الصومالي (سياد بري) السابق أثناء زيارة ثانية له إلى جدة لترتيب الحصول على مساعدة سعودية، وفي ٤ سبتمبر ١٩٧٧م اتهم الرئيس الصومالي السابق (محمد سياد بري) الولايات المتحدة بالنفاق لسحب تعهدها بالمساعدة.

وهنا يكمن خطر الشعارات الجوفاء التي يرفعها قادة الانقلابيين في العالم الإسلامي، وذلك بعد سيطرتهم على مقاليد الحكم؛ حيث يطلقون التصريحات تلو التصريحات عبر وسائل الإعلام المحلية والدولية مفادها أنهم ثوريون ومخلصون لوطنهم، وليس لهم من الوطنية إلا الزيّ في المناسبات المحلية، والعبارة، بترديدهم شعارات لا معنى لها كالببغاء، نعم! إذا كانت الثورة والانتفاضة تأتي من الشعب مثل: الثورة الفرنسية، والانتفاضات الشعبية في العالم الإسلامي ضد الاستعمار الأوروبي في بدايات القرن العشرين المنصرم، ولكن في واقع الأمر الانقلابات العسكرية ما هي إلا وسيلة راديكالية ماكرة يلجأ إلى استخدامها من يلهث وراء تحقيق المصالح الشخصية فقط، وما يحدث الآن في العالم الإسلامي خير شاهد على ذلك؛ حيث نرى التراجع الكبير الذي أصاب القيادات السياسية التي رفعت في بداية عهدها الشعارات الثورية والاستقلالية، ولكن اليوم انضمت إلى صفوف الدول الانبطاحية.

إن المشكلة الصومالية تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، ولا يعرف حتى الآن من الذي يملك العصا السحرية لاحتواء هذه الأزمة، ويعيد المياه الجارفة إلى مجارها الطبيعي، ولكن قد تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، مع ما تحمل في طياتها من الموجات المتلاطمة والتي قد تزحزح الجدار العازل المعنوي بين القبائل الصومالية ذات الأهداف والمصير المشترك، والمدهش - أيضاً - الذي لا يتصوره بعضهم أن المجتمع الصومالي - ورغم تلك المحنة التي ألمّت به - لا يزال يواصل حياته اليومية العادية على هذه البقعة الجغرافية من العالم، وفي ظل غياب المؤسسات الدستورية، ومع كل ذلك فإن الاقتصاد الصومالي - من القطاع الخاص - قد قطع شوطاً كبيراً، وخاصة في مجال الاتصالات والتجارة، ويعتقد من لا يتابع مجريات الأحداث في الصومال عن قرب أن الشعب الصومالي يعيش تحت رحمة المدافع وقعقعة السلاح، ولا يدري أن أغلب المناطق في البلد ما عدا العاصمة (مقديشو) والمناطق القريبة لها تنعم بالأمن والاستقرار، كما تشهد الساحة الصومالية نهضة تنموية تتمثل بفتح الجامعات والمعاهد العليا والمدارس، بالإضافة إلى شركات الطيران والاتصالات وجميع ما يحتاجه الإنسان المدني في العصر الحديث، ولكن رغم كل ذلك فإن ما ينقص الساحة الصومالية في الوقت الراهن، والذي ذاع صيته هو غياب السيادة الصومالية وهو ما نركز عليه في مقالنا هذا؛ حيث سنلقي الضوء على المشاكل

السياسية فقط، ودور المجتمع الدولي في إيجاد حل ناجع لهذه المشكلة العويصة.

وإذا ألفتنا النظر إلى القضايا الأخرى المشابهة للقضية الصومالية في قارة أفريقيا السمراء وغيرها نجد أنها وجدت الحل المناسب؛ حيث تم احتواؤها سواء عن طريق دول القارة، أو عن طريق المجتمع الدولي.

وما حدث في البحيرات العظمى في وسط أفريقيا والحرب الأهليه المريرة التي اندلعت في سيراليون في الفترة ما بين عام ١٩٩١م إلى عام ٢٠٠١م، والتصادم المسلح الذي انفجر في ليبيريا للسيطرة على مقاليد الحكم، بالإضافة إلى الصراع العسكري المرير الذي وقع بين إرتيريا وإثيوبيا عام ١٩٩٨م؛ كل هذه القضايا الساخنة وغيرها قد تمت معالجتها واحتواؤها، ولكن لماذا المشكلة الصومالية لم تجد حتى الآن حلاً منطقياً؟ ولماذا نسمع كل يوم إعلان مبادرة ترمي إلى إنهاء الصراع السياسي في الصومال؟ وهل يعني ذلك أن المجتمع الدولي تخلى عن الصومال؟ وما هو دور الدول العربية والإسلامية والأفريقية في وقف الصراع السياسي في الصومال؟.

ولمعرفة المزيد من الإيضاح حول هذه الأسئلة المطروحة حول الساحة الصومالية نحاول أن نلقي الضوء على جميع القضايا المتشابكة والمتداخلة بالتحليل والنقد للوصول إلى نتائج قد تقودنا في نهاية المطاف إلى معرفة المواقف المتباينة الصادرة من الجهات المعنية بالملف الصومالي الساخن.

أولاً: دور الدول العربية والإسلامية حيال القضية الصومالية:

تزامن انهيار النظام الصومالي عام ١٩٩١م مع حدوث تغيرات جذرية في المنظومة السياسية الدولية ليس على العالم الإسلامي فحسب، بل حتى على العالم ككل؛ وذلك بإعلان شهادة الوفاة لـ (لاتحاد السوفييتي) واختفائه عن الساحة الدولية؛ حيث سطع بعد ذلك في الفضاء الدولي المضطرب اسم الولايات المتحدة الأمريكية، وتناقلت وسائل الإعلام الدولية التصريحات الصادرة من البيت الأبيض الموجهة إلى جميع دول العالم لإقناعها الدخول في حظيرة واشنطون طوعاً أو كرهاً، وكرست أمريكا هيمنتها على الكوكب الأرضي لكي تنفرد بقيادة العالم، وتجعل نفسها شرطي العالم؛ هذا الحدث الكبير ربما كان إيذاناً بدخول مرحلة جديدة لم تتضح حتى الآن صورته الكاملة، ولم تضع قيادة الصقور في البيت الأبيض استراتيجية سياسية واضحة المعالم تجاه ما أعلنته من (النظام العالمي الجديد عام ١٩٩٠م) الذي غير وبصورة دراماتيكية الخريطة السياسية في النظام الدولي والذي تحول فيما بعد إلى نظام العولمة (أمركة العالم)، ومنها على سبيل المثال: غزو العراق على الكويت، وانهيار أنظمة اشتراكية في العالم الثالث كان آخره نظام بلغراد.

ونتيجة لهذه الأحداث المأساوية وغيرها احتلت (القضية الصومالية) ذيل قائمة جدول الأعمال في اجتماعات دول العالم الإسلامي؛ فأصبح الشغل الشاغل وحديث الساعة التركيز على الخلافات السياسية الداخلية، ومحاولة تعميق النزاع السياسي بين الدول العربية؛ فبدلاً من أن تهتم الدول العربية بـ (الملف الصومالي)، وتجعله في قائمة أولوياتها السياسية مثل القضايا الأخرى المعروفة أبرزت العواصم العربية نوعاً من الفتور الدبلوماسي؛ لأنها مفقودة الحركة الدينامية النشطة المصحوبة بالمسؤولية التاريخية تجاه الأمة الصومالية؛ هذا

الإهمال الواضح أدى إلى أن تبتعد الدول العربية رويداً رويداً من مواقع القرار السياسي الأفريقي الذي استأثر ودون منافسة بـ (الملف الصومالي) وبمباركة من الدول العربية بوعي ودون وعي. وليت الأمر اختصر على الشأن الصومالي، بل انتقلت العدوى إلى مشكلة جنوب السودان أيضاً؛ فبعد أن اتخذت القيادة السودانية قرارها الحاسم القاضي بإعطاء الجنوبيين حق تقرير المصير والذي جاء في إطار اتفاقية الخرطوم للسلام عام ١٩٩٦م؛ بسبب الظروف السياسية والعسكرية التي واجهت حكومة الخرطوم من دول الجيران - آنذاك - المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية استقيظت الدول العربية من كبوتها وغفلتها العميقة؛ حيث لم تقف مع السودان عسكرياً وسياسياً قبل ذلك الوقت، وندمت الدول العربية بتقصيرها تجاه السودان الذي يتعرض الآن إلى تمزيق وحدته، ولات حين مناص؛ حيث لاينفع الندم في (عصر العولمة) والتكتلات الدولية؛ فبدأت بعض العواصم العربية المعنية بـ (الملف السوداني) الشقيق تحركاتها الدبلوماسية من هنا وهناك، ليس من حيث حفظ وحدة الأراضي السودانية - سلة غذاء العالم العربي كما يقولون - ولكن لحفظ مصالحها الاستراتيجية، ولن تستطيع أن تحقق مصالحها بالطريقة البهلوانية مهما بذلت من الجهود الدبلوماسية الرامية إلى وقف الزحف الصهيوني على العالم الإسلامي.

إن الدور العربي قد اختصر بمبادرات ثنائية وبجهود فردية لم تثمر الحد الأدنى المعروف في الأبجديات السياسية في قاموس رأب الصدع، وحلحلة القضايا الشائكة ذات الطابع الدولي مثل: قضية الصومال؛ فكانت المبادرة المصرية في بداية عام ١٩٩٨م، ويقال إن القاهرة استطاعت في بداية الأمر أن تزيل الحاجز النفسي بين الفرقاء الصوماليين؛ حيث تقاطر الفرقاء الصوماليون إلى مصر للجلوس معاً حول مائدة الحوار الوطني، ولكن تدخل الحكومة الإثيوبية في هذاالشأن أفسد مناخ التفاوض؛ لأن الخطوط الساخنة كانت مفتوحة بين السفارة الإثيوبية في القاهرة وبين بعض رؤساء الفصائل الصومالية، ومع كل ذلك فإن الدول العربية المعنية بـ (الملف الصومالي) تصدر التصريحات المهينة التالية: «نعتقد أن إثيوبيا كدولة مهمة وجارة للصومال لا يمكن إغفال دورها الحيوي الهام في دعم جهود المصالحة الصومالية».

والغريب هنا عدم مقدرة مصر استخدام الوسائل الممكنة لإقناع الفرقاء الصوماليين التخلي عن (الأساليب الراديكالية) التي تطيل أمد الصراع السياسي في البلد، ولكن الأغرب من كل ذلك انقياد الفرقاء الصوماليين لإثيوبيا ومشاوراتهم المستمرة معها رغم معرفتهم أنها تصب الزيت على النار لتأجيج الصراع السياسي في البلد بين الحين والآخر، في حين رفضت الفصائل الصومالية المتناحرة مقترحات جمهورية مصر عام ١٩٩٨م الرامية إلى إقامة حكومة وطنية ذات قاعدة عريضة، ورغم ما بذلت مصر من جهود إلا أن الوفود الصومالية التي شاركت في هذا المؤتمر رجعت إلى ثكناتها الملتهبة.

ومن عجائب الدنيا في ميزان القوى والتأثير في الشأن الصومالي الذي يخص الأمة الإسلامية في المقام الأول نجد أن الدول العربية عاجزة أن تعلن موقفها السياسي الواضح تجاه ما يحدث في الصومال، وتوجه في الوقت نفسه رسالة سياسية

قوية إلى الجهات الأفريقية المعادية للصومال، وهذه الرسالة لا بد أن تحمل في طياتها بنوداً تدعو إلى وقف التلاعب في الملف الصومالي، وإذا لم تنفذ (كينيا وإثيوبيا) مطالب الدول العربية فإن بإمكانها أن تلجأ إلى استخدام أوراقها الاقتصادية من الاستثمارات الهائلة التي تتدفق إلى (أديس أبابا، ونيروبي) من كل حدب وصوب، ونتساءل الآن أين غيرة وكبرياء الدول الإسلامية حيال ما يجري في الصومال؟ لماذا لا تستخدم - وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي - قوتها الاستثمارية الهائلة والتي تذهب إلى الكيان الإثيوبي المحتل للأراضي الصومالية لتحجيم دور الرجل المريض (ملس زناوى) المغلوب على أمره في الشأن الصومالي، ووقف خطواته الرامية إلى تأجيج الصراع السياسي والقبلي في الصومال، ويستخدم في تحقيق ذلك كل الوسائل المتاحة لديه؟.

وخلاصة القول: فإن الاهتمام العربي والإسلامي حيال الأزمة الصومالية وتعاملها معها برز إلى السطح منذ بداية عام ١٩٩٨م؛ حيث وصلت القضية الصومالية في مواقع اتخاذ القرار السياسي في الدول العربية؛ وذلك بعد إنهاء المقاطعات السياسية بين الدول العربية نتيجة غزو العراق على الكويت وتداعياتها المريرة، ولكن أحداث ١١ سبتمبر خلطت الأوراق العربية من جديد؛ ومن هول ما أصاب (حركة طالبان) الإمارة الإسلامية في أفغانستان ٢٠٠١م، وتصفية (النظام البعثي) في العراق ٢٠٠٣م، وتوجيه الإنذارت القوية إلى جميع دول العالم الثالث بما في ذلك الدول العربية وبدون استثناء من الدول الصديقة والمارقة كما يحلو لأمريكا؛ فإن الدول العربية اختصر دورها بإصدار البيانات المقتضبة التي تدعو إلى وقف الصراع السياسي في البلد ووضع حد للفوضى العارمة من التصادم المسلح، كما عبرت الدول العربية تأييدها الكامل ووقوفها خلف (مبادرة الإيغاد) الحالية في كينيا، ولتحقيق هذا الغرض فإن الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد (عمرو موسى) قد قام بزيارة مهمة في شهر مارس ٢٠٠٤م إلى نيروبي لتحريك الجمود الذي طرأ في مؤتمر المصالحة الصومالي، ويسعى السيد (عمرو موسى) إلى تقريب وجهات النظر المتباعدة - دائماً - بين الفرقاء الصوماليين، وهي خطوة متقدمة في حد ذاتها ترمي على ما أعتقد إلى إحياء الدور العربي المفقود في الصومال والسودان علماً بأن محادثات السلام بين الخرطوم (والحركة الشعبية لتحرير السودان) كانت مستمرة في منتجع مشاكوس إبّان زيارة السيد (عمرو موسى)؛ ولذلك فإن الأمين العام لجامعة الدول العربية أراد أن يضرب عصفورين بحجر واحد، وفي يوم ٥/٦/٢٠٠٤م وجه السيد (عمرو موسى) أثناء مشاركته حفل توقيع برتكول السلام الدائم بين الحكومة السودانية (والحركة الشعبية لتحرير السودان) خطاباً سياسياً إلى زعماء الفصائل الصومالية المشاركة في مؤتمر المصالحة الصومالي في كينيا دعا فيه إلى وضع حد للفوضى السياسية العارمة في الصومال، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة بإقامة حكومة وطنية؛ بيد أن هذا الخطاب وغيره من البيانات المكررة والتي أصدرتها (الجامعة العربية) ودولها أيضاً لا تخرج عن كونها مجرد بيانات لا قيمة لها، مثلها مثل البيانات الأدبية التي تصدر سنوياً من القمم العربية، والتي تدور في حلقة مفرغة حيث لا تقدم ولا تأخر.

ثانياً: احتكار الدول الأفريقية ملف الصومال يأجج الصراع السياسي في البلد:

إن الدول الأفريقية تعاني في حد ذاتها من مشاكل سياسية واقتصادية وصحية وأمنية وغيرها من القضايا الساخنة ذات الوزن الثقيل؛ حيث لم تستطع الدول الأفريقية البعيدة عن الصومال جغرافياً أن تلتفت ولو من طرف خفي إلى حلحلة الأزمة الصومالية؛ لأنها ربما وصلت في مرحلة يرثى لها، وهي مرحلة (اللهم سلم)! ومع كل هذا وذاك فإن دول غرب أفريقيا قد استطاعت أن تحل مشكلة سيراليون، وليبيريا بمساعدة من الأمم المتحدة، وغيرها من القضايا الأخرى، كما اهتمت جميع الدول الأفريقية القوية منها والضعيفة بمشكلة البحيرات العظمى: بورندي ورواندا والكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، بالإضافة إلى ذلك فإن منظمة الوحدة الأفريقية استطاعت وبصورة أدهشت الجميع نزع فتيل الأزمة العسكرية بين (أسمرا، وأديس أبابا) عام ١٩٩٨م؛ حيث وقَّع البلدان اتفاقية وقف اطلاق النار في الجزائر والتي مهدت الطريق فيما بعد لإرسال قوات الأمم المتحدة متعددة الجنسيات إلى المناطق المتنازعة عليها بين الدولتين، ولكن الأمر الغريب للغاية أن تهمل الدول الأفريقية الملف الصومالي إلى هذه الدرجة رغم احتكارها له؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن الصومال كانت من الدول القوية في أفريقيا والتي انضمت إلى جامعة الدول العربية فيما بعد عام ١٩٧٤م، مع الوضع في الاعتبار أن الدول الأفريقية سواء الدول الفرنكفونية، أو الدول الأنجلو الأمريكية قد انتقل إليها فيروس الكراهية لما هو عربي، وهذا معروف لدى الجميع؛ وسبب الكراهية هذه تنبع من مصدرين:

١ ـ المناهج الدراسية لكثير من الدول الأفريقية تكرس في نشر العداوة بين الأفارقة والعرب بحجة أن العرب استعمروا الأفارقة من قَبْل، كما لعب أثرياء العرب حسب رأي الأفارقة دوراً بارزاً في تجارة الرق بالأفارقة؛ حيث كان النشاط التجاري مزدهراً قبيل مجيء الاستعمار الأوروبي، وكان تدخل الدول الأوروبية في القارة إنقاذاً للأفارقة من الهجمة العربية التي أرادت أن تستعبد الأفارقة.

وعندما كنت طالباً في المرحلة الجامعية في السودان تناقشت مع زملاء لي من غرب أفريقيا وشرقها ووسطهاحول هذا الموضوع فأكدوا لي وجود مثل تلك الأفكار الهابطة، وحمَّلوا المسؤولية الكبيرة على الاستعمار الأوروبي والنشاط الصهيوني في أفريقيا الذي يسعى دائماً وبكل السبل إلى تغييب الأغلبية الإسلامية المنتشرة في أفريقيا من هنا وهناك، بالإضافة إلى غياب دور الدول الإسلامية والعربية ـ إن صح التعبير ـ في المجال الثقافي والتعليمي مقارنة بما تقدمه الدول الأخرى للأفارقة.

٢ ـ القيادة السياسية الأفريقية وبمختلف مشاربها وطرقها قد تلقت دروسها السياسية من العواصم الغربية (لندن ـ باريس ـ روما ـ مدريد ـ واشنطون) سواء عن جامعاتها المفتوحة للأفارقة أو الكورسات (الدورات) التدريبية الخفية مثل: التدريبات الإسعافية المكثفة التي يتلقاها ـ الآن ـ مجموعة من القادة العراقيين الجدد في لندن وواشنطون لنشر قيم الديمقراطية في العراق والعكس هو الصحيح. تلك المجموعة السياسية من قادة أفريقيا والتي تدور في محوري الفرنكفونية، والأنجلو أمريكي لا شك أنها تلقت كمية من المعلومات الخاطئة المتعلقة بالعالم الإسلامي وفي حميع

المجالات بغية تعكير وتقطيع العلاقات الثقافية والعلمية والتجارية بين الدول الأفريقية والدول العربية، وإخفاء الحقائق الغائبة عن الدول الأفريقية المرتبطة بالدور الإيجابي الذي لعبه المسلمون في أفريقيا سواء في مجال نشر الإسلام وثقافته السامية، أو التبادل التجاري المشروع أيضاً، ومساعدة الأفارقة من جهة أخرى.

وتختصر علاقة الدول الأفريقية بالدول العربية والإسلامية في المجال السياسي بما يحقق مصالح الدول الأفريقية فقط تلك الظروف السياسية الصعبة التي سيطرت على فضاء أفريقيا ردحاً من الزمن والصراع السياسي بينها وبين الدول العربية ألقت بظلالها على القضية الصومالية العويصة.

وبناءً على ذلك فإن الدول الأفريقية احتكرت وبصورة لا رجعة عنها الملف الصومالي بدعم من كوفي أنان (الأفريقي الأمين العام للأمم المتحدة)، وبمباركة من الدكتور (سالم أحمد سالم) الأفريقي أيضاً الأمين العام للاتحاد الأفريقي ولم تثمر حتى الآن المحاولات الجادة التي بذلتها دولة جيبوتي الشقيقة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه؛ حيث أطلقت مبادرتها عام ٢٠٠٠م الرامية إلى إحياء الأمل في الصومال الذي مزقته الحرب الأهلية، وقد نجحت تلك المبادرة في تأسيس حكومة انتقالية بقيادة الدكتور (عبده قاسم صلاد حسن)، ولكن في نهاية المطاف لم تستطع الحكومة المذكورة أن تتأقلم مع المناخ السياسي في البلد الذي يعتمد الكثافة النارية بدل الحوار الهادئ، بالإضافة إلى معارضة أغلب رؤساء الفصائل الذين يفرضون قبضتهم الحديدية، وسيطرتهم الكاملة على الساحة الصومالية فاصطدمت الحكومة الجديدة بهذا الجدار العنيد؛ حيث تحولت بعد ذلك إلى شذر مذر.

وتجدر الإشارة هنا أن الاتحاد الأفريقي الذي أعلن ميلاده أثناء انعقاد القمة الأفريقية في (ديربان) عام ٢٠٠٢م لم يأت بشيء جديد، وخاصة في مجال احتواء الأزمات السياسية في القارة، ومحاربة الفقر، والأمراض الفتاكة، ولا غرو إذاً - إن قلنا -: إن الكيان الجديد هو مجرد واجهة فقط تستخدمه الولايات المتحدة لمحاربة ما يسمى (الجماعات الإرهابية) والتي وجدت ملاذاً آمناً في أفريقيا حسبما تزعمه أمريكا، أضف إلى ذلك أن العواصم الأفريقية تعشق دائماً بهذا التغيير الشكلي.

وانطلاقاً من هذا فإن الدول الأفريقية متمثلة في (الاتحاد الأفريقي) وفي شخصية أمينه العام الدكتور (سالم أحمد سالم) أعطى الشرعية والضوء الأخضر لمنظمة (الإيغاد) وخاصة نيروبي، وأديس أبابا للنظر في المشكلة الصومالية العويصة وليس حلها؛ فكانت المبادرات تلو المبادرات، وكانت تنتقل بين تلك العواصم المذكورة، ولكن كلها باءت بالإخفاق الذريع، وآخرها المبادرة الكينية والتي انطلقت شرارتها الأولى في بداية ١٥ اكتوبر من عام ٢٠٠٢م، ولا يزال زخمها الإعلامي مستمراً حتى الآن.

ولست من الذين يرفضون الدور الأفريقي الإيجابي - إن وجد - تجاه المسألة الصومالية، وبخاصة من الدول التي تتمتع بعلاقات دبلوماسية طيبة مع الصومال، ولكن أن يفرضوا سيطرتهم الكاملة عليه دون تقديم مقترحات منطقية وواقعية، وفي الوقت نفسه تخرج الشعب الصومالي من النفق المظلم، هذا ما أرفضه جملة وتفصيلاً، وعندما تحتكر بعض الدول الأفريقية؛ المعادية للصومال (ملف الصومال) وكأنه شأن داخلي للأفارقة فمن حقنا أن

نقول وبصوت عالٍ: متى أصبح الذئب راعياً؟.

وفي نهاية عام ١٩٩٧م وبداية عام ١٩٩٨م عندما استضافت القاهرة الفرقاء الصوماليين لكسر الحاجز النفسي بينهم على الأقل في بداية الأمر، وإحياء الدور العربي المفقود لاستعادة مركزه في القرن الأفريقي إعلامياً على الأقل فإن عواصم أفريقية معروفة وقفت بشدة ضد تحركات مصر، وفي هذا الوقت بالذات نشرتُ مقالاً في صحيفة (الرأي العام) السودانية أوضحتُ فيه أن المسألة الصومالية ذات بُعْد إسلامي وعربي وأفريقي؛ إشارة إلى أن أبوابها مفتوحة لكل من عنده مفتاح الصندوق الأسود الضائع في أدغال أفريقيا والصحراء العربية لحل المشكلة الصومالية، ولكن من الصعب جداً أن تفهم القيادة الأفريقية عقلية الشخص الصومالي مهما حاولت أن تقترب منه، وبخاصة أثناء الجلسات الخاصة في الفنادق ذات النجوم الخمسة في ساعات مبكرة من الليل، وقد يقول قائل: إن هناك محادثات صومالية جارية - الآن - في (كينيا)، وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء حكومة انتقالية، بيد أن الأمر ليس في يد (نيروبي) ولا الدول الأفريقية الأخرى الأعضاء في منظمة (الإيغاد)، ولكن القضية برمتها في يد أمريكا، وكينيا ما هي الإ وسيلة تستخدمها (واشنطون) لتنفيذ أجندتها الخاصة في شرق أفريقيا، وما الدور الشكلي الذي لعبته كينيا في المحادثات الثنائية بين حكومة الخرطوم و (الحركة الشعبية لتحرير السودان) بقيادة (جون غاران) والذي توصل الطرفان فيه إلى اتفاق تاريخي بعد جولات ساخنة وباردة أحياناً بين الجانبين خير دليل وشاهد على ما نقول.

ومن المفارقات العجيبة - أيها القارىء - في دنيا السياسة ما يسمى (المصالحة الصومالية) والتي يرتفع زخمها السياسي بين الحين والآخر منذ انهيار الحكومة الصومالية عام يناير ١٩٩١م إلى هذه اللحظة، وقد حطمت تلك المبادرات الأرقام القياسية في تاريخ رأب الصدع، وحلحلة الأزمة السياسية في الصومال منذ انهيار الحكومة المركزية الصومالية، وما أن تنتهي مبادرة تستمر لفترة وجيزة - قد تصل في بعض الأحيان إلى عام - حتى يلوح في الأفق مبادرة أخرى تهدف إلى إنهاء الحرب الأهلية في البلد، ولكن القاسم المشترك الوحيد لجميع تلك المبادرات هو الإخفاق الذريع.

ثالثاً: دور الولايات المتحدة الأمريكية في المشكلة الصومالية:

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مزدوجاً حيال الأزمة الصومالية منذ شرارتها الأولى؛ ففي بدايات انهيار الحكومة المركزية في البلد كانت عناصر مخابراتها تنسق مع المعارضة الصومالية المسلحة والدول المعادية المجاورة للصومال للتخلص من نظام (محمد سياد بري) بغية القضاء على جميع الأنظمة التي ارتبطت بعلاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفييتي السابق في القرن الأفريقي، وبعد انهيار الحكومة المركزية الصومالية في بداية عام ١٩٩١م حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلتفت إلى القضية الصومالية بغية تأجيجها، وليس احتواؤها مثل: أفغانستان، والعراق؛ وتحقيقاً لهذا الغرض الاستراتيجي لجأت (واشنطون، والأمم المتحدة) لإصدار قرار دولي يسمح لها أن تقود حملة عسكرية دولية تحت شعار (إعادة الأمل) في الصومال عام ١٩٩٣م، ولكن في حقيقة الأمر أن (واشنطون) أعدت خطة سياسية وأمنية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب،

وذلك عندما قصفت طائراتها الحربية الأحياء الشعبية في (مقديشو) وبصورة عشوائية أسفرت عن موت الآلاف من المدنيين الأبرياء والذين راحو ضحية الحرية والديمقراطية الأمريكية، والتي بشرت بها أمريكا للشعب الصومالي بإعادة الحكومة الصومالية والتخلص من الفوضى العارمة التي أكلت الأخضر واليابس، بيد أن الصورة صارت واضحة ومعكوسة عندما وقف الجنرال (محمد فارح عيديد) ضد الهيمنة والغطرسة الأمريكية، ونفذت قواته الخاصة عمليات نوعية استهدفت صفوف القوات الأمريكية، كما أبلت القوى الإسلامية الوطنية بلاءً حسناً أيضاً.

وفي الوقت الذي كانت (قيادة البينتاجون) متحمسة إلى تنفيذ تلك المجازر البشعة وبصورة محكمة في (مقديشو) فإن الخط الساخن كان مفتوحاً بين (الجنرال عيديد) وبين المخابرات الإيطالية لإخفاق خطط الولايات المتحدة الأمريكية الموجهة إلى الصومال؛ ويتضح من كل ذلك التناقض الدولي وتضارب المصالح بين أمريكا وبين الاتحاد الأوروبي حيال الأزمة الصومالية، ومع ذلك فإن هناك قواسم مشتركة بينهم وهو إهانة وإذلال الشعب الصومالي.

وفي الوقت الحالي فإن أمريكا يصب جل اهتمامها تجاه تعاملها مع المشكلة الصومالية في الجانب الأمني فقط؛ وذلك لحفظ مصالحها الاستراتيجية؛ ولتحقيق هذا الهدف الحيوي فإن سفنها الحربية تجوب في المحيط الهندي والبحر الأحمر الصومالي لمراقبة السفن التجارية المتجهة إلى الصومال ذهاباً وإياباً، كما تحوم طائراتها الحربية من طراز أباتشي فوق سماء الصومال في أي وقت تشاء، وفي أي مكان لاكتشاف ما يسمونه معسكرات تنظيم القاعدة المتسللين إلى القرن الأفريقي لتنفيذ عمليات إرهابية ربما في أفريقيا، وبخاصة ضد المصالح الأمريكية.

ومن جهة أخرى فإن المخابرات الأمريكية مصممة أيضاً أن تكشف معسكرات التدريب والمعاقل التابعة (للاتحاد الإسلامي) ومن يتعاطف معه من الصوماليين؛ وذلك حسب المزاعم الأمريكية المضللة للرأي العام الدولي، والكل يعرف أن (الاتحاد الإسلامي) لا يوجد في الصومال على الإطلاق، ولكن يوجد في (إقليم أوجادين) المعروف والذي يخضع للسيطرة الإثيوبية؛ لذا فإن الدجل السياسي الأمريكي الموجه إلى الصومال يجب أن يتوقف؛ لأن الحقيقة التي لا يمكن لأحد أن ينكرها أنه ليس هناك شيء يختفي في الصومال لا في سمائه، ولا في أرضه، ولا حتى في البحر؛ لأنه بلد مفتوح على مصراعيه أولاً، ومن جهة أخرى فإنه يخضع إلى رقابة محلية من قِبَل القبائل والبطون المسيطرة على الأوضاع هناك؛ لهذا أو ذاك فلن تكون هناك صعوبة لمعرفة ما يجري في الساحة الصومالية؛ لأنها مكشوفة ظاهراً وباطناً ـ ناهيك عن القوى الهائلة الأمريكية حسبما تدعي والتي بإمكانها اكتشاف الأماكن الحصينة المشتبه إن وجد ـ.

ومهما حاولت جهات صومالية معادية للاتجاهات الإسلامية أن تغرر المخابرات الأمريكية لتبيع عليها معلومات مضطربة وغير صحيحة تتعلق بـ (الجماعات الإسلامية) في الصومال فإن الحقيقة وحدها هي التي تبقى، وينتظرهم درس قاسٍ بفقدهم المصداقية أمام الشعب الصومالي، ومثلهم كمثل الدكتور/ أحمد جلبي العراقي الذي باع وطنه وشعبه بثمن بخس، ويبدو أن الولايات المتحدة تريد أن تقول للعالم أجمع: أن قوتها التكنولوجية التي تتمتع بها بإمكانها أن تحول

السراب ماءً لمساعدة الأهالي الصوماليين المتضررين جراء التصحر والجفاف الذي ضرب بلدهم.

فبدلاً من أن تساهم أمريكا على الأقل في إنجاح المفاوضات - الجارية الآن في كينيا - بين الفرقاء الصوماليين لوضع حد لمعاناة الشعب الصومالي الذي يعاني عدة مشاكل أساسية في جميع مجالات الحياة اليومية فإنها تزرع الرعب والهلع في أوساط الأهالي البائسين؛ حيث تصطاد الشباب الصومالي العزّل الذين لا ذنب لهم، وأيضاً بعض الرموز الإسلامية مستخدمة في تحقيق ذلك قادة الميليشيات المسلحة الذين همهم الأول قتل مواطنيهم وتشريدهم.

ومهما يكن من أمر فإن واشنطون بدأت تهتم بـ (الملف الصومالي) الساخن بعد الحادي عشر من سبتمبر لتصدير أزمتها الداخلية الأمنية، ولتخلق طوقاً أمنياً في أفريقيا عبر المنطقة الاستراتيجية التي يحتلها الصومال، وغيرها من المناطق الحساسة ذات الأهمية القصوى للولايات المتحدة الأمريكية، وانطلاقاً من ذلك فإن أمريكا تتعاطى مع المسألة الصومالية ليس من حيث أنها تملك العصا السحرية لاحتوائها بإقامة حكومة عميلة لها، ولكنها تريد أن تستعرض عضلاتها العسكرية والأمنية فوق أشلاء المدنيين العزل الذين تضرروا أصلاً من الإرهاب اليومي الذي تمارسه الفصائل المتناحرة في مقديشو؛ فزادت القوات الأمريكية المتواجدة الآن في الصومال الوضع سوءاً.

إن ما يطلبه الشعب الصومالي فقط من أمريكا هو أن توقف هجمتها الشرسة التي تشنها عليه منذ الحادي عشر من سبتمبر، وبخاصة في المجال الاقتصادي، وتوقف تعاونها مع رؤساء الفصائل الذين يعيثون في البلد الفساد باستخدامهم الأسلوب الراديكالي لتحقيق مآربهم الشخصية.

إن السيطرة الأمريكية في المجال الأمني على القرن الأفريقي، وبخاصة الصومال يهدف إلى إيصال الرسالة الآتية إلى الشعب الصومالي والتي مفادها: (ها نحن قد رجعنا مرة أخرى إليكم لننتقم منكم؛ لأنكم أزهقتم وقتلتم أرواح الجنود الأمريكين في عام ١٩٩٣م البالغ عددهم ١٨)، وكان ذلك عندما أرسلت الأمم المتحدة ما يسمى (قوات حفظ السلام الدولية تحت شعار إعادة الأمل) في الصومال، ولكن الأهداف الأخرى الخفية للولايات المتحدة هي التي أجهضت جهود الأمم المتحدة الرامية وقتذاك إلى إعادة الأمن والاستقرار في البلد، وأعتقد أن النقطة الأساسية التي أرادت (واشنطون) تحقيقها هي القضاء على الاتجاهات الإسلامية المباركة، والتي أصبحت آنذاك حديث الساعة شكلاً ومضموناً وتطبيقاً؛ حيث تحول الشارع الصومالي إلى شارع إسلامي دون مزايدات، كما اختفت الأفكار الماركسية المستورة من أوروبا الشرقية والتي ماتت تحت أنقاض (جدار بارلين)، وقد تحول الآن إلى جزء من التاريخ السحيق، وانتهت أيضاً الشعارات البراقة من الوطنية، والديمقراطية والتي سيطرت على المجتمع الصومالي ردحاً من الزمن، وفي خلال سنتين من تاريخ انهيار الحكومة الوطنية الصومالية حدث انقلاب حقيقي - وبصورة داراماتيكية - نحو العودة الحميدة إلى الإسلام؛ هذا الحدث الكبير أزعج الإدارة الأمريكية وبعض الدول المجاورة للصومال المعروفة بعدائها للإسلام والمسلمين؛ فكان قرار الأمم المتحدة تحت شعار (إعادة الأمل) في الصومال، بيد أن هذا الشعار ظاهره الرحمة وباطنه العذاب كما أسلفنا سابقاً.

ولذلك فإن التواجد الأمريكي الكثيف في الصومال - في الوقت الراهن - يهدف وبلا شك إلى

تأجيج الصراع السياسي والقبلي في البلد من جديد للقضاء على آمال الشعب الصومالي الذي يتلمس الطريق في هذه الظروف بالغة التعقيد للخروج من أزمته السياسية العويصة ـ تمهيداً لاحتلاله وبناء قواعد عسكرية فيه ـ هذا هو السيناريو الأمريكي المكشوف والموجه إلى الصومال والذي يرمي إلى أفغنة القضية الصومالية، وهي الخطة الأمريكية نفسها الموجهة للشعب العراقي.

وهذا التحليل السياسي ينطلق من المعطيات الموجودة في القرن الأفريقى وليس رجماً بالغيب؛ ولذلك فإن عرقلة الولايات المتحدة الأمريكية لمؤتمرات المصالحة الصومالية والذي بلغ أكثر من خمسة عشر مؤتمراً منذ انهيار الحكومة المركزية الصومالية عام ١٩٩١م وإلى الآن ـ عام ٢٠٠٤م ـ يمثل خرقاً صارخاً للقانون الدولي، والآن تريد (قيادة البنتاجون) أن تحصل من رؤساء الفصائل، وغيرهم من المشاركين في المداولات الجارية في مؤتمر المصالحة الصومالي في كينيا بضمانات كافية أهمها القضاء على (الجماعات الإسلامية) في الصومال، وبما أن هذه الشريحة تمثل رقماً صعباً لا يمكن تجاهله فإن أي حكومة جديدة سواء كانت أمريكية التوجه والميول، أو غيرها فليس بمقدورها أن تطيع أمريكا، أو غيرها لتنفذ مثل هذه الوعود الشيطانية ضد المدنيين الأبرياء في الصومال، وأي محاولة كهذه فستلقى مقاومة شرسة قد تقضي على الحكومة الجديدة من قِبَل جميع الشرائح الصومالية؛ لأن الطبيعة التركيبية القبلية للمجتمع الصومالي تؤيد ذلك.

والإصرار الأمريكي الواضح الرامي إلى تفكيك الجسد الصومالي من جديد، وفرض هيمنته عليه ليس غريباً على الإطلاق سياسياً وعقدياً؛ إذ إن الشعب الصومالي كله مسلم، ويرفض الصلف الأمريكي وهيمنته عليه، فإذا كان تدخل (واشنطون) في الشأن الصومالي عام ١٩٩٣م للقضاء على الاتجاهات الإسلامية، وبخاصة الاتجاه السلفي فقط، وليس مساعدة الشعب الصومالي لإقامة حكومته المركزية فإن تدخلها اليوم في القضية هو السيناريو نفسه، وهناك دلائل تؤكد صدق ذلك نذكر بعضاً منها:

١ ـ طرد المنظمات والهيئات الإسلامية الخيرية مثل: مؤسسة الحرمين الخيرية والتي تقدم خدمات إنسانية للأرامل واليتامى الذين فقدوا آباءهم نتيجة الحرب الأهلية في البلد، وقد تحقق للولايات المتحدة الأمريكية هذا المطلب؛ حيث تم قفل مكاتب مؤسسة الحرمين الخيرية في الصومال، وبدأت هيئات تنصيرية تقدم طلبها لمساعدة هؤلاء اليتامى المحتاجين.

٢ ـ فتح مكاتب أمنية في طول البلد وعرضه لإلقاء القبض على العناصر التي قد تهدد أمنها في القرن الأفريقي، ويتم ذلك عبر التنسيق المحكم مع القوى السياسية المسيطرة على الأوضاع في البلد.

وقد نفذت أمريكا عبر مكاتبها الأمنية المنتشرة في البلد ـ وباستخدام العملاء الصوماليين كآلة تنفيذ ـ عدة عمليات إرهابية ضد الشعب الصومالي الأعزل، وتتمثل تلك العمليات تنفيذ عمليات اغتيال في مقديشو، وكانت آخر عملية وقعت في شهر ٧/٢٠٠٤م، كما يتعرض شباب الصحوة الإسلامية في البلد إلى مضايقات متكررة، وفي بعض الأحيان يقتادون إلى السجون الخاصة لها دون أي برهان يعتمدون عليه لتنفيذ مخططهم هذا.

وبما أن زعماء القبائل لهم كلمتهم وقوتهم السياسية في أوساط المجتمع المدني الصومالي فقد

تدخلوا في عدة حالات أسفرت عن الإفراج عن بعض الشباب الصوماليين الذين احتجزتهم تلك المكاتب المتناثرة والتي تبث الرعب والهلع في نفوس المواطنين.

٣ ـ التنسيق الأمني والمخابراتي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا وزعماء المقاطعات الصومالية لمحاربة ما سموه بـ (الإرهاب الدولي) (الإسلام).

هذه العلاقة بين تلك المجموعات الثلاثة المذكورة ليست علاقة عادية وإنما هي علاقة عضوية متينة تضاهي علاقة (واشنطون) بالمنظومة الأمنية المتمثلة: في إسرائيل، وتركيا، والآن في العراق لتطويق الأمة الإسلامية وتركيعها، فإذا كانت الطائرات الحربية الأمريكية من طراز أباتشي تضرب وبصورة يومية على الشعب الفلسطيني والعراقي فإنها أيضاً ضربت وبصورة عشوائية على الشعب الصومالي عام ١٩٩٣م إبّان تدخل الأمم المتحدة في الشأن الصومالي، كما ساعدت تلك الطائرات القوات الإثيوبية عام ١٩٩٤م ضد الشعب الصومالي في (إقليم أوجادين) المحتل، وذلك أثناء الحملة العسكرية ضد المقاومة الإسلامية المسلحة فيه، واستمرت تلك الحملة أربعين يوماً، فإذا كانت أمريكا قد أدت هذه المهمة في بدايات العقد الماضي والوقت الراهن أيضاً فإن قوتها الخاصة لمحاربة ما يسمى بـ (الإرهاب) تجوب في شوارع مدينة (جككجا) عاصمة (إقليم أوجادين) والمناطق الأخرى التابعة له، وبالذات حول بئر الغاز الطبيعي الواقع قرب مدينة (شيلاب) ولنهب الثروة البترولية الهائلة الكامنة في الأراضي الصومالية المفقودة، ويبدو أن الأمر لا يختلف عما يجري في العراق، ولايُنسى أيضاً الضربات الأمريكية الخاطفة لمصنع الشفا في السودان، واليوم فإن غطرسة أمريكا تتجه نحو الخرطوم من جديد بسبب الأحداث الجارية في (دارفور) التي تعتبر هذا شأناً داخلياً لم تصل إلى مرحلة التدخل الدولي، ويبدو أن الإرهاب الأمريكي الأمني (العسكري والاقتصادي) يمشي جنباً إلى جنب لإذلال الشعوب الإسلامية.

٤ ـ من أهداف مكتب المخابرات الأمريكية في الصومال هو إطالة أمد الصراع السياسي والقبلي في البلد؛ حيث تتدخل أمريكا وبصورة مكشوفة في المحادثات الجارية بين الفرقاء الصوماليين، وفي مؤتمرهم الخامس عشر الذي تجري مداولاته في كينيا منذ ١٥/أكتوبر ٢٠٠٢م بغية عرقلة سيره، وهي لا يهمها وقف الفوضى السياسية الجارية في الصومال؛ لأنها هي التي ساهمت في إسقاط النظام السابق، كما أجهضت أيضاً حكومة (عبده قاسم صلاد حسن).

ولذلك فإنها تريد على ما أعتقد أن يبقى الصوماليون على ما هم عليه حتى تتفرغ قيادة البيت الأبيض من الجمهوريين الراديكاليين غزو الصومال واحتلاله، وأعتقد أن (قيادة البنتاجون) مشغولة في اختيار الزمن المناسب لتنفيذ هذا الفلم الذي أعدته مسبقاً، ولكن ومهما مكروا مكراً، وفكر بوش وقدَّر في جنح الظلام أو على عدسة الكاميرا فإن مخططهم هذا سوف لن يكتب له النجاح بإذن الله؛ لأن الشعب الصومالي بطبيعته يكره أمريكا، ويلقنها الدروس القاسية، ويصعب أيضاً أن نفرق بين من ينتمي إلى الاتجاهات الإسلامية تنظيمياً وبين الآخرين؛ لأن الجميع يشتركون في شيء واحد وهو الإسلام، بالإضافة إلى الشبكة الاجتماعية المعقدة وهي القبيلة التي تحمي أفرادها، والحالة كهذه يجب على الكتل الشيطانية المعادية للصومال أن تعيد حساباتها من جديد، وتتخلى عن عنجهيتها وصلفها.

مرض الإيدز وانتشاره في السودان

د. الواثق بالله على الحمدابي(*)
e. mail; elwathigali@hotmail.com

لم تعرف البشرية في العصور الحديثة مرضاً أشد فتكاً وأكثر انتشاراً من (متلازمة العوز المناعي المكتسب) أو ما يعرف بـ (مرض الإيدز)(**)، حتى صار يعرف المرض بـ (طاعون العصر)؛ وذلك على الرغم من أن مرض الإيدز ليس من جنس الطاعون، ويسببه ميكروب يختلف عن ذلك الذى يسببه مرض الطاعون، كما أن علامات وأعراض المرضين تختلفان عن بعضهما اختلافاً شديداً، إلا أن ما يجمع بينهما هو فتكهما الشديد بضحاياهما؛ إذ إن مرض الطاعون قد قضى على نصف سكان أوروبا في القرن السادس عشر. كذلك مرض الإيدز منذ اكتشاف حالات محدودة وسط مجموعة من الشواذ جنسياً في الولايات المتحدة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي.

والمرض في حالة انتشار في جميع أنحاء العالم؛ إذ أصيب بالمرض منذ اكتشافه وحتى نهاية عام ٢٠٠٣م أكثر من ٦٠ مليون شخص قضى منهم حوالي ٢٠ مليون، مما يعني أن حوالي ٤٠ مليون شخص الآن يحملون هذا الفيروس في أجسامهم، ومما يزيد من حجم المشكلة أن الغالبية العظمى من هؤلاء المصابين لا يعلمون بحالتهم، بل وإن نسبة مقدرة من القرويين في العديد من الدول لم تسمع أصلاً بهذا المرض، وهذا الجهل بالمرض لا يمنع الإصابة به؛ إذ إن مرض الإيدز لا يصيب فقط من يعلمون به، بل هو مرض سلوكي في المقام الأول يصيب من يتعرض له.

ولا تخلو دولة واحدة الآن في العالم من وجود حالات لمرضى ومصابي الإيدز، بل لا تكاد تخلو مدينة أو قرية من هذا المرض، إلا أن انتشار المرض يختلف من منطقة إلى أخرى، وفي بدايات ظهور المرض في الثمانينيات من القرن الماضي كانت دول العالم وأقاليمه تُقسَّم بالنسبة لمرض الإيدز حسب

(*) اختصاصي الطب الوقائي - المدير السابق لبرنامج مكافحة الإيدز بوزارة الصحة الاتحادية - السودان.

(**) مرض الإيدز :

مرض الإيدز مرض قاتل لا دواء مكتشف لعلاجه حتى الآن. سببه فيروس ارتجاعي يسمى فيروس عوز المناعة البشري. وهناك نوعان أساسيان من الفيروس، فيروس عوز المناعة البشري (أ)، وفيروس عوز المناعة البشري (ب). وكلا النوعين موجودان الآن في جميع أنحاء العالم إلا أن فيروس عوز المناعة البشري (ب) يتركز في مناطق معينة في العالم مثل: غرب أفريقيا، والهند، كما أنه أقل خطورة من فيروس عوز المناعة البشري (أ)، فبعد دخوله إلى جسم الإنسان يهاجم الفيروس نواة الخلية الآدمية، ويعيد تشكيل مادتها الوراثية فتتحول إلى مادة فيروسية؛ إذن فهو يتكاثر بتحطيم خلايا الجسم.

المجموعات الخطرة التي ينتشر أو يتوقع أن ينتشر فيها مثل: الشواذ جنسياً، أو البغايا، أو مدمني المخدرات، أو سائقي الشاحنات الثقيلة، أو غيرهم. إلا أن هذه الطريقة قد تم الاسغناء عنها؛ إذ وجد أن هذه المجموعات نفسها تكاد تكون موجودة في جميع الدول، كما وأن قائمة المجموعات الخطرة أو تلك الأكثر عرضة للخطورة تختلف أحياناً من دولة لأخرى ومن أقليم لآخر؛ لذلك يتم تقسيم الدول الآن إلى ثلاثة أنواع رئيسية حسب نسبة انتشار المرض، وذلك على النحو التالي:

١ ـ دول بها نسبة الوباء منخفضة، وهي تلك الدول التي لا تصل فيها نسبة انتشار المرض إلى ١٪ وسط عامة السكان، كما لا تتجاوز الـ ٥٪ وسط أي من المجموعات الخطرة

٢ ـ دول بها الوباء مركز، وهي الدول التي أيضاً لا تصل فيها نسبة انتشار المرض إلى ١٪ وسط عامة السكان، إلا أن نسبة انتشار المرض وسط واحدة على الأقل من المجموعات الخطرة تتجاوز الـ ٥٪.

٣ ـ دول بها وباء عام منتشر، وهي الدول التي تصل فيها نسبة انتشار المرض وسط عامة السكان إلى ١٪ أو أكثر.

الوضع الوبائي للمرض بالسودان:

الوضع الوبائي لمرض الإيدز في السودان يشبه إلى حد كبير الوضع الوبائي للدول الأفريقية أو على الأقل يشبه الوضع الوبائي لما كانت عليه تلك الدول في أي مرحلة من مراحل تطور الوباء فيها خلال العقد الماضي، ويعزى ذلك لعدة عوامل من أهمها: أن السودان يجاور ما يعرف بـ (حزام الإيدز الأفريقي).

بدايات ظهور المرض في السودان لا تختلف عن بقية دول العالم؛ وذلك عندما بدأ المرض ينتشر وتم اكتشافه في العديد من دول العالم في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بمحاولة العديد من دول العالم الإعلان عن خلوها من المرض، وهذا الإخفاء ساعد على زيادة انتشار المرض لعدم تبني برامج للمكافحة في تلك الدول.

= ويهاجم الفيروس الخلية اللمفاوية المساعدة التي تقوم بتنظيم المناعة الخلوية في الجسم، وينتج عن ذلك حالة من العوز المناعي تؤدي إلى الإصابة بأمراض مختلفة. يوجد الفيروس بتركيز عال في السائل المنوي والدم والسائل النخاعي الشوكي. كما يوجد بتركيز أقل في إفرازات عنق الرحم والمهبل والدموع واللعاب ولبن الأم وأنسجة الجسم.

ويبدأ ظهور الأعراض بعد دخول الفيروس للجسم لفترة تتراوح من ٦ شهور إلى ٥ سنوات وفي بعض الحالات قد تمتد هذه الفترة إلى ١٥ سنة. ومتوسط فترة الحضانة في الأطفال ١٢ شهراً كما أن متوسط فترة الحضانة في الكبار ٢٠ شهراً وطوال فترة الحضانة يبدو الشخص حامل الفيروس سليماً ولا تبدو عليه أى أعراض.

وينتقل فيروس عوز المناعة البشري إلى الإنسان بواسطة:

- الاتصال الجنسي بكافة أنواعه مع شخص مصاب.
- نقل الدم الملوث أو أحد مكوناته.
- وخز الجلد بإبرة ملوثة أو حقنة استخدمها مصاب، وخاصة عند مدمني المخدرات.
- انتقال الفيروس من الأم المصابة إلى الجنين (أثناء الحمل أو الولادة أو ما بعد الولادة بالرضاعة الطبيعية).

مراحل المرض:

١ـ مرحلة التقاط الإصابة:

عند دخول الفيروس للجسم لا تظهر الأعراض مباشرة ولكن بعد أيام تظهر في عدد قليل من المصابين أعراض تشبه نزلات البرد كالحمى والإعياء والسعال والصداع والاكتئاب والتهاب الحلق وآلام العضلات، وتظل أسبوعاً أو أسبوعين، ثم تختفي.

فقد تم اكتشاف أول حالة إيدز بالسودان عام ١٩٨٦م، وأعقب ذلك إنشاء (اللجنة القومية لمكافحة الإيدز) في عام ١٩٨٧م، والتي أصبحت فيما بعد باسم (البرنامج القومي لمكافحة الإيدز).

وفي السنوات الأولى لظهور المرض لم تكن هناك برامج قوية للمكافحة وذلك لعوامل عدة أهمها: تبني سياسة الإخفاء وعدم الإعلان عن حجم المشكلة، كما أن المرض لم يكن يشكل مشكلة صحية رئيسية في السودان إذا ما قورن بالمشكلات الأخرى مثل: الملاريا، والدرن، وأمراض الإسهال، وسوء التغذية عند الأطفال. ولم يتنبه المسؤولون إلى خطورة وحجم المشكلة المتمثلة في سرعة انتشار المرض وبخاصة وسط الشباب، ومما ساعد على تفاقم المشكلة أكثر عدم وجود دواء مكتشف له أو لقاح واق.

وقد استمر المرض في الانتشار طوال العقد الماضي، وهنالك العديد من العوامل التي ساعدت على ذلك ومنها:

- الموقع الجغرافي للسودان؛ حيث أنه يجاورالعديد من الدول الأفريقية التي بها معدلات انتشار عالية.
- حالة عدم الاستقرار في منطقة شرق ووسط أفريقيا.
- الحركة السكانية الواسعة للمواطنين داخل السودان بسبب:

١ ـ الحرب.
٢ ـ الكوارث الطبيعية.
٣ ـ العوامل الاقتصادية.
٤ ـ الهجرة للعمل والدراسة بالخارج.
٥ ـ السلوك الجنسي غير المنضبط (خارج الأطر الشرعية).

وقد تم بذل العديد من الجهود لمكافحة مرض الإيدز في السودان، وارتفعت أصوات العديد من المختصين منبهة إلى خطورة المرض وسرعة انتشاره إلا أن عدم وجود إحصائيات دقيقة عن حجم المشكلة وسياسة التعتيم حالت دون اتخاذ إجراءات جادة لمكافحة المرض.

كل هذه العوامل ساعدت على انتشار المرض، وبدا ذلك واضحاً في ازدياد عدد المرضى بالمستشفيات، وازدياد عدد الحالات الموجبة في زجاجات الدم المتبرع بها، وكذلك زيادة الحالات الموجبة وسط المتقدمين لإكمال إجراءات سفرهم للعمل خارج السودان. ومما زاد من انتشار المرض في البلاد الجهل الشديد به؛ فعلى سبيل المثال أوجد مسح (الأمومة الآمنة) عام ١٩٩٩م أن ١٩٪ فقط من

= ٢ ـ فترة النافذة:

وفيها يكون الشخص حاملاً للمرض، ولكن لا يمكن اكتشاف العدوى عن طريق تحليل الدم؛ لأن الأجسام المضادة لا تظهر بسرعة في الدم، ولكن تستغرق عادة ٤ ـ ٦ أسابيع وأحياناً ١٢ أسبوعاً، وفي بعض الحالات النادرة قد تصل إلى ستة شهور.

٣ ـ فترة الحضانة:

يستمر الفيروس في تدميره البطيء للخلايا المناعية في الغدد اللمفاوية، ويولد الجسم الأجسام المضادة التي تجعل فحص الدم إيجابياً، ولكن المصاب يبدو ظاهرياً سليماً معافي ولا يدري أنه حامل للمرض.

٤ ـ مرحلة التضخم المستمر في الغدد اللمفاوية:

هي بداية ظهور الأعراض حيث تتضخم الغدد اللمفاوية في أماكن متفرقة من الجسم، ويصل حجم الواحدة إلى أكثر من سنتيمتر، وتظل ثلاثة شهور على الأقل، ولكن لا تظهر أعراض أخرى على المريض.

٥ ـ مرحلة الأعراض المرتبطة بالإيدز: حيث تظهر واحدة أو اكثر من الأعراض التالية:

النساء في سن الإنجاب في ولاية (غرب دارفور) بغرب السودان قد سمعن بمرض يسمى الإيدز.

وقد تم في عام ٢٠٠٢م تنفيذ مسح عام للتعرف على الحجم الحقيقي للمشكلة في السودان بغية وضع خطة استراتيجية للمكافحة، وكان أهم ما توصل إليه هذا المسح أن السودان يوضع في خانة الدول التي بها وباء عام منتشر بنسبة انتشار ١,٦ ٪ وسط عامة السكان، وتمثلت نتائج المسح في الآتي:

■ العدد المقدر لمرضى ومصابي الإيدز بنهاية عام ٢٠٠٢م ٥٠٠ر٠٠٠ حالة، وهذا الرقم إذا ما قورن بالإحصائيات الرسمية لمنظمة الصحة العالمية يعني أن السودان به ثلثي حالات الإيدز الموجودة في الدول العربية مجتمعة، إلا أن هذه المعلومة يجب ذكرها بحذر، إذ إن العديد من الدول العربية تمارس سياسة الإخفاء وعدم الإفصاح عن الحجم الحقيقي للمرضى خصوصاً وسط مواطنيها.

■ العدد التراكمي للحالات المبلغ عنها لمصابي ومرضى الإيدز حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٢م فقط ٩٧٩١ وهي المشاهدة من جبل الجليد.

■ حوالي ٩٧ ٪ من مجمل الإصابات كانت عن طريق الاتصال الجنسي.

■ ٨٥ ٪ من جملة الحالات تقع في الفئة العمرية (١٥ - ٣٩ عام).

■ وسط الحالات المبلغ عنها كانت نسبة الرجال أكثر من النساء.

■ تمثل المجموعات المتحركة كالنازحين، واللاجئين والسائقين، والقوات النظامية، والشباب عامة أهم مجموعات انتشار المرض.

■ تمثل الولايات الجنوبية - الشرقية - الخرطوم - النيل الأبيض - جنوب كردفان أكثر المناطق إصابة.

نسبة انتشار المرض في الفئات المختلفة بالسودان:

● وسط النساء الحوامل = ١ ٪، وهي حسب تصنيف WHO تمثل انتشار الوباء بصورة عامة وسط كافة فئات المجتمع.

= - فقدان شديد في الوزن أكثر من ١٠ ٪ خلال شهر.

- ضعف عام وخمول وغثيان وصداع وإسهال.

- طفح جلدي مصحوب بحكة شديدة.

- حمى مع عرق ليلي وتضخم الطحال وانقطاع الحيض.

- عدوى فطرية داخل الفم وحوله.

٦- مرحلة مرض الإيدز: وهي بداية مرحلة العذاب إذ تكون مناعة الجسم قد انهارت لدرجة تتداعي معه الجراثيم لجسم المصاب الواحدة تلو الأخرى.

وتتضمن أهم الأعراض ما يلي:

١ - كل أعراض المرحلة السابقة، ولكن بشكل أشد.

٢ - العدوى الانتهازية بالفيروسات والفطريات والطفيليات والبكتيريا.

٣ - سرطان كابوسي في الجلد والأحشاء الداخلية.

٤ - أنواع أخرى من السرطان وخاصة في الجهاز الهضمي واللمفاوي.

٥ - أعراض الجهاز العصبي؛ بسبب وصول الفيروس إلى المخ مباشرة، وتشمل التهاب الدماغ المصحوب بالعُته المتزايد وتغيير السلوك، وفقدان التحكم في البول والخروج بسبب شلل النصف الأسفل من الجسم، وقد تصل العدوى الانتهازية إلى المخ فتسبب أعراضاً أخرى.

- وسط المساجين = ٠ر٢ ٪ .
- وسط النازحين = ٠ر١ ٪ .
- وسط مرضى الدرن = ٠ر١ ٪ .
- وسط مرضى الأمراض التناسلية = ١ر١ ٪ .
- وسط العاهرات = ٤ر٤ ٪ .
- وسط اللاجئين = ٠ر٤ ٪ .
- وسط طلاب الجامعات = ١ر١ ٪ .
- وسط بائعات الشاي = ٥ر٢ ٪ .
- وسط أطفال الشوارع = ٣ر٢ ٪ .

أهم مؤشرات المسح السلوكي:

- ارتفاع ملحوظ في السلوكيات الجنسية الخطرة.

■ الذين يمارسون الجنس خارج القنوات الشرعية ١ر٩ ٪ .

أهم مؤشرات المسح الوبائي:

- العدد المقدر لحاملي الفيروس وسط المواطنين = ٥١٢ر٠٠٠ حالة، المكتشف منها فقط ٩٧٩ حالة.
- هذه النتائج تعكس عدم خلو منطقة أو مجموعة أو فئة من المجتمع من حالات الإيدز.
- الارتفاع العالي للنسبة وسط طلاب الجامعات مؤشر لزيادة كبيرة في الحالات في السنين القادمة.
- نسبة الانتشار العالية وسط اللاجئين مؤشر خطير في ظل التداخل الكبير مع فئات المجتمع.

تم بناءً على نتائج هذا المسح وضع خطة استراتيجية للمكافحة، أهدافها العامة هي:

١ ـ تحجيم انتقال الإصابة بفيروس عوز المناعة البشري باستخدام الاستراتيجيات الملائمة والتي تهدف إلى تقليل انتشار الفيروس من ١ر٦ ٪ إلى أقل من ١ ٪ .

٢ ـ تقليل الإصابة بمرض الإيدز والوفيات، وتحسين نوعية الحياة للأشخاص المصابين بفيروس عوز المناعة البشري.

٣ ـ بناء قدرات مختلف الشركاء العاملين في مكافحة فيروس عوز المناعة البشري، وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في التداخلات المختلفة، ويجب أن يكون لكل ولاية وحدة حسنة التأسيس والتجهيز لمكافحة فيروس عوز المناعة البشري.

٤ ـ تعبئة القادة السياسيين وقادة المجتمع للتأكد من التزامهم وتنسيق موارد «القطاع الحكومي والخاص» مع المستويين القومي والعالمي لنشاطات الوقاية والمكافحة.

كما تم وضع أهداف خاصة لخطة المكافحة تمثلت بـ:

١ ـ زيادة الوعي والمعرفة حول فيروس عوز المناعة البشري وطرق انتشاره.

٢ ـ تشجيع المعتقدات والممارسات التقليدية التي تزيد السلوك الإيجابي الذي يمكن الشباب من الزواج، والدعوة إلى عدم ممارسة الجنس غير الشرعي والذي يتم خارج إطار الزوجية، وكذلك النهي عن السلوك الجنسي السلبي بين الشباب وطلاب الجامعات والمجموعات الأخرى ذات الخطر.

٣ ـ مراجعة القوانين الراهنة المتعلقة بمكافحة الأمراض السارية وتضمين فيروس الإيدز في القائمة نفسها.

٤ ـ تنظيم وتنفيذ وتجديد التخطيط لنشر المعلومات في إطار حملة التوعية التي تستهدف كل القطاعات المعنية بمشكلة فيروس الإيدز بما في ذلك السلطات الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات الطوعية، ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع خاصة، والمصابين بفيروس عوز المناعة البشري.

استراتيجيات خطة المكافحة:

١ ـ زيادة الوعي بفيروس ومرض الإيدز:

عن طريق إعطاء أولوية قصوى لنشر المعلومات

بين أعضاء المجتمع لتأمين التغيير السلوكي الذي من شأنه دعم الوقاية من فيروس عوز المناعة البشري؛ وذلك بتقديم كل المعلومات المتعلقة بالإصابة بفيروس الإيدز وطرق انتقاله، ونتائج مختلف الإجراءات الوقائية، وتصحيح المعتقدات الخاطئة عبر القنوات الإعلامية المختلفة، وأخذ الخصائص الدينية والثقافية والتقليدية للمجتمعات المختلفة في الاعتبار.

٢ ـ السلوك الجنسي:

في سبيل الوقاية ومكافحة انتقال فيروس ومرض الإيدز عبر السلوك الجنسي يصبح من الضروري تشجيع العفاف والفحص والبعد عن الممارسة الجنسية غير الشرعية خارج الحدود الزوجية، كذلك يجب تشجيع المعتقدات والممارسات التقليدية التي تشجع الشباب على الزواج ونحو ذلك من وسائل الوقاية.

٣ ـ الوقاية من الانتقال عبر نقل الدم:

يجب أن يكون فحص كل الدم المتبرع به عملاً إجبارياً في كل المراكز الصحية الحكومية والخاصة قبل نقله، كذلك يجب توفير المعدات لبنوك الدم في كل المستشفيات؛ وذلك بهدف فحص الدم، كما يجب تدريب كل الفنيين لتمكينهم من فحص فيروس عوز المناعة البشري.

٤ ـ الوقاية من الانتقال من الأم لطفلها:

يجب توجيه خاص وتدريب لأطباء النساء والتوليد والقابلات لتقليل الانتقال من الأم للطفل، كذلك يجب اطلاع الأشخاص المصابين بفيروس الإيدز على الإرشاد والعناية التي تقدم للمصابين بفيروس الإيدز.

٥ ـ الفحص والاستشارة الطوعية:

يجب توفير وإتاحة الفرصة لفحص فيروس الإيدز طوعياً والاستشارة عنه في المرافق الصحية؛ وذلك لتسهيل معرفة حالات الإصابة والأفراد المقيمين مع أسرهم، ويجب تدريب المرشدين الذين بوسعهم تقديم الخدمات عند الحاجة، ويجب إعطاء الأولوية للولايات تلك التي يعرف عنها الارتفاع في نسبة انتشار فيروس الإيدز.

٦ ـ المعالجة والرعاية الطبية:

يجب تضمين الإيدز في مناهج المدارس الطبية وكل مؤسسات التوجيه والتوعية.

الأجهزة والهياكل التي تعمل في مجال مكافحة الإيدز في السودان:

لا بد من ذكر أن السودان من الدول العربية القليلة التي تتمتع فيها برامج مكافحة الإيدز بالالتزام السياسي العالي، وتمثل ذلك في قيام رئيس الجمهورية بإجازة الخطة الاستراتيجية في يناير ٢٠٠٣م؛ مما فتح الباب على مصراعيه لجهود المكافحة وإنشاء العديد من الهياكل المساعدة مثل:

١ ـ المجلس القومي لمكافحة الإيدز والذي يرأسه وزير الصحة ويرعاه السيد رئيس الجمهورية.

٢ ـ الشبكة القومية للمنظمات التطوعية العاملة في مجال مكافحة الإيدز.

٣ ـ الجمعية السودانية لرعاية مصابي ومرضى الإيدز، وهي أول جمعية تطوعية في الشرق الأوسط يكون على رئاستها مصابي ومرضى الإيدز إضافة لعدد من المتطوعين.

٤ ـ مجموعة التنسيق القطرية.

وختاماً: فلعل من أهم الدروس والعبر التي يجب أن تتنبه لها العديد من الدول التي ما زالت تطبق سياسة إخفاء الحقائق حول المرض بتلك الدول أهمية مواجهة المرض بشجاعة قبل أن يستفحل هذا المرض إن لم يكن قد أستفحل بالفعل.

مشكلة اللاجئين في أفريقيا:

الأبعاد، الملامح، وسبل المواجهة

راوية توفيق(*)

تعد مشكلة اللاجئين في أفريقيا أحد مشاكل القارة الرئيسة، وقاسماً مشتركاً بين معظم الدول الأفريقية، وهي تضيف لأزمات الهوية والشرعية مشكلة أخرى من مشاكل النظم السياسية الأفريقية، كما أن لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كل دولة أفريقية. وقد تزايدت أعداد اللاجئين في أفريقيا بشكل سريع، فقدر عددهم عام ٢٠٠٣م بحوالي ٣,٢ مليون لاجئ. ورغم أن سكان أفريقيا لا يمثلون سوى حوالي ١٢ ٪ من سكان العالم إلا أنهم يمثلون حوالي ٣٢ ٪ من لاجئي العالم البالغ عددهم حوالي ٩,٧ مليون لاجئ(١).

وتعرض الدراسة لأبعاد وملامح مشكلة اللاجئين في أفريقيا بادئة بتحديد بعض القضايا النظرية، ثم عرض بعض الأبعاد الكمية والكيفية للمشكلة في القارة، ودراسة إحدى الحالات التطبيقية وهي مشكلة اللاجئين الناجمة عن أزمة (دارفور)، وتختتم الدراسة تحليلها ببعض المبادئ التي يجب أخذها في الاعتبار لوضع حل شامل لمشكلة اللاجئين في أفريقيا.

المطلب الأول:
قضايا اللاجئين في العالم: الأبعاد النظرية:

اللاجئ وفقاً لتعريف اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام ١٩٥١م هو: «أي شخص يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها نتيجة لأحداث تسبب تخوف له ما يسوّغه من التعرض لاضطهاد؛ لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه

(*) معيدة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

(1) 2003 Global Refugee Trends , United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) , June 2004 , p.89.

لعضوية فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، وغير قادر - أو لا يريد - بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته». كما تنطبق صفة لاجئ وفقاً لتعريف الاتفاقية على كل شخص لا يتمتع بجنسية، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب التخوف من التعرض لاضطهاد، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة[١].

وبذلك فإن اللاجئ يختلف عن النازح الذي ينتقل في ظل الظروف نفسها إلى مكان آخر داخل حدود دولته، ويظل متمتعاً بحمايتها ورعايتها طالما ظل داخل حدود هذه الدولة بينما تكون حماية اللاجئ مسؤولية دولة الملجأ والمجتمع الدولي[٢]. كما أن اللاجئ يختلف عن المهاجر الذي يترك دولته بحثاً عن فرص أفضل، ويملك قرار العودة إليها بخلاف اللاجئ الذي يترك دولته خوفاً على أمنه وسلامته، ولا يستطيع العودة إلى دولته طالما استمرت بها حالة عدم الاستقرار، أو مصدر الاضطهاد[٣].

وقد تفاقمت أعداد اللاجئين في العالم خلال تسعينيات القرن العشرين بشكل ملحوظ. وللدلالة على ذلك تكفي الإشارة إلى أنه عند إنشاء (المفوضية العليا لشؤون اللاجئين) عام ١٩٥١م كانت مهمتها رعاية مليون لاجئ؛ وهي الآن وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٣م ترعى حوالي ١٧ مليون لاجئ ونازح[٤]. ومما يزيد من حجم المشكلة أن حوالي ٨٠ ٪ من عدد اللاجئين يكون غالباً من الأطفال والنساء[٥].

ومع هذا التزايد قدمت بعض الاجتهادات لتفسير ظاهرة اللجوء خاصة في الدول النامية؛ فأرجعها البعض إلى عوامل داخلية في دول المنشأ، ومن أهم هذه العوامل الفقر والذي يؤدي بدوره إلى الصراع وما ينتج عنه من حركة اللاجئين. وقد استشهد هؤلاء بأنه من بين الدول الثلاثين الأكثر تصديراً للاجئين في العالم هناك ٢٦ دولة تحت خط الفقر. وفي مقابل هذا الاتجاه الذي يرد ظاهرة اللجوء إلى عوامل داخلية ظهر اتجاه آخر يفسرها بعوامل خارجية. ويذهب هذا الاتجاه إلى أن انتهاء الحرب الباردة قد أسفر عن تزايد الحروب الأهلية؛ ومن ثم

(1) The 1951 Convention relating to The status of Refugees , Article 1 .

كان تعريف اللاجئ السائد قبل الاتفاقية تعريف واسع يشمل أي فرد خارج حدود الدولة التي يتمتع بجنسيتها طالما لم يكتسب جنسية أخرى، ولم يكن الأمر مرتبطاً بعنصر الاضطهاد كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام ١٩٥١. وتعريف الاضطهاد الوارد في تعريف الاتفاقية هو محل للخلاف، فالبعض يرى أن الاضطهاد الاقتصادي لا يكفي كمؤشر ليكتسب اللاجئ هذه الصفة في دولة الملجأ بينما يعتبر آخرون أن الحرمان الاقتصادي المنظم أوالدائم هو نوع من أنواع الاضطهاد، ومن ثم يعتبر من انتقل إلى دولة غير دولته هرباً من التخلف ومشكلات التنمية لاجئاً. انظر في تفصيل ذلك :

Tony Kushmer and Kathrine Knox , Refugees in the age of Genocide : Global , national and local perspectives during the Twentieth Century , (London : Frank Cass , 1999), p.13 .

(2) Ebenezer Q.Blavo , The problems of Refugees in Africa: Boundaries and Borders , (England : Ashgate Publishing LTD , 1999) , p.12.

(3) Tony Kushmer and Kathrine Knox , op.cit , p.12-13.

(4) 2003 Global Refugee Trends , op.cit , p.89.

(٥) حازم حسن جمعة، «مفهوم اللاجئ في المعاهدات الدولية»، في: أحمد الرشيدى (محرر)، الحماية الدولية للاجئين، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات السياسية، ١٩٩٧)، ص ١٦.

تزايد أعداد اللاجئين في العالم؛ فبعد أن كان طرفا الحرب الباردة يعملان على تحقيق الاستقرار لحلفائهم لم تعد هناك حاجة لمساندة الحلفاء في الدول النامية التي بدأ بعضها يموج بالصراعات(١).

كذلك فقد اتسع نطاق المناقشات حول مدى كفاية الإطار القانوني الدولي الحاكم لقضايا اللاجئين، والحاجة إلى تطوير اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١م على اعتبار أن الاتفاقية لا تتعامل مع أسباب اللجوء، أوالاحتياجات الخاصة للاجئين من الأطفال والنساء. كما أنها لا تطرح الكثير من الحلول لحماية اللاجئين، بل إن البعض ذهب إلى أن الاتفاقية قد عفى عليها الزمن، ولا يمكن إعمالها على أرض الواقع، وأنها باتت غير ذات جدوى، وتفتقر إلى المرونة. وفي المقابل تدافع اتجاهات أخرى عن الاتفاقية بوصفها اتفاقاً عالمياً يضع معايير بشأن كيفية حماية اللاجئين، وأن هناك العديد من الجهود تبذل لتطوير هذه الحماية على أرض الواقع(٢).

ولوضع إطار قانوني شامل لحماية اللاجئين يجب الأخذ في الاعتبار أن قضية اللاجئين ليست قضية قانونية فقط، ولكن تتشابك فيها عوامل عدة إنسانية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية. فلا شك أن حركة اللاجئين إلى دول الملجأ تؤثر على التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتلك الدول، وقد تمثل في النهاية تهديداً لاستقرارها. كما أن وجود هؤلاء اللاجئين في دول الملجأ خاصة الدول النامية يمثل ضغطاً حاداً على تلك الدول التي تحاول بقدر الإمكان الموازنة بين الاعتبارات الاقتصادية واعتبارات أمنها القومي من ناحية والاعتبارات الإنسانية من ناحية أخرى. فاللاجئون يمثلون عبئاً اقتصادياً على دول الملجأ لاحتياجهم لوظائف وخدمات اجتماعية في الوقت الذي يحتاج فيه سكان دول الملجأ - أيضاً - لهذه الخدمات. وقد يخلق ذلك شعوراً بالرفض وعدم القبول تجاه اللاجئين، وضغوطاً على حكومات دول الملجأ للتضييق على الهجرة وحق اللجوء.

ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء اللاجئين يرتبطون بالمشكلات الأمنية والصراعات العرقية في بلادهم ؛ فهم في الغالب يعيشون بالقرب من حدود بلادهم المضطربة بالصراعات الداخلية، وتنظر إليهم حكومات بلادهم - أحياناً - على أنهم ينتمون إلى أحد أطراف الصراع، أو يدعمون هذا الطرف مادياً ضد الحكومة أو الأطراف الأخرى، في الوقت الذي قد ينظر إليهم فيه في دول الملجأ على أنهم جزء من قوات منخرطة في حرب عصابات أو مهاجرون غير شرعيين(٣).

لهذه الأسباب وغيرها اتجهت العديد من

(١) إبراهيم نصر الدين، «اللاجئون في المنازعات الداخلية في أفريقيا»، في: إبراهيم نصر الدين (محرر)، الموسوعة الأفريقية، المجلد الخامس، مايو ١٩٩٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الجدل:

إريكا فيلر، «اتفاقية وضع اللاجئين في عامها الخمسين: مستقبل حماية اللاجئين»، نشرة الهجرة القسرية، برنامج دراسات اللاجئين بجامعة اكسفورد، العدد العاشر، يوليو ٢٠٠١، ص ص ٦ - ١٠.

(3) Gil Loesher , "Refugee Issues iN International Relations " ,in : Gel Loesher and Laila Monahan (eds.), Refugees and International Relations (U.S : Oxford University Press, 1989, p.4.

الحكومات إلى وضع قيود على حق اللجوء ؛ ففي بعض الأحيان أغلقت بعض الدول أبوابها أمام اللاجئين، أو عاملت كافة من يحاولون عبور حدودها على أنهم مهاجرون غير شرعيين، بل أن بعضها مارس انتهاكات لحقوق بعض الأفراد في معسكرات اللاجئين على الحدود، ومنعت الصحافة ووكالات وهيئات المعونة من الوصول إلى هذه المعسكرات(١).

وقد عززت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من تلك السياسات؛ فمنذ تلك الأحداث واجه اللاجئون صعوبات في إيجاد مأوى آمن، وأصبح ينظر إليهم بمزيد من الشك والريبة؛ فقد أصبح اللجوء ينظر إليه على أنه وسيلة قد تمكن الإرهابيين وغيرهم من غير المرغوب فيهم من الانتقال من دولة إلى أخرى لذا اتجهت هذه الحكومات بشكل متزايد إلى استبعاد العديد من اللاجئين من الحماية، وتوجيه التّهم إليهم، وهددت بطرد بعضهم أو إعادتهم قسراً إلى دول منشئهم. كما قامت بعض الدول بتنفيذ عدد من التعديلات في تشريعاتها بشكل أثر سلباً على حق اللجوء. ففي الولايات المتحدة علقت الحكومة مؤقتاً مسألة إعادة توطين حوالي ٢٠ ألف لاجئ كانوا قد أخطروا أنهم سيتمكنون من دخول الولايات المتحدة، وفي المملكة المتحدة اقتُرح قانون جديد لمكافحة الإرهاب يسمح لوزير الخارجية برفض طلبات اللجوء التي يمثل أصحابها تهديداً للأمن القومي(٢).

ومن ناحية أخرى توسعت بعض الدول في تطبيق (مبدأ الاستبعاد) والذي يعني استبعاد بعض الأفراد من حق اللجوء لأسباب منها ارتكابهم لجريمة ضد الإنسانية، أو جريمة حرب، أو جريمة غير سياسية خطيرة(٣). كما وجدت بعض الدول في هذه الأحداث فرصة للهجوم على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين، بل وقواعد حقوق الإنسان بصفة عامة. وفي كثير من الدول تمارس السلطات الرسمية، أو الإعلام، أو السكان المحليين تمييزاً ضد هؤلاء اللاجئين. ولا يخفى ما أدت إليه هذه الأحداث من تعزيز مشاعر كراهية الأجانب وعلى رأسهم اللاجئين(٤).

ولا توجد حلول جاهزة لمشكلة اللاجئين في العالم؛ فموجات اللاجئين من أفغانستان وفلسطين والسودان وبوروندي، - وهي الدول الأكثر تصديراً للاجئين في العالم - تستمر لعقود، وتبقى الحلول السياسية لهذه المشاكل متعثرة في معظم الأحوال(٥). ورغم كثرة الهيئات والمؤسسات التي تتعامل مع هذه المشكلة إلا أن حلولها لا بد أن تعتمد على اقتراب متعدد الأبعاد لا يتعامل مع الآثار الإنسانية للظاهرة فقط، بل يتعامل مع جذورها السياسية والاقتصادية أيضاً.

(1) Ibid , p.5.

(٢) ماثيوج. غيبنى، «الأمن وأخلاقيات اللجوء بعد الحادي عشر من سبتمبر» ، نشرة الهجرة القسرية، العدد ١٣، يونيو٢٠٠٢، ص ص ٤٠-٤٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: مونيت زارد، «الاستبعاد والإرهاب واتفاقية اللاجئين» ، نشرة الهجرة القسرية، العدد ١٣، يونيو٢٠٠٢، ص ص ٣٢-٣٤.

(4) Ruud Lubbers , " After September 11 : New challenges to Refugee Protection " , World Refugee Survey 2003 , US Committee for Refugees , pp.2-6.

(5) 2003 Global Refugee Trends , op.cit , p.3.

المطلب الثاني:
مشكلة اللاجئين في أفريقيا: الملامح والأبعاد:

تعتبر القارة الأفريقية أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين؛ حيث تضم النسبة الأكبر من اللاجئين في العالم؛ فهي - كما سبقت الإشارة - تحتوي على حوالي ثلث عدد اللاجئين على مستوى العالم، ومن بين الدول العشرين التي تحتل قمة الدول المصدرة للاجئين هناك ثماني دول أفريقية يزيد عدد لاجئي كل دولة منها في الخارج على المائة ألف لاجئ، كما أن هناك ثلاث عشرة دولة أخرى يزيد عدد لاجئيها على عشرة آلاف لاجئ (انظر الجدول رقم ١).

وترتبط مشكلة اللاجئين في أفريقيا بصراعات وحروب معظمها ذات طبيعة ممتدة تؤدي إلى استمرارها والعجز عن الوصول إلى تسويات سياسية متكاملة ومقبولة ومستديمة لها. وسواء كانت هذه الصراعات والحروب عرقية تنشب بين الدولة وجماعات لغوية أو عرقية أو دينية أو غير عرقية؛ وهي التي تدور بسبب الاختلافات الطبقية والإقليمية والأيديولوجية أو الصراع على السلطة بين الحكومة والمعارضة فإنها تؤدي إلى فرار الملايين من اللاجئين من الدولة، أو على الأقل إجبارهم على الانتقال إلى أماكن أخرى تخف فيها حدة الصراع داخل الدولة نفسها[١]. لذلك فظاهرة اللاجئين في أفريقيا هي من وجهة نظر بعض المحللين ترتبط بأزمة الاندماج الوطني التي تعيشها العديد من دول القارة منذ الاستقلال والتي أخفقت أنظمة الحكم الأفريقية في التعامل معها[٢].

وتتعدد الأمثلة على ذلك؛ ففي رواندا أدت الحرب الأهلية والمذابح الجماعية عام ١٩٩٤م والتي تعرضت لها (التوتسي) إلى هروب أعداد ضخمة تراوحت بين ٢ - ٣ ملايين لاجئ[٣]، وفي الكونغو الديمقراطية والتي ساد فيها نزاع تدخلت فيه سبعة جيوش من الدول المحيطة اقتلعت حوالي ٢,٥ مليون لاجئ من وطنهم، وأجبروا على الإقامة في معسكرات اللاجئين في الدول المحيطة. ولم يكن الأمر مختلفاً في أنجولا التي استمرت فيها الحرب الأهلية حوالي ثلاثة عقود شردت فيها ما بين ٣-٥ ملايين لاجئ ونازح[٤].

ولكن الاكتفاء بهذه الإحصاءات لا يعطي فكرة كافية عن تعقد مشكلة اللاجئين في أفريقيا؛ لذلك يتناول هذا المحور بعض أبعاد مشكلة اللاجئين في القارة. وقبل تناول هذه الأبعاد بشيء من التفصيل تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات المهمة التي يمكن استنتاجها من البيانات والإحصاءات الواردة في الجداول الملحقة:

أولاً: رغم أن مشكلة اللاجئين تنتشر في العديد من الدول الأفريقية إلا أنه ليس كل الدول أو الأقاليم الفرعية في أفريقيا تتأثر بالمشكلة بنفس الدرجة؛ فنتيجة لحل الصراعات في موزمبيق وناميبيا وجنوب

(١) انظر في علاقة اللاجئين بالنوعين من الحروب: أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، ص ٣٥٢ - ٣٥٣.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي انظر: إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص ٢٧ - ٢٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥٣.

(4) Ray Wilkinson ," Africa on the Edge ", Refugees Magazine , UNHCR , no. 131 , 2003, p.13.

أفريقيا في فترة ما بين أواخر الثمانينيات ومنتصف التسعينيات قلت حدة الصراعات في هذه المنطقة، وتناقصت أعداد اللاجئين كما يتضح في جدول رقم١ .

وفي الوقت نفسه فإن هناك منطقتان أساسيتان تعانيان من المشكلة بشكل حاد، الأولى : هي منطقة الشرق الأفريقي، والثانية : هي منطقة الوسط الأفريقي.

وتوجد في المنطقتين دول تُعدَّ من أكثر دول المنشأ والملجأ في الوقت ذاته، فالكونغو الديمقراطية ـ على سبيل المثال ـ هي من أكثر دول الملجأ؛ حيث يوجد بها حوالي ٢٣٥ ألف لاجئ (انظر الجدول رقم ٢)، كما يتعدى لاجئيها في الدول الأخرى ٤٥٠ ألف لاجئ. وكذلك السودان التي تستضيف حوالي ١٣٨ ألف لاجئ، ويتعدى لاجئيها في الدول الأخرى ٦٠٠ ألف لاجئ.

ثانياً: إن حركة اللاجئين في أفريقيا هي حركة مزدوجة. فبينما ينتقل بعض الأفراد إلى دول أخرى غير دولهم الأصلية طلباً للأمن يعود آخرون إلى مواطنهم الأصلية. فقد عاد حوالي ١١٦ ألف لاجئ في منطقة الوسط الأفريقي إلى دولهم خلال عام ٢٠٠٣م، كما عاد خلال هذا العام إلى أنجولا وحدها حوالي ١٣٢ ألف لاجئ (انظر الجدول رقم ٢).

ثالثاً: رغم الانخفاض في عدد اللاجئين نتيجة موجات العودة إلا أن هناك زيادة واضحة في أعداد النازحين. ففي السودان ـ على سبيل المثال ـ وصل عدد النازحين؛ عام ٢٠٠٣م إلى حوالي ٤ ملايين نازح، وفي أنجولا يتراوح عدد النازحين ما بين ٢ مليون إلى ٣,٥ مليون لاجئ (انظر الجدول رقم ٣). وقد يرجع ذلك إلى أحد الأسباب التالية، أو جميعها مجتمعة؛ فقد يرجع إلى أن الصراعات التي تغلب على القارة الأفريقية هي صراعات داخلية، (وهي الأكثر تسبباً لحركة النازحين)، في حين أن الصراعات بين الدول المجاورة هي الأكثر تسبباً في انتقال الأفراد عبر الحدود، وقد تكون الجهود الدولية المركزة على النازحين قد ضخمت من أعدادهم، أو قد يكون الأفراد قد أدركوا أنه قد أصبح من الصعب عبور الحدود إلى دول أخرى فاضطروا إلى النزوح إلى مناطق أخرى داخل بلادهم(١).

وبعد التعرف على هذه الحقائق الكمية يجدر تناول بعض الأبعاد الكيفية المهمة لمشكلة اللاجئين في أفريقيا :

أولاً: تغير سياسات الدول الأفريقية تجاه اللاجئين:

حددت الدول الأفريقية في اتفاقيتها الإقليمية (اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين لعام ١٩٦٩م) قواعد أكثر مرونة مما وصفتها اتفاقية الأمم المتحدة؛ فقد جاء تعريفها للاجئ أكثر اتساعاً من تعريف الاتفاقية الدولية، فبالإضافة إلى عنصر الاضطهاد الوارد في الاتفاقية الدولية، أضافت الاتفاقية الأفريقية إلى تعريف اللاجئ: «أي شخص أجبر على ترك مكان إقامته المعتادة للبحث عن ملجأ في مكان آخر خارج دولة إقامته أو جنسيته؛ وذلك بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية

(١) انظر فى هذه التفسيرات :
Jeff Crisp , " Africa's Refugees : Patterns , Problems and policy challenges ", Journal of contemporary African Studies , Vol.18, no.2, 2000.

أو أحداث تخل بالنظام العام إما في جزء أو كل من الدولة التي ينتمي إليها بأصله أو جنسيته»[١]. وقد أكدت الاتفاقية على أن تقوم الدول الأفريقية بكل ما بوسعها لاستقبال اللاجئين وتوفير أماكن للإقامة الآمنة تبعد بشكل كافي عن حدود دولتهم، كما أكدت على مبدأ العودة الطوعية للاجئين[٢].

وقد طبقت الدول الأفريقية هذه القواعد منذ ستينيات وحتى بداية ثمانينيات القرن العشرين. فقد سمحت الدول الأفريقية لأعداد كبيرة من اللاجئين بالدخول إلى أراضيها والإقامة فيها، وتمتع اللاجئون بوضع آمن نسبياً، وبقدر من الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية. وفي بعض الدول الأفريقية كان يسمح للاجئين أن يستقروا بشكل دائم، وأن يصبحوا مواطنين طبيعيين. ورغم وجود حالات لطرد أو استبعاد اللاجئين إلا أنه بصفة عامة كان هناك احترام لمبدأ العودة الطوعية.

ويرجع السبب في اتباع الدول الأفريقية لهذه السياسات في تلك الفترة إلى أن اللاجئين الأفارقة في تلك الفترة كانوا في الغالب نتاجاً لحروب التحرير والكفاح ضد الاستعمار، خاصة في دول مثل: أنجولا، وغينيا - بساو، وموزمبيق، وزيمبابوي، وجنوب أفريقيا، وناميبيا. وكانت أفكار الجامعة الأفريقية ومكافحة الاستعمار لا زالت حاضرة بوضوح في أنحاء القارة، وعرف قادة مثل: (جوليوس نيريرى)، (وكينيث كاوندا) بسياستهم المساندة للاجئين. كذلك فإن التحسن في الأداء الاقتصادي للعديد من دول القارة في فترة ما بعد الاستقلال، وعدم ضخامة أعداد اللاجئين مكّن هذه الدول من تحمّل العبء الاقتصادي لوجود هؤلاء اللاجئين على أراضيها[٣].

وبذلك كان هناك اتفاق شبه ضمني بأن تقبل الدول الأفريقية اللاجئين على أراضيها، وأن توفر لهم الموارد المناسبة لاستقرارهم، وفي المقابل فإن الدول المانحة تحملت التمويل اللازم لإيواء هؤلاء اللاجئين وتقديم الخدمات التعليمية والصحية لهم والذي كان أغلبه يأتي عن طريق (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين)[٤].

لكن هذا الواقع لم يستمر؛ فمنذ بداية الثمانينيات لم تعد الدول الأفريقية مستعدة لقبول اللاجئين، وبدلاً من فتح حدودها للأفراد الذين لا يشعرون بالأمان في دولهم بدأت الدول الأفريقية تفضل أن يتمتع هؤلاء بالحماية في أي مناطق معزولة، أو آمنة داخل دولهم؛ وعليه أصبحت العديد من الدول تغلق حدودها أمام اللاجئين أو تعيدهم قسراً إلى دولهم حتى إذا كانت الظروف التي فروا منها لا زالت قائمة. كما أصبح من الصعب على الأفراد الذين يعبرون الحدود إلى دولة أخرى أن يكتسبوا صفة (لاجئ)؛ ومن ثم لا يصبح سلامتهم أو أمنهم مضمون. والأمثلة على هذه السياسات عديدة؛ ففي مايو ٢٠٠٢م أصدرت السلطات الكينية أوامرها لعشرة آلاف لاجئ صومالي هربوا من القتال الدائر جنوب غربي الصومال إلى كينيا بالعودة إلى

(1) OAU convention for Refugees , Addis Ababa , September 1969 , Article 1.
(2) Ibid , Article 2, 5.
(3) Jeff Crisp , op.cit , p.160.
(4) Ibid , p.161.

الصومال، وعاد منهم بالفعل خمسة آلاف لاجئ[١]، كما يتهم اتحاد اللاجئين في كينيا الحكومة الكينية بالتقاعس عن حماية اللاجئين؛ مما يؤدي إلى تعرضهم لتحرش الشرطة الكينية بهم وإساءة معاملتهم، أو القبض عليهم ظلماً[٢].

كذلك فقد رصد تقرير (لمنظمة هيومان رايتس ووتش) عام ٢٠٠٢م تقاعس الحكومتين الكينية والأوغندية عن حماية اللاجئين، مما يؤدي في بعض الأحيان لتعرضهم للضرب، أو العنف الجنسي، أو الابتزاز، والاعتقال التعسفي من جانب المجرمين المحليين أو عناصر الشرطة المحلية، كما دعا التقرير حكومتي البلدين إلى منح اللاجئين المقيمين في المدن الصفة القانونية للاجئين، والارتقاء لأنظمة للبت في وضع هؤلاء في كلا البلدين[٣].

وترجع الدراسات تغير سياسات الدول الأفريقية سلباً تجاه اللاجئين منذ الثمانينيات للأسباب التالية:[٤].

(١) تزايد أعداد اللاجئين في تلك الفترة؛ فبينما كان عدد اللاجئين في أفريقيا في بداية السبعينيات حوالي مليون لاجئ وصل العدد في أوائل التسعينيات إلى حوالي ستة ملايين، كما أن سرعة ونطاق حركة اللاجئين تزايدت بشكل واضح منذ بداية الثمانينيات. ولم يعد اللاجئين هم ضحايا حروب التحرير، بل ضحايا الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية؛ ومن ثم فلم يحظوا بالقدر نفسه من المساندة التي حظي بها لاجئو الستينيات والسبعينيات.

(٢) إن الدول المتقدمة قد أخذت المبادرة بالتضييق على ممارسة حق اللجوء، والحد من مبادئ حماية اللاجئين؛ فمنذ بداية الثمانينيات بدأت دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية في تصميم إجراءات للحد من اللاجئين، ومن ثم فإذا كانت الدول المسؤولة عن إنشاء نظام دولي لحماية اللاجئين تتحدى الأسس الأخلاقية والقانونية لهذا النظام فلا يكن غريباً أن تتبع دول أخرى، خاصة تلك التي تعاني من مشكلات اقتصادية السياسات نفسها؛ ولذلك فعندما بدأت الدول الأفريقية في إغلاق حدودها أمام اللاجئين كانت تسوغ ذلك بما سبق أن اتخذته بعض الدول المتقدمة من إجراءات مماثلة.

(٣) تأثير العوامل الاقتصادية؛ فمنذ بداية الثمانينيات بدأت العديد من الدول الأفريقية تعاني من تراجع معدلات النمو الاقتصادي، كما تراجعت المساعدات التنموية من دول الشمال إلى دول الجنوب، وبدأت توجه إلى عدد محدود من الدول في ظل سياسات المشروطية التي ربطت هذه المساعدات ببرامج التكيف الهيكلي والإصلاحات السياسية.

(٤) النظر إلى اللاجئين باعتبارهم خطر مهدد للاستقرار الاجتماعي والسياسي لدول الملجأ. فقد كان قرار السلطات الكينية بشأن اللاجئين

(١) خديجة عرفة، «اللاجئون في أفريقيا»، آفاق افريقية، العدد ١٣، ربيع ٢٠٠٣، ص ١٠٢.

(٢) اتحاد اللاجئين في كينيا، «إدارة شؤون اللاجئين في كينيا»، نشرة الهجرة القسرية، العدد ١٦، ابريل ٢٠٠٣، ص ١٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا التقرير انظر: Hidden in Plain View , www.hrw.org/reports/2002/kenyugan

(٤) انظر في هذه الأسباب:

Jeff Crisp , op.cit , pp.162-163 ; Ebenezer Q.Blavo , op.cit , pp.73-83.

الصوماليين - السابق الإشارة إليه - مرتبطاً بما ارتكبه اللاجئون الصوماليون في كينيا من جرائم. وغالباً ما يقترن اللاجئون بمشكلات مثل: الجريمة، وغيرها. وفى بعض الحالات لا يكون لدى دول الملجأ القدرة، أو الاستعداد للحفاظ على القانون في المناطق المهمشة، أو البعيدة التي يعيش بها اللاجئون، وهو ملمح آخر من ملامح مشكلة اللاجئين في أفريقيا ستتم مناقشته فيما بعد.

(٥) إن الدول المانحة قد ساهمت في تدهور قواعد حماية اللاجئين في أفريقيا لعدم استعدادها لتمويل برامج طويلة الأجل لمساعدة اللاجئين؛ فقد سعت هذه الدول إلى إنهاء برامج مساعدة اللاجئين في أقرب وقت ممكن، ومحاولة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم؛ ففي عام ١٩٩٦م - على سبيل المثال - أبلغت الخارجية الأمريكية (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) برغبة الولايات المتحدة في إنهاء برنامج دعم اللاجئين الروانديين في تنزانيا، والكونغو الديمقراطية (زائير آنذاك) في أقرب وقت ممكن لمحدودية الموارد. وبعد هذا القرار بشهر واحد تم طرد حوالي نصف مليون لاجئ رواندي من تنزانيا، وعادوا إلى بلادهم دون أي اعتراض من الدول الغربية أو من الأمم المتحدة.

ولأهمية البعد الدولي الذي يمثل أحد ملامح مشكلة اللاجئين في أفريقيا سوف تتم مناقشته بشيء من التفصيل.

ثانياً: ضعف الاهتمام العالمي باللاجئين في أفريقيا:

حذرت (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) و (برنامج الغذاء العالمي) في فبراير من العام الماضي بأن أكثر من مليون لاجئ في أفريقيا يعانون من عدم توافر احتياجاتهم الغذائية، بسبب اضطرار المنظمتين لخفض المساعدات الغذائية نتيجة لنقص التمويل، مؤكدتين أن ذلك سوف يؤدي إلى مشكلات صحية لهؤلاء اللاجئين؛ وقد يؤدي إلى استغلالهم، خاصة النساء والأطفال منهم، أو حتى إعادتهم قسراً إلى دولهم[١].

وقد أعلنت المنظمتان تخوفهما من أن يؤدي الانشغال بحرب العراق ولاجئيها إلى انحسار الاهتمام بلاجئي أفريقيا. ففي الوقت الذي انشغلت فيه الأمم المتحدة بجمع حوالي ٢,٢ مليار دولار للمساعدات الإنسانية في العراق بدأ المانحون في التراجع عن تمويل المساعدات الإنسانية في أفريقيا منتظرين ما ستسفر عنه الظروف في العراق[٢].

ورصدت المنظمتان أن بعض اللاجئين في أفريقيا يحصلون على نصف احتياجاتهم الطبيعية من الغذاء شهرياً، وأن هناك تخوف من أن تتأثر سياسات الدول المضيفة للاجئين في أفريقيا بهذا النقص. وكانت الحكومة التنزانية قد هددت بالفعل أنه في حالة عدم حل مشكلة توافر المساعدات الغذائية سوف تضطر إلى إجبار اللاجئين على أراضيها إلى العودة إلى دولهم حتى تتجنب ما قد ينجم عن هذه المشكلة من عدم استقرار في مناطق ومعسكرات اللاجئين.

وكان (برنامج الغذاء العالمي) قد اضطر لتخفيض مساعداته الغذائية للاجئين في (كينيا) بنسبة ٢٥٪

(1) "Africa's Refugees need urgent food aid :Said UN Relief Agencies " , UNHCR , 14 Feb 2003.
(2) Ray Wilkinson , op.cit , 16.

بسبب نقص التمويل؛ رغم أن المنظمة ذاتها رصدت في إحدى دراساتها أن آلاف اللاجئين من الأطفال في (كينيا) يعانون من سوء التغذية[١]. كما شهد عام ٢٠٠٢م إغلاق (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) لمكاتبها في إحدى عشرة دولة يقع معظمها في الدول الأفريقية منها: بنين، والكاميرون، وتشاد، وتوجو، وجامبيا، ومالي، والنيجر، وسوازيلاند؛ وذلك في ظل ما تعانيه المفوضية من عجز مالي اضطرت معه لتخفيض ميزانيتها، وتخفيض ما يقرب من ثلاثة أرباع عملياتها في القارة الأفريقية وحدها[٢].

ومن ناحية أخرى يعترف مسؤولو المنظمات الدولية العاملة في مجال اللاجئين أن هناك قدراً كبيراً من عدم المساواة في المساعدات المقدمة للاجئين في أفريقيا مقارنة بالمساعدات المقدمة للاجئين في غيرها من المناطق. فقد أعرب مدير (برنامج الغذاء العالمي) أنه لا يمكن الهروب من حقيقة وجود معايير مزدوجة في التعامل مع اللاجئين، وأن المعاناة في أفريقيا قد وصلت إلى مستوى لم يكن من الممكن قبوله في أي مكان آخر في العالم. كما صرح أحد مسؤولي (مفوضية الأمم المتحدة) لشؤون اللاجئين بأن المفوضية تمنح اللاجئ الواحد في دول يوغوسلافيا السابقة ١٢٠ دولاراً، بينما تمنح نظيره في أفريقيا ٣٥ دولاراً، وحتى مع الأخذ في الاعتبار اختلاف تكاليف المعيشة يبقى هناك حالة واضحة من عدم المساواة[٣].

وفي الواقع فإن قضية الاهتمام العالمي باللاجئين في أفريقيا لها أبعاد عدة، وتتصل بقضايا سياسية واقتصادية تمثل المصادر الأساسية لمشكلة اللاجئين. فمن الناحية السياسية انخفضت الأهمية السياسية للقارة بالنسبة للقوى الغربية منذ بداية التسعينيات؛ فخلال الحرب الباردة كانت دول مثل: أنجولا، والكونغو الديمقراطية، وغيرهما لها أهمية في ظل التنافس بين المعسكرين. ولكن بعد انتهاء هذا التنافس تراجعت الأهمية الاستراتيجية للقارة، وتركت الدول الغربية دول القارة تواجه مشكلاتها وصراعاتها، وهي المصدر الأول لمشكلة اللاجئين بمفردها.

ومن الناحية الاقتصادية انخفضت المساعدات التنموية للدول الأفريقية في الوقت الذي تواجه فيه المنتجات والسلع الأفريقية قيود في الوصول إلى أسواق الدول الغربية. وهذه السياسات التي تتبعها الدول الغربية كانت أحد أسباب تدهور الأداء الاقتصادي للدول الأفريقية لتدخل هذه الدول في حلقة مفرغة من الفقر والصراع واللاجئين[٤].

ثالثاً: المخاطر الأمنية وتهديد حكم القانون في معسكرات اللاجئين في أفريقيا:

يقوم حق اللجوء على منح الأفراد الحق في الانتقال من دولتهم إلى دولة أخرى إذا ما واجهتهم مخاطر تهدد حياتهم وحريتهم، ولهم أن يتمتعوا بحماية الدولة التي تقبلهم على أراضيها. وقد كان

(1) Africa's Refugees need urgent food aid , op.cit .

(٢) خديجة عرفة، مرجع سابق، ص ص ١٠٠- ١٠١.

(3) Crawley Mike , "Africa struggles to get by on just $ 35 per Refugee " , Christian Science Monitor , vol.93 , no.15 , 12/4/2000.

(4) Ray Wilkinson , op.cit.

عنصر الأمن متوافراً للعديد من اللاجئين الأفارقة. فاللاجئون الليبيريون في (كوت ديفوار) - على سبيل المثال - تمتعوا بقدر مناسب من الأمن والحماية، وكذلك اللاجئون الموزمبيقيون الذين وجدوا ملجأً آمناً في (مالاوي) منذ منتصف الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات رغم شراسة الحرب في دولتهم ووجودهم بالقرب من حدودها، ورغم محدودية الأراضي والموارد في دولة الملجأ[1].

ولكن هذه الأمثلة لا تعبِّر عن المخاطر الحالية في معسكرات اللاجئين في القارة. فقد أجمع المحللون والمتابعون على أن معسكرات اللاجئين في أفريقيا لم تعد آمنة. ومن ثم فقد أصبح الأفراد بعبورهم للحدود ينتقلون إلى شكل آخر من أشكال المخاطر. كما أن هذه الأوضاع الأمنية تعوق عمل المنظمات المعنية بشؤون اللاجئين، بل إن بعض مسؤولي هذه المنظمات يرون أن الأمن هو التحدي الأول لدور هذه المنظمات في القارة. فبعض موظفي هذه المنظمات يتعرضون للقتل والمخاطر بسبب تواجدهم في معسكرات اللاجئين. ففي غينيا خلال عام ٢٠٠٠م - على سبيل المثال - اضطر مسؤولو هذه المنظمات إلى إنهاء مهمتهم بسبب الهجوم المتكرر الذي تعرضت له معسكرات اللاجئين من أراضي ليبيريا وسيراليون؛ وبسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة لم تستطع (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) الوصول إلى آلاف اللاجئين في الكونغو - برازافيل وشمال أنجولا -، واضطرت إلى سحب قوات لها في السودان[2].

وبصفة عامة هناك نوعان من مصادر تهديد الأمن في معسكرات اللاجئين في أفريقيا:

الأول: هو أن معسكرات اللاجئين قد تكون هدفاً لهجمات عسكرية. وقد أصبحت هذه الظاهرة أكثر اتساعاً بأشكال مختلفة في التسعينيات، ومن ذلك الهجمات على معسكرات اللاجئين في شمال أوغندا من قِبَل القوات المناهضة للرئيس (موسيفيني) والمؤيدة لحكومة الخرطوم، وكذلك هجمات القوات المسلحة البوروندية على مناطق اللاجئين في (تنزانيا) لاعتقال المقاتلين البوروندين. وأكثر هذه الأمثلة مأساوية الهجوم واسع النطاق على المعسكرات الرواندية في الكونغو الديمقراطية (زائير آنذاك) عام ١٩٩٦م والتي قام بها الثوار الزائيريون بمساندة القوات المسلحة الرواندية لتحقيق عدة أهداف منها: منع المعسكرات في شرق زائير من أن تصبح قاعد سياسية وعسكرية للحكومة والقوات المسلحة الرواندية السابقة، والقضاء على العناصر التي كانت مسؤولة عن الإبادة الجماعية الشهيرة في عام ١٩٩٤م، ودفع الروانديين إلى العودة إلى دولتهم؛ بحيث يصبحون تحت سيطرة الحكومة الرواندية[3].

أما النوع الثاني: من التهديدات فيتمثل في التهديدات غير العسكرية ومنها: العنف، والاضطهاد، والأنشطة الإجرامية؛ ففي كينيا - على سبيل المثال - رصدت الدراسات ما يتعرض له اللاجئون من عنف جنسي وسرقة مسلحة، أو دفعهم للانضمام للميليشيات المسلحة، أو الاحتجاز والعقاب من قادة معسكرات اللاجئين، أو أعضاء الجيش

(1) Jeff Crisp , op.cit , p165 .
(2) Crawley Mike , op.cit, p.2.
(3) Jeff Crisp , op.cit , p.166.

الوطني، أوالصـــراع بين اللاجـــئين والسكان الأصليين، بل والصراع بين اللاجئين من الجماعات المختلفة، أو من قوميات، أو دول مختلفة. وفي بعض الأحيان تصبح معسكرات اللاجئين مركزاً للجريمة وتجارة الأسلحة، وأشهر الأمثلة على ذلك (معسكر داداب) في شرق كينيا الذي عرف بأنه مركز لتجارة الأسلحة إلى الصومال، وغيرها من دول شرق أفريقيا[١].

ولا شك أن هذه المظاهر تحمل انعكاسات خطيرة على وضع اللاجئين في أفريقيا ؛ فهي تهدد وضع اللاجئين كما تهدد حياة السكان المحليين في دول الملجأ، وتعطي وزناً للرأي القائل بأن اللاجئين مصدر لعدم الاستقرار، وأنه من المشروع إبعادهم، أو دفعهم قسراً للرجوع إلى دولهم، كما أن هذه التوترات يمكن أن تؤثر سلباً على العلاقات بين الدول المتجاورة.

ومن ناحية أخرى فإذا كانت الحماية المادية، وهي الحد الأدنى من حقوق اللاجئ تتعرض للمخاطر في معسكرات اللاجئين في أفريقيا فلا يكون هناك مجال للحديث عن الحقوق والحريات الأخرى التي ينبغي توفيرها للاجئين، وبخاصة هؤلاء الذين تطول مدة إقامتهم في معسكرات اللاجئين في دول الملجأ. فأصحاب ما يسمى باللجوء المطول غالباً لا تتوافر لهم الفرص الاقتصادية والحريات السياسية والمرافق الاجتماعية بشكل مقبول؛ ذلك أن مخيمات اللاجئين تعمل وفقاً للحد الأدنى من المعايير وهذه المعايير لا تتعامل في الغالب مع قضية الحريات، بل إن هذه المعايير في النهاية قد لا يتم الوفاء بها[٢].

رابعاً: مشكلة استيعاب اللاجئين العائدين:

كما سبقت الإشارة فإن هناك العديد من اللاجئين في أفريقيا عادوا إلى أوطانهم في الأعوام الأخيرة سواء طوعاً أو قسراً. ولا شك أن هؤلاء اللاجئين العائدين يمثلون رأس مال بشري واجتماعي؛ بما يمكن أن يقدموه من خبرات، ومهارات، وقدرة على التحمل اكتسبوها من خبرتهم في دول الملجأ، هذا بالإضافة إلى الشبكات الاجتماعية الجديدة التي يستطيعون تكوينها بعودتهم، وإصرارهم على بناء مجتمعاتهم. وهناك العديد من الأمثلة على دور اللاجئين العائدين في التنمية الاقتصادية لمجتمعاتهم ؛ ففي منطقة الأوجادين في إثيوبيا ـ على سبيل المثال ـ ساهم العائدون في تنمية المنطقة بنشر أفكار التغيير، ولم تكن تلك هي مهمة الرجال فقط، بل لعبت المرأة دوراً أساسياً في هذه التجربة[٣].

ولكن على الجانب الآخر هناك جوانب أقل إيجابية في عودة اللاجئين خاصة إذا عاد هؤلاء اللاجئين قسراً؛ فالعائدون غالباً ما يفقدون أعمالهم وأرضهم ومنازلهم، ويحتاجون إلى استيعابهم من جديد في أوطانهم؛ مما يجعل عودتهم أحياناً أصعب من بقائهم في دول الملجأ. ويواجه العائدون بصفة عامة مخاطر شتى مادية وأمنية وقانونية واجتماعية.

فعلى صعيد الأمن المادي قد يتعرض اللاجئون

(1) Crawley Mike , op.cit , p.2.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: عرفات جمال، «المخيمات والحريات: أوضاع اللجوء طويلة الأجل في أفريقيا»، نشرة الهجرة القسرية، العدد ١٦، ابريل ٢٠٠٣، ص ص ٤ - ٦.

(3) Jeff Crisp , op.cit , p.171-172.

أحياناً لتهديدات عند عودتهم إذا لم يتوافر عنصر الأمن، أو لم تختلف الظروف التي تركوا أوطانهم بسببها. ففي (بوروندي) - على سبيل المثال - تعرض (الهوتو) العائدون من تنزانيا لهجمات متعددة من (التوتسي) أدت إلى مقتل كثيرين[١]. وفي أنجولا رغم تراجع انتهاكات حقوق الإنسان المصاحبة للحرب بعد توقيع اتفاق السلام في إبريل ٢٠٠٢م إلا أن العائدين ما زالوا يعانون من انتهاكات لحقوقهم؛ حيث يتعرض بعضهم للنهب، أو السرقة، أو الاعتقال التعسفي، وبخاصة في المناطق التي تضعف فيها سلطة الحكومة[٢]. وفي الوقت نفسه فإن اللاجئين لا يملكون في الغالب موارد مادية لدى عودتهم إلى بلادهم في الوقت الذي يتعاملون فيه مع بيئة دمرتها الحروب، وبنية تحتية مهدمة؛ مما يجعلهم في حاجة إلى مساعدات مالية عاجلة فور عودتهم.

وعلى صعيد الأمن الاجتماعي والنفسي يميل اللاجئون إلى الشعور بالخوف من المستقبل، خاصة إذا عادوا إلى بلادهم قسراً وحتى إذا عادوا طوعاً؛ فقد يكون لديهم توقعات غير واقعية حول الأوضاع في بلادهم مما يخلق لديهم حالة من الإحباط[٣].

ومن الناحية القانونية قد لا يملك اللاجئون العائدون وثائق رسمية تثبت جنسيتهم وانتماءهم لدول المنشأ وهي مشكلة منتشرة يواجهها العائدون؛ مما يجعلهم يفقدون حماية دولتهم، ويحول دون ممارستهم لحقوقهم السياسية، أو إيجاد فرصة عمل. كما أن العائدين - أيضاً - قد لا يملكون وثائق رسمية تثبت أحقيتهم فيما تركوا من ممتلكات. وهذه المشكلة تواجه النساء بشكل خاص؛ لأن بعض نظم ملكية الأراضي، كتلك التي كانت سائدة في رواندا عام ١٩٩٦م لا تعترف بأحقية النساء في ملكية الأراضي[٤].

إذن فالعودة لها آثار إيجابية وسلبية على العائدين وعلى دولتهم. فالعودة لأعداد كبيرة من اللاجئين قد تمثل عبئاً على مناطق غير مؤهلة لاستقبال هؤلاء العائدين؛ مما يؤدي إلى زيادة التوتر والصراع على الموارد المحدودة من أراض، وغذاء، ومياه، وفرص للعمل، وخدمات عامة؛ وهو ما يحدث في الغالب عندما تكون العودة قسرية، أو غير مخططة.

وبعد التعرض لملامح وأبعاد مشكلة اللاجئين في أفريقيا تطرح الدراسة أحد الأمثلة التي تتضح فيها بجلاء أبعاد وملامح مشكلة اللاجئين في أفريقيا وهي أزمة (دارفور) التي أجمعت التقارير والتحليلات على كونها أسوأ أزمة إنسانية في العالم خلال عام ٢٠٠٤م.

(1) Ibid , p.174.

(2) Andrea Lari , " Returning home to normal life : the plight of displaced Angolans " , Institute for Security Studies , ISS Occasional Papers , no.85 , Feb 2004 ,p.3.

(٣) لمزيد من التفصيل حول الأبعاد النفسية والاجتماعية للاجئين العائدين انظر:

Tania Ghanem , When Forced Migrants Return 'Home': The Psychosocial Difficulties Returnees Encounter in the Reintegration Process , Refugee Studies Center , Working Papers , no. 16 , Oct 2003.

(4) Jeff crisp , op.cit , p.175.

المطلب الثالث :
أزمة دارفور :

حلقة جديدة من حلقات مأساة اللاجئين في أفريقيا :

في الوقت الذي كانت تستعيد فيه أفريقيا ذكرى مأساة التطهير العرقي في (رواندا) بمناسبة مرور عشرة أعوام عليها كانت القارة تعيش كارثة إنسانية أخرى في (إقليم دارفور) في غرب السودان. وبغض النظر عن الاختلاف حول طبيعة الصراع الدائر في (دارفور) وما إذا كان يمثل تطهيراً عرقياً أم لا[١]. فإن الواضح هو أنه أدى إلى كارثة إنسانية دفعت منظمات الإغاثة إلى التحرك لتعبئة الموارد، وممارسة الضغط على حكومة الخرطوم لحماية أهالي (دارفور من لاجئين ونازحين) من الآثار المدمرة للقتال.

و(دارفور) منطقة يسكن بها حوالي ستة ملايين سوداني أغلبهم قبائل عربية يعملون بالرعي، بالإضافة إلى جماعات أفريقية أخرى منها قبائل الزغاوة، والفور، والماساليت. وتختلف التفسيرات حول أسباب القتال الذي تقوده جماعتي التمرد في دارفور : (حركة تحرير السودان) (وجماعة العدالة والمساواة) ضد ميليشيات عربية يطلق عليها (ميليشيا الجنجويد) تعرف بأنها مدعومة من حكومة الخرطوم؛ رغم إنكار حكومة الخرطوم لهذا الدعم. فقد ذكرت بعض تقارير المنظمات الدولية ومنها مجموعة الأزمات الدولية أن حركة تحرير السودان قد بدأت القتال المسلح في فبراير ٢٠٠٣م ضد هجمات القبائل العربية الرعوية مطالبة بتنمية المنطقة، ومحاربة التهميش السياسي؛ وفي مقابل ذلك عملت الحكومة السودانية على تعبئة وتجنيد ميليشيات (الجنجويد) للرد على جماعات التمرد[٢].

وفي المقابل ترى تحليلات أخرى أن جذور المشكلة قديمة؛ فهي من ناحية ترتبط بالصراعات القبلية التاريخية حول المرعى والأرض ومصادر المياه في (دارفور)؛ وهي من ناحية أخرى ترتبط بمحاولات

(١) كانت بعض التقارير وبعض المسؤولين قد وصف العنف في دارفور على أنه تطهير عرقي بينما تجنب البعض هذا الوصف. فقد صرح موكيش كابيلا، ممثل الأمم المتحدة المقيم في السودان ومنسق الشؤون الإنسانية، أن العنف في دارفور موجه نحو جماعة اثنية بعينها ويتم بشكل منهجي مما يعنى أنها تقترب أن تكون حالة تطهير عرقي. كما أشار القرار الصادر عن الكونجرس الأمريكي في ٢٢ يوليو ٢٠٠٤ أن ما يحدث في السودان هو تطهير عرقي ودعا القرار الإدارة الأمريكية لأن تعتبره تطهيراً عرقياً وتقود حملة دولية ضده. انظر في هذا التقرير :

Excerpts :US Congress Resolution on Darfur , BBC News , 23/7/2004.

ويأتي هذا القرار رغم أن وزير الخارجية الامريكى، كولين باول، قد تجنب وصف ما يحدث في السودان بالتطهير العرقي وذلك خلال الزيارة التي قام بها إلى دارفور في يوليو٢٠٠٤، والتي مارس فيها ضغوطاً شديدة على حكومة الخرطوم لحملها على نزع ميليشيا الجماعات المتقاتلة في دارفور، وتسهيل وصول الإمدادات الإنسانية. حول تلك الزيارة انظر :

Powell delivers tough message to Sudan , BBC News , 1 july 2004.

وتنكر الحكومة السودانية على لسان مسؤوليها أن ما يحدث في دارفور يعد تطهيراً عرقياً موضحة أن وسائل الإعلام تقدم الصراع في دارفور بشكل خاطئ، وأن تصوير ما يجرى هناك على انه تطهير عرقي هوجزء من حملة سياسية ضد حكومة السودان. انظر في ذلك :

Sudan : Darfur -old conflict takes on new dimensions , UN office for the Coordination of Humanitarian Affairs , 21 July 2004, p.3

(2) Ibid , p.2.

الحكومة السودانية منع الحركة الشعبية لتحرير السودان الناشطة في الجنوب من مد نفوذها إلى الغرب؛ مما دفعها إلى تسليح ميليشيات الجنجويد[١]. ورغم اختلاف هذه التفسيرات فمن المهم ملاحظة أن المشكلة لها أبعاد سياسية واقتصادية مهمة.

وقد تصاعدت وتيرة القتال منذ شهر مارس ٢٠٠٤م، وأدى إلى تشريد حوالي مليون لاجئ ونازح انتقل منهم أكثر من مائة ألف لاجئ إلى تشاد. وتؤكد تقارير المنظمات الدولية أن ظروف هؤلاء النازحين واللاجئين بالغة الصعوبة. ففي يونيو ٢٠٠٤م أصدرت (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) تقريراً يؤكد أنها في سباق مع الزمن للوصول إلى لاجئي (دارفور) في تشاد ومساعدتهم للبعد عن الحدود في معسكرات آمنة، وأوضح التقرير أن الظروف الجوية السيئة تحول - أحياناً - دون وصول منظمات الإغاثة إليهم، هذا بالإضافة إلى أن ظروف الجفاف تجعل من توفير المياه همّاً أساسياً لهذه المنظمات[٢].

وفي آخر تقارير الأمم المتحدة حول الوضع في (دارفور) والصادر في ٢٠ يوليو ٢٠٠٤م أوضح التقرير أن هناك مناطق لا زال الوصول إليها صعباً بسبب الظروف الجوية، وأن القتال ما زال مستمراً في عدة مناطق ومؤدياً إلى مزيد من الهجرة؛ حيث اضطر حوالي ١٢ ألف نازح إلى اللجوء إلى المدارس. وفي بعض المناطق تتأخر عملية توزيع الإمدادات الإنسانية نظراً لتدفق اللاجئين بأعداد ضخمة ووجود مشكلات في إجراءات التسجيل[٣]. كذلك فقد صرح أحد مسؤولي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أنه من المتوقع أن يفقد حوالي ٣٠ ألف شخصاً على الأقل حياتهم، وأن هناك انطباعاً خاطئاً بأن الأمور تتحسن في (دارفور) رغم أن الصورة ما زالت قاتمة، وأعداد الوفيات في ازدياد[٤].

ويرى مسؤولو المنظمات الدولية أن التحدي الأمني هو التحدي الأكبر أمام منظمات الإغاثة؛ فرغم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد في (دارفور) إبريل ٢٠٠٤م إلا أن وقف إطلاق النار ظل هشاً، واستمر القتال مما يفرض قيوداً على منظمات الإغاثة التي يتعرض موظفوها أنفسهم لمخاطر جمّة. فقد تم احتجاز ١٦ شخصاً من موظفي الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى خلال شهر يونيو٢٠٠٤م. كما شكت هذه المنظمات من القيود التي تفرضها الحكومة على الوصول إلى مناطق القتال[٥].

وإذا كانت الأوضاع الأمنية تؤثر على أداء المنظمات الدولية لدورها فإنها أكثر تأثيراً على أوضاع

(١) هاني رسلان، دارفور: الأزمة، الجهات المقاتلة، والأدوار الخارجية، موقع الجزيرة، ٩/٥/٢٠٠٤

(2) Chad Emergency , UNHCR Report , 28 June 2004.

(٣) للاطلاع على التقرير انظر:

Office of the UN Resident and Humanitarian Coordinator for Sudan , UN Humanitarian Situation Report, Darfur Crisis , july 2004 , www.unsudanig/Emergencies/Darfur

(4) 30,000-50,000 dead in Darfur : UN , Relief Web , 23 July 2004.

(5) After peace : Where to for the Sudanese Refugees ? Interview with Kevin Kennedy , The UN Humanitarian Coordinator for Sudan , Mail and Guardian , 23 June 2004.

اللاجئين أنفسهم؛ فقد رصدت المنظمات الدولية انتهاكات مارستها السلطات التشادية ضد اللاجئين من (دارفور) من اعتقال للأفراد، بل وقتل بعضهم في عمليات للشرطة التشادية استهدفت البحث عن منفذي عمليات ضد موظفي منظمات الإغاثة. وقد دعا ذلك (مفوضية الأمم المتحدة) إلى أن تبدي انزعاجها من عدم توافر الحماية الكافية للاجئين للحكومة التشادية[١].

ورغم تعهد الحكومة السودانية بتوفير الأمن في (دارفور)، والعمل على وصول المساعدات الإنسانية إلا أنها حاولت دفع النازحين في منطقة (دارفور) إلى العودة إلى ديارهم دون أن تستقر الحالة الأمنية في الإقليم؛ وهي في ذلك تخرق مبدأ العودة الطوعية، وتخشى منظمات الإغاثة من أن عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم بشكل مفاجئ يمكن أن يخلق أزمة قد تودي بحياة الكثير منهم. فهؤلاء النازحون واللاجئون إذا عادوا إلى قراهم لن يجدوا ما يعتمدون عليه من الغذاء، ولن يتمكنوا من الحصول على المساعدات الغذائية؛ حيث سيكون من الصعب توزيع هذه المساعدات لمئات من القرى إذا عادوا إليها، وسيجدوها مدمرة من أثر القتال[٢].

وبذلك فإن أزمة (دارفور) هي حالة مثالية لوضع اللاجئين في أفريقيا؛ فهي حالة صراع داخلي أفرز ما يزيد على مليون لاجئ ونازح يعانون من فقدان الأمن، وعدم كفاية المساعدات، وعدم قدرة دول الملجأ على استيعابهم، وإن كان الاهتمام الدولي بها قد حد من تحولها إلى كارثة أكثر سوءاً.

الخاتمة: نحو حل شامل لمشكلة اللاجئين في أفريقيا:

يتضح من أزمة (دارفور)، وغيرها من الأزمات والصراعات التي خلفت آلاف اللاجئين والنازحين في أفريقيا أن معالجة مشكلة اللاجئين لا يعتمد على إدارة المشكلة فقط إنما على الأساليب الوقائية التي تقضي بمعالجة أسباب الصراعات التي تؤدي إلى موجات الهجرة القسرية. وقد ظل الإطار المؤسسي لمنع الصراعات الأفريقية ضعيفاً إلى أن جرت محاولات لتطويره في إطار تطوير منظمة الوحدة الأفريقية وبداية الاتحاد الأفريقي الجديد ومؤسساته وعلى رأسها مجلس الأمن الأفريقي؛ فقد اعترفت الدول الأفريقية في البروتوكول المنشأ لهذا المجلس أن هناك علاقة تأثير متبادل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن، كما نص البروتوكول على احترام قواعد الحكم الرشيد وحكم القانون والمبادئ الديمقراطية[٣]. وعلى الرغم من ذلك تبقى المعضلة الأساسية في التنفيذ وليس في النصوص.

وقد اهتمت العديد من الدراسات بأهمية منع الصراعات كوسيلة وقائية لمنع موجات الهجرة القسرية، وقدمت في هذا السياق العديد من المقترحات أهمها: وجود لجنة أو هيئة خاصة لشؤون الأقليات في كل دولة أفريقية تقوم حكومات هذه

(1) " Chad : UNHCR raising concerns about refugees protection" UNHCR , 23 July 2004.

(2) " Sudan : Government trying to force Darfur displaced to return home " , IRIN news , 21 July 2004.

(٣) انظر:

Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union , Durban, South Africa , 9 July, 2002 , Article 3,4.

الدول بإنشائها وضمان استقلالها؛ وذلك لعلاج مشكلة التهميش السياسي والاقتصادي لبعض الأقليات في الدول الأفريقية باعتبار هذا التهميش أحد أهم أسباب الصراعات. وكذلك الاهتمام بدعم وسائل الاندماج الوطني سواء عن طريق القواعد الدستورية، أو تفويض السلطة بتحقيق اللامركزية أوعن طريق النظام الانتخابي الذي لا يكرس الانتخاب على أساس عرقي، أو إثني. كما اقترح أيضاً الاهتمام بثقافة السلام والتأكيد على نشرها في نظم التعليم ووسائل الإعلام، والسعي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وهو أمر يحتاج في تحقيقه لمساهمة الدول والمؤسسات المانحة لدعم الجهود التنموية في أفريقيا والاهتمام بها(١).

وفي حالة اندلاع الصراع وتدفق اللاجئين فإن هناك إجراءات يجب اتخاذها لتوفير الحماية الكافية لهم. وحماية اللاجئين تحتاج إلى اقتراب متعدد الأبعاد يبدأ بالتمييز بين اللاجئين الذين من حقهم التمتع بالحماية الدولية، وغيرهم من الأفراد المبعدين من مرتكبي جرائم الحرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو غيرهم ممن نصت عليهم اتفاقية الأمم المتحدة، والذين لا يستحقون هذه الحماية. وهذا الفصل ليس مهماً من الناحية القانونية فقط، ولكنه أيضاً مهم لمواجهة المشاعر العدائية التي قد يبديها السكان المحليين ضد اللاجئين. كما تستوجب حماية اللاجئين إنشاء، أو إعادة نقل معسكرات اللاجئين بعيداً عن الحدود. فعلى الرغم من النص الواضح في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية على أنه على دول الملجأ أن تقيم معسكرات اللاجئين في أماكن بعيدة بشكل مناسب عن حدود دولتهم لتوفير الأمن إلا أن ذلك لا يحدث على أرض الواقع. ومن ثم يصبح على دول الملجأ أن تتعاون مع (مفوضية الأمم المتحدة) لتحديد الواقع المناسبة لإقامة اللاجئين.

ومن ناحية أخرى لا بد من تفعيل وسائل للاتصال والتوعية تتمكن من خلالها دول الملجأ والمنظمات الدولية من تعريف اللاجئين بحقوقهم والتزاماتهم، والقواعد التي تحكم حياتهم الجديدة في دول الملجأ. وفي الوقت ذاته فإن دول الملجأ قد تحتاج إلى تشريعات تمنح لهم الحق في منع وتجريم نشر دعاية تثير الكراهية والعنف ضد اللاجئين.

ومن أجل ضمان حكم القانون واستقرار الأمن في معسكرات اللاجئين يجدر (بمفوضية الأمم المتحدة)، وغيرها من المنظمات الدولية أن توجه الدعم للنظام القضائي في دول الملجأ؛ بحيث يمكن التعامل بالقانون مع العناصر الإجرامية، وتوعية الأجهزة القضائية بألا تلتزم بتفسيرات ضيقة للاتفاقيات الدولية بشكل يؤثر على حقوق اللاجئين. كذلك فإن الأجهزة الأمنية في دول الملجأ بحاجة إلى الدعم المادي والفني للحفاظ على الاستقرار في معسكرات اللاجئين، كما أنها تحتاج إلى توعية بمبادئ حقوق الإنسان وحماية اللاجئين. وبالإضافة إلى دور القضاء والشرطة في هذا السياق يمكن إنشاء آليات

(١) انظر من هذه الدراسات على سبيل المثال:

Susan Olusola , " The role of Conflict prevention for preventing Refugees flows " , International Journal on Minority and Group Rights , no.8 , 2001. pp.51-55.

لحل الصراع داخل معسكرات اللاجئين[١].

وإدارة مشكلة اللاجئين في أفريقيا لا يجب أن تقتصر على الحماية فقط إنما تحتاج إلى إجراءات لدعمهم ومساعدتهم بتوفير الاحتياجات الأساسية لهم من خدمات صحية وتعليمية، وبرامج التشغيل التي تهدف رفع مستوى معيشة اللاجئين، والأنشطة الثقافية للشباب، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة الجديدة. ويمكن في ذلك التعلم من بعض النماذج الناجحة في القارة كتجربة اندماج اللاجئين الموزمبيقيين في جنوب أفريقيا والتي رصدتها (مفوضية الأمم المتحدة) كمثال على الاندماج الكامل الذي أصبح من الصعب معه التمييز بين اللاجئين والسكان المحليين، والذي تمتع فيه اللاجئون بحقوقهم حتى أن بعضهم استطاع الوصول إلى مناصب سياسية برئاسة بعض القرى في مقاطعة (ليمبوبو) التي يتركز فيها هؤلاء اللاجئين[٢].

الخلاصة - إذن - أن التعامل مع مشكلة اللاجئين في أفريقيا يحتاج إلى تعاون عدة أطراف. فعلى الدول المانحة والمنظمات الدولية أن تتحمل مسؤوليتها في دعم الجهود التنموية في القارة، والوساطة في المنازعات، ودعم آليات منع وإدارة الصراعات. كما أن عليها أن تتجنب تسييس قضية اللاجئين، وتنظر إليها باعتبارها قضية إنسانية في المقام الأول. ففي الوقت الذي استغلت فيه الدول الغربية أزمة (دارفور) ولاجئيها للضغط على الحكومة السودانية وحصارها كان آلاف اللاجئين يفرون من الكونغو الديمقراطية دون أن يلتفت إليهم أحد[٣].

أما الدول الأفريقية فتحتاج إلى نقل التزامها بمبادئ الحكم الرشيد والعدالة من النصوص القانونية إلى التنفيذ العملي، وعلى دول الملجأ منها أن تحترم القواعد القانونية الخاصة بحماية اللاجئين، وعدم إجبارهم على العودة قسراً إلى دولهم، وعليها بصفة عامة أن تتفهم أوضاع اللاجئين واحتياجاتهم.

(١) انظر في هذه التوصيات:
Jeff Crisp , op.cit , pp.168-171; Ebenezer Q.Blavo, op.cit , 46-72.
(2) " Mozambican refugees ' integration in South Africa : a real success story " , UNHCR , 18 June 2004.
(٣) انظر فى ذلك: «آلاف اللاجئين يفرون من شرق الكونغو»، موقع الجزيرة، ٢٨/٧/٢٠٠٤.

جدول (١): عدد اللاجئين من دول المنشأ الأفريقية في نهاية عام ٢٠٠٣م		
الدولة*	إجمالي عدد اللاجئين	عدد اللاجئين الذين ترعاهم المفوضية العليا للاجئين
دول الوسط الأفريقي والبحيرات العظمى		
بوروندي	٥٣١,٦٤١	٣٣٣,١٩٤
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٥,٤٠١	٣٤,١٥٨
تشاد	٥٢,٢٧٧	١,٧٤٨
الكونغو	٢٨,٩١٧	١٤,٣٦٣
الكونغوالديمقراطية	٤٥٣,٣٧٢	٣٧٣,٧,٤
غينيا الاستوائية	٥٨٩	٩٣
الجابون	٣٩	–
رواندا	٧٥,٢٧٠	٣٥,٣٧٨
ساوتومى وبرينسب	٤٢	٣٦
تنزانيا	٧١١	٢٣
الإجمالي	١٠١٧٨,٢٥٩	٧٩٢,٧٠٦
دول الشرق والقرن الأفريقي		
جيبوتي	٥٢٢	٦٩
أريتريا	١٢٤,٠٢٠	٨٠,٣٧٤
إثيوبيا	٦٢,٦٠١	١٦,١٥٠
كينيا	٣,١٦٤	٦٢
الصومال	٤٠٢,١٥٢	٢٨١,٤١٢
السودان	٦٠٦,١٧٩	٤٥٤,٦٦٠
أوغندا	٣٥,٢٤٧	٤,٧٣٧
الإجمالي	١,٢٣٣,٨٨٤	٨٣٧,٤٦٤
دول الجنوب الأفريقي		
أنجولا	٣٢٣,٥٧٥	١٣١,٧٦٨
بوتسوانا	٥	–
جزر القمر	٥٨	١١
ليسوتو	٦	–
مدغشقر	٨٨	٢
مالاوي	٥٩	–

موريشيوس	٦١	٤٧
موزمبيق	١١١	١
ناميبيا	١,١٩٣	١,٢٦٠
سيشل	٣٨	–
جنوب أفريقيا	٢٨٤	١٠
سوازيلاند	٥	–
زامبيا	١٠٠	٤
زيمبابوي	٧,١٥١	٣٧
الإجمالي	**٣٣٢,٨٣٤**	**١٣٣,٨٣٤**
دول الغرب الأفريقي		
بنين	٢٨٢	–
بوركينافاسو	٨٥٢	١
الكاميرون	٦,١٩٥	١٢٤
كيب فرد	٩	–
كوت ديفوار	٣٣,٦٢٠	٩,٠٣٤
جامبيا	٧٤٨	١٤
غانا	١٥,٨٧٥	١٦٦
غينيا	٣,٨٧٤	٤٩
غينيا ـ بساو	٩٧٥	٧
ليبيريا	٣٥٣,٣١٤	٧٢٧٢,٣٤٨
مالي	٤٦٠	٢٣
النيجر	٧٣٠	٣
نيجيريا	٢٤,٤١٧	٧٨٧
السنغال	٨,٣٥٢	٧,٩١٣
سيراليون	٧٠,٥٧٠	٣٥,٦٦٤
توجو	١٠,٥٤٩	٦٧٤
الإجمالي	**٥٣٠,٨٢٣**	**٨٣٧,٤٦٤**
إجمالي الدول الأفريقية جنوب الصحراء	٣,٢٧٥,٨٠١	٢,٠٩٠,١١٧

دول الشمال الأفريقي		
مصر	٥,٧٣١	١٨
ليبيا	١,٥٧٠	٢٥
تونس	٢,٥٦٣	٢٤
الجزائر	١١,٦١٧	١٤٠
المغرب	١,٢٩١	٤
موريتانيا	٣٠,٥٢٧	٢٥,٩٦٨
الصحراء المغربية	١٦٥,٧٢٩	١٥٦,١٠٣

❁ يعتمد تقسيم الدول حسب الأقاليم الفرعية على تقسيم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

المصدر:

2003 Global Refugee Trends, op.cit, pp.18 - 20.

جدول (٢): اللاجئون من دول الملجأ في نهاية عام ٢٠٠٣م		
الدولة	عدد اللاجئين	اللاجئون العائدون إليها
بوروندي	٤٠,٩٧١	٨٢,٤٠٩
أفريقيا الوسطى	٤٤,٧٥٣	٤,٨٥٧
تشاد	١٤٦,٤٠٠	٥٦٨
الكونغو	٩١,٣٢٦	١,٧٨٠
الكونغو الديمقراطية	٢٣٤,٠٣٣	٣,١٦٩
غينيا الأستوائية	–	٢
الجابون	١٤,٠٠٥	–
رواندا	٣٦,٦٠٨	٢٣,٢٩٠
تنزانيا	٦٤٩,٧٧٠	٧
إجمالي دول الشرق الأفريقي	**١,٢٥٧,٩٠٢**	**١١٦,١١٢**
جيبوتي	٢٧,٠٣٤	–
أريتريا	٣,٨٨٩	١٠,١٤٨
إثيوبيا	١٣٠,٢٧٤	٣٠
كينيا	٢٣٧,٥١٢	١٠٦
الصومال	٣٦٨	١٠,٢٦١
السودان	١٣٨,١٦٣	١٢٣
أوغندا	٢٣٠,٩٠٣	٤,٤١٢
إجمالي دول الجنوب الافريقي	**٧٦٨,١٤٣**	**٢٥,٠٨٠**
أنجولا	١٣,٣٨٢	١٣٢,٩٧٧
بوتسوانا	٢,٨٣٨	–
مالاوي	٣,٢٠٢	–
موزمبيق	٣١١	–
ناميبيا	١٩,٨٠٠	٣
جنوب أفريقيا	٢٦,٥٥٨	–
سوازيلاند	٦٨٦	–
زامبيا	٢٢٦٦٩٧	٥
زيمبابوي	١٢,٧٢١	–
إجمالي دول الغرب الأفريقي	**٣٠٦,١٩٥**	**١٣٢,٩٨٥**

بنين	٥,٠٣٤	–
بوركينا فاسو	٤٦٦	–
الكاميرون	٥٨,٥٨٣	٤
كوت ديفوار	٧٥,٩٧١	١٦,٦٠٠
جامبيا	٧,٤٦٥	–
غانا	٤٣,٩٧٤	–
غينيا	١٨٤,٣٤١	–
غينيا ـ بساو	٧,٥٥١	–
ليبريا	٣٣,٩٩٧	٢١,٠٠٠
مالي	١٠,٠٠٩	–
النيجر	٣٢٨	–
نيجيريا	٩,١٧١	٧
السنغال	٢٠,٧٢٦	٧
سيراليون	٦١,١٩٤	٣٣,٢٥٥
توجو	١٢,٣٩٥	٩
إجمالي الدول الأفريقية جنوب الصحراء	**٥٣١,١٧٨**	**٧٠,٨٨٢**
إجمالي دول الشمال الأفريقي	**٢,٨٦٣,٤١٨**	**٣٤٥,٠٥٩**
مصر	٨٨,٧٤٩	–
ليبيا	١١,٨٩٧	–
تونس	٩٩	–
الجزائر	١٦٩,٠٣٣	١٤
المغرب	٢,١٢١	–
موريتانيا	٤٧٥	–

المصدر :

2003 Global Refugee Trends, op.cit, pp.8 - 9.

جدول (٣): النازحين داخل بعض الدول الأفريقية في بداية عام ٢٠٠٣	
الدولة	عدد النازحين*
السودان	٤,٠٠٠,٠٠٠
أنجولا	٢,٠٠٠,٠٠٠
الكونغو الديمقراطية	٢,٠٠٠,٠٠
أوغندا	٦,٠٠,٠٠٠
كوت ديفوار	٥,٠٠,٠٠٠
بوروندي	٤٠٠,٠٠٠
الصومال	٣٥٠,٠٠٠
كينيا	٢٣٠,٠٠٠
الجزائر	١٠٠,٠٠٠
زيمبابوي	١٠٠,٠٠٠
لبييريا	١٠٠,٠٠٠
الكونغو	١٠٠,٠٠٠
إثيوبيا	٩٠,٠٠٠
أريتريا	٧٥,٠٠٠
نيجيريا	٥٠,٠٠٠
غينيا	٢٠,٠٠٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٠,٠٠٠
السنغال	٥,٠٠٠

* معظم هذه الأرقام تقريبية لصعوبة الوصول إلى الأرقام الدقيقة حول النازحين.

المصدر:

World Refugee Survey 2003, op.cit.

تطبيق الشريعة في نيجيريا

الحقيقة والمستقبل

د. بشير علي عمر(*)

عادت دولة نيجيريا إلى (الحكم الديمقراطي) في نهاية شهر مايو عام ١٩٩٩م وسط ترحيب حار من الدول الغربية، وأصبحت تلك هي تجربتها الثالثة للحكم المدني منذ استقلالها عام ١٩٦٠م.

ولم يمض أكثر من خمسة أشهر من إجراء الانتخابات وتسلُّم الحكومات المنتخبة لزمام الحكم في البلد حتى أعلن حاكم ولاية (زمفرا) الواقعة في شمال غرب نيجيريا عن عزمه على تطبيق (الشريعة الإسلامية) في ولايته، وتجمع المسلمون بمناسبة ذلك في تجمع لم يُر مثله في تاريخ نيجيريا الحديث، وقدر الحضور بأكثر من مليوني شخص من كافة أنحاء نيجيريا والدول المجاورة، الآلاف منهم تجشموا قطع مسافات عشرات الأميال على الأقدام لحضور تلك المناسبة وتسجيل تأييدهم لها وتضامنهم مع ولاية (زمفرا) وحاكمها، ولم تشهد دولة نيجيريا في تاريخها منذ نشأتها عام ١٩١٤م حادثاً عبّر فيه شعب من شعوبها عن اختيارهم في رسم مصيرهم وتثبيت هويتهم مثل هذا.

وقد تسبب هذا في اعتناق بقية (الولايات الشمالية) ذات الأغلبية المسلمة لقضية التطبيق، بعضها اختياراً من حكامها لما شاهدوه بأعينهم من رغبات المسلمين الذين يمثلون جمهور ناخبيهم، وبعضها خضعاناً من الحكام لمطالب الناخبين؛ فأصبح عدد الولايات التي تبنت قضية تطبيق الشريعة الإسلامية ١٢ ولاية كلها في شمال نيجيريا، وكذلك تحرك المسلمون في (جنوب غرب نيجيريا) يطالبون حكوماتهم بإنشاء محاكم شرعية تحكم فيهم بالشريعة الإسلامية.

وقد أوقعت هذه القضية المسلمين في نيجيريا في وسط أوضاع مليئة بالتحديات والمخاوف؛ فإنه مما لا يخفى على كل مراقب للمسرح النيجيري أن الجماهير من المسلمين في نيجيريا قد أثبتوا بتأييدهم لقضية التطبيق أن ولاءهم المطلق للإسلام، وما أجمعوا على شيء مثل إجماعهم على المطالبة بتطبيق (الشريعة الإسلامية)؛ وما ذلك إلا من أجل أملهم في أن (الشريعة الإسلامية) هي التي تضمن لهم الكرامة في

(*) باحث نيجيري، وخريج كلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

هذه الحياة، وتحقق لهم الأمن والاستقرار، وتقضي على الفساد الذي طالما ذاق مرارة نتاجه جميع فئات المجتمع، كما يأملون أن الإسلام سينتشر ويقوى بتطبيق الشريعة، وأنه هو الحل الذي يخرجهم من الحضيض الذي تردوا فيه بسبب ابتعادهم منه من أيام الاستعمار إلى يومهم هذا.

فهل لدى الحكومات التي تبنت قضية التطبيق وعلماء المسلمين والمؤسسات العلمية والدعوية التي تخدم وتدعم قضية التطبيق الرؤية والعزيمة والقدرة المطلوبة لتحقيق المقاصد العالية من تطبيق الشريعة الإسلامية؛ فتتحقق من ثم طموحات عامة المسلمين الذين أبدوا استعدادهم لتقديم كل التضحيات من أجل نجاح هذه العملية؟ وهل لدى تلك الجهات المذكورة الاستعداد المطلوب لمواجهة الاستعمار القديم والجديد وأذنابه من الشخصيات والمؤسسات العلمانية الذين قد بذلوا جهوداً جبارة ومضنية ـ ولا زالوا ـ في احتواء الشريعة الإسلامية في نيجيريا، ومن ثم ترويضها وفي النهاية القضاء عليها؟ وهاهم قد فوجئوا بعودة الشريعة وقيمها بعد يقينهم بأن (العلمنة) التي أسسوها، وشيدوا بناءها ستظل كفيلة بالإجهاز على الشريعة. فهذان الأمران من أهم ما يواجه قضية التطبيق من تحديات.

وأما المخاوف فأعظمها مخافة الإخفاق في هذه القضية؛ فضريبة الإخفاق لا شك أنها ستكون عظيمة، وستظل الأمة الإسلامية في نيجيريا تدفع الثمن لفترة زمانية طويلة ـ لا قدر الله.

وقبل الحديث عن مستقبل تطبيق الشريعة في نيجيريا في إطار ما أشرنا إليه من التحديات والمخاوف لا بد من الحديث حول حقيقة التطبيق، مع التمهيد له بذكر الخلفية التاريخية للقضية.

الخلفية التاريخية لقضية التطبيق:

حالة الشريعة قبل جهاد الشيخ عثمان بن فودي:

لم تكن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية وليدة الساعة في منطقة ما يسمى الآن (بنيجيريا)، وقدِمها قدِم انتشار الإسلام في الدويلات التي نشأت في المنطقة[١]، ففي مملكة (كانم برنو) التي تعتبر إحدى كبرى ممالك بلاد السودان في العصور الوسطى، وكانت متاخمة لبحيرة تشاد فقد انتشر الإسلام فيها على يد ملكها (همي جلمي) (١٠٧٥ ـ ١٠٨٦م)، فتقول إحدى المحارم[٢]: «هذا المكتوب عن دخول الإسلام في جميع بلدان جيمي برنه (أي بلد برنو) ليُعلم أن السلطان (همي) دخل في الإسلام، ونشره بالتعاون مع (العالِم) محمد بن ماني وسعيد بن مريم»، ثم قرأ هذا السلطان القرآن من البقرة

(١) القس جيوسيف كينيى، الشريعة والنهضة الإسلامية في نيجيريا.

Joseph Kenny OP, Sharia and Islamic Revival in Nigeria, Bulletin on Islam and Christian-Muslim Relations in Africa (Birmingham), 4:1 (1986), www.diafrica.org

(٢) هي وثيقة الامتياز التي كانت ملوك (برنو السيفيون) يكتبونها لصالح بعض العلماء والصالحين والأشراف تنص على حرمتهم وحرمة ذراريهم وأموالهم وكل من انتسب إليهم، وكذلك لجميع أهل القرى التي أسسوها، فلا يؤخذ منهم الضرائب ولا يطالبون بالخدمة العسكرية.

انظر: حامد بوبويي، العلاقة بين العلماء والملوك السيفيون في مملكة برنو

Hamidu Bobboyi, Relations of the Borno Ulama and the Saifawa Rulers: the role of the Mahrams, in Sudanic Africa, 4, 1993 pp 175-204.

إلى الناس، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني في الفقه المالكي على الفقيه المذكور محمد بن ماني، وأجازه بمنحه مائة من الإبل، ومائة من الذهب والفضة والعبيد اعترافاً بجميله حيث أقرأه القرآن والفقه، وكتب ذلك في وصية (أو ما يسمونه محرم).

فانتشر الإسلام في عهده، وتابع السلاطين من سلالته ـ وهم السيفيون ـ نشر الإسلام، واستمروا في مواصلة العلماء بكتابة وصايا الامتيازات لهم وخدمتهم، وذُكر أنهم بنوا في القاهرة سكناً لطلبة العلم من أهل (كانم برنو) الذين كانوا يقصدون مصر للتعليم، وذلك في فترة ما بين ١٢٤٢ ـ ١٢٥٢م الموافق لـ ٦٤٠ ـ ٦٥٠هـ[١]، ولا شك أن أولئك السلاطين لم يولوا نشر الإسلام والعلم الشرعي هذه العناية إلا من أجل تحكيم الشريعة في رعاياهم. وفي سنة ١٤٨٤م أصبح سلطان مملكة (برنو) يلقب بالخليفة.

وقد نصب السلاطين القضاة والشرطة والوزراء وأمراء الجيش لتقوم أمور الدولة على الشرع، ويشهد على ذلك أن السلاطين عند كتابتهم لوصايا الامتيازات كانوا يُشهِدون عليها أصحابَ هذه المناصب، ومن تلك الوصايا النص التالي: «كتبت هذه الوصية خوفاً من النسيان، ولإعلام كل من وصلت إليه من الأمراء والشرطة والحكّام والعلماء والقضاة والوزراء والرعايا ومعاشر المسلمين...»[٢]. قام مي إدريس ألوما (١٥٧١ـ١٦٠٣م) بإجراء إصلاحات في نظام الحكم والقضاء على ضوء الشريعة الإسلامية[٣].

ومملكة (برنو) قد امتدت جنوباً إلى منطقة (آداماوا)، كما دان لها المناطق المتاخمة لبحيرة تشاد شرقاً وغرباً، ووصلت حدودها الغربية إلى القرى المتاخمة لـ (كانو) في بلاد (هوسا)، وإن لم تخلّف (برنو) أثراً ملموساً من آثار العمل بالشريعة في جميع المناطق الخاضعة لها إلا أن تراثها كان له أثر بالغ في ذلك، من أبرزه بقاء معظم أهل المنطقة في الإسلام، حتى إن بعض الباحثين المعنيين بالدراسة الأنثروبولوجية لأهل المنطقة بالغ وادعى أن من آثار (برنو) الإسلامية أنه لا يوجد وثني في قبيلة (كانوري)، وذكر أن أكثر المجالات تأثراً بالإسلام في ثقافة أهل (برنو) هو مجال القانون والتعليم والنظم الاجتماعية[٤].

وأما دويلات (هوسا) فكانت سبع دويلات: (كانو)، (كتسينا)، (زاريا)، (دورا)، (غوبر)، (رنو)، (بروم)، وقد امتد نفوذ تلك الدويلات في الأقوام المجاورة لها، فأخذوا لغتها وثقافتها حتى أصبحوا يُعدون من (الهوسا) لكن بالدرجة الثانية، ومن أهم أولئك الأقوام أهل (زمفرا) و(كيبي) و(ياوري).

وتعتبر (كانو) و (كاتسينا) في القرن الرابع عشر الميلادي قلب بلاد (هوسا)؛ فالأولى لكونها

(١) تاريخ الإسلام في غرب إفريقيا ص ١١٥.
Trimingham, J. S. 1962 , A History of Islam in West Africa: 115

(٢) انظر: حامد بوبوي Sudanic Africa : 1993: p 190.

(٣) الدولة والمجتمع في الممالك السودانية الثلاثة، مأخوذ من مكتب الكويغريس الأمريكي، دراسة عن دولة تشاد
Andrers J. Bj?rkelo, State and Society in Three Sudanic Kingdoms, Bergen, Norway, 1976, p5
Excerpted from Chad: A country study, US Library of Congress . http://countrystudies.us/chad

(4) Martin Malone, Culture summary on the Kanuri.

مركزاً للتجارة، والثانية لشهرتها بالعلم، وكلاهما كانا على طريق القوافل التجارية من شمال أفريقيا عبر الصحراء الكبرى، وقوافل الحج من أقصى غربي أفريقيا إلى المشرق، وهاتان المدينتان كانتا أقدم بلاد (هوسا) إسلاماً[١].

في (كانو) انتشر الإسلام في عهد ملكها علي ياجي (١٣٤٩ ـ ١٣٨٥م)، ولم يكن بأول ملوكها إسلاماً؛ فقد أسلم قبله الملك (تزاميا) الذي قام بتدمير معبد صنم (كانو) آنذاك، وكان أول من أثر عنه استعمال لفظة: إن شاء الله[٢]. وفي عهد ياجي وفد على (كانو) مجموعة من العلماء الماليين من ونغرا، وأدخلوا مجموعة من كتب الفقه والحديث، وذلك في عام ١٣٨٠م، وكان يلي القضاء في ذلك العهد أحد أولئك الماليين المسمى الشيخ (عبد الرحمن زيتي)، وبعده بقرابة قرن في عهد ملك يعقوب (١٤٦٠م) ذكرت الوثائق أن الدعاة الفلانيين قدموا إلى (كانو) بكتب العقيدة واللغة، وساعد في انتشار كتب العلم والعلماء كون (كانو) ـ وكذلك كاتسينا ـ على طريق قوافل الحج والتجارة كما تقدم.

وتوالت حركة العناية بالعلم من ملوك (كانو) حتى شهدت الدولة حركة إصلاحية قوية من ملكها محمد رومفا (١٤٦٣ ـ ١٤٩٩م) وصادف ذلك قدوم الفقيه المفسر (محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني) من جنوب الجزائر، وكان كثير الترحال والتنقل في أرجاء المغرب الكبير، وفي (إقليم السودان الغربي) وهو غرب أفريقيا الآن. وكان لهذا العالم أثر كبير في إصلاح مجتمع بلاد (هوسا) على ضوء الشريعة الغراء، وامتد أثره غرباً إلى مملكة (صنغاي)، وقد عمل مستشاراً سياسياً (لمحمد رومفا)، فألف له كتاب «الوصية» وكتاب «تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين» أرشده فيه إلى المؤهلات والواجبات المكلف بها كل من تولى مقاليد الحكم، وعرض ذلك في ثمانية أبواب: الخمسة الأولى منها فيما يجب على الأمير أن يقوم به في كل أحواله «من حسن النية» و «ترتيب مملكته»، و«الحذر بالحضر والسفر»، و«الكشف عن الأمور الخاصة برعيته»، أما الأبواب الثلاثة الأخيرة فهي «في ما يجب على الحكام من العدل في الأحكام»، و «في جبي الأموال من وجوه الحلال»، و«في مصارف أموال الله»[٣]، فذكر على سبيل المثال في (باب ما يجب على الحكام من العدل في الأحكام) أن الأمير يجب أن يكون عدلاً في معاملاته كلها، وأن لا يميز بين المتداعيين في مجلس القضاء، كتمييز بعضهم بمجلس خاص أو في مخاطبتهم، وذكر الشروط المعتبرة في الشهود وما يجب في حقهم من العدالة والقوة العقلية، ووجوب البحث والنظر قبل

(١) انظر: عن دويلات هوسا: هيوستن، مملكة الفلاني في سوكوتو، ص ٧، ٩.
H.A.S. Houston, The Fulani Empire of Sokoto, Oxford University Press, London, Ibadan, Nairobi. 1967

(٢) انظر: إبراهيم آدو كوراوا، الشريعة ووسائل الإعلام في نيجيريا، ٢٠٠٠م، نقلاً من (تاريخ كانو).
Ibrahim Ado Kurawa, Shari'ah and the Press in Nigeria, 2000: p 217, citing H.R.Palmer, 1928 Sudanese Memoirs: The Kano Chronicle.

وانظر أيضاً (تاريخ كانو) في موقع: www.kanoonline.com

(٣) انظر: مقال د. حسني الطنطاوي: «تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين» في مجلة المجتمع العدد ١٥٣٤، ٢٠٠٣/١/١١م.

تنفيذ الحكم، وأن القضاء يجب أن يوافق أحد المذاهب الأربعة، وأن كل قضاء لا يستند إلى ما عليه أحد هذه المذاهب فهو جور ويجب نقضه[١].

ولم يقتصر أثر (المغيلي) في (كانو) فحسب، بل امتد إلى (كتسينا)؛ حيث عمل بها قاضياً[٢]. وفترة انتشار الإسلام في (كتسينا) كان قريباً منه في (كانو)[٣]. وقد ترك (المغيلي) ميراثاً ثرياً لمنطقة بلاد (هوسا) أثرى حركة الإصلاح وقضية تطبيق الشريعة، وكان ذلك واضحاً في كثرة نقولات الشيخ (عثمان بن فودي) من تواليفه، وبالذات من أجوبته على أسئلة (آسكيا محمد) ملك مملكة (صنغاي)، وكتاب «تاج الملوك»، كما ينسب إلى (المغيلي) أيضاً أنه أول من أدخل كتاب «مختصر خليل» في الفقه المالكي إلى المنطقة، ويعتبر هذا الكتاب من أكبر مصادر علم القضاء على المذهب المالكي لدى أهل المنطقة.

ومن كتب القضاء التي يرجع انتشارها إلى هذه الفترة كتاب «تحفة الحكام» لابن عاصم، وكتاب «التبصرة» لابن فرحون، و «فتح العلي المالك»، و «قوانين الأحكام الشرعية» لابن جزي، وقد كان لهذا التراث إسهام فاعل في توطيد دعائم العمل بالشريعة في شمال نيجيريا.

وأما سائر مناطق شمال نيجيريا كمنطقة نوفي، ومنطقة جنوب غرب نيجيريا، (وهي بلاد يوربا) فما ذكرته المصادر التاريخية فيما يتعلق بقضية (تطبيق الشريعة) يرجع إلى فترة بعد هذه الفترة بكثير.

جهاد الشيخ عثمان وخلافة سوكوتو:

ومع ما تقدم ذكره من جهود بعض ملوك (هوسا)، وكذلك كانم برنو في نشر الإسلام والعمل بالشريعة فلم تكن تلك الجهود كافية لإصلاح المجتمع من جذوره إصلاحاً يشمل جميع فئات المجتمع فالعلماء كانوا قلة، والتجار الذين لم يزل دورهم في نشر الإسلام فعالاً ليس لهم من العلم ما يؤهلهم لشرح القواعد الأساسية للإسلام ولا المعاني الدقيقة لهذا الدين التي يحتاج لها لبناء شخصية المسلم؛ فنتج من هذا أن بقي كثير من العامة يمارسون ما يشبه جاهليتهم من التعلق بغير الله، والذبح للجن والأشجار، وإتيان الكهنة والسحرة، والتطير، وإدمان الخمر، وتبرج النساء، وغير ذلك، مع أدائهم لبعض شعائر الإسلام كالصلاة والصوم، ثم بمر العصور أصبح السلاطين يكتفون بادعاء الإسلام من أجل مصالحهم الخاصة من دون الإيمان به حق الإيمان؛ فانتشرت أعمال الجاهلية، وفشا الظلم والجور، واستبدل السلاطين استرقاق الجناة أو فرض الضرائب الثقيلة والمرهقة عليهم بإقامة الحدود، حتى جاء الشيخ (عثمان بن فودي) (١٧٥٥ ـ ١٨١٧م، الموافق ١١٩٦ ـ ١٢٥٩هـ)، فقام بالدعوة إلى الله، وإلى ترك أمور الجاهلية والبدع في الدين، والرجوع إلى السنّة، وأمَر بالمعروف ونَهى عن المنكر، وتجوّل في دعوته في (بلاد قوبر) التي كانت تشكل حدود بلاد (هوسا) الشمالية، وبلاد (زمفرا) حدودها

(١) انظر: إبراهيم آدو كوراوا، الشريعة ووسائل الإعلام في نيجيريا ٢٨٥ـ ٢٨٦.

(٢) د. عثمان محمد بغاجي، فكرة التجديد في غرب إفريقيا

AN OVER VIEW, Usman Bugaje home- Usman Bugaje, THE TRADITION OF TAJDEED IN WEST AFRICA: page: http://www.balli.co.uk/~ubugaje/tradtajdid2.html

(٣) انظر: Houston, 1967 p 9

الغربية، ونصر الدين، واجتمع معه أنصار لدين الله، فكانوا جماعة اجتمعوا على العلم ونشره وإحياء السنة ومحاربة البدع وأعمال الجاهلية، والنصيحة للخلق فحاربهم ملوك (هوسا)؛ فأعلن الشيخ الجهاد، ونصرهم الله على عدوهم فأصبحوا ظاهرين.

وقد أسس الشيخ بعد تمكين الله له مجتمعاً إسلامياً، ونصب الأمراء على المناطق التي دانت له، ودخلت في طاعته[1]، وهي بلاد (هوسا) قاطبة وأجزاء كبيرة من مملكة (برنو)؛ فشمل سلطانه جميع ما يعد الآن شمال نيجيريا إلى أهداب كاميرون، وامتد عبر نهر (نيجا) إلى بلاد (يوربا)؛ حيث سقطت عاصمة مملكة (أويو) اليورباوية، وأصبحت إحدى إمارات خلافة (سوكوتو)، وهي مدينة إلورن.

وقد أدرك الشيخ أن (الشريعة الإسلامية) هي الوسيلة الوحيدة لإصلاح المجتمع، وبه تتحقق مقاصد الجهاد، وأن المفاسد الاجتماعية وغيرها المنتشرة في بلاد (هوسا) قبل الجهاد كان سببها غياب الشريعة الإسلامية؛ فتعين أن الحل الوحيد يكون بتطبيق الشريعة، وقد ذكر الشيخ بيان مرسومه للحل في «وثيقة أهل السودان» التي أعلن فيها الجهاد، فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا وآله وصحبه وسلم تسليماً، الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإيمان والإسلام، وهدانا بسيدنا ومولانا محمد عليه من الله ـ تعالى ـ أفضل الصلاة وأزكى السلام، أما بعد، فهذه وثيقة من ابن فودي أمير المؤمنين إلى جميع أهل السودان وإلى من شاء الله من الإخوان في البلدان، وهي وثيقة نافعة في هذه الأزمان، فأقول وبالله التوفيق: فاعلموا يا إخواني أن الأمر بالمعروف واجب إجماعاً، وأن النهي عن المنكر واجب إجماعاً، وأن الهجرة من بلاد الكفر واجبة إجماعاً، وأن موالاة المؤمنين واجبة إجماعاً، وأن تأمير أمير المؤمنين واجب إجماعاً، وأن طاعته وجميع نوابه واجبة إجماعاً، وأن الجهاد واجب إجماعاً، وأن تأمير القضاة واجب إجماعاً، وأن تنفيذهم أحكام الشرع واجب إجماعاً، ...».

وقد أقبل الشيخ وأعوانه من العلماء والنواب ـ ومن أبرزهم شقيقه الشيخ (عبد الله بن فودي) وابنه أمير المؤمنين (محمد بللو بن الشيخ عثمان) رحمة الله عليهم أجمعين ـ على بناء النظام الاجتماعي الجديد؛ فأسسوا مؤسسات يعتمد عليها تطبيق الشريعة الإسلامية، وفصلوا نظم إدارتها، وألفوا مؤلفات في تحرير ذلك وتقريبه للناس من أجل العمل به؛ فألف الشيخ عثمان «بيان وجوب الهجرة على العباد، وتحريم موالاة الكفار، ووجوب موالاة مؤمني الأمة، ووجوب نصب الإمام ونوابه»، و«نجم الإخوان» وكلاهما في السياسة الشرعية. وألف الشيخ عبد الله كتاب: «ضياء الحكام فيما لهم وعليهم»، في القضاء والسياسة الشرعية، كما ألف كتاب: «ضياء السياسات والفتاوي النوازل مما هو في فروع الدين من المسائل». وألف أمير المؤمنين محمد بللو «كتاب التحرير في قواعد التبصير

(١) وقد كان الشيخ يعقد الألوية، ويقدمها لممثل كل منطقة من تلاميذه، ويأمره بإقامة حكم الله في المنطقة، وجملة ما عقد من الألوية ١٢ لواء: لواء لابنه محمد بللو الذي ولي سوكوتو، وأخيه عبد الله الذي ولي قاوندو، ولكتسينا، وكزوري، وكانو، وزرزو، وهديجا، وكتاقم، وقومبي، وميسو، وأدماوا، وبوشي. انظر: هيوستن.

للسياسات»، وكتاب «الغيث الوابل في سيرة الإمام العدل»[١]، وكلاهما في السياسة الشرعية.

ومن أمثلة هذه المؤسسات الإسلامية تلك المعنية بإدارة القضاء، وكانت ثلاث مؤسسات: القضاء، وولاية المظالم، والحسبة. وكان القاضي يختص بالفصل بين المتنازعين بالصلح أو بالحكم القضائي، وبرد الحقوق إلى أهلها، والنظر في أموال اليتامى والمحجور عليهم وتعيين الناظرين لهم، والولاية في النكاح لمن لا ولي لها من النساء أو عضلها وليها، ونظارة الأوقاف، وتنفيذ الوصايا، وإقامة الحدود، والنظر في مصالح المسلمين، وإقامة التعزيرات والقصاص.

وأما ولاية المظالم فقد كان الغرض منها الفصل في قضايا الظلم والجور والتي يكون المدعى عليه فيها من الشخصيات ذات المناصب في الدولة التي قد تستعصي على سلطة المحاكم القضائية العامة، وكانت تلك الولاية تسند في (سوكوتو) إلى الخليفة نفسه وفي المناطق إلى الأمراء، وترفع إليها كذلك القضايا التي تدعى فيها وقوع ظلم وجور من المحاكم القضائية أو من محاكم الأمراء.

وأما المحتسب فهو الذي كان يلي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان مسؤولاً عن مراقبة التجار في الأسواق في موازينهم وأمدادهم، وفي المنع من الاحتكار والمؤامرة لرفع الأسعار، كما يعاقب على الغش والفساد[٢].

فهذه المؤسسات بالإضافة إلى الشرطة كانت هي أسس نظام تطبيق الشريعة ومحاربة الظلم والفساد في خلافة (سوكوتو) بعد جهاد الشيخ عثمان إلى مجيء الاحتلال البريطاني.

وقد كان لاشتراط الفقه في الدين لتولية الولايات أثر كبير في النهضة العلمية في المنطقة، والعلم باللغة العربية؛ فقد كانت اللغة العربية هي وسيلة المراسلات بين الأمراء ومقر الخلافة وبين الأمراء بعضهم لبعض، وبها كانت تكتب سجلات المحاكم الشرعية، والمراسلات بين القضاة، والصكوك الشرعية والعقود والمواثيق.

وقد استتب الأمن في المنطقة، واستقامت الأمور بعد إقامة حكم الله فيها، حتى شهد بذلك شهود عيان، منهم الرحالة البريطاني (كلابرتن) الذي زار (سوكوتو) مرتين (مرة في ١٨٢٤/٣/١٦م، والمرة الثانية في ١٨٢٥م) في عهد أمير المؤمنين (محمد بللو)، فذكر كما في يوميات رحلته: «كانت شريعة القرآن في عهد بللو تطبق بكل صرامة، حتى إن البلاد كلها - إذا لم تكن في حالة الحرب - كانت تعيش حالة الأمن، حتى إنه ليقال: إن المرأة يمكنها أن تسافر حاملة على رأسها تابوت جواهرها مملوءاً ذهباً

(١) كتاب (بيان وجوب الهجرة) قد حققه وترجمه إلى اللغة الانجليزية د. فؤاد مصري في رسالة الدكتوراه في جامعة الخرطوم ١٩٧٨م. وحقق كتاب «ضياء الحكم» وترجمه إلى اللغة الإنجليزية شيخ ياموسى، وهو من مطبوعات الأكاديمية الإسلامية بسوكوتو. وحقق كتاب: «الغيث الوابل» وترجمه د. عمر بللو في رسالة الدكتوراه من جامعة لندن ١٩٨٤م.

(٢) انظر: محمد تابع، القانون والتغيير الاجتماعي في خلافة سوكوتو في كتاب: المجتمع والدولة في خلافة سوكوتو، تحرير: أحمد محمد كاني، وكبير أحمد غندي، سلسلة دراسات جامعة عثمان دن فوديو

Muhammad Tabi'u, Law and Social Change in the Sokoto Caliphate, in State and Society in the Sokoto Caliphate, eds: Ahmad Muhammad Kani and Kabir A _ med Gandi, Usmanu Danfodio University Series 1990.

من طرف بلاد الفلاني إلى طرفه الآخر»[١]. وفي عهد بللو نفسه يقول مؤلف «تقييد الأخبار في تاريخ مدينة كانو» الذي كان أيضاً شاهد عيان، يقول عن أمير (كانو) إبراهيم دابو: «لقد أقام العدل، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وحارب البغاة وقطاع الطرق، وقطع أيدي السراق، وهدم بيوت الدعارة؛ فاستتب الأمن حتى إن الناس لا يغلقون أبوابهم في الليل، والأنعام ترعى بدون راعي إلا في مواسم الأمطار، وقد يسر الله السبل في عهده فتسير الفتاة من كوكاوا (وهي مدينة ميدغري الآن) إلى كوارا (وهي مدينة إلورن) من غير أن تتعرض لأي أذى[٢]. وكذلك قدّم الولاة في خلافة (سوكوتو) نموذجاً رائعاً في العدالة وحسن التصرف في الحكم، فذكر مؤرخ المملكة (هيوستن) عن أمير المؤمنين محمد بللو: «وإذا نظرنا إلى كون بللو مع كونه أقوى إنسان في جميع بلاد السودان على الإطلاق ولمدة عشرين سنة، ثم مع ذلك لم يتطرق إليه الفساد من أجل الملك والسلطة البتة، ويحق لنا أن نعد هذا أكبر إنجازاته»[٣]. وعاش (مدبوا آدما) (توفي ١٨٤٨م) أمير آدماوا ولم يجمع شيئاً من الدنيا، ومات ولم يترك ميراثاً إلا مصحفاً[٤].

وبهذا أثبت التاريخ الحديث للمنطقة فعالية تطبيق (الشريعة الإسلامية) في إصلاح المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية. ثم جاء الاحتلال البريطاني فتغيرت الأوضاع إلى الأسوء. قال ريشموند بالمر ـ وقد زار المنطقة في بداية القرن العشرين ـ: «إنه لمن المؤسف أنه مما لا يمكن إنكاره أن وقائع الإجرام وبالأخص السرقة، والسلب، والسطو قد ازدادت سوءاً منذ الاحتلال البريطاني»[٥].

حالة الشريعة في بلاد يوربا:

وهذه المنطقة ـ وهي الواقعة في جنوب غرب نيجيريا ـ قد دخلها الإسلام وانتشر فيها خاصة بعد الجهاد وسقوط عاصمتها على أيدي المجاهدين، ففي عهد أحد ملوك (إيوو) في سنة ١٨٦٠ إلى ١٩٠٦م كانت هناك محاكم شرعية، وكذلك أثر وجود قضاة شرعيين في بعض مدن المنطقة في بداية القرن العشرين مثل إكيرون، وإيدي[٦].

حالة تطبيق الشريعة في مرحلة الاحتلال البريطاني:

احتل الاستعمار البريطاني منطقة شمال نيجيريا في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وتم فرض سيطرته على أقصى أطرافها الشمالية عام ١٩٠٢م، وقد اعتبر المسلمون هذا الاحتلال حرباً على الدين

(١) نقله إبراهيم آدو كوراوا في كتابه عن احتواء وترويض الشريعة في نيجيريا
Ibrahim Ado Kurawa, 2002, Domestication of the Shari'ah in Nigeria, p 16 citing Clapperton, 1829, Journal of a Second Expedition to Africa, p 206.

(٢) إبراهيم آدو كوراوا، الجهاد في كانوا دراسة تحليلية وترجمة لكتاب تقييد الأخبار للقاضي محمد بن صالح زنقي.
Ibrahim Ado Kurawa, 1989, The Jihad in Kano. Translation and Analysis of Taqyeed al Akhbaar of Qadi Muhammad Ibn Salih, Kano.

(3) Houston, The Fulani Empire of Sokoto, p 104

(٤) المصدر نفسه ص ٦٩.

(5) نقلا من: kurawa: 2002, Domestication of the Shari'ah in Nigeria, 17
Rashid 1986,Islamic Law in Nigeria p 91.

(6) Kurawa: 2000, Shari'ah and the Press in Nigeria, p 282 and Ishaq Kunle Sanni, Independent Shari'ah Court,

وهو مقال قدم في المؤتمر الدولي عن الشريعة (يوليو ٦ـ ٨ ، ٢٠٠٤) المنعقد في أبوجا، نظمه مركز الدراسات الإسلامية القانونية بجامعة زاريا، بالتعاون مع مركز الدراسات عن الإسلام والديمقراطية بواشنطن.

وأنه من علامات قرب قيام الساعة، وقاوموه بشتى الطرق، ولم يستسلموا إلا من أجل الضرورة؛ فأدرك المحتل سبب المقاومة، والروح الإبائية الكامنة في نفوس أهل المنطقة في كل ما يمس دينهم وعقيدتهم، ومدى استعدادهم للحفاظ على هويتهم ومؤسساتهم الدينية، ومن أعظمها الشريعة. فاعتمد المحتل نظام الحكم غير المباشر لفرض سيطرته على المنطقة وإدارتها، فتركوا الإدارة المباشرة للبلاد بيد السلطات الإسلامية لكن تحت مراقبتهم، وبعد استيلائهم على حق تعيين (أمير المؤمنين) - الذي غيروا لقبه إلى اللقب العلماني (سلطان سوكوتو) - وكذلك أمراء مناطق الخلافة. وتعاهد حاكم الاحتلال الأول (فريدريك لوغارد) للأمراء بأن لا تتدخل حكومة الاحتلال في شؤون دينهم، وأنها ستحافظ على المؤسسات الدينية، وأن المحاكم المحلية - ويعني بها المحاكم الشرعية - ستستمر في تنفيذها للقضاء وفق «قوانين وأعراف البلد». فاعتبرت السلطات الإسلامية هذا الميثاق بمثابة الاحتفاظ بنظام القضاء الإسلامي، وفسروا أي تدخل لاحق في عملية تطبيق الشريعة نقضاً للعهد البريطاني.

وبالرغم من ميثاق المحتل وبقاء مؤسسات الخلافة من الإمارة ومجلسها والمحاكم الشرعية والقضاة والولاة والسعاة محفوظة في الظاهر فقد أدرك المحتل أن الشريعة الإسلامية هي العائق الوحيد أمام مخططه للسيطرة التامة على المنطقة، وفرض نظامه وثقافته على الشعب؛ فعزم البريطانيون على إحكام السيطرة على الشريعة ومؤسساتها، واحتوائها ثم القضاء عليها، وقد أدركوا أن ذلك لا يمكن عن طريق المواجهة والمجابهة، ولا عن طريق الابتزاز بدعوى وضع الحل للفساد الفاشي في نظام القضاء؛ لأن الفساد لم يكن، ولأن حاكم الاحتلال (لوغارد) نفسه قد ألفى الأمراء والقضاء أهلَ علم وعدل وحنكة، وأنهم محل تقدير واحترام في عيون رعايهم لمراعاتهم لمصالحهم وحفظهم لحقوق الضعفاء من اليتامى والأرامل[1]، بغض النظر عن منصبهم الديني الذي هو محل تقدير ديانة بالأصالة. ومن أجل ذلك اتجه البريطانيون إلى سياسة التدرج في التغيير والإخضاع، ومن أهم أهداف هذه السياسة إخضاع المحاكم الشرعية للسلطة العلمانية وعلمنتها تدريجياً، واستخدموا استراتيجيتين لتحقيق هذا الهدف:

الأولى: كانت موجهة للمحاكم الشرعية سواء التي كانت في مجالس الأمراء، أو التي كانت تحت قضاتهم؛ فاتجهوا نحو تحويل هذه المحاكم إلى محاكم علمانية؛ وذلك عن طريق «تفطيمها» تدريجياً من جميع آثار الشريعة الإسلامية، وعلمنة الموظفين فيها، وتحويل القوانين والإجراءات القضائية لتوافق نظام القانون البريطاني، وإخلاصها من بقية آثارها الإسلامية؛ فتتشرب المحاكم الإسلامية بالتدريج قوانين وإجراءات القضاء الإنجليزي، وعن طريق تدريب القضاة ورجال القانون والإشراف عليه وعلى معاهده يتم تحويل القضاء الإسلامي في قوانينه وأنظمته بالكامل إلى القضاء الإنجليزي في المحاكم الشرعية.

(١) ذكر كريستلو أن مجلس أمير كانو عباس، وكان أول أمير نصبه الاحتلال البريطاني، كان معروفاً بحفظه لحقوق النساء، وأن ذلك كان من منطلق عادته المعروفة في حفظ أموال اليتامى وحقوقهم. انظر: Kurawa: 2002, Domestication of the Shari'ah in Nigeria p 21, citing Christelow, 1991, p 139: Women and Law in Early Twentieth Century Kano, in Coles, C and Mack, B (eds) Hausa Women in the Twentieth Century, Madison, Wisconsin

والثانية: جعلوا المحاكم الشرعية تحت سيطرة سلطات الاحتلال البريطاني؛ فالمحكمة التي في مجلس الأمير صارت تحت مراقبة وسيطرة الحاكم المحلي لحكومة الاحتلال، وكان في الغالب مجرد موظف إداري لا خبرة له بأمور القضاء، وأسسوا محاكم إنجليزية، وجعلوها مهيمنة على المحاكم الشرعية، وفي حالة الاختلاف لا شك أن القضاء يكون لما ذهبت إليه المحكمة الإنجليزية(١).

وقد تم لهم تنفيذ هذه السياسة فأصدروا بيانات قضائية وإجراءات نظامية أخرى من أهمها:

١ ـ بيان نظام المحاكم المحلية الذي صدر في عام ١٩٠٠م، ومن أهم ما تضمنه:

أ. إعطاء حاكم الاحتلال المحلي حق تأسيس المحاكم المحلية، لكن بموافقة الأمير أو رئيس المنطقة.

ب. للمحاكم المحلية ـ وتندرج تحتها المحاكم الشرعية ـ حق القضاء في الأمور الجنائية والشخصية حسب القوانين والأعراف المحلية، ولهم حق عقاب الجناة بأي نوع من العقوبة بشرط ألا يكون فيها تمثيل أو تعذيب، وألا تكون عقوبة تشمئز منها العدالة المطلقة أو الإنسانية، وكذلك ليس لها حق تنفيذ عقوبة الإعدام، وهذا ما سموه بـ (مبدأ السلامة من معارضة العدالة المطلقة).

ج. للأمير أو الرئيس المحلي حق تعيين القضاة، لكن بشرط موافقة حاكم الاحتلال المحلي.

د. لحاكم الاحتلال المحلي صلاحية دخول المحاكم وإجراء التفتيش لأعمالها، وتحويل الدعاوى من محكمة إلى أخرى، وله حق إعادة النظر في أحكامها، أو المطالبة بإجراء محاكمة ثانية، أو تعديل الحكم الذي تصدره.

هـ. ستعمل المحاكم المحلية بالقوانين والأعراف المحلية في أنظمتها وإجراءاتها القضائية بشرط أن تكون خاضعة للقوانين التي يصدّرها حاكم الاحتلال للمنطقة(٢).

٢ ـ حق الاستئناف، فأعطيت المحاكم الإنجليزية حق القضاء الاستئنافي حتى في القضايا التي حكمت فيها المحاكم الشرعية، وأول ما استخدم هذا الاجراء لتقويض الشريعة كان في عام ١٩٤٧م في قضية قاتل حكمت عليه المحكمة الشرعية بالإعدام قصاصاً لكونه قتل عمداً، فاستُؤنف الحكم في المحكمة الإنجليزية فمنعت من تنفيذ الحكم على الجاني استناداً إلى القانون الجنائي البريطاني الذي لا يقضي بالإعدام في مثل هذه الجريمة(٣)، ودُعّم هذا الحكم بإجراء تشريعي في عام ١٩٥٦م نص على أنه ليس لأي محكمة محلية ـ وهذا يشمل المحاكم الشرعية ـ حق إصدار عقوبة تتجاوز العقوبة المسموح لها لدى القانون الجنائي البريطاني أو قانون مسنون آخر(٤).

(١) انظر: مقالة د. محمد تابع في المؤتمر الدولي عن الشريعة الذي نظمه ندوة مسلمي نيجيريا بالمملكة المتحدة، ١٤/٤/٢٠٠١م،لندن Dr. Muhammad Tabi'u, Sharia, Federalism and Nigerian Constitution, p 3.

(2) Kurawa, 2000: p291-292 نقلاً من مقالة د. سليمان كومو عن وضعية الشريعة تحت حكم الاحتلال، ص ٧.
Kumo, Sulaiman 1993, Shari'ah Under Colonialism in Alkali N. et al(eds) Islam in Africa: Proceedings of Islam in Africa Conference p 7.

(٣) انظر:
Joseph Kenny, 1986 citing N.D. Anderson, "Conflict of laws in Northern Nigeria" Journal of African Law, 1 (1957), pp. 82-83.

(٤) انظر:
Joseph Kenny: 1986 citing J.N.D. Anderson, "Law and custom in Muslim areas in Africa, recent developments in Nigeria", Civilizations, 7 (1957), p. 28

وهذا الإجراء بالإضافة إلى مبدأ سلامة الحكم من معارضته للعدالة المطلقة أو الإنسانية أو الضمير استخدم غير مرة حتى بعد الاستقلال لسحب البساط عن الشريعة، وهناك ما يدل على أن الشريعة هي المقصودة بهذا الإجراء وليست بقية القوانين والأعراف المحلية الوثنية، وأوضح مثال على ذلك قضية المرأة المسماة ميري بايكي ومالم أبا (١٩٤٣م)، كانت المرأة نصرانية، وجاءت تطلب ميراثها من أبيها المسلم فحكم قاضي (محكمة كانو) بأن لا ميراث لها؛ لأنه لا يتوارث أهل ملتين شتى، فاستأنفت الحكم في المحكمة العليا، وسمعت دعواها، وحكمت لها المحكمة وقالت: إن قانون الإسلام في الميراث «تشمئز منه العدالة المطلقة والإنصاف والضمير». وفي مقابل هذا لما جاءت قضية داودو مع دامولي (١٩٦٢م) في ميت ترك تسعة أولاد وأربع بنات، فقسمت التركة بناء على عرف قبيلة (يوربا) أن التركة تقسم على زوجات الميت الذي مات وهن في عصمته هن وأبناؤهن، فالولد الذي خرجت أمه من عصمة والده ليس له حق في ميراث أبيه، فاستأنف داودو الحكم، ولكنه لم ينجح، وحكمت جميع محاكم الاستئناف أنه ما دام ذلك عرفهم فإنه يجب تنفيذه ـ يعني ليس ذلك مما تشمئز منه العدالة المطلقة والإنصاف والضمير[١]. وذنب (داودو) كونه اعترض على عرف مبني على دين وثني، وأما (ميري) فمصدر قوتها أنها اعترضت وطعنت في الإسلام، فنجحت بينما أخفق هو، وإلا فأي شيء تبغضه العدالة المطلقة والإنصاف والضمير في أن تمنع ميري من ميراث أبيها، وهو نفسه ممنوع من ميراثها لو أنها كانت هي المتوفاة، لكنه الكيل بمكيالين واتباع للهوى.

وقد نجحت سياسة المحتلّ البريطاني تجاه الشريعة في نيجيريا في تلك المرحلة من عدة أوجه: منها:

١ ـ ضعفت هيبة المحكمة الشرعية، وذهبت مصداقيتها وفعاليتها، حتى أصبح كثير من أهل العلم والفضل يرفضون الدخول في القضاء.

٢ ـ ضعفت معارضة الأمراء والقضاة لمطالب المحتلّ، بينما كان الأمراء في بداية عصر الاحتلال يعارضون أي تدخل في أمر القضاء الشرعي، ويعدونه نقضاً للميثاق الذي تعاهد به المحتلّ، ففي أواخر عصر الاحتلال كسرت شوكة تلك المقاومة. وأكبر دليل على ذلك أنه لما جاءت حكومة الاحتلال بنظام القانون الجنائي بديلاً من التشريع الجنائي الإسلامي وذلك عشية يوم الاستقلال استطاعت الحكومة أن تجند الأمراء والقضاة للتدريب على العمل بالقانون العلماني الجديد.

٣ ـ القيام بفصل عدد من القضاة العارفين بأحكام الشريعة الإسلامية من عملهم.

٤ ـ نجحت السياسة البريطانية في إحكام سيطرة المحاكم الإنجليزية على المحاكم الشرعية سيطرة تامة، وأصبح قضاتها هم الحكَم الأخير في جميع قضايا الشريعة الإسلامية، فكان إليهم المنتهى في القضايا التي يحق للمحاكم الشرعية أن تنظر فيها، وفي حق من ومتى وأين؟ كما اغتصبوا حق

(١) انظر: Kurawa: 2000, p 313-314

تفسير أحكامها وأنظمتها مع جهلهم المطبق بالشريعة، فضيقوا مجال العمل بالشريعة، وقللوا من صلاحيات محاكمها، وفي كثير من الأحيان حرّفوا أحكامها.

والخطوة الأخيرة التي اتخذها المحتلّ للقضاء على الشريعة في نيجيريا هو استبدال القانون الجنائي بالشريعة الإسلامية، كما كانت تنفذ في شمال نيجيريا، وقد بدأ التمهيد لذلك في مؤتمر لندن لكتابة دستور عام ١٩٦٠م المنعقد في سنة ١٩٥٨م؛ حيث اقترح ممثلو الاحتلال ترك العمل بأي نظام جنائي لم يتم تقنينه ولا تدوينه، وعندما عرض الاقتراح للنقاش أيده ممثلو جنوب نيجيريا وعارضه الشماليون فتوصلوا إلى حل وسط، وهو أن لا يحكم على أي شخص بجريمة جنائية إلا إذا كانت الجريمة مقننة في قانون مدوّن، وأُثبت هذا في دستور عام ١٩٦٠م، والمستهدف به هو الشريعة الإسلامية؛ فإن المحتلّ وخلفاءه يعدّون الشريعة كما كانت تحكم بها المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا غير مقننة، بالرغم من أنها مدونة في كتب الفقه مثل «رسالة ابن أبي زيد»، و «تحفة ابن عاصم» و «مختصر سيدي خليل».

فشكلت حكومة شمال نيجيريا لجنة لإعادة النظر في النظم القضائية في المنطقة، فأوصت بأن الحل الذي يرضي المحتل البريطاني هو إزالة القضاء الشرعي وإبداله بما يسمى بـ (القانون الجنائي) الذي قام بتقنينه محام بريطاني في جامعة أوكسفورد، وجُرّب في الهند والباكستان وليبيا والسودان، وتم تقنينه بحيث يتوافق والنظام الجنائي الشرعي فيما يعد جريمة، لكنه يخالفه في العقوبات المترتبة عليها، وقد أجريت لقاءات كثيرة مع قادة المسلمين في الشمال من الأمراء والقضاة والعلماء لعرضه عليهم فعارضوه معارضة شديدة؛ فشكلت لجنة من العلماء وأهل القضاء لإجراء دراسة شاملة للقانون، وظل العديد من جوانبه محل اعتراض هؤلاء العلماء، ولم يتوصلوا فيها إلى حل. لكن الضغوطات البريطانية على القادة الشماليين كانت شديدة جداً، وقد أشار إليها الزعيم الشمالي (أحمد بللو) وأن تلك الضغوطات كانت سياسية واقتصادية حتى إنها وصلت إلى حد الابتزاز والتهديد بمنع دخول رؤوس الأموال والاستثمار الخارجي إلى المنطقة؛ كل ذلك لانتزاع موافقته لتغيير القوانين الإسلامية فرفض، وأخيراً تمت مساومته لقبول القانون الجنائي الجديد ليكون ذلك ثمناً لاستقلال نيجيريا فتم لهم ذلك، وقد صدر المرسوم الخاص بالعمل بهذا القانون عشية إعلان الاستقلال، وكان من نية (أحمد بللو) أن يعدل القانون بعد الاستقلال فوافته المنية قبل أن يتمكن من ذلك.

حالة تطبيق الشريعة بعد الاستقلال:

لم يتم الاستقلال حتى تم إقصاء الشريعة من حياة المسلمين؛ فصارت المحاكم الشرعية تحكم بالقانون الجنائي في القضايا الجنائية، لكن بقيت الأحوال الشخصية للمسلمين تُحكم فيها بالشريعة الإسلامية، وأهم ما استجد في هذه الفترة خصوصاً في الأمور التشريعية هي:

● قررت حكومة شمال نيجيريا ـ بناءً على توصية اللجنة المشكلة للنظر في مدى نجاح ما اسمته بالإصلاحات التشريعية لعام ١٩٥٨ ـ نجاح العمل بالقانون الجنائي، وأن القانون قد وجد قبولاً واسعاً

واحتراماً في جميع مناطق أمراء الشمال ما عدا منطقة واحدة، خلافاً لما كان يخاف منه من معارضة ومقاومة عنيفة للقانون.

● صدر مرسوم الحكومة في عام ١٩٦٠ بإقامة محكمة شرعية للاستئناف يرفع إليها قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين فقط، وكذلك في الدعاوى التي طلب كلا الخصمين الفصل فيها بموجب الشريعة الإسلامية، وكانت تعتبر المحكمة النهائية التي تستأنف فيها الدعاوى المذكورة إلا حيث كانت الدعوى تتعلق بحقوق الإنسان أو تفسير دستور جمهورية نيجيريا فيكون هناك حق الاستئناف في المحكمة العليا العلمانية.

● في عام: ١٩٦٧م صدر قرار بإلغاء المحاكم الشرعية التي كانت تعقد في مجالس الأمراء المحليين، وهي التي كانت تلي ولاية المظالم في عهد ما قبل الاحتلال والاستقلال، كما تم تغيير أسماء المحاكم الشرعية إلى محاكم محلية؛ فأصبحت هناك محاكم محلية أولية، ومحاكم محلية عالية، وسحبت المحاكم من سلطة الأمراء المحليين، وجعلت كلها تحت سلطة كبير القضاة في الإقليم، وهو رئيس أكبر محكمة مدنية في المنطقة.

● وبعد الحرب الأهلية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠م)، وتقسيم نيجيريا إلى ولايات، وصارت للمنطقة ست ولايات شكلت محكمة شرعية للاستئناف في كل ولاية من الولايات الشمالية.

● عندما أرادت الحكومة العسكرية التي كانت تحكم البلد من عام ١٩٦٦م تسليم السلطة إلى حكومة مدنية شكلوا لجنة لكتابة الدستور، وفي مسودة الدستور التي خرجت في عام ١٩٧٦م أوصت اللجنة: بإبقاء المحاكم الشرعية للاستئناف وصلاحيتها في النظر في كل قضية اختار الخصمان فيها الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية، وأوصت ثانياً: بتشكيل محكمة شرعية عليا للاستئناف على المستوى الفيدرالي للبت في قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين وما اختار الخصمان فيها الاحتكام إلى الشريعة. فاشتد اعتراض النصارى بحجة أن ذلك يؤدي إلى اعتماد نظامين مستقلين للقضاء في دولة واحدة، وبعضهم اعتبر ذلك تحويل البلد إلى دولة إسلامية. وفي صفوف المسلمين وجد من أيّد موقف النصارى من العلمانيين الاشتراكيين بدعوى أن في ذلك القرار تفضيل للمسلمين على غيرهم من أهل البلد. ولما عرض الدستور إلى الجمعية التشريعية المشكلة لإقرار الدستور في شهر أبريل ١٩٧٨م رفض الأغلبية عند التصويت قرار تشكيل المحكمة الشرعية العليا للاستئناف، وأما فيما يتعلق بما كان على مستوى الولايات فقد وافق الأعضاء على أن تبقى المحاكم الشرعية للاستئناف على ما كانت عليه في السابق فيما يتعلق بمستواها وبالدعاوى التي هي من صلاحيتها.

● توجد مواد في دستور نيجيريا لا صلة لها بالأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ووضع المحاكم الشرعية أمكن للمسلمين الانطلاق منها لاحقاً للمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وخلاصة ما تضمنته تلك المواد كما أثبتت في دستور عام ١٩٩٩م هي:

١ ـ من حق كل ولاية سن القوانين التي تراها مناسبة لرعاياها.

٢ ـ لكل نيجيري حق اختيار ما يحلو له من الأديان والمعتقدات، ومن حقه على الدولة أن تدافع عنه، وتوفر له الأمن حتى يتمكن من القيام بتعاليم دينه الذي يعتقده.

٣ ـ تنص المادة الرابعة من الدستور على أن لكل ولاية صلاحية إقامة محاكم تقوم بالنظر في تطبيق القوانين التي تم سنها من برلمان الولاية؛ وهذا مما استند إليه دعاة تطبيق الشريعة في إقامتهم لمحاكم ابتدائية شرعية.

٤ ـ تنص المادة السابعة على أن لكل ولاية صلاحية إقامة محكمة استئنافية شرعية في الولاية ترفع إليها القضايا المتعلقة بالقوانين الشرعية من المحاكم الصغرى.

■ ولتفادي وجود التعارض بين ما تسنه كل ولاية من القوانين وما تسنه السلطات التشريعية الفيدرالية وضع حل هو كالتالي:

● قسمت المادة الرابعة من الدستور الجانب التشريعي بين السلطات التشريعية الفدرالية والولائية التالي:

١ ـ قضايا تختص السلطات التشريعية الفدرالية بتسنين قوانينها، وتوجد قائمة بذلك، ومنها: قضايا الأمن والدفاع، والشؤون الخارجية والمصارف، والجمارك، ونظام الشهادة في المحاكم، وإصدار العملات، وتنظيم الإجراءات المتعلقة بالقانون الإجرائي والمدني... الخ.

٢ ـ قضايا مشتركة بين السلطتين التشريعيتين (الفدرالية والولائية) وتوجد قائمة بذلك، منها: الضرائب والكهرباء والسدود وتنمية الحركة التجارية والصناعية والزراعية، وتأسيس مراكز البحث العلمي والتقنية، وإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات، والرقابة على الأفلام... الخ، هذا وللولايات سن قوانينها بشرط عدم تعارض ذلك مع القوانين الفدرالية، وفي حال التعارض فتكون القوانين السارية هي القوانين الفدرالية.

٣ ـ قضايا غير مدرجة في قوائم الفقرتين الأولى والثانية، وهذه من صلاحيات السلطات التشريعية في الولايات.

ومن هذه المواد انطلق حاكم ولاية (زمفرا) لإعلان تطبيق الشريعة.

جهود المسلمين في نيجيريا في المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية:

كما سبقت الإشارة في مطلع المقال أن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا لم تكن وليدة اليوم؛ فقد قام المسلمون في نيجيريا بعديد من المساعي لإعادة تطبيقها منذ أن أرغم المحتل أهل المنطقة بتحكيم القانون الجنائي، فمن ذلك:

ـ دور (أحمد بللو) رئيس الإقليم الشمالي (ت ١٩٦٦م)؛ فقد كان في آخر حياته يرغب في تطبيق الشريعة، وكان يبيت آخر ليالي حياته يتقلب أسفاً على خضوعه لضغوطات المحتلين في مطالبته بإقصاء الشريعة وإبدالها بالقوانين الوضعية. ولكن نتيجة قلة علمه وشدة ضغوط النصارى عليه في الإقليمين الجنوبي الشرقي والغربي قبل بقصر ذلك على قانون الأحوال الشخصية.

ـ عندما شكلت الجمعية التشريعية لإقرار دستور عام ١٩٧٧م، وقررت الجمعية بالأغلبية عدم اعتماد

المادة التي سمحت بإقامة محكمة شرعية استئنافية على المستوى الفيدرالي اعترض على القرار النواب المسلمون، ومعظمهم من السياسيين البارزين، وفيهم من صار رئيساً لنيجيريا لاحقاً - الحج شيهو شاغاري (رئيساً من ١٩٧٩ - ١٩٨٣م) - وقاطعوا جلسات الجمعية، وأخيراً استسلموا للضغوطات التي مورست عليهم، واستمروا في أعمال الجمعية. وحتى الأمراء التقليديين لعبوا دوراً ملموساً في المطالبة، فقال أمير نوفي عمر سندا إنداياكو: وجود محاكم شرعية تتولى قضايا المسلمين لا يجعل المسلمين في موضع التفضيل، كما ذهب إلى ذلك بعض العلمانيين من المسلمين، بل إذا كانت نيجيريا تحترم علمانيتها حقاً فعليها أن تمنح جميع رعاياها حقوقهم ما دامت تلك لم تنتهك حقوق الآخرين. وكذلك خرج الطلاب المسلمون في (جامعة زاريا) في مظاهرات حاشدة مطالبين بصدور قانون يسمح بتطبيق الشريعة في الشمال النيجيري، ولم يقتصروا على قضية إنشاء المحاكم الشرعية الاستئنافية فحسب. ومثل موقفهم هذا موقف المؤتمر المنعقد في بداية أوغسطس ١٩٧٨م عن الإسلام ومسودة الدستور، وآخر في نهاية الشهر نفسه عن الشريعة وحرية الصحافة، حيث طالب كلا المؤتمرين بتطبيق الشريعة كلياً، وليس فقط في أمور الدين بل في جميع أمور الحياة، وذكروا أن القانون الوضعي الإنجليزي المبني على القانون الروماني الوثني مستورد وأجنبي بالنسبة لمسلمي نيجيريا؛ وعليه فلا يلزمهم الاعتراف به والعمل به، وهذا حق للمسلمين لو كانوا أقلية فكيف وهم يشكلون ٧٥٪ من مجموع سكان نيجيريا على حسب تقرير المؤتمرين!.

- حين بدأت الدعوة تتسع في أوساط الناس، وبخاصة شباب الجامعات انتشر في أوساطهم التدين والوعي شيئاً فشيئاً، وكان من أبرز رواد الدعوة والمؤثرين على الصحوة التي بدأت في تلك الفترة - إن لم يكن رائدها على الإطلاق - الشيخ (أبو بكر جومي).

ومع مرور الزمن قويت مطالبة المسلمين بقضية تطبيق الشريعة، واعتبارها الطريقة المثلى لاستعادة وتثبيت الهوية، ثم ازدادت وتيرة الأمر قوة حين قامت الثورة الإيرانية، والتي كان لها صدى في العالم الإسلامي باعتبارها تجربة قائمة، وازداد الأمر وتيرة بإعلان النميري تطبيق الشريعة في السودان نتيجة المكان وقوة الصلة بين الشمال النيجيري والسودان، وبخاصة عن طريق البعثات التعليمية منذ عهد بعيد.

ثم أخذت فكرة تطبيق الشريعة تنمو وتزداد مع مرور الوقت؛ لتبني كثير من الدعاة وطلاب العلم والعديد من المنظمات المحلية لها، لكن لم يكن يدور في خلد أحد أن الأمور ستصل إلى ما وصلت إليه في هذا الوقت، بل كان غاية ما يسعى إليه القوم بذل الجهد إعذاراً إلى اللّه - سبحانه -، ولعل تلك (الأمنية) تتحقق في يوم ما.

جهود مسلمي يوربا في المطالبة بالشريعة:

يشكل المسلمون الأغلبية في عدد من ولايات منطقة (يوربا) في نيجيريا، وبخاصة (أويو، ولاجوس)، ومع وجود الملايين من المسلمين في تلك الولايات بالإضافة إلى ولاية (أوغن وأوندو) لا توجد

محاكم شرعية تحكم فيهم حتى في الأحوال الشخصية، بل إنها ترفع إلى محاكم تقليدية، فاشتد مطالبة المسلمين من أهل المنطقة بإقامة محاكم شرعية تحكم فيهم؛ فطلب المسلمون في (لاجوس) إقامة محاكم شرعية لهم منذ عام ١٩٢٣م من حاكم الاحتلال حينذاك عقب قضية حُكم فيها بالجور على أحد المسلمين في محكمة إنجليزية، وكذلك طلب مجموعة من العلماء وطلاب العلم إقامة محاكم شرعية في (إبادن) في عام ١٩٣٨، وفي عام ١٩٥٨م طلب مؤتمر مسلمي (إجيبو أودي) من اللجنة المشكلة للنظر في إجراء الإصلاحات القضائية قبل الاستقلال تحكيم الشريعة الإسلامية فيهم، لكن لم يجدي طلبهم شيئاً.

وكذلك طلب اتحاد الجمعيات الإسلامية في المنطقة من لجنة كتابة دستور عام ١٩٧٧ إدخال الشريعة في دستور نيجيريا، ولما قاطع المسلمون جلسات الجمعية التشريعية السالفة الذكر كان من النواب الذين قاطعوا الجلسات الحاج باباتوندي جوسي من مسلمي يوربا.

وجهود المسلمين في المطالبة بالشريعة في تلك الفترة قد أسفرت في تأسيسها اللجنة الوطنية بالمطالبة بتطبيق الشريعة، وساهم في تأسيسها القائد اليورباوي المسلم مسعود أبيولا المتوفى، ولم تزل هذه اللجنة تواصل جهودها في المطالبة بالشريعة، وكذلك اللجنة الوطنية للجمعيات الإسلامية للشباب. وهذه اللجنة الأخيرة قد كثفت جهودها في المطالبة بالتطبيق بعد إعلان (زمفرا) ونظراً لكون الحزب الحاكم في ولايات المنطقة كان امتداداً لحزب (أوولوو) الزعيم اليورباوي الراحل - وكان معروفاً بعدائه للإسلام والمسلمين في المنطقة - أخفقت تلك الجهود في الحصول على أي نجاح؛ فقررت اللجنة بعد التحرك الواسع في أوساط المسلمين في المنطقة إقامة محكمة شرعية مستقلة مقرها في جامع مدينة إبادن الكبير، وأنشئت في أول يوم من مايو ٢٠٠٢م بمحضر آلاف المسلمين من مختلف أنحاء نيجيريا، وكان لـ (حسبة ولاية كانو) دور ملموس في تنظيم الجماهير يوم الاجتماع.

وقد كان وزير العدل النيجيري السابق (بولا إيغي) - وكان من أهل المنطقة من النصارى - يحلف بأنه لا يمكن تطبيق الشريعة على مسلمي جنوب غرب نيجيريا وهو في قيد الحياة؛ فاغتيل يوم ٢٣/١٢/٢٠٠١م، وبر في قسمه. وبعد سنة من إقامة المحكمة فقد حكمت في ٩٥ قضية، ٧٠٪ منها هي قضايا النكاح والطلاق، و١٥٪ تتعلق بالخصومات في أمور التجارة، ١٤٪ في الميراث، و١٠٪ قضايا أخرى مختلفة، منها ٣ قضايا جنائية شهد الجناة فيها على أنفسهم.

واقع التطبيق وحقيقته:

بعد إعلان حاكم ولاية (زمفرا الحاج أحمد ثاني) عزمه على تطبيق الشريعة تحرك المسلمون من مختلف أنحاء نيجيريا للمطالبة بتطبيق الشريعة في مناطقهم؛ فتضامن العلماء والدعاة والجمعيات الإسلامية بمختلف توجهاتهم ومناطقهم وقبائلهم، ووحدوا صفوفهم، وبذلوا الجهود في المطالبة بقضية التطبيق والدفاع عنها، وقام بمساندتهم النخبة من المحامين والصحفيين والكتاب، ولم تر قضية وحدت صفوف المسلمين كهذه؛ فأثمرت تلك

الجهود، فتتابعت ولايات شمال نيجيريا في الإعلان عن عزمها على تطبيق الشريعة، وكان على مقدمتها ولاية (نيجا)، وكان حاكمها (عبد القادر كوري) ممن حضر ذلك الاجتماع التاريخي بمناسبة إعلان (زمفرا)، وقد تأثر بما شاهده من الولاء المطلق للإسلام ولشريعته الذي هو التعبير الصحيح والعنوان الوحيد لذلك التجمع العظيم؛ فكان أول من أعلن عزمه على التطبيق بعد والي (زمفرا). وكان ذلك برغبة ذاتية منه وليس خضوعاً لمطالبة المسلمين في ولايته بذلك، وأما بقية الولايات فقد تجاوبوا مع القضية نتيجة الجهود المبذولة في المطالبة بالتطبيق وما رأوه من مدى نجاح تجربة (زمفرا) واستقرار الأمور فيها، وعدم قدرة الحكومة الفيدرالية لتنفيذ تهديداتها تجاهها، وبعض الحكام تجاوبوا نتيجة الضغوطات الدينية والسياسية والإعلامية التي مورست عليهم من لجان المطالبة بالتطبيق، فأصبح عدد الولايات التي تبنت تطبيق الشريعة اثنتي عشرة ولاية من ولايات نيجيريا الست والثلاثين ـ تسعة عشر منها في الشمال.

وفيما يلي جدول توضيحي لتواريخ تبني الولايات لقضية التطبيق:

الولاية	تاريخ الإعلان	تاريخ مباشرة التطبيق
زمفرا	١٩٩٩/١٠/٢٧	٢٠٠٠/١/٢٧
نيجا	١٩٩٩/١٢/١٢	٢٠٠٠/١/١٤
سوكوتو	٢٠٠٠/١/٣٠	٢٠٠٠/٥/٢٩
كانو	٢٠٠٠/٦/٢١	٢٠٠٠/١٢/٩
كاتسينا		٢٠٠٠/٨/١
جغاوا		٢٠٠٠/٨/٢
يوبي	٢٠٠٠/٨/٧	٢٠٠٠/١٠/١
برنو		٢٠٠٠/٨/١٩
كبي		٢٠٠٠/١٢/١
بوشي		٢٠٠١/٢/٢٧
كدونا	٢٠٠١/١١/٢	٢٠٠١/١١/٢
غومبي	٢٠٠١/١٢/١٤	

وأما عن حقيقة قضية التطبيق ففي بداية الإعلان لم تتجاوز القضية في الظاهر العزم على إعادة صياغة القانون الجنائي؛ بحيث يتوافق والشريعة الإسلامية في جميع أبواب الجنايات ما عدا الردة، ثم إنشاء المحاكم للعمل به؛ وذلك استثماراً للمنفذ الموجود في دستور عام ١٩٩٩م (وهي فقرة ٧ من مادة ٤) الذي سمح لكل ولاية بوسيلة سلطتها التشريعية أن تسن قوانين تضمن أمن واستقرار الولاية وسلامة رعاياها ورفاهيتهم، وحق الولاية في أن تؤسس محاكم ابتدائية واستئنافية لها سلطة النظر في الدعاوى المتعلقة بالقوانين التي قامت الولاية بتسنينها (فقرة ٥ك من مادة ٦). وتم فعلاً إعادة صياغة القانون الجنائي (قام بذلك العمل مركز الدراسات الإسلامية القانونية بجامعة أحمد بللو زاريا، بالتعاون مع المركز الإسلامي الوطني بزاريا أيضاً) وبعد عرضه على برلمان الولاية ودراسته وافق عليه البرلمان، ثم رفع إلى الحاكم فوقع عليه، وصار قانوناً للولاية[1]، ثم أعيد بناء المحاكم الشرعية وتشكيلها لتعمل بالنظام القضائي الجديد، وبدأ تنفيذ الحدود على الجناة.

وهذه هي ظاهرة قضية التطبيق أول ما بدأت في (زمفرا)، وكذلك في بقية الولايات، حتى أصبح التطبيق مرادفاً لتنفيذ الحدود، غير أن المسلمين بقيادة الدعاة وسائر الإسلاميين لا يرون اقتصار القضية على هذا، بل يريدون الانطلاق منها إلى أسلمة المجتمع، واستجاب لهم الولاة، فدخلت قضية التطبيق عدة مجالات، وإن كانت تختلف من ولاية إلى أخرى، كما تختلف مدى جدية الولاة بعضهم من

(١) انظر في موقع: www.zamfaraonline.com

بعض، وأما المجالات فهي كالتالي :

ـ تفعيل دور المجتمع في عملية الحسبة وقمع الفساد الخلقي، ومن أهم مظاهر ذلك : منع الدعارة وإغلاق أماكنها، وإغلاق حانات الخمر وحظر تناولها في الأماكن العامة ومنع بيعها وتخميرها واستيرادها، وإلغاء تراخيص ذلك، وهذا من أهم مجالات التطبيق، وكاد يجتمع عليه جميع الولايات التي تبنت التطبيق، ومن آثاره الإيجابية تخفيف نسبة الإجرام في تلك الولايات؛ فقد كانت تلك الأماكن مأوى لعصابات السرقة والسطو وقطاع الطرق، حتى ذكرت إحدى الصحف المحلية أن المجرمين والمومسات هجموا على ولايات المنطقة الوسطى التي لا تطبق الشريعة فراراً من الولايات التي أعلنت التطبيق؛ فازدادت نسبة السرقة وقطع الطرق فيها من قبل العصابات المسلحة، وكثرت شكاوي أهلها، ومن أبرزها ولايات (بلاتوا، ونصراوا، وبينوي، وكوغي، وترابا، والعاصمة أبوجا)[1].

ـ إعادة تنشيط الجانب الاجتماعي للشريعة، ومن ذلك :

■ تفعيل دور الزكاة، ووضع آلية لجمعها وتوزيعها على المستحقين، وهذا المجال أيضاً اهتم به معظم الولايات التي أعلنت التطبيق، لكن أبرزها : زمفرا، وكانو، وجيغاوا.

■ ضبط بعض العمليات التجارية، ووضع معايير للأمداد والموازين واستعمالها في عمليات البيع، وقد كان ذلك غائباً في معظم الأسواق.

■ بدأ الولايات التي قامت بالتطبيق جهوداً نحو تأسيس بنك إسلامي للقضاء على جريمة الربا في المعاملات المالية، وتضامنت في ذلك حتى تم إصدار الترخيص لإقامة أول بنك إسلامي برأس مال معظمه من بعض الولايات التي طبقت الشريعة، (وهي ست ولايات : زمفرا، كانو، بوشي، كدونا، نيجا ويوبي).

■ تكثير فرص العمل وتقديم القروض للمزارعين وأصحاب الحرف البسيطة، ومن ذلك تقديم القروض لبائعات الخمور في ولاية بوشي للبحث عن تجارة بديلة، ومن أمثلة ذلك أيضاً ما قدمته ولاية (زمفرا) للمومسات التائبات من مساعدات مالية وقروض ليستعنّ به على مؤن الزواج والعفاف. وبلغ عدد فرص العمل التي وفرته حكومة (كانو) خلال بضعة أشهر من تولي حاكمها الحالي للسلطة ٥٠٠٠ وظيفة، وكذلك قامت ولاية (كانو) بوضع برنامج لتأهيل المومسات اللائي تركن هذه الرذيلة.

■ رد الحقوق إلى أصحابها، وهذا ما امتازت به حكومة ولاية (كانو) حيث صرف للمتقاعدين مستحقاتهم، وقد مضى على بعضهم أكثر من عشرين سنة دون أن يتقاضوا شيئاً من ذلك، وقد بلغ عدد ما صرفه من هذه الاستحقاقات في سنة واحدة ما يعادل ٥ ٪ من مجموع دخل الولاية.

ـ زيادة الأنشطة الدعوية، ورفع مستوى الوعي والتدين لدى العامة؛ فسخرت وسائل الإعلام لنقل البرامج الدينية، وجند الدعاة لتوعية الناس في المدن والقرى والأرياف.

ـ العناية بالتعليم ومحاولة أسلمته وتسخيره لخدمة قضية التطبيق، فكلفت ولاية (زمفرا) بالتضامن مع ولاية (سوكوتو) كلية التربية التابعة لـ

(1) Post Experss (Lagos), July 26, 2000

(جامعة عثمان دان فودي) بإعادة كتابة المناهج الدراسية للمستويات الابتدائية والمتوسطة والثانوية، كما اعتنت بتدريب قضاتها بشكل دوري ومستمر في مركز الدراسات الإسلامية القانونية بـ (جامعة أحمد بللو بزاريا) وكذلك ولاية (كانو)؛ حيث اعتنت بكلية أمين كانو للدراسات الإسلامية القانونية، ووافقت الحكومة على أن ترفع مستواها بحيث يكون لها صلاحية منح درجة البكالوريوس، بينما كانت في السابق تمنح درجة الدبلوم فقط، وازدادت أنشطتها العلمية بإقامة ندوات وورش عمل عن الوسائل الاقتصادية الحديثة وموقف الشرع منها، وكيفية تنظيم أعمال الحسبة. وكذلك وظّف أكثر من ألفي مدرس للمرحلة الثانوية لرفع مستوى التعليم الثانوي. وأما ولاية (بوشي) ففرضت تعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية على جميع مدارس الولاية حتى المدارس الخاصة، وهي خطوة مهمة جداً؛ نظراً لكون معظم أولاد النخبة يدرسون في المدارس الخاصة، ولا تدرس فيها تربية إسلامية فيكونون عرضة لطمس هويتهم الإسلامية، فهذا القرار يقضي على هذا الخطر إن شاء الله.

ـ العناية الخاصة بالتعليم الإسلامي، ولا زالت الدراسات قائمة في ولاية (كانو) و(زمفرا) لكيفية إصلاح تعليم القرآن والتربية الإسلامية في الخلاوي والمدارس الأهلية، وهي جهود صادقة يرجى أن يسفر عنها تفعيل دور هذه المدارس وإصلاحها لتؤدي رسالتها كما ينبغي. ووضع هذه المدارس من أيام الاحتلال لم يزدد إلا سوءاً؛ فطلابها يشكلون معظم جند المتسوّلين، وليس هناك برنامج يعتني بالمتخرجين فيها.

ـ أسست مؤسسات تُعنى بتطبيق الشريعة في مختلف المجالات، وهي كالتالي:

■ ففي (زمفرا) أسست وزارة الشؤون الإسلامية لوضع البنية التحتية للدعوة والإشراف عليها.

■ كُوّن مجلس العلماء: وهو مجلس استشاري للحاكم يرجع إليه في أمور الحكم والتشريعات التي تصدر في الولاية.

■ وفي (كانو) أسست المؤسسات التالية:

■ اللجنة الاستشارية لتطبيق الشريعة: وكان من أهم أعمالها القيام بصياغة قانون الشريعة الجنائي، وتم بتعاون نخبة من العلماء والقضاة المحنكين والمحامين، وهي التي تقوم بالإشراف على جميع المؤسسات المعنية بالتطبيق في (كانو)، وإجراء المقابلات التأهيلية للقضاة الشرعيين.

■ لجنة الشريعة: وهي المكلفة بوضع رؤية لعملية التطبيق ودفع عجلة العملية ورسم مسارها، وهي أيضاً موجودة في الولايات الأخرى مثل: (بوشي).

■ لجنة الزكاة والأحباس: وهي المعنية بجمع الزكاوات وتوزيعها، والنظر على الأوقاف.

■ هيئة الحسبة: وهي عامة في كثير من الولايات التي تقوم بالتطبيق، ومهمتها في تعقب الأعمال المنافية للشريعة والفساد الخلقي، واقتضت الحكمة تأسيسها؛ لأنه لا يمكن الاعتماد على الشرطة لتعقب الفساد؛ لأن الشرطة بيد الحكومة الفيدرالية، ولا تخضع خضوعاً تاماً لحاكم الولاية، وإن كان هو مسؤول الأمن الأول في ولايته؛ فبدأت هيئة الحسبة كهيئة تطوعية بتنظيم فيه أعضاء في جميع أنحاء

الولايات ابتداء من الأحياء إلى المستوى الولائي، وقد نجحت نجاحاً كبيراً في مجالها، لكن بسبب قلة العلم وقلة التدريب لدى أعضائها سجلت عليها بعض التجاوزات؛ فأعيد تشكيلها بشكل قانوني بحيث يوجد في مجالس إدارتها أعضاء من الشرطة والمباحث الجنائية. ومن أهم نجاح هيئة الحسبة دورها في تحريك مشاعر العامة ضد من يرى أنه من المناوئين للشريعة، وقد عد هذا بعض المراقبين أنه من أكبر عوامل سقوط حاكم (كانو) السابق في الانتخابات الماضية.

■ هيئة التوجيه والإرشاد: وهي هيئة إعلامية أسست في ولاية (كانو) قريباً، ومهمتها توعية العامة ببرامج التطبيق.

- تحسين أوضاع قضاة المحاكم الشرعية، وتفعيل دور المفتين في المحاكم الذي طالما نسي وترك التعيين لهذا المنصب المهم.

- محاربة الفساد في الدوائر المختلفة في بعض الولايات.

- برامج تدريب الإداريين وأصحاب مواقع القرار في الدوائر المختلفة في بعض الولايات على واجبات وسلوكيات الموظف المسلم في بيئة إسلامية، حيث يتم اختيار عدد منهم وتكلف جهة إسلامية أو مجموعة من الدعاة لإقامة مخيم تدريب لهم.

مستقبل التطبيق في نيجيريا:

والحديث عن مستقبل تطبيق الشريعة في نيجيريا ينبني على الإجابة عن الأسئلة التي طرحت في مطلع هذا المقال، وهي: هل لدى الجهات المعنية بالتطبيق الاستعداد والقدرة المطلوبين لتحقيق المقاصد السامية للشريعة، ومن ثم تحقيق طموحات المسلمين في أن يجدوا في الإسلام الحل الأمثل لوضعهم المتردي؟ وما مدى استعداد تلك الجهات لمواجهة الحرب الشرسة على الشريعة خاصة في وسط المتغيرات الآن في الساحة الدولية؟ وهل لدى المسلمين في نيجيريا الإحساس بالخوف من دفع ضريبة الإخفاق في هذه المسيرة؟ وما هي الخطوات الفعلية التي خطوها لمواجهة هذا الخوف؟.

والإجابة على هذه الأسئلة مرتبطة بالنظر في عوامل القوة التي تتمتع بها قضية التطبيق وكيفية تثبيتها وتشييد بنائها وعوامل الضعف والتحديات التي تواجهها، وهي بمثابة العوائق على طريقها؛ لكي تتبين السبل لتجاوزها، والفرص المتاحة وسبل السعي إلى انتهازها.

عوامل القوة لقضية التطبيق:

● كثرة عدد المسلمين في نيجيريا؛ ففي نيجيريا يوجد أكبر عدد للمسلمين في القارة الأفريقية، وهم يشكلون أغلبية السكان في الدولة، فعلى حسب تقديرات الاستخبارات الأمريكية والذي يعتمده كثير من المؤسسات الدولية يشكل المسلمون ٥٠٪ من السكان، ويعني هذا أكثر من ٦٥مليون نسمة، والنصارى ٤٠٪، وأصحاب الديانات الأفريقية ١٠٪، ويرى المؤتمر الإسلامي المنعقد للمطالبة بتطبيق الشريعة عام ١٩٧٧م أن نسبة المسلمين في البلد ٧٥٪.

● العاطفة الدينية الجياشة، وتبني غالب المسلمين القوي في الشمال والجنوب لقضية التطبيق، وأكبر دليل على ذلك خضوع أغلب حكام

الولايات التي أعلنت التطبيق لضغوطات المسلمين، وكذلك عجز الحكومة الفيدرالية لاتخاذ خطوات صارمة لمنع قضية التطبيق أول ما أعلنت في (زمفرا).

● الروح الإبائية في فئات كثيرة من المسلمين التي تجعلهم يعبرون عن مشاعرهم بكل وضوح وقوة، وأكبر شاهد على ذلك موقف أهل (كانو) في الإطاحة بحاكمها في الانتخابات الماضية؛ بسبب ما يرى من معارضته للتطبيق، وعدم اتخاذ الحكومة الفيدرالية خطوات للتلاعب بنتيجة الانتخابات خوفاً منها من رد فعل عنيف يعرّض العملية الديمقراطية بأكملها للخطر والموت، وكذلك رد فعلهم على المجازر الجماعية التي تعرض لها المسلمون في بداية هذا العام في إحدى المناطق ذات الأغلبية النصرانية؛ مما كان له إسهام كبير في تنحية حاكم المنطقة النصراني وإعلان حالة الطوارئ فيها من قِبَل الحكومة الفيدرالية تجاوباً منها لتحرك المسلمين في (كانو).

● إسهام إعلان تطبيق الشريعة في رفع مستوى التدين[1]، وإيجاد أرضية دعوية خصبة، وإزالة العديد من العراقيل، وفتح الكثير من الأبواب التي كانت أمام الدعاة موصدة.

● إسهام التجمع الكبير بمناسبة الإعلان في استعادة ثقة مسلمي نيجيريا بربهم، وثقتهم بهويتهم الإسلامية، وبث روح الأمل في نفوسهم.

● تقارب العاملين للإسلام، وتقليل جوانب الخلاف بينهم تحت مظلة تطبيق الشريعة.

● ارتفاع صوت دعاة أهل السنة، وتزايد أثرهم في المجتمع.

● تزايد الكراهية الشديدة للغرب وتقاليده لدى كثير من المسلمين في الشمال والجنوب.

● تحقيق بعض المكاسب المعنوية كتصريح رئيس الدولة النصراني بأن نيجيريا ليست دولة علمانية لا علاقة لها بالدين وإنما هي دولة ذات أديان متعددة؛ وهذا مما يساعد المسلمين في بيان حقهم في تطبيق الشريعة.

● تحقيق العديد من النجاحات والمكتسبات في الولايات التي أعلنت التطبيق، ومن ذلك:

١ ـ توسيع نطاق تطبيق الشريعة؛ إذ بينما كان التطبيق والمطالبة به في السابق مقتصراً على قانون الأحوال الشخصية وإقامة محكمة شرعية استئنافية على المستوى الفيدرالي تم اليوم مراجعة القانون الجنائي وصياغته صياغة تتوافق والشريعة الإسلامية، وهذه قفزة كبيرة.

٢ ـ تشكيل وزارة للشؤون الدينية في زمفرا، وهيئات إسلامية في غيرها من الولايات لمراقبة تطبيق الشريعة، والعديد من الهيئات واللجان والمجالس المعنية بتطبيق الشريعة كما تقدم، ولم يكن يوجد من قَبْل جهة مختصة بالشؤون الدينية والشرعية في أي ولاية.

٣ ـ تأسيس هيئات ولجان لجمع وتوزيع الزكاة والإشراف على الأوقاف. وهذا يكاد يكون حاصلاً في

(١) من الملحوظ بعد إعلان (تطبيق الشريعة) امتلاء المساجد بالشباب وعودة الروح إلى المدارس القرآنية، والتفاعل الجيد مع القضايا الإسلامية، ومن ذلك قيام حكومة (زمفرا) وبعض الهيئات الإسلامية المحلية بتأسيس صندوق لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وإقامة العديد من المسيرات لدعم قضايا الأمة، ووجود العديد من المطالبات الجيدة كإقامة مصارف إسلامية، والدعوة لافتتاح جامعة إسلامية، وقد تم كلاهما بفضل الله، وإنشاء محطات إذاعية وتلفازية لتبصير الناس بأحكام الشريعة، ... الخ.

جميع الولايات التي تطبق الشريعة. وقد سجلت بعض هذه اللجان نتائج طيبة في تقوية روح التكافل الاجتماعي الإسلامي وخفض مستوى الفقر.

٤ ـ تشكيل لجان للحسبة في بعض الولايات مثل: زمفرا، وبوشي، وكانو، وجفاوا، وقد تقدمت الإشارة إلى أعمالها وشيء من إنجازاتها.

٥ ـ افتتاح محاكم شرعية ابتدائية، وعقد دورات تأهيلية للقضاة، وزيادة رواتبهم، ومحاربة الرشوة، وعزل من ليس بكفء منهم في بعض الولايات.

٦ ـ ازدياد المحاضرات والحلق والمدارس الشرعية، وارتفاع الوعي والمعرفة الدينية في أوساط الذكور والإناث ـ مقارنة بما سبق ـ بصورة ملحوظة[١].

٧ ـ إقامة بعض الحدود الشرعية (قطع يد السارق ـ جلد الزاني ـ جلد شارب خمر).

٨ ـ دعم الدعاة والأئمة وزيادة أعدادهم وتحسين أوضاعهم في بعض الولايات.

٩ ـ العمل على سيادة العدالة، والقيام بمحاربة المحسوبية والفساد المالي والإداري في بعض الولايات[٢].

١٠ ـ انتشار الحجاب وفصل الذكور عن الإناث في مراحل التعليم، وفي سيارات النقل العام[٣] في بعض الولايات.

١١ ـ محاربة المنكرات العامة بشكل بَيِّن (بيوت الدعارة ـ محلات القمار ـ بيع الخمور ـ الغش التجاري والتطفيف في الموازين ...).

١٢ ـ استتباب الأمن وقلة جرائم القتل والسرقة والاغتصاب بصورة ملحوظة، وهذا من أهم المجالات التي تركت قضية التطبيق بصماتها.

١٣ ـ محاربة الفقر من خلال رفع الحد الأدنى للرواتب، وتوظيف العديد من الشباب[٤]، وتقديم المساعدات والقروض للأفراد والاتحادات والنقابات المختلفة في ولاية (زمفرا) وغيرها مثل: بوشي، ونيجا.

١٤ ـ صيانة وبناء العديد من المساجد[٥] والمدارس الإسلامية والمحاكم الشرعية.

١٥ ـ إصلاح المناهج الدراسية لتتوافق مع روح الشريعة في ولايتي (زمفرا) و (سكتو).

١٦ ـ اعتناء كثير من الولايات التي أعلنت تطبيق الشريعة بإقامة مشاريع البنية التحتية[٦].

(١) على سبيل المثال: يقام في عاصمة ولاية زمفرا (غسو) في كل جمعة لموظفي الدولة ـ كجزء من الدوام ـ من الساعة: ١٠ـ ١٢ درسان، أحدهما للرجال والآخر للنساء.

(٢) أوقفت حكومة زمفرا ظاهرة تقاضي الحاكم عمولة ١٠٪ من كل عقود المشروعات في الولاية.

(٣) اشترت ولاية زمفرا أكثر من ١٠٠حافلة لهذا الغرض، ومنعت نقل النساء المسلمات على الدراجات البخارية، كما خصصت ولايتا (كانو، وكسنة) سيارات نقل للنساء، لكن عددهن دون الكفاية، والمسألة تحتاج إلى توعية من جهة، ومشاركة أثرياء المسلمين من جهة ثانية.

(٤) في ولاية (زمفرا) تم توظيف أكثر من: ٢٠٠٠ شاب، وكان الحد الأدنى للرواتب: ١٥٠٠ نيرا، وبعد إعلان تطبيق الشريعة تم رفعه إلى ٨٥٠٠ نيرا.

(٥) تم في زمفرا صيانة أكثر من ٥٠ مسجداً بمناسبة مرور عام على انطلاق تطبيق الشريعة في الولاية.

(٦) مثلاً في (زمفرا) تم إنجاز ٢٤ طريقاً عمومياً، و١٥٠٠ وحدة سكنية، وشبكة لمياه الشرب النقي لعدد من المدن والقرى الكبيرة، ومشروع مجمع الوزارات في الولاية، وتشجير الشوارع والمناطق الصحراوية في الولاية، وتقدر مساحة ما تم تشجيره بـ: ١٠٠ كلم٢، ويتم حالياً التنقيب عن الموارد الطبيعية في الولاية، واستيراد بذور الفواكه والمزروعات من الدول ذات المناخ المتطابق مع الولاية. وفي هذه الفترة الثانية لحاكم (زمفرا) أنشئت مشارع جبارة لتوفير البنية التحتية، ويحتل هذا المشروع الموقع الأول في اهتمام الحكومة في هذه الفترة.

١٧ ـ إلزام القطاعين العام والخاص بالسماح للمسلمين بأداء الصلاة في أوقاتها، وإيقاف العمل في الدوائر الحكومية قبل الواحدة ظهراً يوم الجمعة، وبث الأذان في مواعيده من خلال شبكات التلفاز والقنوات الإذاعية في بعض الولايات.

فهذه العوامل يجب تثبيتها ودعمها، والدور الأكبر في ذلك للحكومات والعلماء والدعاة والنخبة من المثقفين ورجال الفكر، ولجان وهيئات التطبيق.

عوامل الضعف:

وهذه العناصر بعضها عامة بالنسبة لوضع المسلمين وبعضها خاصة بوضعية التطبيق.

● الجهل المتفشي في المسلمين، وغيابهم شبه الكامل في مجال العلم والتعليم في نيجيريا؛ فأصبح المسلمون هم المتأخرون في البلد، فهم أكثر فئة المجتمع النيجيري تعرضاً للفقر والظلم؛ فنسبة الأمية فيهم أعلى من غيرهم في البلد، وإذا قورن عدد الحاصلين على درجة الأستاذية في جامعات المناطق ذات الأغلبية المسلمة في المناطق أغلب أهلها النصارى تكون النتيجة مهوّلة؛ فمجموع عدد الأساتذة في أربع جامعات في الشمال ـ وهي جامعات أحمد بللو، وبايرو، وميدغري، وعثمان دان فودي ـ ٣٣٦ أستاذاً، بينما عددهم في جامعة إبادن ٢٩١، وفي جامعة إنسوكا ٢٢٦، وفي جامعة لاجوس ٢٢٥، وفي جامعة أوبافيمي أوولوو ٢١٥[١]. وهذا الجهل يشمل أمور الدين بصورة أولية، وهو أخطر ما يكون.

● قلة العلماء والدعاة، وإذا قورن عددهم بعدد من ينبغي أن يقوم بتعليمهم وتوجيههم نجد عالماً واحداً لمئات الألوف من المسلمين. وإذا كانوا قلة على مستوى نيجيريا ففي بعض الولايات التي أعلنت التطبيق هم أقل من القليل.

● ضعف المستوى العلمي في العلماء والدعاة؛ فأقسام الدراسات الإسلامية في جامعات نيجيريا لا تخرج العلماء، بل ولا من يصلح لمواصلة التحصيل العلمي بالبحث والتعليم الذاتي؛ لأن التعليم فيها مبني على مناهج ضعيفة من وضع من تخرج على أيدي المستشرقين، وأيضاً الدراسة فيها باللغة الإنجليزية والتي لا يمكن بها دراسة بعض علوم الوسائل: كعلوم الحديث، وأصول الفقه، وعلم القراءات، وعلوم اللغة برسوخ، وحتى الحاصلين على درجات علمية عالية ممن درسوا على هذه المناهج تجد بضاعتهم في علوم الشرع مزجاة. وأما العلماء القدماء الذين درسوا في مجالس العلماء فهم على وشك الانقراض، ولا تكاد تجد عالماً بارزاً يخلفه أحد بعد موته فتستمر مدرسته؛ فأصبحت تلك المدارس لم تعد تخرج العلماء. والذين يشار إليهم بالبنان حالياً هم المتخرجون في الجامعات الإسلامية في البلدان العربية، وجلهم ممن اقتصرت دراسته على المرحلة الجامعية، وعاقهم الانشغال بأمور العامة من الدعوة والتوجيه والسعي للقمة العيش عن مواصلة البحث والتكوين العلمي المطلوب لكي يتأهلوا لاحتلال منزلة الزعامة الدينية بحقها.

● انشغال كثير من طلبة العلم بتتبع الغرائب في مسائل العلم، وتطويل النفس فيما ليس تحته عمل،

(١) انظر مقال إبراهيم أدو كوراوا State Failure and the Collapse of the Educational System in the North, نقلاً من إحصائيات اللجنة الوطنية التعليم الجامعي عن واقع التعليم الجامعي في نيجيريا.

وقلة فقههم في الخلاف في مسائل الخلاف؛ فقد يصل الخلاف في مسألة من المسائل التي يسوغ فيها الخلاف كجلسة الاستراحة إلى التدابر والتقاطع وإن ينسب المخالف إلى الابتداع.

- الانطلاق بحماس وارتجال دون تخطيط ودراسة للجوانب المختلفة المتعلقة بالتطبيق[١]، ودون أن يكون هناك تهيئة للأرضية المناسبة للتطبيق، فلم تكن هناك رؤية استراتيجية واضحة لقضية التطبيق حتى الوضع الراهن.
- تفرق دعاة تطبيق الشريعة بسبب الاختلافات في التوجهات.
- عدم كفاءة كثير من العاملين الفاعلين في حقل تطبيق الشريعة بسبب غياب العلم الشرعي، وضعف الالتزام الديني، وقلة الوعي بالمخاطر والتحديات، وتصدر من لا يصلح للأمر.
- عدم قدرة دعاة تطبيق الشريعة على إدارة الصراع، وما يتطلبه من كَرّ وفَرّ وترتيب للأعداء والأولويات[٢].
- غياب القيادة العلمية والدعوية التي توحد الجهود وتقود المسيرة.
- ضعف استثمار الدعاة لحماس الناس بما يعود عليهم بمزيد من الإيمان والعلم والفائدة.
- ضعف الحس الأمني لدى الدعاة، والتفكير الجاد بحماية الدعوة ومستقبلها.
- ضعف البنية التحتية الدعوية.
- ضعف التواصل والإقناع لفئات المجتمع من غير الشباب والعامة، وبخاصة المرأة والمثقفين وطلاب الجامعات.
- ضعف المساندة العلمية والمادية للدعوة والدعاة الصادقين.
- فقدان بعض دعاة التطبيق للحكمة والاتزان.
- متاجرة الكثير من الداعين للتطبيق بالقضية، وكذا بعض العاملين في هذا المجال؛ بهدف تحقيق مصالح شخصية[٣].
- تقاعس بعض العلماء والدعاة الصادقين عن العمل لتعزيز التطبيق وإنجاحه.
- ضعف التنسيق بين الأفراد والهيئات المتبنية لتطبيق الشريعة.
- ضعف الباعث لدى كثير من العامة الذين تحمسوا للمناداة بتطبيق الشريعة بسبب الجهل[٤].
- قيام الولاة بتعيين أشخاص في لجان تطبيق الشريعة إما لديهم قصور في الفهم، أو غير مهتمين بتطبيق الشريعة أصلاً، بل قد يكون بعضهم من أعداء تطبيقها في الباطن.
- عدم جدية غالب الولاة في تبني تطبيق الشريعة؛ نظراً لكون إعلانهم لذلك وسنهم لبعض

(١) قضية تطبيق الشريعة جاءت فجأة وبمبادرات فردية، ولم يكن في حسبان أحد ـ من المسلمين والنصارى ـ أن الأمور ستصل إلى هذا الحد.

(٢) وبعبارة أخرى: فواقع المنادين لتطبيق الشريعة يدل على أنهم ليسوا على مستوى التحدي الذي يتطلبه المضي في تطبيق الشريعة عبر مراحل عدة لا مرحلة واحدة.

(٣) توجد فئات محسوبة على المنادين لتطبيق الشريعة والعاملين فيه، تريد أن تجعل من تطبيق الشريعة مطية للشهرة والتصدر، وتحقيق العديد من المكتسبات المعنوية والمادية.

(٤) وهذا وإن كان عامل ضعف إلا أن هناك عامل قوة يعارضه، ويقضي عليه على المدى القريب، وهو العاطفة الدينية الجياشة لدى العامة.

القوانين وتشكيلهم لبعض اللجان كان استجابة لضغط الجماهير دون رغبة حقيقة لديهم بذلك.

● عدم رغبة بعض القضاة بالقيام بتطبيق الشريعة بشكل جاد لتعارض ذلك مع مصالحهم الشخصية.

● أن مسؤولية تنفيذ الأحكام القضائية موكول إلى رجال الأمن؛ وجهاز الأمن يقع تحت سيطرة الحكومة الفدرالية، أضف إلى ذلك أن كثيراً من رجال الأمن نصارى وعامة المسلمين الموجودين غير متدينين ولا عارفين بالشرع[١].

● ضعف المسلمين في مجال الصحافة والإعلام؛ فليس للمسلمين إلا صحيفة يومية واحدة بالمقارنة بعشرات الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية للنصارى، وكلها معارضة لقضية التطبيق[٢].

وهناك عوامل ضعف أخرى لقضية تطبيق الشريعة تتعلق بوضعها تجاه الدستور النيجيري، وذلك أن منطلق القضية هو الاعتماد على بعض النصوص الدستورية، ولا يخلو هذا من ضعف، وتلك العناصر هي:

١ ـ مرد تفسير مواد الدستور التي اعتمد عليها المسلمون في تطبيق الشريعة إلى المحكمة الفدرالية العليا، وهي تتكون من نصارى ومسلمين ليسوا على معرفة جيدة بالشرع، وقد ذهب رئيس المحكمة السابق القاضي (محمد بللو) إلى أن قرار تطبيق الشريعة موافق للدستور فعارضه جمع من رجال القانون النصارى في تفسيره ذلك للدستور.

٢ ـ أن صلاحيات الحكومة الفدرالية وفق الدستور كبيرة؛ وهذا مما يحد من مجال تطبيق الشريعة من جهة ويعوق من جدية التنفيذ من جهة ثانية.

٣ ـ أن الدستور يمنع الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات من اتخاذ ديانة رسمية[٣]، ويجعل من مسؤولياتها تمكين كل فرد من القيام بواجباته الدينية.

وعليه فالعائق الدستوري كبير، وإنما لم تستخدمه الحكومة الفيدرالية مع كثرة منادات المناوئين للقضية لوضع حل لها عن طريق القضاء مخافة الاضطرابات؛ فتتعطل العملية الديمقراطية بأكملها، فاكتفت بتكرار ندائها لإيجاد حل سياسي للقضية. فنجاح التطبيق مرهون بإخلاص دعاته، وجهدهم في العمل في إبقاء ومحافظة ولاء المسلمين لدينهم، ولو تم الركون إلى مجرد النصوص الدستورية فلن يتحقق لهم شيء، والله أعلم.

التحديات:

هناك أمور تقعد بالمرصاد للمسلمين في نيجيريا تجاه قضية التطبيق، ومن أهمها:

● الفرقة بين المسلمين؛ فيمكن أن يستغلها أعداء التطبيق من النصارى وأسيادهم وأذنابهم من

(١) من هنا جاءت فكرة تكوين جهاز للحسبة في الولايات التي أعلنت تطبيق الشريعة من أجل الإسهام في حل جزء من هذه الإشكالية، لكن المشكلة باقية حتى داخل إطار الحسبة لجهل كثير من العاملين بالأحكام الشرعية.

(٢) انظر كتاب إبراهيم آدو عن الشريعة ووسائل الإعلام في نيجيريا. وقد بدأ تحرك المسلمون في معالجة هذا الأمر، فأسس مجموعة من التجار إذاعة الحرية في (كانو) التي يصل بثها شمالاً إلى أجزاء من جنوب دولة نيجر المجاورة، ولا زالت تسعى في تطوير إمكاناتها.

(٣) تطبيق الشريعة مقتصر على الجوانب التي للولايات سن قوانينها، بشرط أن يتم تسميتها بقوانين الولاية الفلانية، لا بالقوانين الشرعية.

العلمانين في إحداث المواجهات بين المسلمين وإثارة الفتن فينشغلوا بها علماء وعامة عن قضية التطبيق والسعي في تحقيق مصالحها، وما تقدمت الإشارة إليه من قلة فقه الخلاف وفقه التعامل مع المخالف في صفوف كثير من طلبة العلم، وقلة الإحساس بالأمن لدى بعض الدعاة كلها من العوامل المهيئة لوقوع هذا الشر.

● ما يسمى بالحرب على الإرهاب الجارية في الساحة الدولية فيُتخذ مطية للتضييق على الدعاة والمؤسسات الإسلامية والضغط على الحكومات لإرغامها على ترك ما يخدم قضية التطبيق.

● تحويل قضية تطبيق الشريعة إلى مجرد رسوم وأسامي لا حقيقة تحتها.

وفي ظل هذه العوامل والتحديات فلا شك أن العبء الكبير والمسؤولية العظمى على العلماء والدعاة والنخبة من المثقفين ورجال الفكر الغيورين على الإسلام للاستمرار في العمل الجاد لقضية التطبيق، والاجتهاد في وضع الحلول لا سيما للنوازل والحالات المستجدات.

وقد أخذ الاستعمار قرابة قرن من الزمن في محاربة الشريعة والسعي للقضاء عليها، ولم يكن طريقهم إلى ذلك مفروشاً بالورود، وكذلك العمل في إنقاذ ما بنوه، وإعادة بناء صرح الشريعة الشامخ لا بد أن يكون طويلاً ودؤوباً، ولا بد أن يكتنفه الأخطاء والصعوبات، لكن النجاح مضمون ما دام العمل بصدق وتقوى؛ لأن العاقبة للمتقين.

وقد مهدت هذه القضية للمسلمين في نيجيريا الطريق إلى استعادة وتثبيت هويتهم الإسلامية، ولا سيما في ظل الفرص المتاحة في الوضع الراهن؛ فعامة المسلمين مع علمائهم ودعاتهم وحكامهم الصادقين منهم في تطبيق الشريعة الإسلامية، وهم معهم ما داموا صادقين مع الله ـ سبحانه ـ في القضية، ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨].

والأمر الثاني: أنه لم يحصل للمسلمين في الولايات التي تطبق الشريعة ـ وبالذات ولايات زمفرا وكانو ونيجا وبوشي ويوبي ـ مثل ما حصل لهم الآن من التوحّد والتضامن بين السلطة السياسية والقيادة الدينية والعامة، ويحصل للأمة بهذا السبب خير كثير.

والأمر الثالث: أن الحكومة الفيدرالية فقدت مصداقيتها كلياً، فلم تترك وراءها إلا الفضائح، حتى إن المؤسسات الدولية مثل: الشفافية الدولية جعلتها الدولة الثانية في مستوى الفساد الإداري والرشوة ـ يعني أسوأ من المستوى ٢٧ الذي كانت تتبوؤه أيام الحكم العسكري في عهد (جينرال ثاني أباتشا) ـ فالأرضية خصبة لدى الولايات لإثبات جدارتها وصلاحية الشريعة الإسلامية في هذا الزمن لتحقيق مقاصدها من جلب المصلحة وتكثيرها، ودفع المفسدة وتقليلها.

وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

جمهورية تشاد

(الماضي والحاضر والمستقبل)

د. موسى يوسف عيسى إدريس(*)

سأتناول الحديث عن هذا البلد المسلم في عدة نقاط، وهي كالتالي:

١ـ أصل التسمية:

أصل تسمية المنطقة الواقعة في الحدود الحالية لجمهورية تشاد باسم (تشاد ـ TCHAD) راجعة لعدة تفسيرات ـ على ما ذكره المؤرخون ـ ومن أهمِّها ما يلي:

أ ـ أنَّ اسم تشاد مأخوذ من اسم لنوع من الأسماك التي توجد في بحيرة (تشاد ـ TCHAD)، والتي سميت باسم تلك الأسماك الشهيرة الموجودة فيها بكثرة، ومن ثم اشتق اسم البلاد من هذه البحيرة الشهيرة والتي تقع في حدودها الغربية الجنوبية[١]، وهو الأقرب إلى الصواب ـ والله أعلم ـ.

ب ـ قيل: إنَّها مشتقة من كلمة (شَتْ ـ CHET) والتي تعني «جميع أو كُل» بلغة القبائل العربية القاطنة في بعض المناطق؛ حيث كانت متداولة بينها، فيقولون: (النَّاسُ ساروا شَتْ) أي كلهم، و (البهائم كَمَلَتْ شَتْ) أي ماتت جميعها[٢].

ج ـ قيل: إنَّ هذا الاسم أُخذ من البحيرة التي أُطلق عليها اسم (تشاد ـ TCHAD). بسبب أنَّها تفيض في موسم الخريف بمياه الأمطار الغزيرة التي تنحدر إليها، أو تصب فيها من الأنهار المتصلة بها كنهر (شاري)، ونهر (لوجون)، ونهر (السلامات)، وبحيرة (فتري)؛ فيفيض ماء البحيرة ويملأ جوانبها، فيقال حينذاك: «شَتْ ماء البحيرة إذا فاض؛ فسميت المنطقة بتشاد فيما بعد»[٣].

د ـ قيل: إنَّ الاسم حُرِّفَ من كلمة (الشاطئ) فأصبحت (تشاد ـ TCHAD)؛ وذلك بسبب عدم إتقان القبائل العربية الرحل الموجودة في بعض المناطق التشادية للغة العربية الفصحى، حيث أخذوا من ضفاف هذه البحيرة منازل اصطياف لهم؛ فسموا

(*) باحث من جمهورية تشاد.

(١) انظر: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، د/أحمد شلبي، ج ٦، ص ٦٠٧ ـ ٦٠٨، مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٩٧٢م. وانظر: خارطة شكل رقم (١).

(٢) انظر: أهمية الموقع الجغرافي وعلاقته بالتطور والاستقرار السياسي في دولة تشاد، إبراهيم محمد إسحاق، ص٣٣، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود كلية الآداب، قسم الجغرافيا، عام ١٤٠٨هـ الموافق ١٩٨٨م.

(٣) انظر: العوامل الفكرية وانتشار الإسلام في تشاد (دراسة في فلسفة الحضارة الإسلامية)، د/موسى عبدالرحيم عربي، ص٣٣، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم الفلسفة.

أماكنهم حول شاطئ البحيرة بـ (شاد) بدلاً من (الشاطئ)[١].

٢ـ الموقع والمساحة:

تشاد في الاصطلاح الجغرافي السياسي هي: المنطقة الواقعة في وسط القارة الأفريقية[٢] ما بين درجتي خط العرض ٨ْ ـ ٢٣ْ شمالاً وبين درجتي خط الطول ١٤ْ ـ ٢٤ْ شرقاً من جرنتش[٣] بعد رسم الحدود الحالية من قِبَل المستعمر الفرنسي، ولها حدود مع ست دول في القارة؛ فمن الشرق تحدها جمهورية السودان ـ وهي أطول حدود لها ـ، ومن الغرب كل من: جمهورية الكمرون وجمهورية النيجر وجمهورية نيجيريا الفدرالية، ومن الجنوب جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن الشمال الجماهيرية العربية الليبية[٤].

أمَّا مساحة جمهورية تشاد فتبلغ مليوناً ومئتين وأربعة وثمانين ألفاً (١٢٨٤٫٠٠٠كم٢)[٥]؛ فهي تأتي في المرتبة الخامسة بين دول القارة من حيث المساحة: السودان، والجزائر، وجمهورية الكنغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، وليبيا، وتشاد[٦].

٣ـ أهمُّ التضاريس المناخية:

يوصف مناخ جمهورية تشاد بالحار على وجه العموم، ورياحه كلها شمالية شرقية جافة، وتحمل معها السحب حيناً والأتربة أحياناً أخرى.

وتوجد فيها ثلاثة فصول، وتتراوح حرارتها تبعاً لدرجة البعد عن خط الاستواء وهي مرتبة على النحو التالي:

أ ـ فصل الخريف:

ويمتاز هذا الفصل بتساقط الأمطار الغزيرة والعواصف الرعدية الشديدة، وتصبح الطرق غير سالكة بسبب عدم زفلتتها، وتكاد تشل حركة التنقل بين معظم المناطق.

ب ـ فصل الشتاء:

ويتسم هذا الفصل بالجفاف والبرودة، بدايته من شهر (نوفمبر) ونهايته في منتصف شهر (فبراير)،

(١) انظر: المرجع السابق نفسه، ص ٣٣.

(٢) أفريقية (AFRICA) اسم أطلقه العرب على ما يعرف الآن بتونس، وأصله من لفظ أفريقيا (AFRICA) الذي كان يقصد به الرومان كلَّ المنطقة التي آلت إليهم بعد تخريب قرطاجنة، ثمَّ شاع الاسم عَلَماً على إحدى القارات، ويحيط أفريقيا: البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي، والمحيط الهندي، والبحر الأحمر، وتتصل من شمالها الشرقي بقارة آسيا من طريق شبه جزيرة سيناء. انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، جـ١، ص ٣٦١، دار الكتب، ١٩٧٠م. وانظر: خارطة شكل رقم (٢).

(٣) انظر: الجغرافيا السياسية لأفريقية، د/فيليب رفلة، ص٥٢٩، القاهرة ١٩٦٦م، ط٢، وانظر: عبدالرحمن عمر الماحي، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ ـ ١٩٦٠م)، ص١٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٢م.

(٤) انظر: خارطة جمهورية تشاد في شكل رقم (١).

(٥) انظر: العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان في الفترة مابين: ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠م، محمد شريف جاكو، ص٩٧، رسالة مقدمة لنيل دبلوم في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة عام:١٩٩٣م. وانظر: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ ـ ١٩٦٠م)، ص١٢، مرجع سابق.

(٦) تبلغ مساحة السودان (٢٥٠٦٫٠٠٠) كم٢، والجزائر (٢٣٨٢٫٠٠٠) كم٢، وجمهورية الكنغو الديمقراطية (زائير سابقاً) (٢٣٤٥٫٠٠٠) كم٢، وليبيا (١٧٦٠٫٠٠٠) كم٢، وتشاد (١٢٨٤٫٠٠٠) كم٢. انظر: أطلس العالم، ص٩٦، مكتبة لبنان ـ ساحة رياض الصلح ـ بيروت، طبعة جديدة، ١٤١٧هـ.

ويتميز بتغيرات كبيرة في الحرارة ليلاً ونهاراً حيث يصل إلى (٣٢°) درجة مئوية في النهار، وتنخفض ليلاً إلى (١٠°) درجات مئوية.

ج ـ فصل الصيف:

وهذا الفصل جاف حار، وتصل درجة الحرارة فيه إلى أربعين (٤٠°) درجة مئوية أحياناً، ويبدأ من منتصف شهر (فبراير) إلى نهاية شهر (مايو)[١].

٤ ـ التركيبة القبلية للسكان وتعدادها:

أ ـ التركيبة السكانية القبلية:

شهدت منطقة حوض بحيرة تشاد هجرات عديدة على فترات متوالية منذ زمن بعيد[٢]، وكانت هذه الهجرات من أصول شتى وأجناس مختلفة، فمنهم الحامي[٣]، والسامي[٤]، والزنجي[٥]، وغيرها من القبائل، فتزاوجت هذه القبائل فيما بينها، واختلطت بعضها ببعض.

كما يظهر من التركيبة السكانية لجمهورية تشاد التي تضمُّ مجموعة هائلة من القبائل والأجناس المختلفة، واختلاف اللهجات وتباين العادات والتقاليد من منطقة إلى منطقة أخرى، فيقدر عدد القبائل في منطقة تشاد بحوالي مائة وخمسين (١٥٠) قبيلة، وتتحدث حوالي مائة (١٠٠) لهجة محلية[٦]، وإن كانت بعض هذه اللهجات من أصل لغة واحدة، ولكنَّها أصبحت فيما بعد لهجة لقبيلة ما ولا تفهمها القبائل الأخرى، وغالبية القبائل التشادية تتخذ اللغة العربية لغة تخاطب بينها على الرغم من أنَّ المستعمر الفرنسي فرض لغته على الشعب التشادي، وجعلها اللغة الرسمية في البلاد، وإلى يومنا هذا تعتبر اللغة الفرنسية لغة التعامل في الدوائر الحكومية والشركات والمؤسسات الوطنية وغير الوطنية، مع أنَّ الرئيس السابق (حسين هبري) جعل اللغة العربية لغة رسمية مساوية للغة الفرنسية في عام ١٩٨٥م،

(١) انظر: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ ـ ١٩٦٠م)، ص١٢ ـ ١٣، مرجع سابق. انظر: أهمية الموقع الجغرافي وعلاقته بالتطور والاستقرار السياسي في دولة تشاد، ص ٦٥ ـ ٧٠، مرجع سابق.

(٢) جاءت بعض هذه القبائل إلى المنطقة في القرن الرابع الميلادي، فمن الشمال نزح العرب والبربر يحملون معهم الدين الإسلامي وثقافته ولغته، وكما نزح إليها من الجنوب الزنوج حاملين معهم الديانة الوثنية الأفريقية، ومن الشرق نزح إليها اليمنيون والنوبيون. انظر: إمبراطورية البرنو الإسلامية، ص ١٩، مرجع سابق. وانظر أيضاً: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ ـ ١٩٦٠م)، ص١٣، مرجع سابق. وانظر: مواطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا (٦) تشاد، ص٥٥، مرجع سابق.

(٣) القبائل الحامية في تشاد كثيرة منها: حجارة وبودوما، وكوتوك، وواماسا، وغيرها. انظر: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ ـ ١٩٦٠م)، ص ٧٦، مرجع سابق. وهذه القبائل تنتمي إلى العنصر الحامي نسبة إلى حام بن نوح عليه السلام. انظر: دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: محمد ثابت الفندي وزملائه، جـ ٦، ص٦٦٠، مادة «حام».

(٤) القبائل السامية ينتمون إلى ذرية سام بن نوح عليه السلام. انظر: المصدر نفسه، جـ ١١، ص ٧٥.

ومن هذه القبائل التي تنتمي إلى العنصر السامي في تشاد: (الفلاتي، والسلامات، وبني هلال، وأولاد مالك، وأولاد أبو عيسى)، وغيرها من القبائل العربية في تشاد.

(٥) القبائل الزنجية منتشرة في جنوب تشاد بكثرة، وقد احتفظت معظمها بالصفات الزنجية نتيجة عدم اختلاطها بالقبائل الأخرى. والزنج: اسم القبائل الزنجية التي تقطن في ساحل أفريقيا الشرقي. انظر: المصدر نفسه، جـ١٠، ص ٤٣٢.

(٦) انظر: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ ـ ١٩٦٠م)، ص ٧١، مرجع سابق.

كما أكدت الحكومة الجديدة برئاسة الرئيس الحالي الجنرال (إدريس ديبي) على رسمية اللغة العربية في عام ١٩٩٦م؛ حيث جاء في الدستور الجديد للبلاد في المادة التاسعة ما نصه: «إنَّ اللغتين الرسميتين هما: الفرنسية، والعربية»[١].

ب ـ التعداد السكاني:

أمَّا عدد سكان جمهورية تشاد فيبلغ حوالي ستة ملايين (٦٫٠٠٠٫٠٠٠) نسمة وفقاً لإحصائية عام ١٩٨٦م[٢].

وحسب آخر احصائية أجرتها إدارة مصلحة الإحصاء في وزارة التخطيط التشادية في عام١٩٩٣م بلغ عدد السكان ستة ملايين ومئتين وثمان وثمانين ألفاً ومئتين وواحد وثمانين (٦٢٨٨٢٨١) نسمة[٣].

كما أنَّه حسب إحصائية عام ١٩٨٦م فإنَّ نسبة المسلمين بلغت ٨٥٪، والنصارى ٥٪، والوثنيين١٠٪[٤]، ولكن لا شك في أنَّ نسبة المسلمين أكثر من ذلك في الوقت الحالي؛ فهي قد تصل إلى٩٠٪ أو يزيد؛ وذلك لاعتناق عدد كبير من وثنيي الجنوب وبعض المسيحيين الإسلام في الآونة الأخيرة.

٥ ـ أهمُّ الموارد الاقتصادية (الصادرات التجارية):

لا شك أنَّ تنوع الموارد الاقتصادية لأي بلد يسهم في رفاهية شعبه، ويوفر لأفراد المجتمع على اختلاف طبقاته حاجياتهم الأساسية، ولقد تنوعت المصادر الاقتصادية التشادية على النحو التالي:

أ ـ الزراعة: تعتبر الزراعة المصدر الأول لدولة تشاد؛ لأنها تزرع مساحات شاسعة بأنواع مختلفة، منها: القطن والفول السوداني والقمح والدخن والنخيل والأرز والذرة والمنجو والصمغ العربي، وكمية قليلة من الموز وجوز الهند والكاكاو وغيرها، ويصدر منها للخارج (القطن والفول السوداني والتمر والدخن والقمح والصمغ) بالإضافة إلى الملح والنطرون[٥،٦].

ب ـ الرعي: نظراً لتوفر مياه الأمطار فإنَّ الرعي يشغل قدراً كبيراً من اهتمامات الناس؛ ولذا فإنَّ معظم السكان يشتغلون بالرعي وتربية الحيوانات بقصد التفاخر بكثرتها من الناحية الاجتماعية في السابق إلا أنَّها أصبحت فيما بعد مجالاً مهماً

(١) في الحقيقة أنَّ اللغة العربية أصبحت لغة رسمية منصوصاً عليها دستورياً فقط ولم تعط حقها في مجال العمل الرسمي في الدولة حتى الآن. انظر: دستور جمهورية تشاد، ص٦، المادة التاسعة.

(٢) انظر: الدعوة الإسلامية في أفريقيا الواقع والمستقبل، د/ عبدالرحمن عمر الماحي، ص ٧٩، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ـ ين عكنون ـ الجزائر.

(٣) انظر: تشاد والإسلام ومعركة التحديات، آدم كردي شمس، ص٢٦، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

(٤) انظر: الدعوة الإسلامية في أفريقيا الواقع والمستقبل، ص ٧٩، مرجع سابق.

(٥) النطرون: نوع من الأملاح فيه مادة حافظة لثمرة النخيل والكرم، وهذه الكلمة مأخوذة من نَطَر و (الناطُر والناطُرُون من كلام أهل السواد: حافظ الزرع والتمر والكرم، قال بعضهم ليست عربية محضة..) انظر: لسان العرب، لابن منظور، جـ ٦، ص ٤٤٥٩ ـ ٤٤٦٠، مادة (نَطَر)، دار المعارف القاهرة جمهورية مصر العربية، بدون سنة طبع. وانظر: القاموس المحيط، العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آباديّ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ص٦٢٢، مادة (نَطَر)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٦) انظر: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ ـ ١٩٦٠م)، ص ٦٦ ـ ٦٧، مرجع سابق.

للتجارة؛ حيث تصدر إلى خارج البلاد بكميات هائلة من الثروة الحيوانية (البقر والإبل والغنم)، وخاصة إلى الكمرون ونيجيريا وليبيا وأفريقيا الوسطى.

جـ ـ الموارد المعدنية: تتمثل في المواد الخام والثروة المخبوءة تحت الأرض، والتي يمكن استخراجها في المستقبل مثل: اليورانيوم، والبوكسبت، والحديد، والنحاس في أقصى الشمال «بركو ـ أنيدي ـ تبستي»، وكما يوجد البترول بكميات هائلة في الجنوب وبعض المناطق الأخرى؛ حيث ظهر البترول في مدينة «ماو» عاصمة محافظة كانم، وفي مدينة «دُوبا» في محافظة لوغون الشرقية[١]؛ حيث بدأ تصدير البترول المستخرج من مدينة (دُوبَا) عبر أنابيب تمرُّ بالأراضي الكمرونية لتصل إلى المحيط الأطلسي، ومن ثمَّ إلى القارات الأخرى وذلك في عام ٢٠٠٤م[٢].

٦ـ الحالة الدينية:

ويمكن تناول الحديث في هذه الجزئية عن وصول الإسلام إلى المنطقة، وقيام الممالك الإسلامية فيها، وتاريخ وصول الديانة النصرانية إلى تشاد في العناصر التالية:

أ ـ تاريخ دخول الإسلام إلى المنطقة:

كانت منطقة تشاد قبل وصول الإسلام إليها تسودها الحياة الدينية الوثنية التي كانت تعرف بالإحيائية[٣]، وبينما كان سكان هذه المنطقة يؤمنون بمثل هذه الأباطيل والخرافات التي لا تمت لأي دين سماوي بصلة، وهم يعيشون في ظلام حالك وجهل عظيم بعيداً عن الصراط المستقيم؛ إذ طلع عليهم فجر الإسلام، فوصلت الجيوش الإسلامية إلى المنطقة في القرن الأول الهجري (السابع الميلادي) حاملة معها العقيدة الإسلامية والنور المبين الذي بدأ انتشاره في المناطق المجاورة لدولة تشاد، فضلاً عن انتشاره داخل البلاد.

لقد حدد الشاطر البصيلي تاريخ وصول المسلمين إلى منطقة تشاد بقوله: (جاء عقبة بن نافع[٤] بقوة من الجيش العربي، ودخل في عام ٦٦٦ ميلادية وسط الصحراء متجهاً نحو الجنوب، ووصل إلى كوَّار[٥]

(١) انظر: أهمية الموقع الجغرافي وعلاقته بالتطور والاستقرار السياسي في دولة تشاد، ص٩٠، مرجع سابق.

(٢) انظر: خارطة شكل رقم (١).

(٣) الإحيائية: هي اعتقاد بقوى روحية في الأشياء، أي أنَّ للجمادات والنبات أرواحاً مشابهة لتلك التي لدى الإنسان، وأنَّ الروح هي مبدأ الفكرة والحياة العضوية في آن واحد، وكما يعتقد الإحيائيون أنَّ في هذا الكون المنظم قوة خفية تتحرك، يتعين على الإنسان تحديد مسار حركتها بطقوس دينية؛ وذلك لمنع الكوارث التي يمكن أن تصيب الإنسان في نفسه أوماله أوأبنائه... ولذلك يتجه الإحيائيون إلى عبادة الأسلاف بحيوان أ وشيء من النبات أو الجماد، وأساس فكرة عبادة الأسلاف أنَّ حياة الإنسان لا تتوقف بمفارقة الروح الجسد... وإنَّما غفوة وارتخاء من جراء ضعف يصيب القوة الحياتية السرمدية، وأنَّ روح الميت تبقى مضافة إلى مجموعة أرواح الأسلاف، ويستطيع الأحياء الاستعانة بها عن طريق الاحتفالات الموسمية. انظر: الدعوة الإسلامية في أفريقيا الواقع والمستقبل، ص١٠، مرجع سابق. وانظر: مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، العدد (٤)، ص٢٧٧، ٩/١٤١٣هـ ـ ١٩٣٣م، الجزائر.

(٤) عقبة بن نافع القرشي الفهري، وكان ذا شجاعة وحزم ودين، ولم تصح له صحبة، شهد فتح مصر، واختط بها، جهزه معاوية في عشرة آلاف ففتح أفريقية، وهو الذي أنشأ القيروان وأسكنها النَّاس، ويقال: كان الموضع (غيضة) لا يرام من السباع والأفاعي، فدعا عليها، فلم يبق فيها شيء، وهربوا حتى أنَّ الوحوش لتحمل أولادها، وكان مجاب الدعوة، وقتل في سنة ثلاث وستين (٦٣) من الهجرة النبوية. انظر: سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد نعيم العرقوس ومأمون صاغرجي، جـ ٦، ص٥٣٣، مؤسسة الرسالة.

(٥) كوَّار أو (كاوار): منطقة واقعة في جنوب مدينة فزَّان، غرب تبستي عند حدود النيجر، وقيل هي الآن داخل حدود النيجر. انظر: أمبراطورية البرن والإسلامية، ص٢١، مرجع سابق.

في تبستي الواقع شمال منطقة حوض تشاد، وعاد من هناك؛ لأنَّه لم يجد خبيراً يرشده الطريق إلى الجنوب)[١]، ومعنى هذا أنَّ عقبة بن نافع وصل بجيشه إلى المنطقة في القرن الأول الهجري.

إنَّ الإسلام بدأ وصوله إلى منطقة تشاد منذ الفتح الإسلامي عندما وصل القائد الإسلامي عقبة بن نافع مع جيشه إلى مدينة (كوَّار)، ثمَّ أخذ الإسلام في الانتشار شيئاً فشيئاً في كافة الأراضي التشادية، حتى دخل ملوك (مملكة كانم) الوثنيون في الإسلام في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي)، وصار الإسلام دين الدولة الكانمية الرسمي، فأخذ الحكام ينشرونه في أرجاء البلاد بدعوة النَّاس إليه والقيام بتطبيق الشريعة الإسلامية؛ فانتشرت الثقافة الإسلامية واللغة العربية، وازدهرت الحضارة الإسلامية في هذا القرن بشكل واضح؛ ذلك بفضل الله، ثمَّ بفضل الجهود المبذولة من قبل هؤلاء الملوك بعد اعتناقهم الإسلام، وتتمثل تلك الجهود في محاولتهم الجادة لتطبيق الشريعة الإسلامية، وإعطائهم مكانة خاصة للعلم والعلماء؛ فكانوا يحضرون بأنفسهم مجالس العلم[٢].

وهكذا دخل الإسلام إلى منطقة تشاد، وانتشر فيها، وظل يقاوم كل دين جديد في المنطقة على مرِّ العصور، واستطاع بفضل الله ـ تعالى ـ الحفاظ على الهوية الإسلامية للشعب التشادي المسلم.

ب ـ الممالك الإسلامية:

أمَّا الممالك الإسلامية التي قامت في المنطقة هي:

١ ـ مملكة كـــــــانم ـ برنو

٢ ـ مملكة باقرمي ٣ ـ مملكة ودَّاي

وكانت لهذه الممالك حدودها وسياستها وثقافتها وحضارتها الإسلامية، وعلاقتها التجارية الخارجية على مدى فترة من الزمن.

وسأتناول فيما يلي كل مملكة على حدة باختصار غير مخل ـ إن شاء الله تعالى ـ :

١ ـ مملكة كانم ـ برنو[٣]:

قامت هذه المملكة في غرب البلاد بالقرب من بحيرة (تشاد) شرقاً، وتعتبر أول مملكة قامت في المنطقة، وبسطت سيطرتها ونفوذها السياسي والثقافي والاقتصادي على ما يعرف بـ (السودان الأوسط) في الفترة بين (٨٠٠ ـ ١٨٩٤م)، وهي أيضاً أول مملكة اعتنق ملوكها الإسلام في المنطقة، وكانت على الوثنية فترة من الزمن غير معروفة[٤]، وينقسم تاريخ هذه المملكة إلى عصرين هما:

(١) تاريخ وحضارات السودان الشرقي والأوسط، الشاطر بصيلي عبد الجليل، ص ٤١٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.

(٢) انظر: امتداد الحضارة الإسلامية نحو بحيرة تشاد، د/ محمد صالح أيوب، ص٤٢، مخطوط.

(٣) كلمة (كانم) تدل على جنس من السودان فيقال: (بلاد كانم أو مملكة كانم)، ومدلول هذه الكلمة لم يقتصر على الإشارة إلى السكان أو القبائل المشهورة بهذه الأسماء إنَّما صارت تعني كذلك المواضع أو المناطق التي تقيم بها هذه القبائل. أمَّا كلمة (برنو) تعني في لغة هذه القبائل: أرض نوح. وقيل: ليست هذه التسمية سوى تحريف لكلمة (باران ـ BARAN أو بارام ـ BARAM) ومعناها الرجال أو المحاربون. انظر: إمبراطورية البرنو الإسلامية، ص ٥ ـ ٦، مرجع سابق. وانظر: أيضاً: الإسلام في الممالك وإمبراطوريات أفريقيا السوداء، جوان جوزيف، ترجمة مختار السويفي، ص ٨٩، دار الكتب الإسلامية، 1404 هـ ـ ١٩٨٤م، ط ١.

(٤) انظر: الدعوة الإسلامية في أفريقيا الواقع والمستقبل، ص ٨٠، مرجع سابق. وانظر: أيضاً: مواطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا (٦) تشاد، ص ٣٨، مرجع سابق.

أ ـ العصر الكانمي.

ب ـ العصر البرناوي[١].

أ ـ العصر الكانمي (٨٠٠ م ـ ١٣٠٠م):

يمتد هذا العصر من قيام هذه المملكة في عام (٨٠٠ م) إلى نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، وأول من أسس هذه المملكة الكانمية الأسرة السيفية[٢]، ويعتبر حكمهم من أطول فترات الحكم المتسلسة من أسرة واحدة؛ حيث بلغ عدد ملوكهم الأوائل تسعة عشر ملكاً، وقد ظلت المملكة على الوثنية إلى أن وصلها الإسلام في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) ـ كما تبين سابقاً[٣] ـ فاعتنق ملوكها الإسلام، وتبنوا عملية نشره والدعوة إليه في المنطقة؛ مما أدى إلى ازدهار الثقافة الإسلامية وحضارته بشكل مُرْضٍ.

ب ـ العصر البرناوي (١٣٠٠م ـ ١٨٩٤م):

بدأ هذا العصر في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي عقب انتقال الأسرة الكانمية إلى غرب بحيرة «تشاد» بعد استيلاء قبائل (البولالا)[٤] على إقليم (كانم) بعد حروب طاحنة.

وفي بداية هذا العصر واجهت المملكة صعوبات شتى ومحن جمَّة لصراعهم المستمر مع قبائل (البولالا) لاستعادة إقليم (كانم) شرق البحيرة منهم ومن القبائل المتحالفة معهم، لقد بدأ هذا الصراع من عهد أول ملك في هذا العصر (وهو الملك عمر بن إدريس) إلى نهاية عمر المملكة في عام ١٨٩٤م.

٢ ـ مملكة باقرمي[٥]:

هذه المملكة تأسست في القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي)، وهي تقع في جنوب شرق من مملكة (كانم ـ برنو)[٦]، ومؤسسها الأول هو السلطان (برني بيسي)؛ فقد أنشأها حوالي عام (١٥١٣م)، وكان وثنياً وهو أول حاكم لهذه المملكة[٧]، وكان حكمه مابين (١٥١٣ ـ ١٥٣٦م) وأول حاكم مسلم لهذه المملكة هو السلطان (عبد الله بن مالو) الذي حكم البلاد بين عام (١٥٦١ ـ ١٦٠٢) وقيل السلطان (بريمي)[٨،٩].

(١) انظر: الخارطة رقم ( ) لتحديد فترة العصر الكانمي والبرناوي، ومراحل توسع المملكة (كانم ـ برنو).

(٢) نسبة إلى سيف بن ذي يزن الحميري، سليل بيت ملوك حمير، وكان لسيف شأن عظيم في تاريخ العرب بمشاركته في طرد الأحباش من جنوبي بلاد العرب. انظر: دائرة المعارف الإسلامية، جـ ١٣، ص ٣، مرجع سابق.

(٣) انظر: فقرة: تاريخ دخول الإسلام إلى المنطقة، من هذا المبحث.

(٤) البولالا: هي القبائل التي كانت تعيش في شرق بحيرة «تشاد»، ومجاورة لمملكة (كانم) وحالياً تقطن في وسط تشاد، وبالتحديد في محافظة البطحاء، ويتمركزون حول مدينة «أنجمينا بولالا» التي تَبْعُد عن العاصمة (أنجمينا) حوالي: ٣٠٠كم.

(٥) باقرمي أو باجرمي أو بقرمي أو بجرمي وهي الباقرمة، وتنطق باقرمي أو باجرمي. انظر: دائرة المعرف الإسلامية، ترجمة: إبراهيم زكي خورشيد وزملائه، جـ ٦، ص ٢٢١، مادة (باجرمي).

(٦) انظر: خريطة رقم ( )، لتحديد موقع المملكة في المنطقة من بين الممالك الأخرى.

(٧) قيل أن مؤسس المملكة يدعى (دوكنج)، وكان وثنياً أيضاً وه والذي أسس مدينة (ماسانيا) وهي التي أصبحت عاصمة المملكة فيما بعد. انظر: العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان في الفترة ما بين: (١٩٦٠م ـ ١٩٩٠م)، ص٧٢، مرجع سابق.

(٨) انظر: مواطن الشعوب الاسلامية في أفريقيا (٦) تشاد ص٤١ مرجع سابق.

(٩) العلاقات السياسية الاجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان في الفترة ما بين (١٩٦٠ ـ ١٩٩٠) ص٧٢ مرجع سابق.

٣ ـ مملكة ودَّاي[١]:

تقع مملكة (ودَّاي) شرق مملكة (كانم ـ برنو) وغرب (دار فور) في أقصى الشرق وعاصمتها مدينة (أبِيشَّة)، ويرجع تاريخ هذه المملكة إلى عام ١٦١٥م، والتي بقيت على الوثنية فترة طويلة من الزمن، وتأخر وصول الإسلام إليها بسبب وعورة المنطقة وبُعْدُها، فاستطاعت المجموعات الوثنية الحاكمة الاعتصام فيها حتى دخلها الإسلام.

ورغم الإسهامات التي بذلتها الممالك الإسلامية في نشر الدعوة الإسلامية والحفاظ عليها، والوقوف في وجه الغزو العسكري والثقافي الفرنسي إلاَّ أنَّها لم تستطع الصمود أمامه إلى النهاية للأسباب التالية:

١ ـ قوَّة العدو الفرنسي في عدده وعتاده التي لا مجال للمقارنة بينهما.

٢ ـ ضعف الممالك الإسلامية الثلاث بسبب تفككها نتيجة للحروب والصراعات القائمة بينها.

٣ ـ استنجاد بعض الملوك بالقوات الفرنسية وإبرام اتفاقيات حماية معها[٢].

وهكذا لم تَسْلَم أيُّ مملكة من مراحل القوة والضعف في تاريخها[٣].

وبهذا يتبين للقارىء أنَّ هذه الممالك قد أسهمت بشكل فعَّال في نشر الدعوة الإسلامية في المنطقة، واستطاعت الوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي أثناء احتلاله لمنطقة تشاد، وإن كانت الصراعات الداخلية بين الممالك الإسلامية أتاحت فرصة ثمينة لفرنسا لاحتلال تشاد.

جـ ـ وصول الديانة النصرانية المحَرَّفة إلى البلاد.

تاريخ بدايات العمل التنصيري للجمعيات النصرانية في تشاد بدأ بعد تغلغل المستعمر الفرنسي في الأراضي التشادية، ونجاحه في السيطرة الكاملة على البلاد في عام١٩٢٠م، واعتبار منطقة تشاد مستعمرة من المستعمرات الفرنسية رسمياً إثر مرسوم ١٧/٣/١٩٢٠م[٤].

ففي عام ١٩٢٣م وصلت أول بعثة تنصيرية تابعة للكنيسة البروتستانتية إلى المنطقة الجنوبية، وأمَّا الكنيسة الكاثوليكية فقد بدأت تتوافد إلى تشاد في عام ١٩٢٩م[٥].

وكان بداية نشاط الكنيستين في المناطق الجنوبية والتي كانت مستهدفة من قبل الجمعيات التنصيرية الوافدة؛ لأنها مناطق وثنية بحتة خالية من الإسلام وتأثيراته، وبسبب الجهود الجبارة التي كان المنصِّرون يبذلونها في أوساط الجنوبيين بالترغيب

(١) قيل أنَّ كلمة (ودَّاي) نسبة إلى عبدالكريم بن وداعة، مؤسس المملكة، وقيل كانت تعرف بـ (دار مابا) ثمَّ أبدلت بهذا الاسم (ودَّاي). وقيل أنَّها مأخوذة من وضوء الصلاة الذي يكثر الوداويون النطق بها أثناء تعليمهم النَّاس الإسلام آنذاك. وقيل أنَّ كلمة (ودَّاي) مأخوذة من كثرة الوديان الموجودة في البلاد. ولعل الراجح نسبتها إلى (وداعة) مؤسس المملكة. انظر: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ ـ ١٩٦٠م)، ص١٨، مرجع سابق. وانظر أيضاً: تاريخ الإسلام وحياة العرب في أمبراطورية كانم ـ برنو، د/ إبراهيم صالح الحسني النوي، ص٥٤، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣) انظر: خارطة رقم: ( ) تبيِّن لك مراحل توسع مملكة في المنطقة.

(٤) انظر: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤م ـ ١٩٦٠م)، ص ١٥٤، مرجع سابق.

(٥) انظر: المرجع نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

تارة، والترهيب تارة أخرى؛ وذلك بتقديم الخدمات الإنسانية - كما يزعمون - من توزيع الغلال والحبوب، والآلات الزراعية، والأدوية، وغيرها من احتياجات الأهالي، ومنع من لم ينصع لأوامرهم وإرشاداتهم المبنية على مصالحهم الخاصة أولاً وآخراً باستغلال العوز والحاجة التي ألَمَّت بأهالي المنطقة، وقاموا بتشييد الكنائس والمدارس والمستوصفات والملاجىء النصرانية في الجنوب الوثني.

والجدير بالذكر بإنَّ رفع شعار (إنَّ عام ٢٠٠٠ ميلادي هو عام تنصير القارة الأفريقية) كان في عام ١٩٧٦م، ولكن قام البابا بتجديد هذا الشعار والتذكير به أثناء زيارته لأفريقيا.

وكما ازداد هذا النشاط التنصيري المكثف المركّز المدروس مسبقاً بخطط شتى ووسائل جمَّة وأساليب متنوعة في تشاد إبّان عهد الرئيس (إدريس ديبي) الذي طبق مبدأ الديمقراطية الغربية في البلاد، وفتح مجال تصاريح العمل للحركات التنصيرية وغيرها على مصراعيه؛ مما حدا بهذه الجمعيات إلى استغلال هذه الفرصة الذهبية أيّما استغلال، وإن كان هذا النشاط للجمعيات التنصيرية في تشاد قائماً في وقت مبكر جداً؛ وذلك منذ دخول المستعمر الفرنسي الذي قدم تسهيلات عظيمة لهذه الجمعيات، بل حمايتها من أي خطر يمكن أن يصيبها، أو يعيق عملها، أو يحدّ من نشاطها في البلاد، لكن لم تجد مثل هذه الفرصة السانحة في الوقت الحالي في تاريخها السابق في تشاد؛ حيث اتسع نشاطها كمّاً وكيفاً حتى وصل إلى أماكن لم تكن تحلم بالوصول إليها لولا هذه الفرصة المذكورة آنفاً، لقد وصلت هذه الجمعيات إلى أقصى الشمال والشرق والغرب، وجابت القرى النائية، فضلاً عن المدن الكبيرة، وهذه المناطق التي تعتبر أماكن إسلامية بحتة دخلتها بكل سهولة ويسر، بل دخلت بعض بيوت المسلمين للدعوة إلى النصرانية، وقامت مجموعات كبيرة من المنصِّرين بالانتشار في كافة مناطق البلاد مع التركيز على المناطق التي يقطنها المسلمون بغية تنصيرهم، أو التشكيك في دينهم، أو تشويهه لهم ذلك في عام ٢٠٠٠م، مع رفعهم شعار: «انتهاء دين محمد وبدء دين عيسى» - على حسب زعمهم - ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

دوافع دخول المستعمر الفرنسي إلى منطقة تشاد، والآثار التي تركها:

هناك عدة دوافع جعلت الدول الاستعمارية عموماً تتسابق إلى القارة الأفريقية في القرن التاسع عشر لبسط نفوذها على أكبر مساحة ممكنة فيها، وأشير هنا إلى أهمِّ الأمور التي دفعت فرنسا لاحتلال منطقة تشاد:

دوافع اقتصادية:

ففي القرن التاسع عشر الميلادي دخلت أوروبا في مرحلة تاريخية جديدة، وهي الاهتمام بالصناعة والتنمية الاقتصادية، فشهدت الأمم الأوروبية ثورة صناعية نمت فيها الاحتكارات الرأسمالية نمواً مطرداً عالمياً في كلٍ من فرنسا وألمانيا وإنجلترا؛ ونتيجة لهذا التطور الصناعي أوجدت حوافز قوية للتسابق والتنافس نحو هذه القارة الأفريقية من أجل

الحصول على المواد الخام، وكذلك على أسواق جديدة خارج أوروبا لتصريف منتجاتها، وتوفير الأيدي العاملة بأثمان رخيصة[١].

وهذا ما فعلته فرنسا بالفعل في دولة تشاد بعد احتلالها؛ حيث فرضت على الفلاحين أن يقللوا من زراعة المحاصيل التي لا تخدم مصالحها، وفي المقابل أن يوسعوا من دائرة زراعة القطن على حساب المنتجات الأخرى التي كان السكان بأمسِّ الحاجة إليها كالدخن، والذرة، والفول، وغيرها من المنتجات الاستهلاكية، كما أنَّ فرنسا تحتكر تصدير القطن إليها، ولا يحق لتشاد أن تصدِّر إلى أي بلد آخر؛ لأنَّها هي التي أمرت بزراعته في الأراضي التشادية، وفعلاً قد تمَّت زراعة القطن لأول مرة في عام ١٩٢٨م بتوجيهات فرنسية بغية إمداد مصانع النسيج بالمواد الخام، وفرضت الإدارة الاستعمارية على الفلاحين ذلك دون مراعاة لحاجة السكان من المؤن الغذائية، مع أنَّ الفلاح التقليدي لم يستفد مادياً من زراعة القطن لقلة الأرباح، وقد يكون مديوناً أحياناً[٢].

ب ـ الدوافع الدينية:

لا شك أنَّ الصراع بين الإسلام والقوى المعادية للإسلام قائم منذ فجر الإسلام، وسيبقى إلى قيام الساعة، فرضى فرنسا النصرانية الصليبية عن الشعب التشادي المسلم لا يتمُّ إلاَّ بطمس معالم الثقافة الإسلامية في البلاد، وبتخلي المسلمين عن كل مظهر من المظاهر الإسلامية، واتباع دينها المنحرف وثقافتها المنحلة مصداقاً لقول الله ـ تعالى ـ : ﴿ وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ١٢٠].

فأول ما حطت فرنسا أقدامها في أوبانجي (جمهورية أفريقيا الوسطى حالياً)، وأنشأت مركزاً لها في «كارنو» عام ١٨٩١م[٣]، شعرت بخطورة الإسلام المنتشر في منطقة تشاد وأنَّ هذا الانتشار يهدد مصالحها في المنطقة، وبخاصة بعد تحركات (رابح بن فضل الله الزبير) في المنطقة، وانتصاره على مملكة باقرمي ومملكة كانم ـ برنو، وبسط نفوذه على هاتين المملكتين، وبدئه التحكيم بالشريعة الإسلامية؛ حيث جعل القضاء في إدارته يتولاه الفقهاء بتعيين من رؤساء المقاطعات، ويتمُّ الحكم بالإعدام على كل من يرتكب جريمة القتل، وتقطع يد السارق، ويجلد شارب الخمر والزاني[٤] إذا كان غير محصن؛ فجنَّ جنون فرنسا، فأخذت تمدُّ نفوذها نحو: (بحيرة تشاد) لقطع الطريق على قوات (رابح) من بسط نفوذها على كافة الأراضي التشادية من جهة ولتربط بين مستعمرتها من جهة أخرى[٥].

ومما يدل على أنَّ الاحتلال كان بدافع ديني ما قامت به فرنسا في منطقة تشاد من اصطحابها للجمعيات الكنسية، والسماح لها ببناء الكنائس

(١) انظر: الثقافة الإسلامية وتحديات العصر، د/شوكت محمد عليان، ص٥٠٠، وما بعدها، دار الرشيد للنشر والتوزيع ـ الرياض ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ط ١.

(٢) انظر: أهمية موقع الجغرافي وعلاقته بالتطور والاستقرار السياسي في دولة تشاد، ص ٨٥، مرجع سابق.

(٣) انظر: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ ـ ١٩٦٠م)، ص ١٢٧ ـ ١٣٢، مرجع سابق.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص١٢٧

(٥) انظر: المصدر نفسه، ص٣٥

والمدارس الكنسية في المنطقة، بل دعمها بالمال اللازم وحمايتها من كل المخاطر، وتذليل العقبات والصعوبات التي تقف أمامها بغية إدخال عدد كبير من أفراد هذا الشعب في الديانة النصرانية، وخاصة إدخال هؤلاء الوثنيين الذين يقطنون في جنوب البلاد، ولذا نجد جلَّ تركيزها في المنطقة الجنوبية، وفي المقابل محاربة الإسلام ولغته وثقافته بكل الوسائل المتاحة لها، وهذا ما أكده (جان كلود لتز) بقوله: (إنَّ الهدف الأساسي لفرنسا هو إزالة جميع المؤسسات التي هدفها الأساسي نشر الإسلام والثقافة العربية لكي تحل محلها مؤسسات أخرى فرنسية تتولى نشر المسيحية والثقافة الفرنسية، وخاصة في المناطق المجاورة لبحيرة تشاد معقل الإسلام)[1].

ج ـ دوافع استراتيجية لفرنسا:

من الممكن تقسيم هذه الدوافع إلى النقاط التالية:

١ ـ ظروف فرنسا الداخلية:

فرنسا بعد هزيمتها في الحرب الألمانية الفرنسية سنة ١٨٧٠م أصبحت أوضاعها الداخلية صعبة للغاية؛ فبدأت فرنسا تفكر في تغيير مخططها العسكري، وذلك باحتلال أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية، ومن ثمَّ تحويل أنظار الشعب الفرنسي عن الأوضاع الداخلية الرديئة، وصرف النظر عن الاهتمامات الداخلية إلى الأوضاع الاستعمارية في القارة الأفريقية؛ وبذلك تتمكن فرنسا من نقل تلك الاهتمامات الداخلية للشعب الفرنسي من القارة الأوروبية إلى القارة الأفريقية بعيداً عنها لتنسى الأمة الفرنسية مشاكلها وآلامها التي نتجت عن هزيمة فرنسا في حربها مع ألمانيا عام ١٨٧٠م.

٢ ـ أهمية المنطقة لفرنسا:

من الأمور التي دفعت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى التوغل في القارة الأفريقية الدوافع الاستراتيجية؛ حيث إن الحرب القائمة بين الدول الاستعمارية ذاتها ووضعها السياسي دفعتها إلى أن تفكر في الأماكن الخالية بعيداً عن أنظار الدول الأخرى المنافسة لها، واحتلال مراكز هامة في الكرة الأرضية ومن ضمن ما اختارت القارة الأفريقية، ولمَّا كان لمنطقة تشاد ميزة خاصة في القارة؛ حيث إنَّها تقع في وسط القارة، مما دفع فرنسا إلى احتلال منطقة استراتيجية من جميع النواحي، وخاصة من الناحية العسكرية؛ فمن الناحية العسكرية وجود سلسلة جبال تبستي في الشمال التي ترتفع بعض أجزائها إلى ٣٤١٥م[2]، وسلسلة جبال إنيدي ومرتفعات ودَّاي وملحقاتها. وبالإضافة إلى الصحراء الشاسعة التي ما زالت فرنسا تجرب فيها أسلحتها وتدرب فيها جنودها، وحتى يومنا هذا هناك قوات فرنسية مرابطة في (جمهورية تشاد) بحجة تدريب القوات المسلحة التشادية والدفاع عن دولة تشاد من التدخلات الخارجية، ولكن في حقيقة الأمر تقوم فرنسا بتدريب قواتها على كل سلاح جديد تحصل عليه، واختبار مداه وفاعليته في هذه الصحراء الشاسعة.

والتغلغل الفرنسي في دولة تشاد مر بمرحلتين هامتين، وهما:

(١) مجلة الثقافة العربية، ص٥١ ـ ٥٢، العدد (٧)، بتاريخ ١٢/١٤٠٠هـ ـ ٧/١٩٩٠م.

(٢) تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤م ـ ١٩٦٠م)، مرجع سابق.

المرحلة الأولى: مرحلة الاستطلاع الأوروبي للمنطقة:

هذه المرحلة تسميها الدول المُسْتَعْمِرَة «بحركة الكشوف الجغرافية»[١]، وهي في الحقيقة طلائع الاستعمار كما سمَّاها الدكتور/ محمد صالح أيوب بقوله: (فإنَّنا نطلق على هذه الشريحة الأوروبية التي قامت بهذا الدور في وسط أفريقيا اسم الاستطلاع الأوروبي، ويصدق عليهم هذا الاسم تماماً وخاصة بالمعنى العسكري بدليل أن أغلبهم كان ضابطاً كبيراً في بلاده؛ حيث نجد أسماء مثل: «العقيد كلابرتون»، و«الكابتن دونهام»، و «الضابط البحري براز»، وإن كانوا يعملون في وسط أفريقيا باسم الجمعيات الجغرافية الفرنسية أو الإنجليزية أو البلجيكية)[٢].

وهذه الطلائع قامت بمهمتها قادمة من جهات عديدة وخاصة من الشمال ومن الشرق والغرب؛ فمن الشمال نجد البعثة البريطانية، ففي سنة ١٨٢٥م عبر صحراء طرابلس كل من (كلابرتون، ودونهام، وأودني)، ووصلوا إلى بحيرة تشاد ونهر شاري، وجاءت بعده بعثة (ريتشاردستون) و (بارث) سنة ١٨٤٥م؛ فقد توزعت هذه البعثة إلى فرقتين: أحداهما بقيادة «ريتشاردستون»، واتجه شرقاً من طرابلس، والفريق الآخر بقيادة «بارث» الألماني، واتجه إلى الغرب، ووصل (ريتشاردستون) إلى بحيرة تشاد، ولكنه مات ودفن على شواطئها، وواصل (بارث) دراسة البحيرة ونهر شاري ـ كما يزعم ـ حتى التقى مع (فوجل) الذي كان يقوم هو الآخر باستطلاعاته حول منطقة وسط أفريقيا حتى وصل إلى منطقة «ودَّاي»، حيث قتل فوجل هناك عام: (١٨٥٦م) أمَّا (بارث) فقد اكتفى بما جمعه من معلومات حول بحيرة «تشاد» ومنابعها الأساسية وحياة سكانها ونظامهم السياسي وتركيبتهم الاجتماعية، ونشر هذه المعلومات كلها بعد عودته إلى بريطانيا عن طريق طرابلس، وكان لكتاباته أكبر الأثر في تعريف أوروبا بوسط أفريقيا وما يتميز به من خيرات[٣].

فقامت فرنسا بإرسال مجموعة من رجالها لغرض الاستطلاع وجمع معلومات عن المنطقة، فأول من وصل من رجال الاستطلاع الفرنسي إلى هذه المنطقة هو (بول كرامبيل) الذي وصل إلى منطقة تشاد في ٢٤/ ٤ / ١٨٩١م قادماً من وسط أفريقيا الوسطى؛ حيث كان ينوي الوصول إلى مملكة (ودَّاي)، ولكنه لم يتمكن من الوصول إليها؛ حيث قتل هناك مع بعض مرافقيه على يد القوات التشادية التابعة لملكة (ودَّاي)[٤].

وعلى كل حال فإنَّ المستعمر الفرنسي استفاد من الكم الهائل من المعلومات التي حصل عليها عن المنطقة عندما تمكن رجال الاستطلاع الأوروبي من

(١) انظر: حقائق تاريخية عن العرب والإسلام في أفريقيا الشرقية، محمد أحمد مشهور الحداد، ص ٤١ ـ ٤٢، دار الفتح، بيروت ـ لبنان ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٨٠م.

(٢) امتداد الحضارة الإسلامية نحو بحيرة تشاد، ص ٤١، مخطوط، مرجع سابق.

(٣) انظر: تشاد من الإستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ ـ ١٩٦٠م)، ص ٢٦، مرجع سابق.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١١٩.

بلوغ بحيرة تشاد، ونشروا نتائج استطلاعتهم في القارة الأفريقية، فحصلت فرنسا على معلومات كافية عن المنطقة من تصور كامل وشامل عن البحيرات والسهول والمنخفضات والهضبات والصحاري، وعن موارد البلاد الاقتصادية، وكل ذلك مهَّد الطريق أمام فرنسا لاحتلال دولة تشاد.

المرحلة الثانية: مرحلة التغلغل العسكري في المنطقة:

فمما سبق بيانه في النقاط السابقة يتضح أنَّ العوامل التي ساعدت فرنسا على احتلال دولة تشاد تتلخص فيما يلي:

١ ـ الحملات الاستطلاعية التي تمكنت من جمع المعلومات الدقيقة على المنطقة.

٢ ـ الحروب القائمة بين الممالك الإسلامية لفترة طويلة.

٣ ـ استنجاد بعض الممالك الإسلامية بالقوات الفرنسية طلباً للحماية من هجمات رابح الزبير.

على الرغم من الجهود المبعثرة في جبهات القتال المختلفة بسبب التناحر التي كانت بين الممالك الإسلامية وقوات (رابح) ظل التشاديون يقاومون التغلغل الفرنسي في البلاد، ولا يفهم من هذه العوامل أن الشعب التشادي قد استسلم استسلاماً نهائياً للمستعمر؛ حيث سجل التاريخ بأنَّه قاوم بقدر ما يستطيع إلاَّ أنَّ الكفَّة غير المتوازنة بين قوة فرنسا والشعب التشادي مكنت من نجاح المستعمر في نهاية الجولة حتى استطاع السيطرة عليها كاملة في عام١٩٢٠م، ومن ثمَّ تحولت منطقة تشاد إلى مستعمرة من المستعمرات الفرنسية رسمياً إثر مرسوم ١٧/٣/١٩٢٠م[١].

وهكذا تناثرت أشلاء الممالك الإسلامية القوية في المنطقة، وتحقق لفرنسا ما أرادت من استعمار دولة تشاد وشعبها المسلم.

أمَّا الاستقلال:

فمنذ أن حطَّ المستعمر الفرنسي أقدامه في المنطقة والقبائل التشادية المسلمة تقوم بثورات متتابعة ضدَّ المستعمر مدافعة عن أرضها وثقافتها الإسلامية وهويتها وتراثها، وبذلت في سبيل الحفاظ عليها الغالي والنفيس، فدافعت عن تلك الثروة الإسلامية بأرواحها ودمائها؛ فمذبحة «كُبْكُبْ» وحرق قرى[٢] بأكملها لأكبر شاهد على ذلك.

ويقول الباحث/ محمد شريف جاك وفي هذا الشأن: (يظهر أنَّ أول دولة رفعت علم فرنسا الحرة بعد أن احتلتها ألمانيا كانت تشاد، وذلك في ٢١/٨/١٩٤٠م، وبعدها (برازافيل) في ٢٨/٨/١٩٤٠م، وفي٣٠/٨/١٩٤٠م رفعها أوبانجي (أفريقيا الوسطى حالياً)؛ وبذلك وقفت دولة تشاد ومعها أفريقيا الاستوائية الفرنسية إلى جانب فرنسا في محنتها)[٣].

وقد تمثل وقوف تشاد بجانب فرنسا في تقديم الدعم العسكري؛ حيث أصبحت منطقة تشاد مركزاً

(١) انظر: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤م ـ ١٩٦٠م)، ص ١٥٤، مرجع سابق.

(٢) وكانت هذه القرى في محافظة «كانم»، وكان السبب في حرق القرى مقتل جندي فرنسي على يد أحد القرويين، وبحثاً عن هذا الشخص تحرق كل القرية، ثمَّ ينتظر من يخرج منها ليقبض عليه، أو يقتل إن حاول الفرار.

(٣) العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان في الفترة ما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٩٢م، ص١٢٠، مرجع سابق.

هاماً للقوات الفرنسية في حربها ضد ألمانيا، فقد انطلق منها عدة حملات عسكرية اشتركت في الحرب.

ليس هذا فحسب بل قدمت دولة تشاد لفرنسا شعبها وأبناءها للقتال ضد ألمانيا بجانب فرنسا، حيث جنَّدت آلاف التشاديين لها (قدَّرت بثلاثة عشر لواء من المشاة)، وشاركوا في الحرب إلى أن تحررت فرنسا من احتلال ألمانيا في عام١٩٤٣م[١]، فعندئذ عقد الجنرال (ديجول) مؤتمراً صرح فيه بأنَّه سيكافئ سكان المستعمرات بالمساواة في الحقوق السياسية وإلغاء الاحتكارات الاقتصادية، وبهذا التصريح قد نكص الجنرال (ديجول) عن وعده وتعهده الذي وعد به الأفريقيين في أثناء محنته بأنَّه سيكافئهم بالاستقلال، وتمخض عن هذا المؤتمر نتائج نجملها في الآتي:

١ ـ تكوين اتحادات مع المستعمرات.

٢ ـ المساواة بين الفرنسيين والأفريقيين داخل الاتحاد الفرنسي.

٣ ـ تطبيق مبدأ الاقتراع العام على الأفريقيين.

٤ ـ أن تكون المجالس الأفريقية ذات سلطة حقيقية في التشريع.

٥ ـ إلغاء نظام سيطرة شركات الاحتكار ورأس المال على اقتصاد البلاد الأفريقية[٢].

وبعد المقاومة الطويلة والمريرة من قِبَل الشعب التشادي في سبيل الحفاظ على هويته وتراثه الإسلامي أظهرت فرنسا أنَّها ترغب في إعطاء الشعب التشادي استقلاله، فاختارت فرنسا عناصر وثنية للقيام بالحكم الصوري للشعب التشادي الذي يمثل وجهة النظر الفرنسية؛ وبذلك يمكن القول بأن فرنسا خدعت الشعب التشادي بهذه الصورة التي تخفي وراءها مخالب الاستعمار، حيث أعطت وعداً بالاستقلال غير أنَّ هذا الوعد نفذ بصورة عكسية ضد مصالح الشعب التشادي، وأخضعتهم للاستعمار بصورة أخرى، وكان هذا الاستقلال ـ المزعوم ـ في ١١/٨/١٩٦٠م، وبذلك أصبحت تشاد من الدول المستقلة إسمياً، وبقيت مظاهر الاستعمار فيها حتى اليوم، ولم تشعر يوماً بأنَّها استقلت فعلاً، وتخلصت من تبعيتها لفرنسا، وتظهر مظاهر الاستعمار في دولة تشاد من خلال النقاط التالية:

١ ـ قيام الحكومة الفرنسية باختيار حكومة محلية من الوثنيين.

٢ ـ احتكار الامتيازات التجارية للشركات الفرنسية وحدها دون مشاركة الشركات الوطنية.

٣ ـ حصر تصدير المنتجات التشادية ـ خاصة القطن ـ إلى فرنسا فقط.

٤ ـ فرض اللغة الفرنسية وثقافتها على الشعب التشادي.

٥ ـ التدخل في شؤون الدولة، وفرض سياساتها في جميع المجالات.

فإنَّ هذه النقاط الخمس التي أشرت إليها تظهر في حقيقة الأمر صور الاستغلال الفرنسي لدولة تشاد، ولا تظهر فيها صورة الاستقلال بأي حال.

● آثار المستعمر الفرنسي في تشاد:

ويظهر أنَّ المستعمر الفرنسي عقبة من عقبات الدعوة الإسلامية في دولة تشاد في شتى المجالات، ويتجلى ذلك من خلال آثاره بشكل واضح في الجوانب التالية:

(١) المرجع نفسه، ص ١٢٠.

(٢) انظر: تشاد من الاستعمار إلى الاستقلال (١٨٩٤ ـ ١٩٦٠م)، ص ١٩٥، مرجع سابق.

١ ـ الآثار في الجانب السياسي:

تقوم سياسات المستعمر في الدول المستعمرة على الهيمنة السياسية للشعوب المستعمرة، حيث يكون المستعمرون هم المسيطرون على مقاليد الأمور؛ مما يمكنهم من السيطرة الكاملة على البلاد، وبذلك يكونون مطلعين على جميع خبايا البلاد وخفاياها، كما يتمكنون من معرفة التركيبة الاجتماعية للشعوب؛ فيتعرفون على مواطن القيادة والزعامة فيه، وبناءً على ذلك يقومون باختيار الفئة التي يعتمدون عليها اختياراً دقيقاً؛ فيقومون بإعدادها وتنشئتها تنشئة خاصة؛ مما يجعلها ترتدي ملابس المستعمرين في ثياب وطنية، فهذه السياسة التي رسمها المستعمر أدت إلى تمكين فئة دون الأخرى في تسلُّمها مقاليد الأمور؛ فكانت هذه الفئة هي الخادم المطيع لسيده، وهي رهن الإشارة لتنفيذ مخططات فرنسا.

من جانب آخر فقد ربط المستعمر الفرنسي البلاد في فلكه، وصارت من الدول الناطقة باللغة الفرنسية، وتقوم سياسة هذا البلاد على الموالاة المطلقة لفرنسا والتبعية العمياء لها؛ مما جعل فرنسا تتدخل تدخلاً مباشراً في السياسات الداخلية للبلاد فضلاً عن تدخلها في السياسات الخارجية ـ فنجد أنَّ فرنسا كانت لها أيادٍ مباشرة في جميع أحداث البلاد السياسية الكبيرة والصغيرة؛ حيث إنَّها ساهمت في جميع الانقلابات العسكرية التي حدثت في البلاد، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، كما أنَّ فرنسا عمدت إلى غرس فتنة داخلية في تشاد؛ حيث لجأت إلى إيجاد مشكلة دائمة مع بعض الدول المجاورة مثل المشكلة الحدودية مع ليبيا فيما يعرف بأقليم «أوزو»[١]، وقد تطورت هذه المشكلة في الفترة السابقة حتى بلغت حدَّ المواجهة العسكرية بين البلدين بتحريض مباشر من فرنسا[٢] التي كانت ولا تزال تقف وراء كل الصراعات والحروب التي حدثت في البلاد؛ وذلك عن طريق تربية الأفراد الموالين لها في كل تنظيم (تنظيم الجيش ـ توجيه السياسة العامة).

٢ ـ الآثار في الجانب التعليمي:

إنَّ الاستعمار سعى إلى فرض الثقافة الفرنسية على البلاد، وحاول إغراء الشعب للاقتناع بالأخذ بها؛ حيث قصر الوظائف الإدارية والمراكز القيادية في البلاد على مَنْ تشرَّب بثقافته وتكلَّم بلسانه[٣]، وحتى يقابل هذا التوجه بوسيلة فعَّالة في تحقيق الهدف فقد أسس التعليم ونظامه ومناهجه على النسق الفرنسي، ووضعه على مبادئه وثقافته، وأفرغ البلاد من نظامها التعليمي السابق القائم على أساس الإسلام واللغة العربية[٤]، كما عمل على محاصرة التعليم الإسلامي المتمثل في المعاهد الأهلية الدينية؛ وذلك عن طريق تشويه صورته وصورة مدرسيه وطلابه في المجتمع.

ومع ذلك فإن معظم أبناء المسلمين لا يجدون الفرص التعليمية للأسباب الآتية:

(١) انظر: العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان من الفترة ما بين ١٩٦٠م ـ ١٩٩٠م، ص ٣٣٤، مرجع سابق.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ص ٣٣٣.

(٣) مقابلة شخصية شارك فيها كل من الصحفي/ عبدالله عيسى محمد والصحفي/ يوسف محمد زين، بتاريخ: ١٤١٦/٤/٨هـ ـ ١٩٩٥/٩/٣م في العاصمة «أنجمينا» في منزل إبراهيم آدم صالح، بحي قوجي.

(٤) مقابلة السابقة نفسها.

١ ـ الفقر الذي يعمُّ الغالبية.

٢ ـ عدم اهتمام الحكومة بأبناء المسلمين.

٣ ـ عدم انتشار المدارس في الأماكن التي يقطنها المسلمون.

٤ ـ حصر المنح الدراسية على النصارى والوثنيين.

٣ ـ الآثار في الجانب الاقتصادي:

كانت أهداف المستعمر الأساسية هي البحث عن الموارد الاقتصادية والمالية التي تمدُّ مصانعه التنموية التي أنشأها في عهد الثورة الصناعية التي قامت في فرنسا؛ لذلك كان طبيعياً أن يركز المستعمر في البلاد المستعمرة على مصادر تلك الموارد وعلى الموارد التي توفر له بأزهد التكاليف، فوجد المستعمرون غايتهم في الدول الأفريقية الغنية بمواردها البشرية والطبيعية المتمثلة في خصوبة التربة ووفرة المياه، فركزوا جلَّ جهدهم على استنزاف موارد تلك الدول ليمدُّوا بها مصانعهم ـ كما سبق ذكره ـ، وسياسة المستعمر الفرنسي الاقتصادية لم تكن بدعاً من المستعمرين، بل كان المستعمر الفرنسي أحد أئمتهم في وضع السياسة الاستنزافية لموارد البلاد المستعمرة، فنجد أنَّه قد ركز في نشاطه الاقتصادي في البلاد على الزراعة، بل اقتصر على زراعة ما تحتاجه مصانعه فقط دون مراعاة لحاجة البلاد التي يستعمرها، كذلك أنَّه سعى إلى ربط دولة تشاد اقتصادياً به؛ وذلك عن طريق ربط عملة البلاد بالفرنك الفرنسي؛ مما جعل الدولة دائرة في فك الاقتصاد الفرنسي في تبعية ذليلة[١]، ومن سياسات فرنسا الاقتصادية الخبيثة أنَّها مكَّنت لشركاتها فجعلتها تحتكر النشاط الاقتصادي في البلاد لا سيما في مجال التصدير؛ حيث تستغل الجو الخالي من المنافسة في تبخيس قيمة موارد البلاد واستغلالها بصورة مواد خام وشرائها بقيمة زهيدة.

٤ ـ الآثار في الجانب الاجتماعي:

لقد ترك الاستعمار الفرنسي آثاراً اجتماعية خطيرة على المجتمع التشادي؛ حيث أخذ بسياسة تذويب المجتمع التشادي، وعمل جاهداً على أن يتقمص ذلك المجتمع الشخصية الفرنسية، وأن يجعلها مثلاً أو نموذجاً يقتدى به في كل شؤونه العامة والخاصة؛ وبذلك فقد أثر المستعمر الفرنسي على عامة الشعب التشادي في جميع النواحي الأخلاقية؛ ففي الناحية الأخلاقية عمد الفرنسيون إلى كسر الوازع الأخلاقي والديني في نفوس التشاديين المسلمين، وبذلك أصبحوا يجترئون على حدود الله ـ تعالى ـ، ويهتكون أعراض إخوانهم المسلمين؛ فانتشر فيهم شرب الخمور وممارسة الرذيلة، وتناول المخدرات بجميع أنواعها، وكل ذلك نتيجة مباشرة من بث سموم الفساد التي تحطم العقيدة والأخلاق السامية في نفوس أفراد المجتمع بإنشاء بيوت الفجور والملاهي للناشئة، وترويج الأفلام الخليعة الماجنة والصور العارية والداعية للانحلال والسفور، والاختلاط بين الجنسين في جميع المجالات وخاصة في المدارس الفرنسية، وتشجيع كل ما يساعد على إفساد القيم، أو تشجيع المجتمع على إفساد أخلاقه الإسلامية الموروثة عن الآباء والأجداد، وتحطيم ثقافته وحضارته وعاداته وتقاليده الإسلامية مستغلاً الفراغ الذي أصبح سمة

(١) انظر: دوافع الاستعمار الاقتصادية، من هذا البحث.

للجيل الناشئ المسلم، يقول الشيخ/ محمود شاكر: (فقد ساهم الفرنسيون في نشر المخدرات والخمور، وشجعوا الحفلات الخلاعية ونشر الصور العارية والأفلام الموجهة، وهذا كله يدعو إلى التحرر من الدين)[١].

أمَّا المستقبل المنظور لجمهورية تشاد - حسب وجهة نظري القاصر - فستصبح لها شأن عظيم - إن شاء الله - خلال السنوات القادمة سواء كان من الناحية الدينية، أم الاقتصادية، أم السياسية؛ وذلك لما لهذه المنطقة من مميزات تجعلها حقيقة بذلك، ومن أبرز تلك المميزات ما يلي:

سبق الإسلام وتأصله في المنطقة:

لقد كان الإسلام أول دين سماوي يدخل المنطقة؛ حيث وصل إلى منطقة تشاد في القرن الأول الهجري (السابع الميلادي)[٢]، واعتنق السكان الدين الإسلامي، وانتشر في كافة الأراضي التشادية على فترات متقاربة ما عدا الإقاليم الجنوبية التي بقيت على الوثنية حتى بدأ انتشار الإسلام فيها في الآونة الأخيرة بفضل الله - تعالى -، ثمَّ بفضل الجهود الجبَّارة التي بذلت هناك، مع أنَّ الحركات التنصيرية وصلت إلى جمهورية تشاد برفقة المستعمر منذ عام ١٩٢٣م إلاَّ أنَّها لم تنجح في إدخال الوثنيين في الديانة النصرانية إلاَّ عدداً قليلاً بالنظر إلى جهودها المبذولة المتواصلة ليلاً ونهاراً.

انتشار الثقافة الإسلامية:

قامت ثلاث ممالك إسلامية قوية في المنطقة، اعتنق ملوكها الإسلام، وتبنَّوا عملية نشر الإسلام ودعوة الناس إليه منذ وقت مبكر جداً؛ مما ساعد في انتشار الثقافة الإسلامية بشكل واسع في جميع أرجاء البلاد ما عدا الجنوب الوثني، إلاَّ أنَّ هناك تنافساً شديداً في الوقت الحاضر بين الثقافة الإسلامية المتأصلة والثقافة الفرنسية الدخيلة على البلاد المتمثلة في المحاولات العديدة للغزو الثقافي الغربي بشتى الوسائل وبجميع الأشكال، ومع ذلك كله استطاعت الثقافة الإسلامية أن تحافظ على انتشارها الواسع في كافة الأراضي التشادية حتى أصبحت اللغة العربية هي اللغة الوحيدة التي تعتبر لغة التخاطب والتفاهم بين القبائل التشادية المختلفة الأجناس والأعراف، سواء كان في أوساط المتعلمين أم غيرهم على حد سواء.

٣ - التحولات الأخيرة للدعوة الإسلامية كماً وكيفاً (خاصة في الجنوب الوثني):

إنَّ نشاط الدعوة الإسلامية في جمهورية تشاد ممثلاً في جهود الجماعات الإسلامية[٣]، أو الأفراد العاملين في حقل الدعوة جهود مشكورة، ومع ما تحُفُّه جملة من المخاطر والتحديات في الوقت الذي تشهد فيه الدعوة نمواً وامتداداً طيباً يتمثل في العودة الصادقة إلى الله - تعالى - ومحاولة التخلص

(١) مواطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا (٦) تشاد، ص ٧٤، مرجع سابق.

(٢) انظر: الحديث عن تاريخ دخول الإسلام في المنطقة بالتفصيل من هذا البحث.

(٣) الجماعات الإسلامية الدعوية في تشاد تمثلت في الجماعة السلفية التي تعرف في تشاد باسم: (جماعة أنصار السنة المحمدية)، و (جماعة الدعوة أ وجماعة التبليغ)، أمَّا جماعة (الإخوان المسلمون) لا وجود لهم كتنظيم جماعي في تشاد وإن كان بعض الأفراد في كلا الجماعتين السابقتين يستحسن مبادئها وأفكارها.

من ربقة التبعية الغربية، وبث روح الاعتزاز بالدين وتبليغ الرسالة الخاتمة لمن لم يتذوقوا حلاوتها بعد.

وهذا الداعية (علي رمضان ناجل) الذي استطاع - بتوفيق الله - بنشاطه الفردي إدخال أربعة عشر (١٤) سلطاناً في الإسلام، وعلى رأس هؤلاء السلاطين (سلطان موسيقار) أعظم سلاطين الجنوب هيبة وقوة وسلطة، بل إن هذا السلطان أول من يسلم من قبيلة الغلافية التي جميعها على الوثنية والنصرانية، وبدخول هذا السلطان إلى حظيرة الإسلام انكسرت شوكة الكنيسة التي أنفقت الملايين خلال (٨٠) عاماً، وخسرت المنطقة بأسرها، بل خيبت آمال المنصرين الذين يأملون في تنصير أفراد هذه القبيلة منذ زمن بعيد على وجه الخصوص والجنوبيين جميعاً في عام ألفين.

● الحالة الاقتصادية:

فجمهورية تشاد تعتبر من الدول الفقيرة للغاية حسب التصنيف الدولي في السابق، ولكنها في الوقت الحالي في مرحلة جديدة من الحياة الاقتصادية، ومقبلة على نمو اقتصادي كبير، وربما تصبح تشاد في عام ٢٠٠٦م ثالث أهمِّ منطقة اقتصادية في أفريقيا حسب الدوائر الاقتصادية الأمريكية، وأمريكا الآن تسرع في استخراج البترول التشادي، وربما في المرحلة الثانية تقوم باستخراج اليورانيوم التشادي المدفون منذ قرون دون الاستفادة منه؛ بسبب سياسات المستعمر الفرنسي لاستغلال الفقر والحاجة في أعمالهم الاستعمارية أو التنصيرية، وها هو (بابا الفاتيكان) يناشد أمريكا بعدم الإسراع في استخراج البترول التشادي، ويزعم بأنَّ لديه ضمانات كافية من عدم استخراج اليورانيوم التشادي، ويسوغ ذلك بقوله: «أن تشاد منطقة هامة... وهي مقبلة على مرحلة جديدة من الحياة الاقتصادية، وربما تصبح تشاد في عام ٢٠٠٦م ثالث أهمِّ منطقة اقتصادية في أفريقيا حسب الدوائر الاقتصادية الأمريكية، وإن كانت الجمهورية الفرنسية غير مشجعة هذا الاتجاه... ووسيلتنا إلى هذه المناطق الفقر والحاجة أرجو من الحكومة الأمريكية ألا تستعجل في استخراج البترول التشادي... وقد ننجز أهدافنا قبل الاستخراج، وعندئذ ثروة البلاد كلها تكون في خدمة ربنا المسيح»(١).

● الحالة السياسية:

لا شك من أن المسلمين هم أصحاب السياسة الفعلية منذ أمد بعيد؛ لأن دخول المسلمين حلبة المعترك السياسي بدأ قبل الاستقلال في عام١٩٦٠م؛ حيث إن أول حزب سياسي ظهر على الساحة التشادية برئاسة رجل مسلم وهو عربي؛ حيث كون حزبه في عام ١٩٤٥م تحت اسم: الاتحاد الديمقراطي التشادي (u.d.t)، وفي عام ١٩٥٢م ظهر حزب آخر برئاسة مسلم وهو: أحمد غلام الله تحت اسم: الحزب الاشتراكي التشادي المستقل (p.s.i.t)، وفي يوم ١٣/٣/١٩٥٩م شكل أحمد غلام الله حكومة جديدة في البلاد فأصبح أول رئيس للوزراء رجل مسلم (وكان رئيس الوزراء بمثابة رئيس الجمهورية)، كما بدأت جبهة التحرير الوطني التشادي (فرولينا - frolinat) كحزب سياسي سري داخل البلاد منذ عام ١٩٥٨م باسم الاتحاد الوطني التشادي (u.n.t) وأعضاء هذا الحزب هم الذين قادوا الثورة الإسلامية ورفع السلاح في وجه الحكومة النصرانية الظالمة التي كانت تمارس اضطهاد

(١) انظر: التنصير في تشاد، ص ٣٣، مرجع سابق، بشيء من التصرف.

المسلمين[١] بعد حلها للأحزاب كلها واعتقال رؤسائها وتطبيق مبدأ الحزب الواحد في تشاد، وفرض قانون الطوارىء في البلاد في عام ١٩٦٢م[٢] برئاسة فرنسوا تمبلباي النصراني، ثمَّ برئاسة الجنرال (فليبس مالوم)، ودامت هذه الحكومة النصرانية العميلة لفرنسا قرابة (١٨) عاماً حتى أطيح بها في معركة مع الرئيس السابق/حسين هبري عام ١٩٧٨م، ومن ثمَّ آل الحكم إلى المسلمين، ولكنهم تنازعوا فيها فنشبت بينهم حروب دامية تحولت إلى حروب أهلية قبلية دمرت البلاد والعباد، وحتى اليوم يعاني الشعب التشادي بأسره من آثار تلك الحروب.

ومع هذا كله فإنَّ زمام الأمور في البلد بيد المسلمين، ويصعب التكهن بنزعها منهم في الوقت الحاضر والمستقبل القريب، وإن كان المستعمر الفرنسي يسعى حثيثاً في تولية رجل نصراني زمام الأمور في البلاد؛ لأن الرئيس الحالي طبق الديمقراطية نوعاً ما؛ مما أتاح الفرصة للمسلمين لممارسة السياسة من خلال تكوين أحزاب كثيرة، وقد بلغت الأحزاب التي يترأسها المسلمون قرابة (٣٧) حزباً، كلها تكونت من عام١٩٩٢م إلى عام١٩٩٧م[٣]، وهي في ازدياد يوماً بعد يوم.

• الحالة التعليمية:

مع ما سبق ذكره من الآثار التعليمية للمستعمر الفرنسي في البلاد فإننا نستطيع أن نقول: أن التعليم الإسلامي في تشاد أخذ ينمو نحو الأفضل؛ بسبب إنشاء مدارس إسلامية أهلية والخلوات القرآنية الكثيرة في كثير من المناطق التشادية، ودخل التعليم مرحلة جديدة بعد تأسيس جامعة الملك فيصل ـ يرحمه الله ـ[٤].

لقد أنشئت جامعة الملك فيصل في سنة١٤١١هـ الموافق١٩٩١م على أساس أنَّها مؤسسة تعليمية إسلامية أهلية (ذات شخصية اعتبارية) لها استقلاليتها الإدارية والمالية وأنشطتها الأكاديمية والخيرية، ومر تأسيسها بمراحل عدة حتى وصلت إلى المرحلة الحالية.

إن طبيعة عمل الجامعة تجعل أنشطتها في نطاق نشر العلم، والثقافة الإسلامية، واللغة العربية بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، وهذا واضح من خلال أهداف الجامعة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال كلياتها ومناهجها وخططها المستقبلية؛ حيث تسعى في الدرجة الأولى إلى احتواء حملة الشهادات العربية لأجل انخراطهم في الإدارات الحكومية

(١) انظر: التضامن الديمقراطي ضرورة حتمية لبناء تشاد، آدم كردي شمس، ص ٥٣، ط ١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

(٢) انظر: تشاد والإسلام ومعركة التحديات، ص ٢٧٢، مرجع سابق. وانظر: التضامن الديمقراطي ضرورة حتمية لبناء تشاد، ص٤٠ ـ ٤٤، مرجع سابق.

(٣) انظر: الديمقراطية والتعداد الحزبية في تشاد، أحمد قاسم أحمد، ص ١٢٥ ـ ١٢٩، بحث مقدم إلى قسم الدراسات العليا بجامعة الملك فصل بتشاد، كلية الشارقة للتربية، لنيل درجة دبلوم الدرسات المعمقة في التاريخ والحديث والمعاصر، بحث غير منشور.

(٤) وسبب تسميتها باسم جامعة الملك فيصل فالقصد منه هو الامتداد الطبيعي لمركز الملك فيصل الإسلامي، وفي الوقت نفسه الاعتراف بالفضل والإحسان الذي قدمه الملك فيصل ـ يرحمه الله ـ للشعب التشادي لإنشائه ذلك المركز عام ١٩٧٤م. انظر: مجلة المستقبل الإسلامي، العدد (١١٧)، محرم ١٤٢٢هـ ـ إبريل ٢٠٠١م، ص,٢٠ وانظر: المجلة العربية، العدد (٢٤١) السنة (٢١)، صفر ١٤١٨هـ ـ يونيه/يوليو ١٩٩٧م، ص,٩٧ مقابلة أجرتها المجلة مع رئيس الجامعة أ. د/عبدالرحمن عمر الماحي.

والخدمة المدنية لتفعيل دور هؤلاء المثقفين بالثقافة العربية الإسلامية لاستعادة أمجاد الآباء والأجداد في هذه المنطقة الاستراتيجية من الناحية الجغرافية والعسكرية والاقتصادية؛ حيث إنها تتعرض لحملة شرسة من قِبَل الحملات التنصيرية التي تريد لها أن تذوب شخصيتها في الثقافة الفرنسية الغربية، وتنسى ماضيها الزاهر وحاضرها الزاخر[1].

فالجامعة إذن تحملت مسؤولية كبيرة في حجمها وتبعاتها، وأخذت على عاتقها أمانة تربية الأجيال الإسلامية لا في تشاد فحسب بل في القارة الأفريقية بأسرها بفتح مجال التعليم لأبناء القارة جميعاً، بغض النظر عن التيارت السياسية، أو الحدود الاصطناعية التي وضعها المستعمرون، أو الحواجز العرقية القبلية المقيتة والتي حاربها الإسلام منذ أربعة عشر (١٤) قرناً من الزمن.

فهذه خلاصة أبرز آثار هذه الجامعة المباركة:

١ ـ تأسيس الكليات التالية: اللغة العربية، وكلية الشارقة للتربية، وافتتاحها مركز المدينة المنورة للتدريب، وإنشائها قسم الدراسات العليا لمرحلتي الماجستير والدكتوراه.

٢ ـ استيعاب جملة من الطلبة من حملة الشهادات العربية من التشاديين، وغيرهم من الدول الأفريقية.

٣ ـ تخريج دفعات ممن تمَّ تأهيلهم لسد الفراغ الإداري والتعليمي.

٤ ـ نشر اللغة العربية والثقافة والحضارة الإسلامية في تشاد والدول الأفريقية المجاورة، وإعدادها جيلاً مستنيراً بالعقيدة الصحيحة والعلم النافع.

٥ ـ إحداث التوازن بين اللغة العربية واللغة الفرنسية في المجالين الإداري والتعليمي، وفي المؤسسات الحكومية المختلفة.

٦ ـ افتتاحها مستوصف التضامن الإسلامي، ومركز الخدمات الجامعية ليقدم خدماته الطبية لأساتذة الجامعة وموظفيها وطلابها وذويهم.

بالإضافة إلى افتتاحها في بداية عام ١٩٩٩م المكتبة المركزية للجامعة التي تبلغ مساحتها ثمانمائة وأربعين (٨٤٠) متراً مربعاً، وتعد الآن أكبر مكتبة علمية إسلامية في البلاد، وتحوي عشرين ألف (٢٠٠٠٠) كتاب ومرجع في مختلف التخصصات[2].

هذه لمحة بسيطة عن جمهورية تشاد من نواحٍ مختلفة في الماضي والحاضر والمستقبل.

ونسأل الله أن ينفع بها المسلمين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) انظر: المطوية التعريفية للجامعة التي أعدت من قبل إدارتها في عام ٢٠٠١م، ص ١ ـ ٣. وانظر: المجلة العربية، العدد (٢٤١) السنة (٢١)، صفر ١٤١٨هـ ـ يونيه/يوليو ١٩٩٧م، ص٩٧ ـ ٩٨, وانظر: مجلة المستقبل الإسلامي، العدد (١١٧)، محرم ١٤٢٢هـ ـ إبريل ٢٠٠١م، ص ٢٠ ـ ٢١. بالإضافة إلى حديث الدكتور عن الجامعة في لقائه مع الجالية التشادية في مدينةالرياض، في عام ٢٠٠٣م

(٢) انظر: مجلة المستقبل الإسلامي، العدد (١١٧)، محرم ١٤٢٢هـ ـ إبريل ٢٠٠١م، ص٢٠ ـ ٢١. وانظر: المجلة العربية، العدد (٢٤١) السنة (٢١)، صفر ١٤١٨هـ ـ يونيه/ يوليو ١٩٩٧م، ص ٩٧، مرجع سابق.

الثقافة الإسلامية في الحبشة والتحديات الموجهة إليها في القرن الرابع عشر الهجري

د. بيان صالح حسن(*)

اعتنى كثير من الباحثين بالدراسات الأفريقية، وسجلت عدد من الرسائل العلمية في مرحلتي الماجستير والدكتورة في عدد من الجامعات العربية والأفريقية والغربية.

وفي كل عدد من مجلة (قراءات أفريقية) نعرف ببعض الرسائل العلمية ليطلع الباحثون والمتابعون لشؤون القارة الأفريقية عليها.

رسالة ماجستير ـ للباحث عبد الله الخضر العروسي. قدمت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، قسم الثقافة الإسلامية بالرياض عام ١٤١٤هـ.

جاء هذا البحث المكون من: مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس، وملاحق في ٤٣٧ صفحة. وكعادة البحوث الجامعية حوت المقدمة، أهمية الموضوع، والدراسات السابقه، ومنهج البحث، وتقسيم الدراسة، والصعوبات التي واجهت الباحث، والشكر. وقد سلك الباحث المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي في كتابته للبحث، وذكر في مقدمته هذه بعض الصعوبات التي واجهته كقلة المادة العلمية التي تخدم بحثه، والوضع الأمني المضطرب الذي كان سائداً في الحبشة في أثناء بحثه الميداني. كما أن الدراسات السابقة التي اطلع عليها والتي عني بها الغربيون كانت تمجد الحضارة النصرانية في الحبشة، وتبرزها للوجود مع غض الطرف عن كل ما له علاقة بالإسلام والمسلمين.

ـ التمهيد ـ:

وضع الباحث ثلاثة تمهيدات لبحثه، ففي التمهيد الأول: عرف الثقافة الإسلامية لغة واصطلاحاً، واعتمد تعريفاً يخدم بحثه بحيث يتحدد مفهوم الثقافة في عنوان رسالته بـ «مقومات مسلمي الحبشة العامة بتفاعلاتها في الماضي والحاضر من دين ولغة وتاريخ وحضارة وقيم وأهداف مشتركة بصورة واعية هادفة» مع التركيز على أهم المقومات من خلال تشخيص الأوضاع العقدية والفكرية والأخلاقية والتربوية والتعليمية، وآثارها، ومعرفة التحديات التي واجهت تلك الأوضاع.

ثم اتجه إلى التعريف باسم «الحبشة» و«إثيوبيا» والجذور التاريخية لهذه التسمية، ويرى أن لا فرق بين الاسمين في إطلاقه على تلك البقعة المعروفة بهذا الاسم، إلا أنه اختار اسم «الحبشة» لعنوان بحثه لكونه أدق وأشمل في الدلالة على

(*) باحث إرتري ـ دكتوراه في علم الدعوة. جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

البلاد والشعوب التي تسكن هذه البقعة، وقد استثنى من بحثه كل من (إرتريا)[1] و (أوجادين) بالرغم من تبعيتهما رسمياً للإمبراطورية الإثيوبية خلال فترة بحثه؛ وذلك لوجود رسالة ماجستير أخرى تبحث عن الدعوة الإسلامية في (إرتريا)، ولكون البحث في منطقة (أوجادين) يحتاج إلى اللغة الصومالية التي لا يجيدها الباحث.

ثم قام بتعريف بعض المصطلحات التي وردت في بحثه كالتحديات، والغزو الفكري، والتغريب، والعلمانية، والاشتراكية... الخ.

أما في التمهيد الثاني: فأعطى لمحة جغرافية وتاريخية عن الحبشة التي بلغت أقصى توسع لها في عام ١٩٦٢م ١٣٨٢هـ عندما ضم (هيلي سلاسي) إرتريا رسمياً إلى إمبراطورية إثيوبيا لتمتد من ٣ إلى ١٨ درجة شمالاً ومن ٣٣ إلى ٤٨ درجة شرقاً.

ثم تحدث عن انتشار الإسلام في الحبشة، وتاريخ الثقافة الإسلامية فيها، وأبان أن دخول الإسلام إلى الحبشة تميز بسلوكه الطرق السلمية التي تمثلت في الهجرات والتجارة والدعوة، وأشهر الهجرات كانت تلك التي تمت في السنة الخامسة من البعثة النبوية حيث هاجر مجموعة من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ بأمر من النبي ﷺ بعد أن ضيقت عليهم قريش، وبقي الصحابة هناك قرابة خمسة عشر عاماً حتى عاد آخرهم في السنة السابعة للهجرة، وقد ظهر أثر هؤلاء في إسلام النجاشي، وإرساله وفداً إلى النبي ﷺ يتكون من الرهبان والقساوسة يبلغ عددهم ما بين ١٢ ـ ٧٠ رجلاً على خلاف بين أهل السير.

بعد هذا أقحم الباحث موضوع المناوشات التي كانت تثور من فترة وأخرى بين المسلمين ونصارى الحبشة من لدن عهد عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ومروراً بعهد الأمويين، فالعباسيين، ثم العثمانيين، فلو وضع له عنواناً مستقلاً لكان أولى بدلاً من إدخاله في وسط الحديث عن الهجرات.

ثم عاد ليكمل الحديث عن استمرار الهجرات بعد الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ لأسباب سياسية واقتصادية.

أما في التمهيد الثالث: فتحدث الباحث عن أحوال المسلمين الثقافية في الحبشة قبيل القرن الرابع عشر الهجري، وذكر أنه بالرغم من العزلة التي كان يعيشها مسلمو الحبشة عن العالم الإسلامي إلا أنهم تمكنوا في هذه الفترة من نشر الإسلام في القبائل الوثنية؛ فوجدت الثقافة الإسلامية بيئة مناسبة للزحف والانتشار؛ وذلك لهدوء الصراع العسكري بين المسلمين والنصارى، وانشغال نصارى الحبشة بنزاعاتهم الداخلية. ولخص الباحث ملامح الثقافة الإسلامية في هذه الفترة في النقاط التالية:

١ ـ كانت (هرر) تمثل مركزاً رئيساً لتلقي وبث الثقافة الإسلامية في الشرق، ثم تأتي بعدها سلطة (جمّا أبا جفار) في الغرب ـ وهي آخر سلطنة إسلامية تم إلغاؤها رسمياً في عام ١٣٥٤هـ ١٩٣٥م ـ (وداوّي وولّو) في الشمال.

٢ ـ كانت اللغة العربية في (هرر) لغة الإدارة والمعاملات الرسمية.

٣ ـ اتخذ التعليم شكل الكتاتيب، وركز على القرآن والفقه الشافعي وعلوم اللغة العربية.

٤ ـ الطرق الصوفية حازت قصب السبق في نشر الإسلام والتفاف الناس حولها.

وتناول الباحث بعد هذا الوجود المصري في القرن الثالث عشر الهجري وما أحدثه من تطور من نشر العلم وإنشاء المدارس وتطوير الحرف والصناعات والقضاء، وبخاصة في (هرر، وإرتريا)، إلا أن الأثر

(١) استقلت إرتريا عملياً عن إثيوبيا عام ١٩٩١م وأعلن ذلك رسمياً عام ١٩٩٣م.

الذي ظهر في الشمال والشرق لم يتوغل إلى داخل الحبشة، وأخفقت مصر من بسط سيطرتها على الحبشة بالرغم من ثلاث محاولات لغزوها.

وقد نحا الباحث في هذه النقطة إلى السرد التاريخي. وفي تقديري لو سلك بالقارئ نحو إبراز عناصر الثقافة الإسلامية في مسلمي الحبشة في تلك الفترة لغة، وتعليماً، واقتصاداً، وسياسة، واجتماعاً... إلخ كل على حدة لخرج القارئ بصورة واضحة عن الوضع الثقافي للمجتمع المسلم في الحبشة؛ لأن المادة التي جمعها كانت كافية لأخذ هذا المسلك.

بعد ذلك دخل الباحث إلى صلب بحثه؛ فعقد الباب الأول تحت عنوان (الثقافة الإسلامية في الحبشة في القرن الرابع عشر الهجري)، ومهد هذا الباب بمدخل تحدث فيه عن أثر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تكوين الأوضاع الثقافية.

بعد هذ المدخل عقد الباحث الفصل الأول: بعنوان أوضاع الثقافة الإسلامية، فتحدث في المبحث الأول منه عن: الوضع العقدي والفكري، وبدأ بالحديث عن الوضع العقدي؛ لأن العقيدة تمثل الركيزة الأساسية للمجتمع المسلم وفساد هذا الأمر أو انحرافه يفسد باقي أحوال المجتمع، وقد قسم الباحث المجتمع المسلم في الحبشة في هذا الجانب إلى صنفين: صنف العلماء وطلبة العلم، وصنف العامة.

فالصنف الأول ـ العلماء وطلبة العلم ـ كان التعليم والتعلم عندهم يسير على مذهب (العقيدة الأشعرية)، ولم يكن العلماء وطلبة العلم يربطون تحقيق توحيد الربوبية بتوحيد الألوهية لا في أنفسهم ولا في دعوتهم؛ لذلك نجدهم لا ينكرون على الذين يستغيثون بالأنبياء والصالحين، ويتقربون إلى القبور بالنذور، بل الأنكى من ذلك أن يشارك البعض منهم في مثل هذه المنكرات، ويشد الرحال لحضور المزارات والأضرحة التي تقام فيها الحوليات، ولعل الصدقات والهبات التي كانت تجمع للمشايخ وطلبة العلم في مثل هذه المناسبات مما شد هؤلاء إلى حضور هذه الأماكن، ولا ينكر قيامهم بالوعظ في هذه التجمعات إلا أنهم لا يتطرقون لمنكر قصد الأموات في جلب النفع ودفع الضر.

وينسب الباحث سبب انحراف العقيدة إلى الطرق الصوفية التي وصلت إلى الحبشة من اليمن في وقت مبكر، وإن كان يصعب تحديد ذلك؛ فقد ذكر (ابن بطوطة) الذي زار السواحل المقابلة للحبشة في عام ٧٣١هـ (١٣٣٠م) أنه قابل جماعة من الفقراء وبعض كبار الصوفية.

وبالرغم من أن الحديث كان يدور حول العقيدة عند العلماء وطلبة العلم فقد أطال الباحث النفس في حديثه عن الصوفية وانتشار طرقها في الحبشة، وذكر بأن (القادرية) التي تنسب إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني تعد من أقدم وأكثر الطرق انتشاراً، ثم (الطريقة الأحمدية) التي تنسب إلى السيد أحمد بن إدريس الفاسي التي امتدت إلى جنوب الحبشة، وكذلك (الطريقة التجانية) التي انتشرت في الشمال، واتبعها سلطان (جمّا أبا جفار) أحد سلاطين المسلمين، بالإضافة إلى طرق أخرى قليلة الأهمية كالسمانية، والصالحية..الخ.

أما عن الوضع الفكري فإن الباحث أكد وجود الإنتاج الفكري في القرن الرابع عشر الهجري في الحبشة في المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية، وكان مرتبطاً في عمومه بالفكر الصوفي، وبعد المسح الميداني للإنتاج الفكري توصل الباحث إلى وجود (إطار علمي) يهتم بالبحوث والمسائل الفقهية والنحوية، والتعليقات على الحواشي، ووضع شروح للمختصرات، ونظم المنثورات، واختصار المطولات،

وشيء من مؤلفات التاريخ، إلا أن جُل ما كان يكتب لم يجد طريقه إلى الطبع؛ وذلك لقلة الإمكانات وعدم وجود مطابع عربية في الحبشة.

كما توصل الباحث إلى إطار آخر للإنتاج الفكري وهو (الإطار الموجه) المتمثل في المنظومات والمؤلفات الصوفية والسيرة النبوية والوعظ والإرشاد باللغة العربية واللغات المحلية، بالإضافة إلى عدد لا بأس به من المؤلفات والمنظومات للدعاة السلفيين الذين يحاولون فيها إلى تصحيح العقيدة، كالشيخ أحمد بن سعيد نونو.

وفي المبحث الثاني تناول الباحث: الوضع الأخلاقي والسلوكي؛ بهدف الكشف عن مدى التزام مسلمي الحبشة بالقيم والأخلاق الإسلامية في حياتهم اليومية، وذكر احتفاظ مسلمي الحبشة بالقيم الإسلامية التي أبقت روح الإسلام في مجتمعهم، وبخاصة في القرى والأرياف الذي يمثل فيها المسلمون الغالبية، بينما أصاب أهل المدن شيء من الانحلال الخلقي لكثرة المغريات، وتركز المناهج التربوية والتعليمية العلمانية والتنصيريه فيها.

وقد وضع الباحث هنا عنواناً فرعياً للحديث عن الوضع الخلقي في المؤسسات التعليمية، إلا أن سياق الحديث لا يحتاج هذا العنوان؛ فقد كان أغلب الحديث في وصف أخلاق المسلمين حسب شهادات الرحالة الغربيين والمسلمين الذين زاروا الحبشة، وقد تضافرت شهادات هؤلاء بتقدم المسلمين على النصارى في الخلق الكريم من الصدق والأمانة والبعد عن الرذائل والفواحش.

ومن الوسائل التي أعانت على نشر القيم والأخلاق الإسلامية: الأسرة، والكتاتيب، ومجالس العلم، وشيوخ القبائل، بل إن بعض شيوخ القبائل والوجهاء والقضاة كانوا يفرضون العقوبات المختلفة لمن يعبث بالأعراض، ويتهاون في أداء الفرائض، ويسيء إلى أهل الدين.

ولكن العهد الماركسي أثر أثراً بالغاً على أخلاق المسلمين؛ فظهر منهم من يتهاون بالدين، وينحرف عن الطريق السوي؛ فخرجت الفتيات كاسيات عاريات - وقد يكون والدها ممن يُنظر إليه بعين القدوة - وشاعت الرشوة والغش عند القضاة المسلمين بذريعة قلة الرواتب، وتسرب الإهمال في الآداب الشرعية في المأكل والمشرب، والاختلاط بين الجنسين في الحفلات.

إلا أن الباحث يرى أن الماركسية لم تتمكن من القضاء كلياً على القيم الإسلامية، وأن ما تبقى لدى المسلمين من الخلق والتقاليد المطابقة للشرع بمحافظة الغيورين على الإسلام فيه خير كثير، ويوصي الدعاة بضرورة التأكيد على ما تبقى من القيم الإسلامية وإحياء ما مات منها أو ضعف.

وفي المبحث الثالث: تناول الباحث الوضع التربوي والتعليمي، فذكر في البداية أن المسلمين في الحبشة يغلب عليهم إرسال أبنائهم منذ الصغر إلى الكتاتيب لتلقي القرآن الكريم والتربية الإسلامية، فإذا ختم الطالب القرآن يعطى مبادئ من فقه العبادات، والقليل من يواصل تعليمه الديني، بل يتوجه الغالب الأعم إلى المدارس الحكوميه. والتربية التي يتلقاها الطفل من الكتاتيب تختلف باختلاف معلمه؛ فمنهم من هو متأثر بـ (التصوف) وهو الغالب، ومنهم من هو متحمس بغرس (العقيدة السلفية) وهو نادر.

والوضع التعليمي في القرن الرابع عشر الهجري يلاحظ فيه سبق مسلمي الحبشة النصارى في الحرص على التعليم؛ إذ لم يتجاوز تعلم القراءة والكتابة عند النصارى جدران الكنائس، حتى فتح

(منيليك) المجال للإرساليات التبشيرية القادمة من الدول الغربية لفتح المدارس؛ فوجدت هذه المدارس تجاوباً كبيراً من النصارى، ونفر عنها المسلمون؛ لأنها كانت تقدم مع التعليم الدعوة إلى النصرانية، وكان التدريس فيها بلغة (الأمهرا) النصارى، وبالرغم من تطور التعليم وحدوث عدة تغييرات فيه إلا أن السمة البارزة على المناهج كانت الصبغة النصرانية، وبخاصة في المواد الاجتماعية؛ لذلك أصبح التفكير في إيجاد تعليم إسلامي أمراً لا مفر منه في ظل هذه الأوضاع.

وكان التعليم على نوعين:

النوع الأول: التعليم التقليدي المكون من الكتاتيب والمجالس العلمية، أو الحلقات العلمية.

والنوع الثاني: نظام المدارس.

وقد أجل الباحث الحديث عن النوع الأول وذهب يفصل في النوع الثاني مع أن الترتيب المنطقي وإراحة القارئ كان يستلزم البدء بالنوع الأول. كما أن هذا النوع هو الأهم والأكثر والأقوى أثراً.

الفصل الثاني: مراكز الثقافة الإسلامية ووسائلها.

تحدث الباحث في المبحث الأول من هذا الفصل عن مراكز الثقافة الإسلامية، وبيّن أن أهم مراكزها في الحبشة هي: هرر، وجمّا، وولّو، وداوّى، وعرسى، والعاصمة أديس أبابا(١).

وأعاد سبب تحديده المراكز في هذه المناطق لما لها من معطيات ثقافية للمسلمين، أو لما لها من تاريخ حافل في حركة الإسلام وصراعه مع النصرانية، أو لوجود حركة علمية كثيفة فيها.

ثم ذهب الباحث يعدد المراكز الإسلامية الموجودة في أديس أبابا من مساجد ومدارس مع أن مكانها الطبيعي تحت العنوان الفرعي (أنواع المراكز) الذي عقده مباشرة بعد ذلك؛ لذا يوجد بعض التكرار فيما فصّله عن أديس أبابا وما جاء تحت عنوان: أنواع المراكز.

وذكر من أنواع المراكز: المساجد، والمدارس الإسلامية، ومجالس العلم، والمؤسسات الثقافية مثل: الجمعيات، والأندية، وخلوات مشايخ الصوفية، وبيوت العلماء والوجهاء، مع ذكره لبعض النماذج منها: كـ (الجامع الأنوار) بالعاصمة أديس أبابا الذي يضم بين جنباته معهداً لجماعة التبليغ الذي كان يضم في أثناء البحث الميداني ٨٠٠ دارس ودارسة، و (المدرسة الخيرية الإسلامية) في هرر التي أسست عام ١٣٥٠هـ على المنهج الأزهري، وتم تحويلها إلى مدرسة حكومية عامة سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م، و(مدرسة عمر سمتر) في أديس أبابا التي حولت أيضاً إلى مدرسة حكومية فيما بعد، و (المدرسه السلفية) التي أسست في العاصمة عام ١٣٦٢هـ على المنهج الأزهري ولم تستمر طويلاً، و (مدرسة أبادر الإسلامية)، و (مدرسة الفتح الإسلامي)، و (مدرسة الجالية العربيه)، و (المدرسة الأولية) التي تقع جميعها في العاصمة أديس أبابا.

أما عن مجالس العلم فأشار الباحث إلى أنه قد تناولها في الفصل الأول، ثم ذكر المؤسسات الثقافية: كنادي الاتفاق الإسلامي، ونادي شباب المسلمين، وكان الأخير يصدر مجلة إسلامية باسم «بلال» أوقفتها الحكومة في بداية عهد الماركسية.

وهناك مركز لجماعة التبليغ - جماعة الدعوة - في (أديس أبابا) التي تغلغلت في أوساط الشعب والشباب بوجه خاص، واستطاعت أن تعيد الكثير منهم بأسلوبها المعهود إلى الرشد بعد الإلحاد والضلال.

وأشار الباحث إلى (المزارات، والخلوات

(١) ذكر الباحث إرتريا أيضاً وهي الآن مستقلة، وكانت تابعة لإثيوبيا ثلاثة عقود فقط، منها عقدان في القرن الرابع عشر الهجري - من ١٣٨٢هـ.

الصوفية) التي تقام في المواسم والمناسبات والتي تعد جزءاً من الثقافة الإسلامية في الحبشة مع أنها تقدم ثقافة إسلامية مشوهة.

وختم الباحث المراكز الثقافية بإشارته إلى المراكز الخاصة المتمثلة في المكتبات التجارية التي كانت توفر الكتب العربية والإسلامية، وكانت محصورة في كل من العاصمة ومدينة هرر.

وفي المبحث الثاني من هذا الفصل: تحدث الباحث عن وسائل الثقافة الإسلامية، وقسمها إلى: وسائل فكرية، ووسائل مادية.

وذكر من الوسائل الفكرية:

١ ـ التعليم.

٢ ـ الوعظ والإرشاد على المستوى الفردي والجماعي في المحافل والمناسبات وبعد الصلوات في المساجد، وقد أفاد من هذه جماعه التبليغ.

٣ ـ الخطب المنبرية؛ غير أن تأثيرها محدود جداً لكونها باللغة العربية التي لا يفهمها الجميع.

٤ ـ التأليف والتنظيم.

٥ ـ وسائل الإعلام.

٦ ـ الاتصال الثقافي بالعالم الإسلامي من خلال رحلة طلبة العلم إلى كل من اليمن، والسودان، ومصر، والسعودية، بالإضافة إلى دعم المنظمات والهيئات الإسلامية المختلفة للدعاة والمدارس الإسلامية في الحبشة.

وما كان على الباحث إدخال وسائل الإعلام في الوسائل الثقافية الإسلامية؛ لأن ما ذكره في الحقيقة أن هذه الوسائل الإعلامية كانت عائقاً في نشر الثقافة الإسلامية؛ وهو يقول في الصفحة ٢٠٤ ـ ٢٠٥: «أن الجرائد والمجلات المحلية ـ سواء أكانت بلغة عربية أو محلية ـ كانت خالية من المواد الدينية... ولم يكن لها دور في نشر الإسلام وثقافته» ولو ذكر هنا مجلة «بلال» التي كان يصدرها نادي شباب المسلمين لمدة عامين (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤هـ) حتى منعت من قِبَل الحكومة الشيوعية لكان أفضل والله أعلم.

ويبدو التداخل بين هذا المبحث وبخاصة في فقرة التعليم وفقرة التنظيم والتأليف بما تم تناوله في المبحث الثالث من الفصل الأول الخاص بالتعليم والوضع التربوي والتعليمي وفي المبحث الأول من الفصل الثاني الخاص بالمراكز العامة للثقافة الإسلامية، وكذلك في المبحث الأول من الفصل الأول الخاص بالوضع الفكري لمسلمي الحبشة.

أما عن الوسائل المادية للثقافة الإسلامية فأشار إلى ما يقوم به المسلمون من جمع التبرعات خدمة لنشر الإسلام وثقافته، سواء في التعليم وبناء المساجد، أو التعاون بين أهل القرى والأرياف لخدمة طلبة العلم ومشايخهم والتكفل بإسكانهم ومعيشتهم، بالإضافة إلى نشرهم الإسلام بالكتب التي يخطونها بأيديهم، سواء أكانت مصاحف، أو مقررات دراسية، أو منظومات وقصائد دينية، وكذا الكتب القليلة التي طبعت.

ثم عقد الباحث الفصل الثالث بعنوان آثار الثقافة الإسلامية، وتحدث في المبحث الأول منه عن أثر الثقافة الإسلامية في العقيدة واتجاهات الفكر مبرزاً أثر الضعف الثقافي في العقيدة والفكر، والآثار الإيجابية للثقافة الإسلامية في الحبشة.

في المبحث الثاني تناول الباحث أثر الثقافة الإسلامية في أنماط الحياة الاجتماعية، فذكر من ذلك:

١ ـ معالجة العادات والتقاليد الجاهلية ـ كالتقاتل القبلي، وشق الخدود بالأشواك عند موت عزيز، وبعض العادات المنافية للعفة ـ.

٢ ـ تقدم المسلمين على النصارى من الناحية الخلقية والمسلكية والآداب العامة.

٣ ـ حرص المسلمين على التميز عن النصارى في الظاهر، وهذا في الأرياف خاصة كاستعمال آنيتهم ولبس ملابسهم .. إلخ، وقد أسهب هنا الباحث في الحديث عن المنكرات التي شاعت في المدن ـ وهذا لا داعي له؛ لأن الباحث سيذكره في الباب الثاني ـ.

٤ ـ تميز المسلمين بالجد والنشاط وحب العمل.

٥ ـ حرصهم على التعاون والتجمع، ولمَّا كان لا يسمح لهم بالتجمع الرسمي فإنهم اتخذوا الجلسات الدورية في البيوت التي يتخللها شيء من المدائح والقصائد والوعظ والإرشاد فرصة لمناقشة هموم مجتمعهم ومحاولة حل ما أمكن من المشكلات التي تواجههم.

وقد جاء هذا الفصل قصيراً ـ (٣٠) صفحة ـ بالنظر إلى ما سبقه من الفصول.

الباب الثاني: التحديات الموجهة إلى الثقافة الإسلامية، وموقف المسلمين منها:

وطَّأ الباحث هذا الباب أيضاً بمدخل تحدث فيه عن أثر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التحديات، فأكد على أن العوامل السياسية تتصدر جميع العوامل المؤثرة على الثقافة الإسلامية؛ حيث الاستبدادية واستحواذ الحكم في أيدي النصارى، كما أن سياسة تفقير المسلمين وتهجيرهم من مناطقهم وإبعادهم عن الوظائف، وإهمال المساجد والأنشطة التعليمية الإسلامية من أي دعم حكومي أدى إلى ضغط اقتصادي عجز بسببه المسلمون من تدبير شؤونهم الثقافية.

ويتجلى العامل الاجتماعي، وذلك في اختلاف أجناس المسلمين في الحبشة، واختلاف أصولهم العرقية ولغاتهم وعاداتهم مما نتج عنه عقبة شديدة أمام تكوين الوحدة الثقافية للمسلمين، بل أفاد من ذلك السلطات المعادية في تشتيت المسلمين.

ثم عقد الباحث الفصل الأول تحت عنوان: أنواع التحديات، فتحدث في المبحث الأول منه عن التحديات الداخلية الموجهة من قبل أعداء الإسلام من داخل البلاد، وكان من أبرزها:

١ ـ سياسة التجهيل (قلة الثقافة العامة لدى المسلمين).

٢ ـ إضعاف اللغة العربية.

فقد منع (هيلي سلاسي) التدريس باللغة العربية في المدارس الحكومية، وألغى التعامل بها في الدوائر الحكومية في الأقاليم التي كانت تتعامل بها، بل حاول تغييبها عن الخطاب الديني كخطبة الجمعة، وشجع على ترجمة القرآن الكريم باللغة الأمهرية، ونشره دون النص العربي ليجعل المسلمين يكتفون بالنص الأمهري المترجم، إلا أن خطته في جعل (اللغة الأمهرية) لغة الدين والثقافة عند المسلمين لم تنجح؛ وذلك لأن أغلب مسلمي الحبشة وبخاصة في القرى والأرياف لا يتعاملون باللغة الأمهرية في فهم النصوص الشرعية، بل لهم لغاتهم الخاصة، كما أن الحكومة لم تكن صادقة في نشر الثقافة الإسلامية الصافية باللغة التي يفهمها النصارى.

لذلك فإن ما تم نشره من العلوم الشرعية باللغة الأمهرية لا يتجاوز القصائد والمنظومات، وخمسة كتب تشرح مسائل فقه العبادات والسيرة النبوية.

٣ ـ إحياء الرواسب الجاهلية ودفن التراث الإسلامي.

٤ ـ عدم وجود حرية الطباعة والنشر.

٥ ـ حركة التنصير الداخلية.

٦ ـ الحصار الثقافي.

وقد لخص الباحث التحديات الخارجية في عدد من النقاط:

١ ـ الزحف التنصيري الخارجي:

حيث بلغ عدد المنصِّرين الأجانب في الستينيات الميلادي إلى ٩٠٠ منصِّر، وعدد المدارس أكثر من ١٠٠ مدرسة، بها أكثر من ثلاثة آلاف مدرس معظمهم من القساوسة، وتتبع هذه الإرساليات عدداً من الدول الغربية.

وقد كان الإمبراطور (هيلي سلاسي) قد أصدر مرسوماً في عام (١٩٤٤م ١٣٦٤هـ) يوجه فيه المنصِّرين الأجانب بتركيز جهودهم على العناصر غير النصرانية، وأن لا يحاولوا تغيير مذهب النصارى في الحبشة.

وكان نشاط المنصرين هذا يحظى بتشجيع رسمي من قبل الدولة، ويشرف على أنشطتهم لجنة عليا فيها الوزراء ورجال الدولة.

وعلى العموم فإن الإرساليات التنصيرية خدعت الكثير من المسلمين بالمدارس، والمستشفيات، وملاجئ الأطفال والأيتام حتى تمكنوا من تنصير بعض المسلمين وأبنائهم، وأسهمت إسهاماً واضحاً في تحقيق زعم أباطرة الحبشة بأن إثيوبيا جزيرة نصرانية، وحدّت من تقدم الإسلام في مناطق الوثنيين.

٢ ـ التغريب (علمنة الثقافة):

لما وجد دعاة التغريب ضعفاً في الثقافة الإسلامية سعوا إلى الإحلال الثقافي للنمط الغربي عبر التعليم ووسائل الإعلام بالتعاون مع الحصار الثقافي المفروض على المسلمين، وأصبحت شريحة كبيرة من مثقفي مسلمي الحبشة فريسة سهلة للعلمانية والتغريب على المستوى الفكري والسلوكي، وبخاصة في المدن، بل الأدهى من ذلك تأثير هذه الثقافة على من ينظر إليهم القدوة في الدين.

٣ ـ التيار الشيوعي:

الحكومة الشيوعية التي برزت في عام ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤م إثر إنقلاب عسكري على (هيلي سلاسي) سعت جاهدة لتدمير الأديان ـ وعلى وجه الخصوص الإسلام ـ، وقد كشفت وسائل الإعلام عن وثيقة سرية أعدتها الحكومة الشيوعية تضع خطة للقضاء على الإسلام، ولنشر الإلحاد في الحبشة، واستغلال العداوة القديمة الموجودة بين المسلمين والنصارى في الحبشة.

ومن أهم الخطوات التي سلكها النظام الشيوعي القيام بحملة ثقافية تستهدف جميع فئات الشعب، وحشد الإمكانات التعلمية والثقافية والإعلامية والفنية والترفيهية لها، ومصادرة جميع المنشورات التي تدعو إلى الدين، وتقديم الوظائف لمن يتبنى الكفر الاشتراكي، والتضييق على علماء الشريعة بإجبارهم على الاندماج في المزارعين، ومنع بناء مساجد جديدة، ومراقبة الخلاوي، وإثارة قضية المرأة.

ثم عقد الباحث الفصل الثاني بعنوان: التحديات؛ فتحدث في المبحث الأول منه عن آثار التحديات في حياة الفرد المسلم، فبدأ بالأثر العقدي والفكري، وخلص إلى الآثار التالية:

١ ـ الردة سواء بالانتقال إلى النصرانية أو الإلحاد، وقد كان ذلك بتضافر الجهود السياسية والتنصيرية؛ فمن المسلمين من تنصر طمعاً في الوجاهة والمنصب: كالضباط، ورؤساء القبائل، ومنهم من تنصر لضعفه أمام إغراءات الإرساليات التنصيرية، وخداعها له بالخدمات التي وفرتها له ولأطفاله.

أما الإلحاد فقد شاع في العهد الشيوعي، وأصبح المثقف يعني من يجيد التفسير المادي للتاريخ والحياة، فتأثر بذلك المثقفون والشباب وبعض النساء اللاتي وجدن فرصة للتمرد على ولاية الرجل، والتحرر من قيود الدين المجتمع.

٢ ـ التغريب (تقليد الغرب فكراً):

هذا الأمر وإن كان أخف من سابقه في فساد

العقيدة إلا أن من لم يتأثر بالإلحاد بقي منحرفاً في فكره، وكل ما يتصوره عن الإسلام لا يتجاوز مجموعة من العبادات يكفي أداؤها ليكون المرء مسلماً.

وأما الآثار على سلوك الفرد المسلم فتمثلت في:

١ ـ التقليد الأعمى للغرب؛ بسبب الهزيمة النفسية التي يشعر بها مسلمو الحبشة.

٢ ـ التهاون بأمور الدين، ووفق استبانة أجراها الباحث على الموظفين والعمال والتجار وجد أن ٦٧٪ منهم لا يصلي جميع الصلوات في وقتها، و٢٣٪ فقط يصلون بانتظام، وأغلب هؤلاء من العاملين في المؤسسات الخاصة ، و١٠٪ لا يصلون مطلقاً.

أضف إلى ذلك تفشي الغش، وخيانة الأمانه، وإخلاف الوعد والكذب بين المسلمين بعد أن كان البعد عنها مميزات يتميزون بها عن النصارى في بدايات القرن الرابع عشر.

وفي المبحث الثاني: تحدث الباحث عن أثر التحديات في حياة المجتمع المسلم.

وابتدأ الحديث بالأثر الفكري والحضاري الذي ظهر في عنصرين مهمين وهما:

١ ـ الخلل في الاعتقاد: المتمثل في الخطأ في مفهوم القضاء والقدر، ومحاولة البحث فيه بدليل عقلي، وكذلك الخطأ في مفهوم التوكل على الله واختلاطه بالتواكل وتأثره بالفكر الصوفي، وتقسيم الإسلام إلى شريعة وحقيقة، والغلط في مفهوم الولي إلى حدٍ يبلغ عبادته.

٢ ـ التخلف العلمي والثقافي: حيث لم ينل منهم التعليم العصري إلا قلة قليلة، وبقي العلم الشرعي جامداً محصوراً بعلوم محدودة على فئة محدودة لا يُرى فيه التطور والتفاعل.

ـ أما الأثر التربوي فتمثل في:

١ ـ الخلل في النظام التربوي سواء على المستوى الأسري، أو المؤسسات التعليمية التي لا تغرس إلا القيم الغربية والعلمانية، وتقديس الدين النصراني، والملك النصراني، والدولة النصرانية. والأسرة لم تبق كسابق عهدها، بل أصبحت تكمل ما يبدؤه الطالب من انحراف في المدرسة.

٢ ـ الانحلال الخلقي: كظاهرة الاختلاط بين الجنسين، وبخاصة في المدن والمدارس حتى أفرزت علاقات محرمة، وأصبحت المسلمات هدفاً للنيل من شرفهن من قبل النصارى.

٣ ـ ضعف الولاء والبراء بين المسلمين إما جهلاً أو تساهلاً أو استخفافاً بالدين؛ وذلك بمشاركة النصارى في أعيادهم وشعائرهم الدينية، وتشييع جنائزهم، واتخاذ البطانه منهم والانتماء إلى جمعياتهم.

٤ ـ الرواسب الجاهلية: وهي العادات الوثنية والخرافات التي ارتبطت بالمجتمع كاحتفالات الزار وما شابهها، مما له علاقه بالعبادات الشيطانية، وقد يروج لها البعض باعتبارها تراثاً ينبغي تطويره والعناية به.

ثم عقد الباحث الفصل الثاني تحت عنوان: موقف المسلمين من التحديات، وتحدث في المبحث الأول عن موقف الولاء والتأييد، وحدد الفئات التي ابتليت بذلك في:

١ ـ فئة الزعماء والوجهاء: وهؤلاء تم إغراؤهم بالمال والوجاهة والألقاب ـ كأغلب أعضاء البرلمان في عهد هيلي سلاسي ـ ولقد ربط أغلبهم حياته بحياة الفئة الحاكمة (النصارى)، وانغمس في دائرتهم الاجتماعية بالصداقة والمصاهرة، وقد يتنصر هو أو بعض أبنائه في نهاية المطاف، والأغرب من ذلك أن بعض زعماء القبائل أجبر الخطباء أن يدعو للملك النصراني بطول العمر والصحة.. إلخ.

٢ ـ فئة المثقفين: وهم الذين نالوا قسطاً من

التعليم المدني، وتبؤوا مناصب حكومية مختلفة، وتشربوا بأفكار الدولة حتى أصبحوا أداة طيعة لترويج وتنفيذ سياسة الدولة.

أما في المبحث الثاني فتناول موقف المقاومة والرفض الذي تمثل في الآتي:

١ ـ عدم الاختلاط بالنصارى في حياتهم الاجتماعية: كرفض أكل ذبائحهم، واستعمال آنيتهم، والابتعاد عن مساكنهم، بل إن من يأكل من ذبيحة النصراني يعد مرتداً في ذهن غالبية المسلمين، وهذه الأمور تظهر جلياً في الأرياف، وبخاصة الابتعاد عن مساكن النصارى.

٢ ـ مقاطعة التعليم العصري والكنسي: حيث أحجم المسلمون من إرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية، واتجه من كان لديه الرغبة في العلم نحو بلدان العالم الإسلامي رغم الأخطار والمصاعب التي كانت تقف أمامه، والتي يمكن أن يفقد حياته بسببها.

٣ ـ التحصين الثقافي بالتعليم والدعوة بالأسلوب الذي سبق الحديث عنه في الباب الأول.

وقد أعاد الباحث هنا بعض ما ذكره في الوضع الفكري ـ التأليف ـ فكرر النماذج التي ذكرها هناك: كـ (الشيخ أبو بكر سبلو، ومحمد رشاد عبد الله) أنموذجاً للعلماء الذين خدموا التعليم والثقافة.

٤ ـ المقاومة السياسية: وقد قسمها الباحث إلى مقاومة منظمة، ومقاومة غير منظمة.

وبعد الإشارة إلى تصدي السلطنات الإسلامية لجيوش النصارى الغازية في عهد (منيليك) بدأ بالحديث عن المعارضة المنظمة التي تمثلت في:

أ ـ التغيير الذي أجراه الإمبراطور المسلم (ليج إياسو) في عام ١٣٣١هـ عندما خلف جده (منيليك)، ومحاولته إعادة الحبشة إلى دائرة الإسلام، وانتهاء أمره فيما بعد بتآمر من الكنيسة الأرثوذكسية.

ب ـ الحركات التحررية التي ظهرت على أيدي المسلمين الذين اتجهوا صوب الصومال، وأسسوا ثورات إسلامية وطنية مسلحة في أوائل ستينيات القرن العشرين الميلادي، مثل جبهة تحرير الصومال الغربي وغيرها.

أما المقاومة غير المنظمة فهي تلك التي كان يقوم بها الأفراد في داخل الحبشة مثل: مجموعة السلطان (نوح بين عرسي) الذين رفعوا شكوى ضد الحكومة الإثيوبية إلى المستعمر السابق (الحكومة الإيطالية) بغية إثارة الموضوع في المحافل الدولية، وغيرها من المعارضات التي كان ينتهي معضمها بالفرار من إيثوبيا إلى خارج البلاد، والانضمام إلى المنظمات السياسية والثورية المنظمة.

أما في المبحث الثالث فقام الباحث بنقد وتحليل المواقف المؤيدة والمعارضه، وحلل موقف الولاء والتأييد من جانبه الشرعي، وجانب الإفادة مما لدى النصارى من علوم ووسائل الحياة.

فأكد قبل كل شيء أن موقف الولاء التام للنصارى والعلمانيين والملحدين موقف خطير لا يُقبل لأي عذر لا في واقع أحوال المسلمين في الحبشة ولا في غيرهم؛ لأنه إما أن يكون من الكفر البواح، أو ما يؤدي إلى ذلك.

وذكر الباحث أخطر مواقف الولاء: كالمناصرة ضد المسلمين، واتخاذهم بطانة من دون المسلمين مع بيان نهي الإسلام عن مثل هذا السلوك، وأثبت ذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة.

أما عن موقف الرفض والمقاومة فذكر الباحث أن موقف التحصين الثقافي الذي اختاره العلماء كان يسير بأسلوب تقليدي يعتمد على حفظ المتون والتمسك بمذهب معين، وبالرغم من جهدهم المشكور

فإنه لم يكن يحمل عوامل النهوض بأمة فقدت كيانها وترزحْ تحت قوة متسلطة، ولقد كان هذا الجمود سبب نفور الكثيرين من أبناء الجيل الجديد من الإسلام؛ لأنه كان عاجزاً عن إعطاء الصورة الكاملة الشاملة الحسنة عن الإسلام، ولا يلام هؤلاء العلماء على ترك التعليم العصري الذي كان أداة لإفساد العقيدة، بل يلامون لعدم تقديمهم البديل للنهوض بأمتهم.

أما منهج المقاطعة العامة للنصارى، وإن كان أمراً مطلوباً في ظل الممارسات الهادفة إلى إذابة المسلمين في المجتمع النصراني إلا أن الوضع الذي يعيشه المسلمون يستلزم عليهم عدم الانعزال تماماً، بل عليهم النزول إلى الميدان لتأسيس حياة كريمة؛ وذلك بالأخذ بالوسائل المناسبة لمنافسة النصارى ومنازعتهم في التقدم العلمي والصناعي، وتعليم أبنائهم العلوم المدنية مع تحصينهم بالعلوم الشرعية والتربية الإسلاميه، وهذا يتم إما بإنشاء مدارس عصرية تشمل العلوم الشرعية والتطبيقية معاً)، وتطوير الموجود منها الآن كالمدرسة الأولية في أديس أبابا. وإما بإنشاء مدارس تعنى فقط بالعلوم الشرعية والتربية الإسلامية تضع برامجها بحيث يستفيد منها طلاب المدارس النظامية الحكومية.

أما حركات المقاومة والانتفاضة فإن المقاومة التي تمت لصد هجمات (منيليك) كانت مقاومة باسلة لم يتمكن النصارى من الانتصار فيها إلا بعد استعانتهم بالأسلحة الحديثة المستوردة من أوروبا الغربية، بالإضافة إلى الوضع العسكري، والسياسي، والثقافي السيء الذي كانت تعيشه الممالك الإسلامية، فآخر سلاطين (هرر) مثلاً كان يطلق عليه (عبد الله الضعيف)، والمقاومة التي تمت لم تكن موحدة أو منضوية تحت قيادة العلماء والصلحاء.

أما المقاومة التي اتخذت شكل ثورات تحررية مسلحة فقد كانت قليلة التأثير في مجرى السياسة، وإن عبرت عن نزعة الشعور بالرفض للنصارى.

وعدد الباحث أسباب ضعف هذه المقاومة في النقاط التالية:

١ ـ عدم ارتكاز المقاومة على منهج إسلامي صحيح.

٢ ـ التعتيم الإعلامي من قبل العدو مع الضعف الإعلامي الذاتي لهذه الحركات.

٣ ـ عدم وجود مقاومة موحدة تسعى لانتشال جميع مسلمي الحبشة من هذا الوضع، بل كانت جميع الحركات مرتبطة بإقليم أو قومية معينة.

أما الحركات السرية التي كانت في الشرق والجنوب، وتتحرك في البلاد المجاورة فهي الأخرى لم تكن واضحة الأهداف، وقد كانت الدسائس التي تحيكها حكومة إثيوبيا تعمل على تفتيت هذه الجماعات وإضعافها.

وفي نهاية البحث ختم الباحث دراسته بخاتمة اشتملت على النتائج والتوصيات، وقد سرد الباحث ٣٢ نقطة باعتبارها نتائج البحث، وهي في تقديري أقرب إلى تلخيص كل ما جاء في البحث منها إلى نتائج البحث.

تقويم البحث:

إن هذا البحث يمثل في حد ذاته إنجازاً مهماً في إبراز الوجه الإسلامي للحبشة بعد أن دأبت الدوائر النصرانية تظهر الحبشة بـ: المملكة النصرانية ذات الأقلية المسلمة، وحامي حمى الكنيسة في أفريقيا، والجبهة الأمامية أمام الزحف الإسلامي؛ فهذا البحث إضافة لا يستهان بها إلى المكتبة الثقافية الإسلامية.

والبحث فريد في محتواه ومعالجته لقضية الثقافة الإسلامية في الحبشة، ويصعب الاستغناء

عنه أو تعويضه بغيره لكل من أراد أن يعرف أحوال ثقافة المسلمين في الحبشة في القرن الرابع عشر الهجري؛ فهو يسجل فترة زمنية من حياة مسلمي الحبشة تميزت بالقهر والكبت والعزل عن إخوانهم في العالم الإسلامي، وما سجله الباحث اشتمل على زيارات ميدانية ومقابلات شخصية لأناس عاشوا جل أعمارهم في القرن الرابع عشر الهجري، ويمثلون المرجع الوحيد لأحداثه؛ لأن الحياة السياسية والثقافية والعلمية والاجتماعية للمسلمين لم يتم تدوينها، وما دُوِّن من قبل الدولة فهوَ مشوّه مزوّر لا يمثل الحقيقة.

ومن مميزات هذا البحث: جرأة الباحث في طرح قضية مسلمي الحبشة ومحاولته الجادة في إظهار جميع الحقائق التي ظهرت له ونقده لها نقداً متوازناً.

ومن محاسن الدراسة أيضاً: اشتمالها على الخرائط والجداول البيانية، والملاحق التي تزود القارئ بمعلومات واضحة وأدلة ملموسة.

ولو حاولنا سرد جميع محاسن الرسالة وإيجابياتها التي هي الأصل فيها فإن المجال لن يسع لقول كل ذلك.

أما المآخذ على الرسالة فهي مآخذ لا تغض من شأنها، ولكنها عبارة عن اجتهاد للوصول إلى الأفضل، وأنا على يقين بأن صاحب الرسالة لو أتيحت له فرصة لكتابتها مرة أخرى فسيغير فيها الكثير والكثير، **ويمكن إجمال المآخذ العامة على الرسالة في النقاط التالية:**

١ ـ التكرار: وقد كان ذلك ملاحظاً في مواقع كثيرة؛ فمثلاً كرر الحديث عن المدارس والمجالس العلمية في أثناء تناوله الوضع التربوي والتعليمي، وأنواع المراكز الثقافية ووسائل الثقافية الإسلامية.

ولعل السبب يعود إلى عدم إدراج التعليم أو المدارس تحت مصطلح واحد؛ فكان عليه أن يعتبر المدارس إما مراكز أو وسائل للثقافة بدلاً من تكرارها في الموقعين.

٢ ـ الاستطراد: كثيراً ما يستطرد الباحث ويخرج عن العنوان الرئيس الذي وضعه؛ وذلك مثل حديثه عن دور مصر في نشر الثقافة الإسلامية تحت عنوان أهم العلوم والمذاهب المنتشرة في الحبشة.

٣ ـ كثيراً ما يذكر الباحث أن الأوضاع قد تغيرت بعد سقوط الشيوعية في الحبشة، وهذا يوهم القارئ بأن هذه الفترة داخلة في الحدود الزمنية لبحثه بينما الحقيقة أن الشيوعية سقطت في القرن الخامس عشر ١٤١١هـ، بل لم تدرك شيوعية الحبشة سوى ست سنوات من القرن الرابع عشر الهجري؛ فلو جعل مثل هذه التعليقات في الهامش لكان أفضل.

٤ ـ لم يتحدث الباحث عن أثر الثقافة الإسلامية على غير المسلمين في الحبشة.

٥ ـ بالرغم من أن الباحث أخرج إرتريا من دراسته إلا أنه يلاحظ دخولها في كثير من المعلومات والإحصاءات، بل فذكر من الطرق الصوفية (الطريقة الختمية) التي لا توجد إلا في إرتريا والسودان.

٦ ـ إن الفترة التي تناولها الباحث تعد فترة طويلة وعناصر الثقافة الإسلامية كثيرة، فلو كان الباحث قد اختصر بحثه على جانب من جوانب الثقافة الإسلامية لكان أولى، وبخاصة أن المعلومات التي جمعها الباحث ميدانياً لا تمثل إلا خمسة أقاليم من الأقاليم الثلاثة عشر التابعة للحبشة، مما يعني أن هناك الكثير من المعلومات التي لم تسجل.

هذا والله أعلم.

البنك الدولي وأفريقيا:
تكوين الدول التي يمكن أن تحكم

The World Bank and Africa: The Construction of Governance States

Graham Harrison جراهام هاريسون

عرض وتعريف: د. باسم خفاجي

الكتب التي تصدر عن القارة الأفريقية باللغات المختلفة كثيرة جداً، وخاصة باللغة الانجليزية، وتتباين تلك الكتب والدراسات في قوتها والتزامها بالموضوعية العلمية، ونحرص في مجلة (قراءات أفريقية) عن التعريف الموجز ببعض هذه الكتب والدراسات ليطلع القراء على بعض الجديد الذي يقدم له إضافة علمية.

- تاريخ النشر: يوليو ٢٠٠٤م.
- الناشر: مطابع روتلدج Routledge
- الصفحات: ١٦٢ صفحة.
- الترقيم الدولي: ٠٤١٥٣٠٢٨٠٣ - ٠٤١٥٣٠٢٨٠٣

١- وصف الكتاب:

أنفق البنك الدولي جهداً كبيراً في العقد الماضي في البحث عن الرموز الشعبية التي يمكن أن تتحول إلى رموز إصلاح تحمل وجهات نظر البنك الدولي الاقتصادية، وتسوغ التدخلات الكبيرة للبنك الدولي في القارة الأفريقية. وهذا الكتاب لمؤلفه الدكتور (جراهام هاريسون) من جامعة شيفيلد بالمملكة المتحدة يبحث في هذا الدور للبنك الدولي في أفريقيا.

ويرى المؤلف أن تدخل البنك الدولي في أفريقيا يتجاوز حدود تقديم المعونة، بل إنه في كثير من الأحيان يسمح للبنك أن يقدم نفسه شريكاً في الحكم في دول ذات استقلالية.

ويبحث الكتاب في التدخلات الخارجية للبنك الدولي في عدد من الدول الأفريقية التي تعاني من تراكم الديون الخارجية عليها. ويناقش المؤلف في الكتاب أساليب التغيير السياسي لأنظمة الحكم من خلال البنك الدولي وطُرق التدخل الخارجي في مؤسسات ونظم الحكم في أفريقيا.

قدم الكتاب في الفصل الأول عرضاً للآلية التي يعمل بها البنك الدولي، وكيف يدار كمؤسسة دولية، ثم ينتقل الكاتب لمناقشة دور البنك الدولي في

أفريقيا، والعلاقات المحلية والإقليمية للبنك في القارة. ثم يبين الكتاب مراحل التغيير في القارة الأفريقية ودور البنك الدولي في ذلك.

أما الفصل الثاني فيبحث في العلاقة بين الكيانات المستقلة في أفريقيا، وتدخلات البنك الدولي في شؤونها، وتاريخ هذه الكيانات وأساليب الحكم الموجودة في القارة. وينتهي القسم الأول من الكتاب بالفصل الثالث الذي يركز على أساليب عمل البنك الدولي كإحدى المؤسسات الليبرالية العالمية. كما يركز الكتاب على علاقة البنك الدولي بالفكر الرأسمالي العالمي، وعلاقة المؤسسات الدولية عموماً بالسوق الرأسمالية. ويشرح الكتاب المفهوم الجديد لليبرالية المعاصرة، وعلاقة هذا المفهوم بالقواعد الاقتصادية العالمية.

أما القسم الثاني من الكتاب فيبدأ بالفصل الرابع الذي يركز على مبدأ «ما بعد الأزمة» أو (post Conditionality)، وهي الشروط التي تضعها مؤسسات النقد الدولية على الدول بعد أن تقع الدول في المشكلات الاقتصادية، وليس قبل ذلك، ومن ثم فهي شروط مجحفة؛ لأنها تتعامل مع النتيجة وليس السبب. ويشرح الكاتب هذا المبدأ وعلاقته بأنظمة الحكم، ويدلل على ذلك بأمثلة من كل من أوغندا وتنزانيا. كما يشرح ما أسماه «بالوجوه الثلاثة» للتغيير المدني في الصحراء الأفريقية، ويربط ذلك بنفس المبدأ.

ويشرح الفصل الخامس بالكتاب: كيف يعمل مبدأ «ما بعد الأزمة»، وعلاقته بالدول الدائنة والدول المدينة، والتناقضات التي يحتويها هذا المبدأ والتي تضر بالدول التي يفرض عليها؟.

أما الفصل السادس فيبحث في موضوع الليبرالية وعلاقتها بالتغيير الإداري والمدني في القارة الأفريقية. ويركز الكاتب على عدد من القضايا المتعلقة بالليبرالية من بينها: مبادئ الليبرالية - التدخل باسم الليبرالية - مصطلحات الحكم الليبرالي - ... إلخ، كما يشرح في نهاية الفصل كيف أدت هذه السياسات إلى تكون شريحة تستلم السياسات دون أن يكون لديها أية صلاحيات حقيقية في التغيير بسبب تدخلات البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى؟.

أما الفصل السابع - والذي يتعلق بموضوع الأمن - فيشرح فيه الكاتب مبادئ الاستقرار السياسي والأمني في الدول الأفريقية، والتهديدات التي تواجه الاستقرار، والدور الذي يلعبه تغيير أساليب الحكم في أمن الدول، وعلاقة كل ذلك بالنخب الحاكمة في الدول الأفريقية.

ويلخص الكاتب الصورة التي تحول بها عمل البنك الدولي في أفريقيا في عبارة مفادها: «إن هشاشة أنظمة الحكم الأفريقية، وكثرة تدخلات الجهات الخارجية قد وفرتا «السيولة» اللازمة للنخب الأفريقية لكي تتبنى حلول البنك الدولي في أنظمة الحكم ضمن مشروع هذه النخب النفعي الخاص بها

للغنى المالي والتقدم الاجتماعي على حساب شعوبها».

٢- أبواب الكتاب:

القسم الأول: المواجهة مع نظام الحكم: البنك الدولي، وحكم الدول، وجبهة جديدة للاستقلال.

الفصل الأول: الطريق للحكم: البنك الدولي وأفريقيا.

الفصل الثاني: الدول التي يمكن أن تحكم في أفريقيا.

الفصل الثالث: تصور مبادئ البنك الدولي.

القسم الثاني: كيفية تكوين دول يمكن أن تحكم: المؤسسات، والأسلوب، والأمن.

الفصل الرابع: مقدمة عن مبدأ «ما بعد الأزمات» (Post Conditionality).

الفصل الخامس: كيف يعمل نظام «ما بعد الأزمة» post Conditionality.

الفصل السادس: الليبرالية وأسلوب التغيير في الدول.

الفصل السابع: الأمن في الدول التي يمكن أن تحكم.

الفصل الثامن: ثأر الليبرالية الجديدة.

تعريف بالمؤلف:

الدكتور جراهام هاريسون: هو أحد أعضاء هيئة تدريس جامعة شيفيلد البريطانية. وهو أستاذ في قسم السياسة في الجامعة. قام المؤلف بعدد من الرحلات إلى موزمبيق، وكانت هذه الرحلات مقدمة لإعداد هذا الكتاب. مجالات اهتمام المؤلف هي فساد أنظمة الحكم، وعلاقة ذلك بنظريات التنمية، وأثر ذلك على التحرر السياسي والاقتصادي. الكاتب أيضاً هو أحد محرري دورية "الاقتصاد السياسي الجديد، ومراجعات السياسات الاقتصادية الأفريقية". New Political Economy and Re-view of African Political Economy، كما أنه أحد أعضاء مركز الدراسات الأفريقية.

الاهتمام المتصاعد للولايات المتحدة بأفريقيا: سبع مقترحات لتقوية السياسية الأمريكية - الأفريقية

Rising U.S. Stakes in Africa: Seven Proposals to Strengthen U.S.-Africa Policy

والتر كانيستاينر ج. ستيفن موريسون
Walter Kansteiner, J. Stephen Morrison

عرض وتعريف: د. باسم خفاجي

ـ تاريخ النشر: يونيو ٢٠٠٤

ـ الناشر: مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية
Center for Strategic & Intl studies

ـ الصفحات: ١٨٠ صفحة .

ـ الترقيم الدولي: ٠٨٩٢٠٦٤٤٦٣

١- وصف الكتاب:

الكتاب: هو عبارة عن أهم ما ورد في التقرير الصادر عن اللجنة الاستشارية للسياسة الأفريقية والمنبثقة عن الكونجرس الأمريكي. وقد قدم التقرير الصادر عن اللجنة إلى وزير الخارجية الأمريكي في فبراير من عام ٢٠٠٤، وصدر هذا الكتاب بعد ذلك بأربعة شهور.

يركز الكتاب على الموضوعات التالية:

أولاً: تقديم توصيات محددة للتحديات العاجلة التي تواجه الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، وغيرهما بعد انتهاء الحرب في السودان.

ثانياً: توصيات لتقوية الأسواق الرأسمالية في أفريقيا والتوقعات الاقتصادية حول دخل النفط بالقارة من الدول المنتجة للنفط خلال السنوات السبع القادمة.

ثالثاً: تطوير سياسات الطاقة الأمريكية فيما يتعلق بأفريقيا، والتركيز على نيجيريا، وأنجولا، ودول غرب أفريقيا.

رابعاً: وضع سياسة لترشيد استهلاك الطاقة في أفريقيا، ولحماية الموارد الطبيعية بها.

خامساً: تقوية جهود الإدارة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

سادساً: استراتيجية محددة لمواجهة المشكلات المزمنة، وحالات عدم الاستقرار من خلال تقوية الجهود الدبلوماسية ومساندة عمليات حفظ السلام.

سابعاً: توصيات بشأن ضمان استمرار قيادة أمريكا لجهود العالم في مقاومة انتشار مرض الإيدز.

كما يؤكد الكاتبان أن هذا البحث قد أظهر

تغيرات كبيرة في عدد من القضايا الاستراتيجية الهامة، ومن بينها:

● أن أفريقيا تمثل كياناً استراتيجياً هاماً للولايات المتحدة وسياساتها الخارجية. وهذا التحول مرتبط بالتغيرات التي حدثت في أولويات المبادئ الاستراتيجية الأمريكية المرتبطة بالأمن العالمي بعد أحداث سبتمبر. كما أن هذا التحول مرتبط أيضاً بخمسة عوامل تغيرت بشكل كبير في العقد الماضي في القارة الأفريقية وهي: انتشار الإيدز - الإرهاب - النفط - الصراعات المسلحة - التجارة العالمية.

● إن التغييرات القيادية الأمريكية المتمثلة في الإدارة الأمريكية الحالية قد غيرت من النظرة تجاه أفريقيا، وغيرت من حدود التوقعات بشأنها، وهدمت الكثير من أنماط التفكير التقليدية المتعلقة بالقارة، وأظهرت الحاجة إلى التطور في السياسات المرتبط بالنتائج المطلوبة من العلاقة مع القارة الأفريقية.

● أن التغيير في النظرة إلى أفريقيا يحمل في طياته الحاجة إلى سياسات جديدية، وتطوير في البرامج والمهارات البشرية والاعتمادات المالية لمواكبة التغيير في التفكير الاستراتيجي تجاه المنطقة. ومن المتوقع أن توقيع اتفاق سلام في السودان في عام ٢٠٠٤م سوف يؤدي إلى تغيرات أساسية تحتاج الولايات المتحدة إلى التصدي لها في المجالات الأمنية، وتحديات حفظ السلام التي ستعقب توقيع الاتفاق النهائي للسلام في تلك المنطقة.

إن القارة الأفريقية تجمع ٣٠٠ مليون مسلم، وهناك حاجة هامة إلى التواصل معهم من الناحية الأمنية لتقليل المخاطر الإرهابية من الكيانات الممزقة داخل القارة.

ويرى المؤلفان أن هذه الخطوات مجتمعة تقدم تصوراً طموحاً للمستقبل للإدارة الحالية والكونجرس والإدارة الأمريكية القادمة أيضاً. كما أكدا على أهمية تقديم أطروحات جديدة للعالم الإسلامي في إطار مكافحة الإرهاب، وخصوصاً في مناطق غرب أفريقيا، واستثمار النجاحات الحالية في السودان، وتطوير التعامل مع منطقة الصومال.

ويضع الكاتبان في نهاية الكتاب مجموعة من التوصيات المحددة للإدارة الأمريكية من بينها:

● لابد أن يهتم وزير الخارجية الأمريكية بصفته الشخصية والاعتبارية بموضوع مكافحة انتشار الإيدز في أفريقيا.

● لابد أن تقوم أجهزة الأمن القومي بدراسة آثار انتشار الإيدز في أفريقيا على الأمن القومي الأمريكي، وأن يوضع تصور محدد لرد الفعل الأمريكي الأمني ضمن سياسة مقاومة انتشار الإيدز في القارة.

● تعيين مستشار خاص للرئيس الأمريكي للشؤون الأفريقية.

● زيادة الدعم المادي والعيني للأنظمة الأفريقية المتعاونة مع السياسات الاستراتيجية الأمريكية.

● تقوية أنظمة المصارف الأفريقية المحلية، وربطها بوزارة المالية الأمريكية من ناحية الخبرات.

● التعاون مع الجامعات الأمريكية والقطاع الخاص من أجل تقوية علاقتهم بالقارة الأفريقية.

تعريف بالمؤلفين:

والتر كانيستاينر: المساعد السابق لوزير الخارجية للشؤون الأفريقية، وأحد مديري مجموعة سكوكروفت الاستشارية. اهتماماته تتركز في السياسات الأمريكية تجاه الصحراء الأفريقية، والجوانب الاقتصادية المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية. ويشغل حالياً منصب زميل متخصص في "منتدى السياسة الدولية" Forum for Internation-al Policy، وقد كان يشغل من قبل منصب مدير الشؤون الأفريقية بمجلس الأمن القومي.

ج. ستيفن موريسون: هو مدير برنامج أفريقيا بمركز الدراسات الدولية والاستراتيجية CSIS، واهتماماته في مجال الشؤون الأفريقية وبرامج المساعدات الدولية، والتطور الديمقراطي في أنظمة الحكم الأفريقية. شارك في رئاسة لجنة إعادة تقييم السياسة الأمريكية تجاه السودان والتي غيرت موقف الحكومة الأمريكية من قضية السودان في عهد الإدارة الحالية. عمل من قبل قسم التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية، وكان مسؤولاً عن الشؤون الأفريقية.

التراجيديا في دارفور

يهوديت رونين

عرض وتعريف: محمد زيادة

ـ **دار النشر:** مود للنشر بالتعاون مع مركز جافي للدراسات الإستراتيجية ـ تل أبيب ـ.

MOD Publishing House and Jaffee Center .

ـ **تاريخ النشر:** يوليو ٢٠٠٤ .

ـ **عدد الصفحات:** ١١٣ صفحة .

ـ **اللغة:** العبرية .

١ـ وصف الكتاب:

الكتاب هو باكورة إنتاج مركز جافي للدراسات الإستراتيجية المتعلقة بالأزمة في إقليم دارفور غربي السودان .

وقد استهلت الكاتبة دراستها بمقدمة أشارت فيها إلى أن هذا الكتاب هو الأول ضمن مجموعة كتب سيصدرها المركز الإسرائيلي حول أزمة دارفور، سيتم إصدارها وفقاً لتتابع الأحداث في الإقليم .

وقالت «يهوديت رونين» في بداية كتابها المكون من ثلاثة أبواب أن المعطيات الأولية حول الأزمة في دارفور، تؤكد على أن ما يحدث ما هو إلا بداية لأحداث كبيرة سوف يشهدها السودان، ربما تصل إلى الحد الذي تقوم فيه واشنطن بتحرير الشعب السوداني من نظامه على غرار ما فعلت مع الشعب العراقي ـ على حد زعمها ـ!!

يُركز الكتاب على محاولة دعم الفكرة الأمريكية ـ الصهيونية العالمية بوجود مذابح وجرائم وحشية في الإقليم تستوجب وقوف المجتمع الدولي بالتدخل المباشر لوقف هذه الجرائم .

وتبدأ المؤلفة كتابها في الباب الأول : بوصف دارفور كإقليم أفريقي تبدو ملامح الفقر واضحة على ساكنيه، ثم تنتقل في الباب الثاني : إلى محاولة تسليط الضوء على بدايات الأزمة في الإقليم ـ التي وصلت للدرجة التي أصبح معها إقليم دارفور أشهر اسم على المستوى الدولي في الوقت الحاضر ـ على حد قولها .

بطبيعة الحال فإن الكاتبة الإسرائيلية تحاول إبراز فكرة الصراع في دارفور من وجهة النظر الإسرائيلية ـ الأمريكية والتي تزعم بأن الصراع في دارفور صراع ديني وعرقي، وليس سياسياً .

وفي الباب الثالث والأخير : تسلط الكاتبة الضوء على بعض الأحداث الدائرة حالياً بشأن الإقليم، وتنهي بنصائحها التي وجهتها لدول العالم الحر ـ على حد قولها ـ لإنهاء أزمة دارفور التي وصفتها بـ (كارثة دارفور الإنسانية) .

الباب الأول: دارفور.. الفقر والثروة:

كما تقوم كاميرات التصوير ببث أهم مناظر وطبيعة مدينة ما، كذلك فعلت المؤلفة الإسرائيلية عندما خصصت عدة صفحات من الباب الأول لوصف إقليم دارفور، مُشيرة إلى حالة الفقر التي تبدو واضحة على وجوه الأطفال والنساء، وتركز في بعض النقاط على وضع النساء ومقارنته بأحوال نظرائهن في العالم الغربي، أو في دول شرق أوسطية وعربية وأفريقية، وقد تمتعن بالحياة الرغدة، والمشاركة في الحياة السياسية بشكل عام.

وانتقلت رونين في النصف الثاني من الباب الأول انتقالاً مغايراً تماماً للنصف الأول من الباب نفسه، بإلقاء الضوء على أن الإقليم - الذي بات حديث العالم - رغم كل علامات الفقر التي تبدو على ساكنيه فإنه يعتبر أهم مورد رزق لدولة السودان جميعها.

وأوضحت الكاتبة الإسرائيلية أن دارفور يتمتع بثروة بترولية هائلة نالت الصين عقود احتكارها (ولم تتوقف الكاتبة - بقصد - كثيراً عند هذه الجزئية).

وفي سياق استعراضها لهذا التناقض تحاول إلقاء مسؤولية الفقر وما وصفته بالمظالم والجرائم التي يتعرض لها أبناء دارفور على كاهل الحكومة السودانية وحدها.

وتعود المؤلفة في نهاية الباب الأول لمحاولة شد القارئ مرة أخرى إلى الأحداث في دارفور كما تراها ويراها الأمريكيون والإسرائيليون وحلفاؤهما؛ حيث ترسم الكاتبة صورة للأطفال في دارفور، وقد ارتسمت على وجوههم علامات الخوف من المستقبل، وارتسمت على أجسادهم علامات الهزال من الجفاف والجوع.

الباب الثاني: طبيعة الأزمة:

تُمهد المؤلفة الإسرائيلية في هذا الباب لنصائحها ورغباتها التي جاءت في الباب الثالث والأخير بشأن دارفور، فتشرح الأزمة وبداياتها من منظور إسرائيلي - أمريكي؛ حيث تؤكد مراراً وتكراراً على تقارير أمريكية ومنظمات حقوقية حول دارفور، والتي تصب كلها نحو تحويل الصراع من صراع سياسي إلى صراع ديني يؤدي إلى تقاتل الأطراف وانتهاك حقوق الإنسان والتصفية العرقية، ولم تكتف المؤلفة بالإشارات فحسب، بل أوردت أرقاماً زعمت أنها مؤكدة حول اغتصاب آلاف السيدات والأطفال في دارفور!

الباب الثالث: حل الأزمة:

هو أهم أبواب الكتاب على الإطلاق؛ فيبحث في الطرق التي يجب إتباعها لحل الأزمة في دارفور، وتحدد المؤلفة الإسرائيلية لحل الأزمة طريقين: الدبلوماسي، والعسكري.

تقول رونين: إنه إذا استجابت الحكومة السودانية للمطالب الدولية بوقف انتهاك حقوق الإنسان في الإقليم، وأطلقت الحريات، وسمحت للقوى الدولية بالتدخل السلمي عن طريق المفاوضات، والاستجابة لمطالب الأطراف المختلفة في دارفور فإنه لن يكون هناك أزمة على الإطلاق بعدها.

ثم تعود وتشدد من لهجتها، بالقول: إنه إذا رفضت حكومة السودان الحل الدبلوماسي - وهو ما ترجحه المؤلفة - فإنه يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها التحرك من اللحظة الراهنة بتوقيع عقوبات اقتصادية صارمة على حكومة السودان، أو شن ما أسمته بـ «عملية وقائية سريعة» ضد الحكومة السودانية.

ملحوظات واستدراكات